

الانفجار السكاني والاحتباس الحراري

تأليف: أ. د. عبد المنعم مصطفى القمر

سلسلة كتب تنمية بشرية - تنمية المجتمع - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يديرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978

أسسها أحمد مشاري العدوانى (1923-1990) ود . فؤاد زكريا (1927-2010)

391

الانفجار السكاني والاحتباس الحراري

تأليف: أ.د. عبد المنعم مصطفى القمر



أغسطس 2012



مجلس الوطن للثقافة والفنون والآداب

المشرف العام

د. علي حسين البوحي

مستشار التحرير

د. محمد شاتم الرميحي

remal@bmail.com

هيئة التحرير

أ. نجاة خالد السميدون

أ. خليل علي حيدر

د. عبدالله الجسني

أ. د. هريدة محمد العوضي

د. ناجي سمود الزيد

أ. هدى صالح الدخيل

مديرة التحرير

شروق عبدالحسن مظفر

alam.almarifah@hotmail.com

أعضاء

أحمد مشاري العدواني

د. فؤاد زكريا

التصميم والإخراج والتفصيل

وحدة الإنتاج

في المجلس الوطني

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج دينار كويتي

الدول العربية ما يعادل دولارا أميركيا

خارج الوطن العربي أربعة دولارات أميركية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد 15 د. ك

للمؤسسات 25 د. ك

دول الخليج

للأفراد 17 د. ك

للمؤسسات 30 د. ك

الدول العربية

للأفراد 25 دولارا أميركيا

للمؤسسات 50 دولارا أميركيا

خارج الوطن العربي

للأفراد 50 دولارا أميركيا

للمؤسسات 100 دولار أميركي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل

على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

تليفون: 22431704 (965)

فاكس: 22431229 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 978 - 99906 - 0 - 367 - 5

رقم الإيداع (2012/359)

العنوان الأصلي للكتاب

الانفجار السكاني والاحتباس الحراري

تأليف: أ.د. عبد المنعم مصطفى القمر

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

رمضان 1433 هـ - أغسطس 2012

**المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس**

7 المقدمة

11 الفصل الأول:
الزيادة السكانية والعوامل المؤثرة فيها

33 الفصل الثاني:
ملامح التغيرات المناخية على المستوى العالمي

79 الفصل الثالث:
الزيادة السكانية وعلاقتها بتدهور البيئة

129 الفصل الرابع:
الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية
وعلاقتها ذلك بالاحتباس الحراري

الفصل الخامس:

201

التصحر وتناج للزيادة السكانية والتغيرات المناخية

219

المراجع

225

قائمة التعريفات المختصرة لبعض المصطلحات

المقدمة

يتناول هذا الكتاب موضوعاً حيويًا غاية في الأهمية للحياة على سطح الأرض، وهذا التناول تم بطريقة علمية مبسطة. إذ يسرد حقائق وأحداثاً علمية غيرت من وجه الحضارة، وكان لها وقع الصدمة نتيجة معرفة حقائق لم نكن ندري عنها شيئاً، ولم نربط بين حدوثها وبين تغير أحوالنا، وعندما عرفنا بعضها استفزتنا ودفعتنا إلى مراجعة أفكار وحقائق وأساليب حياة كانت بالنسبة إلينا - حتى وقت قريب - حقائق مسلماً بها، وسلوكيات كثيرة وبديهيات، كان كثيرون منا يعتقدون أنها صحيحة مائة في المائة.

ويسرد الكتاب أكثر الموضوعات خطورة على حياة الكائنات الحية التي تعيش على سطح هذا الكوكب، الذي آثرنا ألا نتركه يمدنا بسبل الحياة الكريمة، ولكن بانسياقنا وراء شهواتنا للحصول على ما نظن خطأ

«لا يدرك البشر نتيجة سلوكياتهم المدمرة للبيئة إلا بعد فوات الأوان»

المؤلف

أنه يوفر لنا سبل الحياة الرغدة، سعينا إلى هلاك أنفسنا بأيدينا، خصوصا في ظل عالم جديد يتسم بالخلل الواضح نتيجة زيادة سكانية رهيبية، وبشر لا يبالون بالمحافظة على بيئاتهم، يسعون إلى تدميرها بمخترعاتهم، يحرقون أشجارها، ويجتثون غاباتها، يلوثون مياه أنهارها وبحارها، ولا يعرفون كيف يستفيدون من مخلفاتها، ويجهدون أرضها، يستنزفون مواردها، ويفرطون في صيد أسماكها، ويتسببون بسلوكياتهم اللاواعية في انقراض طيورها وحيواناتها، ويقضون على أصول نباتاتها غير عابئين بالنتائج السلبية لتلك السلوكيات من انقراض لتلك الأنواع.

إننا وصلنا إلى ما وصلنا إليه نتيجة الزيادة السكانية التي كانت السبب الأول في فقدان المحيط الحيوي كثيرا من قدراته على تجديد نفسه، لأن طلبات الإنسان من الموارد في تزايد مستمر؛ لدرجة أن فرص الاختيار أمامنا أصبحت أكثر صعوبة، ولأن تدمير وتخريب المحيط الحيوي - للدرجة التي وصلنا إليها الآن - يعتبر من أكبر الأخطار التي تواجه البشرية ورفاهيتها. لكن مع الأسف لا يدرك البشر نتيجة سلوكياتهم المدمرة للبيئة إلا بعد فوات الأوان، والدليل على ذلك ما تشهده الحياة الآن على سطح الكرة الأرضية من تطورات متسارعة مذهلة، كانت بدايتها ما لاحظناه من ارتفاع في معدلات درجات الحرارة في جو الأرض، وما أحدثه ذلك من تغيرات كثيرة في المناخ العالمي، من انصهار الجليد والثلوج على نطاق واسع في القطبين الشمالي والجنوبي وفي الأنهار الجليدية، مما كان له آثار ملحوظة على ارتفاع المتوسط العالمي لمستوى أسطح البحار، وحدثت أزمات من عدم توافر المياه العذبة الصالحة للشرب، وتدهور الأراضي، وتهديد الأمن الغذائي، وفقدان التنوع الحيوي، وزيادة الأعاصير والفيضانات، وزيادة حالات الجفاف في كثير من بقاع العالم، وانتشار مسببات كثير من الأمراض، وظهور أمراض كثيرة لم تكن موجودة من قبل.

إن ما نراه الآن من تدهور بيئي ما هو إلا نتيجة للأنشطة والسلوكيات اللاواعية تجاه البيئة، ما جعل البشرية تتجه إلى نهايتها المحتومة، وهذه ليست دعوة مني للتشاؤم، بل هي دعوة إلى تدارك الوضع البيئي العالمي في الوقت المناسب قبل استفحال الأمر، لعلمنا بنجاح في تغيير هذا الواقع المؤلم، وإنقاذ كوكبنا والوصول إلى بر الأمان قبل فوات الأوان.

لذلك، رأيت أن ألقى الضوء على الخطر القادم لمعالجته من جذوره، لأني أرى أن كل ما يحدث من مشكلات بيئية في العالم، وأولاها مشكلة الاحتباس الحراري، ما هو إلا نتيجة للزيادة السكانية التي هي السبب الأول والرئيسي لتلك الظاهرة، ولعل مalthus كان على حق حين قال إن قدرة الإنسان على التكاثـر أعظم من قدرة الأرض على إنتاج محاصيل الغذاء، ولم يكن مalthus يدري أن الزيادة السكانية لن تكون مشكلتها الوحيدة عدم توافر الغذاء الكافي للأفواه المتزايدة من بني البشر فقط، بل إن المشكلة الحقيقية تكمن في أنانية الإنسان في أن يعيش حياة مرفهة، ينتج نفايات بلا حساب، ويتخلص منها إما بحرقها ملوثا بها هواء بيئته الذي يتنفسه، وإما بدفنها في الأرض التي يعيش عليها فيستهلكها ويلوث مياهها الجوفية، ويستخدم وسائل النقل - من طائرات وقطارات وسيارات - فيلوث البيئة بعوادمها، كما أن الزيادة السكانية هي أهم مسبب للتدهور البيئي لأنها تنشئ الصراعات البشرية على الموارد الطبيعية، سواء من المحاصيل الغذائية أو الثروة المعدنية أو المياه. ولم يكن الإنسان يدري أنه بإطلاق ملوثات نشاطاته إلى البيئة يدمر غلاف الأوزون الحامي للحياة على سطح الأرض، والمانع لوصول الإشعاعات الضارة بكامل قوتها إلى سطح الأرض، كما أن هذه الستارة من الملوثات المنطلقة تحول دون تسرب الحرارة من جو الأرض إلى الفضاء الخارجي، ومن ثم ترتفع درجات الحرارة في جو الأرض تدريجيا فيما نسميها ظاهرة الدفيئة Green House Effect، أو الاحتباس الحراري، أو الاحترار العالمي Global Warming، وهي كلها مسميات مختلفة لشيء واحد كان السبب في التغيرات المناخية Climate Changes. وما تسببه تلك الظاهرة من تداعيات سلبية كثيرة للحياة على سطح الأرض، كانت سببا في حدوث مشكلات بيئية عديدة لم يعهدها الإنسان من قبل. لذلك، رأينا أن يكون موضوع هذا الكتاب مُركزا على العلاقة الوثيقة بين الزيادة السكانية والاحتباس الحراري، وما يسببه من أضرار للحياة على سطح الأرض.

إنني أرى أن ما يحدث للبيئة العالمية الآن ما هو إلا نتيجة لأسلوب العنف والقسوة الذي ينتهجه الإنسان في حق البيئة الطبيعية، غير عابئ بما يحدث لها، ولعل ما يحدث هذه الأيام من كوارث طبيعية كالفيضانات، وحرائق الغابات وارتفاع معدل درجات الحرارة على مستوى العالم ما هو إلا نتيجة حتمية للزيادة السكانية وأفعال البشر.

ويحوي الكتاب بين دفتيه كثيرا من المعلومات العلمية الموثقة والصادرة عن عدد كبير من كبار العلماء في البيئة على مستوى العالم، ويتألف من خمسة فصول، حيث يقدم الفصل الأول منه عرضا للزيادة السكانية في العالم، والعوامل المؤثرة فيها وتطور أعداد البشر منذ العام 1650 وحتى الآن.

أما الفصل الثاني فيدور محوره حول ملامح التغيرات المناخية على المستوى العالمي، ويعرض لبعض هذه الملامح في أماكن عديدة من العالم، والعلاقة بين التغيرات المناخية التي حدثت وعلاقتها بالتغيرات في الغلاف الجوي والنظم البيئية، لذلك كان لا بد من التعرض لطبقات الغلاف الجوي، وتركيب كل طبقة، وأهميتها، والتغيرات التي طرأت عليها. كما يعرض الفصل أسباب التغيرات المناخية وغازات الاحتباس الحراري.

وتناول الفصل الثالث علاقة الزيادة السكانية بتدهور البيئة، والغابات وتدميرها، وأثر ذلك في المناخ العالمي، وأهمية وجود الغابات للاتزان البيئي في العالم، كما استعرض الفصل التنوع البيولوجي وأهميته في مجالات الحياة المختلفة وانقراض الأنواع.

أما الفصل الرابع فتناول بالتفصيل الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية، وعلاقة ذلك بالاحتباس الحراري، وأمثلة للتأثيرات البيئية نتيجة التغيرات في الظواهر المناخية. وفي النهاية تناول الفصل الخامس والأخير من الكتاب موضوع التصحر وأسبابه، التي هي في الغالب أسباب بشرية، وعلاقة ذلك بالتغيرات المناخية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن جزيل شكري وتقديري لكل من شجعني على إنجاز هذا الكتاب، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذة الدكتورة فريدة العوضي، الأستاذة بكلية الطب جامعة الكويت ومستشار معالي وزير الصحة، وكذلك شكري للسيد الأستاذة الدكتور محمد شريف الإسكندراني، والأستاذ الدكتور صالح محمد المزيني، والأستاذ الدكتور محمد علي الرمضان - بمعهد الكويت للأبحاث العلمية، وجميع من شجعني على إتمام هذا الكتاب، الذي آمل أن يكون إضافة جديدة للمكتبة العربية.

والله الموفق

د. عبد المنعم مصطفى القمر

الزيادة السكانية والعوامل المؤثرة فيها

لعل مشكلة التزايد السكاني في العالم، خصوصا في الدول النامية والفقيرة، هي السبب الرئيسي لغالبية المشكلات والتحديات البيئية التي تواجه الإنسان وبصفة خاصة مشكلة الاحتباس الحراري. وبنظرة سريعة على تطور أعداد البشر في العالم نرى أن عددهم كان في العام 1650 حوالي 500 مليون تضاعف إلى مليار في العام 1850، وفي العام 1927 وصل عددهم إلى قرابة المليارين، وفي العام 1960 وصل إلى حوالي ثلاثة مليارات. وبعد ذلك توالى الزيادة بشكل سريع حتى أصبحت نسبة الزيادة أقرب إلى المتواليات الهندسية، ثم تضاعف العدد إلى حوالي ستة مليارات نسمة في العام 2000، والآن أصبح يتجاوز السبعة مليارات نسمة (في يوليو 2012).

«الفقر والعوز والسعي في سبيل الحصول على لقمة العيش هي التي دفعت الفقراء إلى التضحية بمستقبل الأجيال القادمة واقتلاع أشجار الغابات بلا تفكير»

المؤلف

وتقدر الزيادة السنوية عالميا بحوالي 77 مليون إنسان، حيث إنها وصلت في العام 2010 إلى أكثر من 6.9 مليارات إنسان. وتصل الزيادة السكانية إلى ثلاثة مواليد كل ثانية واحد، ويعني ذلك أن أكثر من ربع مليون نسمة تطأ أقدامهم الأرض كل يوم. كما نجد أن أكثر الزيادات في أعداد السكان يكون في الدول النامية كما أشرنا، وتتركز 50 في المائة من هذه الزيادة في ست دول فقط من دول العالم وهي كما يلي: الصين (21.1 في المائة)، الهند (13.6 في المائة)، باكستان (4.8 في المائة) نيجيريا (3.9 في المائة)، بنغلاديش (3.7 في المائة) وإندونيسيا (3.9 في المائة) (*).

ويختلف توزيع السكان من دولة إلى أخرى بل من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، فنجد مناطق ذات كثافة سكانية عالية حيث يتركز 50 في المائة من السكان في مساحة لا تتجاوز 5 في المائة من الدولة والـ 50 في المائة الأخرى من السكان في الـ 95 في المائة من المساحة الباقية. وتمثل الدول المتقدمة (الصناعية) أقل نسبة بين الدول في الأعداد البشرية وفي الزيادة السكانية، فأعداد السكان فيها حوالي 1,2 مليار نسمة وستزيد هذه الأعداد بنسبة ضئيلة خلال الخمسين عاما المقبلة، بينما أعداد البشر كانت في الدول النامية فقط في العام 2000 حوالي 4.9 مليار نسمة، وسوف تزداد أعداد سكان العالم في العام 2050 لتصبح حوالي 8.1 مليار نسمة. وترجع هذه الزيادة الهائلة إلى قلة الوعي الاجتماعي وقلة الدخل وزيادة الخصوبة في الدول الفقيرة عنها في الدول المتقدمة.

فالمرأة في الدول النامية (الفقيرة) تسجل مواليد بنسبة 3,1 طفل لكل امرأة بينما في الدول المتقدمة فإن معدل المواليد لكل امرأة هو 1.57 فقط وذلك ما تم تسجيله خلال الفترة من العام 1995 وحتى العام 2000، وبالطبع فإن المستوى المعيشي المرتفع وكذلك زيادة مستوى الدخل يساعدان على تنشئة الأطفال في جو صحي سليم وبيئة اجتماعية متقدمة بعكس أطفال الدول الفقيرة الذين يعانون من الفقر والجوع والمرض.

الزيادة السكانية والعوامل المؤثرة فيها

الترتيب	الدولة	العدد
1	الصين	1.347.563.498
2	الهند	1.184.090.490
3	الولايات المتحدة	309.162.581
4	إندونيسيا	242.968.342
5	البرازيل	201.103.330
6	باكستان	179.659.223
7	بنغلادش	159.765.367
8	نيجيريا	152.217.341
9	روسيا	139.390.205
10	اليابان	126.804.433

الجدول الرقم (1): أكثر عشر دول في العالم في عدد سكانها

ونظرا إلى أن توفير الغذاء والملبس والسكن لهذه الأفواه المتزايدة هو من الصعوبة بمكان، فقد أدت الزيادة إلى تدهور المستوى الصحي الملائم للأطفال في الدول الفقيرة فانتشرت بينهم الأمراض وزادت نسبة الوفيات، ومن بقي منهم على قيد الحياة كان الفقر مصيره، ف لجأوا إلى الهجرة للدول المتقدمة حتى بلغ عدد المهاجرين خارج أوطانهم في العام 1975 حوالي 84 مليون شخص وزادت هذه الأعداد في العام 2000 إلى أكثر من 150 مليون شخص (UNHCR2000).

العوامل المؤثرة في توزيع السكان

تؤثر العديد من العوامل في توزيع السكان مثل العوامل الطبيعية (المناخ - المياه - التربة ونوعيتها) والعوامل البشرية مثل العامل الديموغرافي (السكاني)، نوع الحرفة، النقل والمواصلات، الزراعة، الصناعة وتطورها، المشكلات السياسية والحروب، ويتأثر عدد السكان بالتفاعل بين العناصر البشرية وبين البيئة الطبيعية.

والعوامل الطبيعية تختلف في تأثيرها على توزيع السكان من مكان لآخر، وبالطبع هناك عوامل بشرية أخرى مكنت الإنسان من تغيير ظروف بيئته الطبيعية وتعديلها حتى يتلاءم مع وجوده بها. لذلك، فلا تعتبر العوامل والمؤثرات الطبيعية وحدها المسؤولة عن توزيع السكان بمعزل عن العوامل البشرية الأخرى التي تتكامل وتتداخل بعضها مع البعض وتؤثر مجتمعة على انتشار السكان.

فالمناخ مثلا له تأثير كبير في توزيع السكان على الأرض لأن للمناخ تأثيرا كبيرا على تكوين التربة والغطاء النباتي. ولذا نجد أن معظم السكان يتركزون في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية حيث المناخ أكثر اعتدالا. من المعروف أن المناخ الحار عامل طارد للسكان وكذلك امتزاج الحرارة العالية والرطوبة المرتفعة لا يشجع على السكن، ويتضح ذلك في المناطق الاستوائية والمدارية، بينما لو نظرنا إلى المناطق الصحراوية الجافة فتمتاز بقلة السكان وكذلك المناطق شديدة البرودة فلا يوجد فيها أي إغراءات للاستقرار، حيث يزيد البرد الشديد من انتشار الأمراض المتعلقة بالجهاز التنفسي كما لا يسمح بالسكن لقلة نمو المحاصيل الزراعية.

هناك أيضا عامل المياه الذي يؤثر تأثيرا مهما على توزيع السكان في العالم، حيث توجد مناطق قليلة الأمطار مثل منطقة وادي النيل (مصر والسودان). ومع ذلك، فهي مزدهمة بالسكان لوجود نهر النيل وخصوبة التربة، بينما لا تجذب بعض المناطق الأخرى التي يتوافر فيها المطر الغزير مثل المناطق الاستوائية فهي تمثل عائقا أمام استقرار الجماعات البشرية، وبسبب فقر هذه المناطق بالثروات المعدنية التي تعمل على جذب السكان، وفقر التربة نتيجة غسيل الأمطار المستمرة لها، لذلك فهي غير صالحة للزراعة من ناحية، وكثيرة الحشرات السامة والحيوانات المفترسة من ناحية أخرى، مما يزيد من العوامل التي تعمل على تقليل الكثافة السكانية.

أيضا يبرز أثر التضاريس بوضوح على توزيع السكان، لاسيما المناطق المرتفعة التي تسبب مرض دوار الجبال خصوصا التي تعلو فوق 3000 متر. لكن السكان المنتشرين في أودية وهضاب الجبال التي تعلو أكثر

من 2000 متر قد تعودوا على المعيشة مثل سكان الهملايا والبيرو. وتتميز المناطق الجبلية العالية بقلة السكان إجمالاً. ويعتبر بيير جورج أن أكثر من 90 في المائة من سكان العالم يعيشون في مناطق لا يزيد ارتفاعها على 450 متراً. وتؤثر المرتفعات في انتشار السكان تأثيراً مهماً إذ إن المرتفعات شديدة الانحدار تمتاز بوجود خنادق تعيق النشاط البشري.

كما أن المناطق الجبلية في المناطق الباردة عائق أمام الاستقرار لانخفاض درجة الحرارة، بعكس المناطق العالية في الجهات الصحراوية أو المدارية حيث يساعد الارتفاع على تلطيف المناخ وتصبح بالتالي صالحة لاستقرار السكان مثل هضبة البحيرات الاستوائية قرب منابع النيل أو مرتفعات كينيا وهضبة الحبشة التي تنشط فيها الحياة الزراعية.

أما في المناطق السهلية المعتدلة والتي يتوافر فيها النشاط البشري كالزراعة أو التعدين وسهولة التنقل مثلاً، فهي تعتبر مراكز جذب للسكان مثل السهول الموجودة في الهند وأوروبا ومصر والصين وباكستان وجاوا وسهول البحر المتوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وذلك لقابليتها الشديدة للزراعة ولسهولة المواصلات بها. وإذا توافرت مواد معدنية في مناطق جبلية فإن العوامل الاقتصادية هي التي تجذب السكان إليها، كما هو الحال في جبال أطلس في أفريقيا وجبال بوليفيا وبيرو في أمريكا الجنوبية، وهناك أيضاً العامل الأمني والهروب من الاضطهاد، حيث تصبح المناطق الجبلية عامل جذب للسكان، مثل مرتفعات البلقان وجبال لبنان والعلويين ومرتفعات القبائل في الجزائر وفي شمال أفريقيا.

أما السهول التي لا تصلح للزراعة فهي عامل طرد للسكان لعدم ملائمتها للزراعة مثل سهول سيبيريا وشمال كندا وكذلك السهول الحارة مثل المنبسطة الصحراوية في الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والهند، بينما السهول الرطبة تعتبر أيضاً عائقاً أمام تركيز السكان لكثرة الحشرات والحشائش والأمطار الغزيرة بسبب المستنقعات مثل سهول الأمازون والكونغو.

أما العامل الديموغرافي (السكاني) فيتضمن الولادات والوفيات والهجرة والنزوح، فالدول التي ترتفع فيها نسب المواليد وتنخفض نسب الوفيات يكثر فيها السكان، بعكس الدول التي تنخفض فيها نسب المواليد، فهي قليلة الوفيات مثل (الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، كما أن الهجرة تساعد على تزايد السكان في دول الجذب بينما يقل عدد السكان في دول الطرد.

كما أن هناك علاقة قوية بين عدد السكان ونوع الحرفة السائدة في منطقة ما بحيث إن الكثافة السكانية تكون في المناطق التي تعتمد على حرفة الصيد أكثر مما هي في تلك المعتمدة على حرفة الرعي أو حرفة الجمع والالتقاط، كذلك فإن المناطق الصناعية تكون الكثافة السكانية في أقصى حدودها حيث تصل هذه الكثافة في بعض المدن إلى عشرات الألوف في الكيلومتر المربع الواحد.

أما في المجال الزراعي، فيلاحظ قلة تأثير السكان في المجتمعات الزراعية البدائية حيث يجهل السكان الوسائل الفنية لاستخدام موارد البيئة وتنمية الزراعة كما في شمالي البرازيل وإقليم السودان، حيث تزرع نباتات الذرة وغيرها، وكذلك في الغابات الأفريقية المدارية، وتعكس الزراعة البدائية علاقة مباشرة لارتباط الإنسان بالتربة حيث تتعرض هذه التربة للإجهاد السريع نتيجة نقص المخصبات وبدائية الوسائل الزراعية. إن هذا النمط من الزراعة لا يرتبط بكثافة سكانية مرتفعة إذ لا تزيد هذه الكثافة على أكثر من 5 أشخاص في الكيلومتر المربع في أغلب الأحيان.

أما المناطق التي تمارس فيها الزراعة إضافة إلى تربية الحيوانات، فقد ترتفع فيها الكثافة السكانية عنها في مناطق الزراعة البدائية، لاسيما إذا اتبع السكان نظام تسميد الأرض كما هو معروف حالياً في دول غربي أفريقيا، ويؤدي هذا العمل إلى زراعة الأرض سنوياً، وتصل الكثافة هنا إلى أكثر من 150 شخصاً في الكيلومتر المربع.

أما أنواع المزروعات فتلعب دوراً بارزاً في كثافة السكان أيضاً، إذ إن زراعة الأرض تحتاج إلى كثافة سكانية عالية، كما هو الحال في شرقي وجنوب شرقي آسيا، حيث تلائم أراضيها ومناخها ونسبة الأمطار المرتفعة

فيها انتشار زراعة الأرز الذي يعتبر المادة الغذائية الرئيسية للسكان. وتصل الكثافة في هذه المناطق الزراعية إلى أكثر من 1000 شخص في الكيلومتر المربع.

تأثير الصناعة والمعادن على توزيع السكان: عندما بدأت المصانع الكبيرة في أوروبا عملها وتطورت تدريجيا على حساب الحرف المحلية خصوصا بالنسبة إلى صناعة النسيج في فرنسا وإنجلترا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أخذت مراكز المصانع في هذه الدول وغيرها تجذب إليها الكثير من السكان الريفيين مما أدى إلى نزوح كثيف من الريف إلى المدن. وقد أدى هذا النزوح إلى نموها نموا هائلا. حدث هذا أيضا في مصر، حيث ازدادت المدن الصناعية في عدد سكانها زيادة هائلة مثل المحلة الكبرى وزفتى وحلوان وشبرا وكفر الدوار، وكان لهذه الزيادة السكانية سلبية كثيرة على تلك المناطق.

وعندما بدأ اكتشاف الفحم لاستخدامه في المجال الصناعي، أخذت المدن تنمو تدريجيا في مناطق حقول الفحم كمناطق شمال غربي أوروبا مثل لانكشير (إنجلترا) والروهر (ألمانيا) والدونتر والأورال (الاتحاد السوفيتي سابقا) وجبال الابلاش (في الولايات المتحدة). وبما أن الفحم كان يعتبر أكثر الموارد التعدينية جذبا للصناعة في القرن الماضي بتلك الدول، وخصوصا الحديد والصلب، لهذا أصبح الفحم العامل الأساسي في تركيز الصناعة الأوروبية والأكثر جذبا للسكان.

وإضافة إلى الفحم، نجد أن بعض المعادن مثل الحديد والذهب تجذب العديد من السكان إلى مناجم الاستخراج. فالذهب يعتبر العامل الرئيسي الذي جذب العديد من سكان إسبانيا والبرتغال إلى أمريكا اللاتينية مثل مدينة أوروبريتو في البرازيل، كذلك كان السبب في إنشاء مدن كبيرة في غربي الولايات المتحدة مثل لوس أنجلوس وسان دييغو، كما كان السبب الرئيسي في زيادة عدد سكان أستراليا التي هاجر إليها الآلاف من السكان.

وقد أدى استخراج المعادن بصورة عامة إلى تعمير سيبيريا بالعديد من المدن وأهمها مدن الأورال التي يشتغل معظم سكانها باستخراج المعادن وتصنيعها، ومنها مدينة ماغنيتو غورسك السوفيتية التي تعتبر ثاني مدينة لصناعة الحديد والصلب وغيرهما من المعادن في العالم بعد مدينة بتسبرغ في الولايات المتحدة الأمريكية.

وللبترول أيضا دور مهم، خصوصا في العصر الحديث، كونه أكثر سهوله من الفحم والمعادن لنقله بالأنابيب من آباره إلى مراكز عمرانية عديدة حيث يتم تصنيعه أو تصديره، وذلك لأن مناطق استخراجه لا تتمتع بالعمران الكثيف لأسباب مناخية غالبا. لأن عدد السكان في هذه المناطق يقتصر على الخبراء والعاملين في عمليات الاستخراج فقط، مما يؤدي بدوره إلى قلة الكثافة السكانية في تلك المناطق (مراكز الآبار)، بينما نجد على العكس من ذلك كثافة سكانية عالية في الدول البترولية بسبب العائدات وارتفاع الدخل الوطني، مثال على ذلك البترول في دول الخليج العربية وبعض الدول الأفريقية وإيران ومراكز البترول النيجيري والفرنزويلي.

عامل النقل والمواصلات: يعتبر النقل من العوامل المهمة الأساسية المؤثرة في توزيع السكان في العالم حيث ساهم النقل، وخصوصا البحري منه، في اكتشاف العالم الجديد واستحداث طرق جديدة تجارية رخيصة مما أدى إلى نشوء مدن بحرية كثيرة والتي أصبحت حاليا من المدن الكبرى في العالم مثل كيب تاون، البندقية، مرسيليا، جنوة، الإسكندرية ومومباي وغيرها.

وأثر النقل على الناحية الحضارية فآدى إلى اختلاط السكان وتزايدهم في مناطق دون سواها، وانتشر التبادل المستمر مما زاد التخصص في الإنتاج بين الأقاليم المتعددة وساعد أيضا على إنشاء حضارات جديدة مرتبطة بتمركز المواد الخام أو وسائل الإنتاج أو المواد الغذائية في مكان دون آخر. وقد كان انتشار السكان في المناطق المنشأة حديثا كما هو الحال في كندا وأستراليا والولايات المتحدة وغيرها، مرتبطا ارتباطا كبيرا بطرق النقل وسهولته مما جعل المواصلات تقوم بدور أساسي في التعمير وانتشاره.

توزيع السكان في العالم

1 - تتميز دول القارة الأفريقية بنسبة عالية من النمو السكاني مما أدى إلى تضاعف عدد السكان فيها من 375 مليون نسمة في العام 1972 إلى 794 مليوناً في العام 2000 (أي حوالي 12 في المائة من عدد سكان العالم) رغم انتشار الأمراض في الدول الفقيرة بالقارة الأفريقية والتي أدت إلى موت 2.3 مليون شخص خلال العام 2001 فقط، وخصوصاً مرض الإيدز (AIDS) المعروف بفقدان المناعة أو ملازمة العوز المناعي المكتسب والذي تبلغ نسبة الإصابة به في القارة الأفريقية 70 في المائة من النسبة العالمية.

2 - بالنسبة إلى القارة الآسيوية ومنطقة الباسيفيك فيسكنها حوالي 58 في المائة من سكان العالم كما يسكنها حوالي ثلاثة أرباع فقراء العالم خاصة في أفغانستان وبنغلادش وكمبوديا والهند ونيبال وباكستان (UNDP 2001). وقد ازداد عدد السكان في القارة الآسيوية منذ العام 1972 من 2173 مليون نسمة إلى 2514 مليون نسمة في العام 2000، ويبلغ سكان كل من الصين والهند فقط حوالي 38 في المائة من سكان العالم. وينتشر مرض الإيدز بين حوالي 7.1 مليون نسمة من سكان آسيا، حيث تبلغ نسبة الإصابة بهذا المرض في آسيا والباسيفيك 18 في المائة من النسبة العالمية. وقد مات ما مجموعه 534.000 نسمة في عام 2000 فقط من جراء هذا المرض (UNAIDS 2001).

3 - تتميز دول القارة الأوروبية بالتقدم الحضاري في مستوى الأفراد وإن كانت دول شرق أوروبا أقل تقدماً من دول غرب أوروبا. أما بالنسبة لسكان دول القارة الأوروبية فقد زادت أعدادهم قرابة 100 مليون نسمة منذ العام 1972 وحتى العام 2000. وأوروبا تمثل 13.5 في المائة من سكان العالم، والدول الأوروبية تمثل أكثر الدول المتقدمة في العالم خاصة بعد قيام الاتحاد الأوروبي، وذلك طبعاً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن سبب تقدمها هم الأوروبيون المهاجرون إليها بالدرجة الأولى.

4 - تمثل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تناقضات في عدد السكان سواء فيما يتعلق بالدول أو بمستوى الأفراد، فتوجد ست دول ضمن دولها الـ 46 تمثل مستوى متقدما عن بقية الدول أهمها: البرازيل والأرجنتين وشيلي وأورغواي وفنزويلا وكوستاريكا وبقية الدول هي في المستوى المتوسط، باستثناء هاييتي فهي أقل دول المنطقة تقدما (UNDP 2001). وقد ازدادت أعداد السكان في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في الفترة ما بين العام 1972 والعام 2000 من 299 مليون إلى 519 مليون نسمة وهو ما يمثل 8.6 في المائة من سكان دول العالم.

5 - دول أمريكا الشمالية (أمريكا وكندا)، وهي تمثل أكثر دول العالم تقدما في شتى المجالات، وتمثل الزيادة السكانية فيهما أقل زيادة في دول العالم فتبلغ حوالي 1 في المائة في العام خلال العقود الثلاثة الماضية، وبلغ عدد السكان في العام 2000 حوالي 314 مليون نسمة، وهو ما يمثل نسبة 5،2 في المائة من سكان العالم (UNDP 2001).

6 - في منطقة غرب آسيا ازداد عدد سكان دول شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربية ولبنان وفلسطين وسورية والعراق من 37،3 مليون نسمة في العام 1972 إلى 118 مليون نسمة في العام 2005، وكانت أعلى نسبة للزيادة السكانية هي لمناطق السلطة الفلسطينية (الأراضي الفلسطينية المحتلة)، فكان عدد السكان فيها في العام 1972 حوالي 1.13 مليون نسمة ثم بلغ في العام 2000 حوالي 3.19 مليون نسمة (UNDP 2001). ويقدر عدد سكان الدول العربية في العام 2010 بحوالي 325 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 484 مليونا العام 2020. رغم المحاولات المبذولة لتنظيم الأسرة والإنجاب، وبالطبع فإن الزيادة السكانية الهائلة على المستوى العالمي يترتب عليها الكثير من المشكلات مثل إنتاج الكميات الكبيرة من النفايات، بما فيها المخلفات المنزلية والصناعية ومياه الصرف الصحي وغازات المصانع المسببة للاحتباس الحراري، كذلك زيادة احتياجاتها من الغذاء والماء وبناء المساكن ومصادر الطاقة والحاجة إلى مزيد من المحاصيل.

الزيادة السكانية والعوامل المؤثرة فيها

الترتيب	الدولة	عدد السكان بالمليون
1	مصر	84
2	السودان	42.5
3	الجزائر	35
4	المغرب	32
5	العراق	31
6	المملكة العربية السعودية	26
7	اليمن	24
8	سورية	22
9	ليبيا	6.5
10	المملكة الأردنية الهاشمية	6.3
11	الإمارات العربية المتحدة	4.6
12	لبنان	4.3
13	فلسطين	3.8
14	الكويت	3.6
15	قطر	1.8
16	البحرين	0.8

الجدول الرقم (2): أعداد سكان الدول العربية (2010)

كما أن الزيادة السكانية أدت إلى نشوب التطاحنات والحروب في كثير من مناطق العالم، ولعل ما نشاهده على صفحات الصحف وفي المحطات الفضائية من صور للواقع المؤلم في كثير من الدول - خاصة الدول الفقيرة، حيث تكون مأساة الموت جوعا أشد ما تكون وضوحا في تلك الدول - ليس إلا صورة مصغرة لما يعانيه ملايين البشر في جميع أرجاء العالم، بسبب انتشار الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية من أجل السيطرة على الموارد والتحكم في إدارتها، مع ما ينتج عن ذلك من قتل وتشريد ونزوح وتهجير وهجرة من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، حيث تتوافر فيها فرص العمل والاستقرار.

7 - كذلك هناك هجرات دائمة من الريف إلى المدن، طلبا للرزق ومقومات الاستقرار الاجتماعي، مع ما يرافق ذلك من ضغوط على مرافق المدن وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخلها، فضلا عما تتسبب فيه هذه الهجرات من تهديد للأمن البشري الداخلي ونشوء العشوائيات، وما بها من حياة البؤس وتفشي الجرائم والردائل. ولبيان كيف تنامت المدن سوف نلقى نظرة سريعة على النمو السكاني في بعض مدن العالم (*).

8 - في القارة الأفريقية، التي حظيت مدنها بزيادة كبيرة في أعداد السكان، نلاحظ أن عدد سكان نيروبي (عاصمة كينيا) بلغ في العام 1963 حوالي 350 ألف نسمة، وأصبح الآن أكثر من ثلاثة ملايين نسمة. وفي العاصمة المصرية القاهرة بلغ عدد السكان في العام 1972 حوالي خمسة ملايين نسمة، ويقدر الآن بما يزيد على 15 مليون نسمة، مما يجعلها من بين أكثر خمس مدن في العالم ازدهاما بالسكان.

9 - في القارة الآسيوية، ازداد عدد سكان الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، خلال السنوات الثلاثين الماضية من نصف مليون نسمة ليصل إلى أكثر من مليونين. كما أن العاصمة الصينية التي كان يبلغ عدد سكانها في العام 1979 حوالي ثلاثة ملايين نسمة وصل عددها حاليا إلى حوالي 13 مليون نسمة. أما العاصمة الهندية دلهي، ففي العام 1975 كان عدد سكانها 4.4 مليون نسمة، ثم أخذ هذا العدد في الازدياد حتى وصل في العام 2000 إلى حوالي 12 مليون نسمة. وفي دكا عاصمة بنغلادش، بلغ عدد السكان بها في بداية السبعينيات من القرن الماضي 2.5 مليون نسمة، لكنه وصل الآن إلى حوالي 15 مليون نسمة.

وإذا نظرنا إلى دولة الكويت فسوف نجد أن الزيادة السكانية قد حدثت بشكل متسارع، خاصة بعد ظهور النفط فيها وهجرة الوافدين إليها، فبينما بلغ عدد سكان دولة الكويت في العام 1965 حوالي 467 ألف نسمة، منهم 168.937 كويتيا، وصل العدد في 30 يونيو 2007 إلى 3.328.136 نسمة، منهم 1.380.598 كويتيا، ووصل العدد في أكتوبر 2010 إلى 3.571.554

(*) المصدر: أطلس كوكب واحد وسكان كثيرون - بيئتنا المتغيرة UNEP105.

منهم 1.134.897 كويتيًا (*). وبصفة عامة، زاد عدد السكان في دول الخليج والمشرق العربي من 36 مليون نسمة في العام 1970 إلى 118 مليوناً في العام 2005. وارتفع العدد الإجمالي لسكان المدن من 16 مليون نسمة في العام 1970 إلى 75 مليوناً في العام 2005. وكانت معدلات النمو في مدن دول الخليج أسرع من بعض المدن في المشرق العربي نتيجة هجرة الأيدي العاملة للعمل، بحيث أصبحت تمثل 63 في المائة في العام 2005، وفي العام 2030 يتوقع أن يصل عدد سكان المدن في الخليج والمشرق العربي إلى 143 مليون نسمة. ووفق معدلات الزيادة السنوية للسكان سيصل عدد سكان دولة الكويت من الكويتيين في نهاية القرن الحالي (2100) إلى حوالي 14 مليون نسمة، وهو عدد هائل بالنسبة إلى الموارد المتاحة، وسوف يمثل عبئاً كبيراً يجب الالتفات إليه منذ الآن، سواء من حيث كميات مياه الشرب المطلوبة أو النفايات الناتجة عن هذا العدد (النفايات الصلبة، مياه الصرف الصحي، النفايات الغازية،...) والطاقة المطلوبة والمساكن اللازمة وما تشكله من عبء على البيئة بوجه عام.

10 - في القارة الأمريكية الجنوبية كانت مدينة مكسيكو هي إحدى أسرع المدن نمواً في عدد السكان، فكان عدد سكانها في العام 1973 حوالي 9 ملايين نسمة، لكنه ارتفع الآن إلى ما يزيد على 20 مليوناً. لهذا، يجب أن نهتم بالدراسات السكانية لصلتها القوية بالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم، خاصة بعدما تشابكت هذه المشكلات، فاللافت للنظر أن هناك تفاوتاً كبيراً في توزيع السكان بين مناطق العالم، إذ يعيش نصف سكان العالم على رقعة محدودة من مساحة اليابسة تصل إلى 5 في المائة فقط. بينما يعيش 5 في المائة من السكان فوق 57 في المائة من مساحة اليابسة، خاصة في الصحراء الأفريقية والأسترالية والأمريكية وشبه الجزيرة العربية والمناطق القطبية ومنطقة خط الاستواء، وبالطبع يعود ذلك إلى أسباب طبيعية متعلقة بالمناخ والتضاريس، أو لأسباب حضارية ودينية، أو لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وعموماً نجد أن المناطق المعتدلة هي الأكثر سكاناً.

(*) المصدر: إحصائيات وزارة التخطيط 2007.

ومن الاحتمالات المؤكدة أن العالم المتقدم سوف يتوصل خلال السنوات العشر أو العشرين القادمة إلى معلومات تكنولوجية متقدمة في الهندسة الوراثية لإبطاء الشيخوخة، وهذا بالتالي سيزيد من عدد السكان، مما ينبئ بأن تعداد سكان العالم سيصل في العام 2050 - وفق تقدير العلماء - إلى 9.4 مليار شخص، فماذا ستفعل دول العالم مع هذه الطفرة في الزيادة السكانية حتى توفر لها المسكن والملبس والغذاء وغيرها من متطلبات الحياة؟

متى نشأ علم السكان؟

يعتبر عبدالرحمن بن خلدون من أوائل الذين تحدثوا عن مشكلة السكان، والعمران البشري في مفهومه الذي يعتبر أشبه ما يكون بعلم السكان اليوم، وهو أول من ربط بين هذا العلم وعلوم التاريخ والجغرافيا والمناخ والاقتصاد، وقد ذكر أن النمو البشري يعتبر من أقوى العوامل المؤثرة في مسيرة التاريخ، وكان ذلك بمنزلة نقطة البداية لعلماء أوروبا في الاهتمام بالسكان. وفي القرن التاسع عشر شهد العالم نشأة علم الديموغرافيا الحديث (علم السكان) على يد العالم الإنجليزي مالثوس Malthus، الذي نشر في العام 1798 كتابه الشهير عن المشكلة السكانية، والفرنسي غيلرد Guilord الذي عرف كلمة ديموغرافيا لأول مرة في العام 1855.

وقد انتشر اصطلاح «الانفجار السكاني» ليعبر عن زيادة أعداد البشر بمعدلات كبيرة نتيجة ارتفاع نسب الزيادة الطبيعية مع مرور الزمن. والذي من أسبابه انخفاض نسبة الوفيات نتيجة تطور أساليب الوقاية من الأمراض والمحافظة على الصحة العامة، بينما بقيت نسبة المواليد ثابتة، مما تسبب في ارتفاع نسب الزيادة الطبيعية التي هي الفارق بين نسب الولادات ونسب الوفيات.

وقبل الثورة العلمية والصناعية، كانت هناك عوامل كثيرة تحد من الزيادة السكانية، منها الموارد الاقتصادية المحدودة، وقلة معرفة الإنسان بطرق مقاومة الأمراض أو الوقاية منها، مما جعل الأوبئة والمجاعات والحروب

تهلك كثيرا من البشر، أما بعد الثورة الصناعية والعلمية فقد تبدلت الحال، وانقلبت الأوضاع البشرية والاجتماعية، واكتشفت الأدوية التي حارب بها الإنسان الأوبئة فقضى عليها، وازداد الوعي الصحي مما قلل نسبة الوفيات، وانتشرت الميكنة الزراعية والصناعية فزاد الإنتاج في المجالين الزراعي والصناعي. كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني على مستوى العالم. ولكن لوحظ انخفاض معدل الزيادة السكانية في بعض الدول الغربية في العقود الأخيرة من القرن الماضي، ليقل معدل النمو السكاني مرة أخرى، بل إن بعض الدول، كالسويد ولكسمبورغ وألمانيا، شهدت نموا سلبيا تراجعيا فاقت فيه معدلات الوفيات معدلات المواليد، مما أدى إلى وجود صفر النمو السكاني (*) في بعض البلاد، وإلى تراجع سكاني (**) في بعضها الآخر. ولكن هذا الأمر اختلف كثيرا في الدول النامية التي شهدت زيادة سكانية هائلة، وزيادة السكان تؤدي إلى اتساع فجوة نقص الغذاء في العالم، مما أصبح يهدد كثيرا من سكان العالم بأمراض سوء التغذية (أمراض سوء التغذية ناتجة عن نقص العناصر الغذائية حيث لا تتوافر كميات كافية من عناصر الغذاء الرئيسية، مثل البروتين والفيتامينات والأملاح المعدنية)، وذلك كله يؤدي إلى الإصابة بكثير من الأمراض الناتجة عن نقص المناعة والإعاقة في النمو والتخلف العقلي... إلخ.

ولعل سكان قارتي آسيا وأفريقيا هم أكثر سكان مناطق العالم معاناة من قلة الغذاء، فإذا ما أضفنا إليهم سكان معظم مناطق أمريكا الجنوبية، يصبح أكثر من 60 في المائة من مجموع سكان العالم يعانون سوء التغذية، وهي المناطق نفسها التي يزيد فيها معدل النمو السكاني بأكثر من ضعف الزيادة السكانية في الدول المتقدمة. وسوف تستمر الفجوة في الاتساع بين أولئك الذين يملكون الغذاء وبين المحرومين منه، ولذا وجب العمل على إحداث تغييرات واسعة والبحث عن أفكار ثورية لزيادة الإنتاج الزراعي، حتى تستطيع الدول النامية مسايرة الزيادة السكانية الهائلة.

(*) صفر النمو السكاني هو تساوي معدلات المواليد مع معدلات الوفيات، مما يؤدي إلى ثبات عدد السكان.

(**) التراجع السكاني يعني زيادة معدل الوفيات عن معدل المواليد، مما يؤدي إلى تناقص في عدد السكان.

ونجد أنه مع زيادة عدد السكان تتدنّى الأجور، ويتناحر الفقراء بعضهم مع بعض على فرص العمل النادرة، وتقل موارد الاستثمار، ويرتفع عدد الأفراد الذين يتحتم على العائل إعالتهم، مما يرهق موارد البيئة ويحد من إنتاجها، فالفقر يؤدي إلى تدهور البيئة، عندما تستنزف الشعوب الفقيرة مواردها الطبيعية، مضحية بمستقبل الأجيال القادمة في سبيل الحاضر.

إذن فالتدهور البيئي يعمل على استمرار الفقر، لأن النظم البيئية المتدهورة تنتج محاصيل قليلة لعدد هائل من السكان، ولذلك فالعلاقة عكسية أزلية بين عدد السكان وكمية الغذاء.

يقول بعض علماء البيئة إنه عندما يبدأ التدهور فإن النمو السكاني السريع والتدهور البيئي يغذي كل منهما الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى احتمال حدوث تصدع اجتماعي، وظهور مشكلات عديدة في البيئة ناتجة عن نقص ملموس في تفهم العلاقة بين النمو السكاني والصراع الاجتماعي. فالسكان الذين يزدون بسرعة رهيبة في الدول النامية يتنافسون على قاعدة مصادر ثابتة أو آخذة في النقصان ومعرضة للتدهور. كما أن الأمراض تكاد تكون ملازمة لسكان الدول الفقيرة، فالملاريا تنتشر في دول أفريقية كثيرة لتقضي على أعداد كبيرة من الناس، وتنتشر الكوليرا في الهند مسببة موت كثير من الفقراء، ومن المعروف أن مضاعفات المرض تكون أكبر وأخطر عند الجائع.

وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة زيادة هائلة في عدد السكان بصورة لم تحدث طوال تاريخ البشرية، فالأرقام التي تتحدث عن زيادة السكان مرعبة إلى حد كبير. لهذا، كان تقدير مالثوس على صواب حين قال: إن قدرة الإنسان على التكاثر أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج محاصيل الغذاء، وسيجيء اليوم الذي تصل فيه الزيادة السكانية حدا لا تستطيع الأرض بعده إطعام الإنسان، ولذا، فإن أهم المشاكل التي تصاحب الزيادة السكانية هي نقص الغذاء في العالم، فطابور الجوع يزداد عاما بعد عام.

ولهذا أيضا أطلق العالم جولييان هكسلي صيحته الشهيرة عندما كان مديرا عاما لليونسكو في العام 1948، «أنه لا بد من تحقيق التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية، وإلا فعلى الحضارة الفناء».

وفي العام 1952 تكون الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية (IPPF)، وهو يتكون من منظمات غير حكومية تعمل في مجال تنظيم الأسرة والسكان، وفي العام نفسه أقامت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس السكان، كما أنشئ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في العام 1969 (UNFPA)، ثم تغير اسمه فأصبح صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وقد عقدت عدة مؤتمرات دولية خاصة بالسكان تحت مظلة الأمم المتحدة، وكان أول مؤتمر في العام 1954 في مدينة روما، تبعه مؤتمر بلغراد في العام 1965، غير أن هذين المؤتمرين كانا للخبراء والعلماء في مجال السكان، ولم يكونا للحكومات كما يحدث عادة في مؤتمرات الأمم المتحدة.

وفي العام 1974 عقد أول مؤتمر دولي على مستوى كبير في بوخارست، وخرج المؤتمر بتوصيات مهمة تتعلق بالسكان وعلاقتهم بالتنمية الاقتصادية والموارد البيئية وتنظيم الأسرة، وإنتاج الغذاء والسياسة السكانية، وعلاقة الزيادة السكانية بالتنمية، ثم عقد مؤتمر المكسيك في العام 1984، والذي صدر عنه الإعلان العالمي بشأن المشكلة السكانية، بخلاف صدور استراتيجية عالمية للسياسات والبرامج المتصلة بالسكان والتنمية الشاملة، ودور الحكومات والمنظمات والأمم المتحدة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

بعد ذلك، عقد مؤتمر القاهرة للسكان في العام 1994، وكان أقوى المؤتمرات السكانية التي عقدت وأكثرها تأثيرا في التنمية والحفاظ على الموارد، كما وضع سياسات لمعالجة كثير من التحديات السكانية والصحية والتعليمية والإنمائية الأساسية التي تواجه المجتمع الإنساني في العالم، كما خرج المؤتمر بتمكين المرأة من المشاركة في صنع السياسات والقرارات على جميع المستويات، ودور الأسرة وحقوقها.

ولعل الزيادة السكانية تعود إلى عدة عوامل من أهمها التطور الذي حدث في العقود الأخيرة في الرعاية الصحية وتقدم صناعة

الدواء، مما ترتب عليه انخفاض كبير في معدلات الوفيات، مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة في أكثر بلاد العالم، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الفجوة بين المواليد والوفيات. هذا بالإضافة إلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى معيشة الأفراد بصفة عامة، مما دفع بأهل الريف إلى الهجرة إلى المدينة بحثاً عن حياة أفضل ومعيشة أكثر رفاهية، وهذه الهجرة ظاهرة عالمية تبدو بشكل واضح في الدول النامية.

وهذا النمو السريع لسكان المدن ينتج آثاراً بيئية سلبية، إذ يزيد الطلب على الغذاء والماء والطاقة والمسكن، وتزيد كميات النفايات الصلبة والسائلة. وهذه الهجرة كان لها أثر كبير في إهمال الزراعة وقلة المحاصيل، ما دفع بأهل الريف إلى استخدام المكنة الزراعية بديلاً عن العمالة الزراعية. بالإضافة إلى تحسين التكنولوجيا الزراعية وكثرة استخدام المخصبات الكيميائية، والمبيدات لقتل الآفات، كل هذا من أجل أن يحصل الإنسان على غذائه، حتى لو أنهك الأراضي الزراعية، وهذا من أهم أسباب تصحر الأراضي الزراعية وتدهورها عاماً بعد عام، كما أن نقص المياه هو أخطر عامل يواجه الأراضي الزراعية.

الآثار السلبية للزيادة السكانية

إن الزيادة السكانية تعتبر من أهم مسببات التدهور البيئي، لأنها تقود إلى الصراع على الموارد والثروات الطبيعية، كالمياه العذبة والنفط والزراعة. وأمام تدهور الأوضاع البيئية بفعل التلوث الناتج عن السلوك البشري، يصبح هناك نوع من الصراع أكثر حدة وخطورة بين الإنسان وبيئته، ويزداد الطلب على موارد الأرض ومن ثم تتدهور البيئة. فنلاحظ في العقود الأخيرة تراجع خصوبة التربة وتدميرها، وانتشار التصحر والجفاف، وزيادة الملوثات في الهواء والماء والتربة، وانقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية. كل هذه السلبيات هي نتيجة لسلوكيات الإنسان تجاه البيئة، والناتجة عن الزيادة الكبيرة والمطرودة في عدد السكان (وسوف نتناول ذلك بالتفصيل في الفصول التالية من الكتاب).

فالبشر في البلاد الفقيرة تنحصر أمانيتهم في الحصول على متطلباتهم اليومية، دون النظر لما سيجلبه ذلك من ضرر على بيئاتهم في المستقبل، فهم يستنزفونها من أجل معيشتهم اليومية، فليست لديهم القدرة على توفير متطلباتهم اليومية، بدءاً من الغذاء ومروراً بالماء وانتهاءً بالكساء. وهم يلجأون إلى كل الطرق التي غالباً ما تكون طرقاً غير سليمة لتوفير أقل قدر ممكن من هذه المتطلبات. تقول ساندرا بوستيل في كتابها «الواحة الأخيرة» الصادر في لندن في العام 1992: «في كاليفورنيا يستخدم كل شخص مئات اللترات من الماء يوميا، وفي الوقت نفسه يقضي سكان جنوب الصحراء الأفريقية ساعتين في المشي بحثاً عن كمية من الماء تكفي للشرب، وما بين 5 و6 ساعات يقضونها يوميا مشياً على الأقدام للحصول على أخشاب الأشجار والشجيرات لاستخدامها في الطهي أو الحصول على الطاقة، وبالطبع ذلك على حساب أنشطة أخرى أكثر إنتاجية».

وإذا أخذنا في الاعتبار أنه لا حياة من دون غذاء أو ماء، فإن الكمية المتاحة من الغذاء أو الماء النظيف ستكون هي المحدد الرئيسي لعدد السكان الذين يمكن أن يعيشوا في مكان ما.

ويرى بعض الباحثين أنه من السخرية أن نطلب من فقراء الدول النامية ترك الغابات - مثلاً - منتصبة الأشجار، والأفيال ترعى فيها بسلام، والباندا تأكل الفواكه على الأشجار، في الوقت نفسه الذي لا يجد فيه هؤلاء المساكين ما يسدون به رمقهم، أو مسكناً متواضعاً يقيمون فيه. فالفقر والعوز والسعي في سبيل الحصول على لقمة العيش هي التي دفعت الفقراء إلى التضحية بمستقبل الأجيال القادمة واقتلاع أشجار الغابات بلا تفكير.

الأنشطة البشرية التي ساهمت في ارتفاع معدل درجات حرارة الجو العالمي

يتبين من الجدول الرقم (3) (في الفصل التالي) أنه قد حدثت تغيرات في المناخ العالمي والنظم البيئية خلال القرن العشرين، وتستمر خلال هذا القرن نتيجة ارتفاع معدلات درجات الحرارة، والتي تعتبر الأنشطة البشرية هي العامل الأساسي المسبب لها على الكرة الأرضية، ويتضح ذلك فيما يلي:

● إزالة الغابات الاستوائية التي كانت تكون نسبة لا بأس بها من مساحة اليابسة على سطح الأرض، فهناك مساحات شاسعة من الغابات أزيلت من أجل تحويلها أراضٍ زراعية لإنتاج محاصيل غذائية تفي بمتطلبات الأفواه المتزايدة، أو الحصول على أخشابها، وتعود علاقة قطع أشجار الغابات بارتفاع معدلات درجات الحرارة إلى أسباب عديدة (انظر الجزء الخاص بإزالة أشجار الغابات والكساء الأخضر).

● يقوم صيادو الأسماك، خاصة في البلدان الساحلية كالفلبين وبعض جزر إندونيسيا (جاوا وبالي)، بتفجير غابات المنجروف (القرم) بالديناميت لقتل الأسماك وإقامة مزارع الريان والمنشآت السياحية على الشواطئ بدلا منها، مما قضى على هذه الغابات التي كانت تقوم بتقية المياه من كميات هائلة من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن عمليات تنفس الكائنات البحرية، ولذا، فإن تراكم هذا الغاز في مياه البحار والمحيطات يجعله ينتقل إلى الغلاف الجوي في عمليات التبادل الغازي بين البحار والغلاف الجوي، وبذلك يعمل على زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري، كما أن تحلل أشجار المنجروف هذه على الشواطئ يؤدي إلى انبعاث بعض الغازات مثل أكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت إلى الغلاف الجوي، ولو علمنا مقدار الكميات الهائلة من هذه الغازات التي تنطلق إلى الغلاف الجوي لأدركنا مدى خطورتها وتأثيرها في مضاعفة غازات الاحتباس الحراري في جو الأرض.

● كثرة الغيوم الغبارية الناجمة عن حرائق الغابات، وإحراق النفايات الزراعية والزيادة الكبيرة في استخدام الوقود سواء بالمصانع أو بمحطات توليد الطاقة، وانبعاث الدخان من ملايين المطابخ غير الملائمة، المنتشرة في الدول النامية بصفة خاصة والتي تستخدم الأخشاب وفضلات الحيوانات كوقود. كل هذا الكم الكبير من ركام الأدخنة والغبار يقوم بتقليل كمية الطاقة الشمسية، كما يقوم بحجز الحرارة المنعكسة عن سطح الأرض مساهما في ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي ومؤديا إلى التغيرات المناخية مثل تقليل الأمطار والثلوج.

● كما تؤدي عمليات استخلاص ونقل وتوزيع الوقود الأحفوري والانبعثات التي تنطلق أثناء استخراج النفط إلى زيادة تركيزات غازي ثاني أكسيد الكربون والميثان في الغلاف الجوي، وقد تنشأ الانبعثات أيضا عن الحوادث وتسرب كميات من بعض الآبار وخطوط الأنابيب، وانسكاب النفط من ناقلات النفط أو تسرب كميات ضئيلة منه أثناء تعبئة السيارات بالوقود، كل هذه الانبعثات على الرغم من بطئها وقلتها فإنها تزيد من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، ولا ننسى التسرب النفطي الذي حدث أخيرا في خليج المكسيك وما سببه من أضرار كبيرة للبيئة البحرية والتلوث الناتج عن هذه الحادثة.

● لجوء الإنسان إلى استخدام الأسمدة الكيميائية زاد من انبعثات غاز أكسيد النيتروز إلى الغلاف الجوي، وذلك علاوة على العمليات الطبيعية التي تقوم بها البكتيريا لتثبيت وفصل النيتروجين في التربة الزراعية أو تحويله إلى أكسيد النيتروز.

● الاستهلاك غير المرشد لكثير من المواد التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية، وبالتالي تتخلف كميات هائلة من القمامة والمخلفات البشرية، والتي يتم التخلص من معظمها بدفنها في الأرض حيث تحدث لها عمليات تحلل لاهوائية (من دون أكسجين) وينبعث عنها الميثان وثاني أكسيد الكربون متسربا إلى الهواء الجوي. وتلجأ بعض الدول إلى التخلص من القمامة عن طريق عمليات الحرق، وهي تعتبر أيضا مصدرا لانبعاث بعض غازات الاحتباس الحراري، وكذلك عند معالجة المخلفات البشرية (مياه المجاري)، فإنها تكون أيضا مصدرا للميثان بصفة خاصة.

كل هذه الأنشطة البشرية التي أشرنا إليها تعتبر أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، كما تبث أيضا أكاسيد النيتروجين، والمركبات الهيدروكربونية وأول أكسيد الكربون. وهي تؤثر في الدورات الكيميائية في الغلاف الجوي كما تولد بعض الغازات الصوبية الأخرى مثل الأوزون التروبوسفيري. ولا يقتصر دور الغازات سالفة الذكر على تسببها فقط في ظاهرة الاحتباس الحراري، بل تقوم بعض هذه الغازات بتدمير غلاف الأوزون بطبقة الاستراتوسفير مما يجعل الأشعة فوق البنفسجية مع بعض

الإشعاعات الكونية الأخرى تتفد إلى الغلاف الجوي بنسبة أكبر من المقدّر لها وتعمل كعامل من العوامل التي تساعد على ارتفاع معدلات درجات الحرارة بالإضافة إلى تأثيراتها البيئية الأخرى.

ومن المعروف أن معدلات التلوّث وانبعاث الغازات الملوّثة إلى الغلاف الجوي قد انخفضت قليلاً أوائل التسعينيات من القرن الماضي، مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وبالتالي اقتصاد روسيا ودول الكتلة الشرقية بصفة عامة. ولكن الطفرة الاقتصادية التي شهدتها تلك الدول في السنوات القليلة الماضية من القرن الحالي، عادت فرفعت معدلات التلوّث والانبعاثات إلى درجات خطيرة. لكن علماء البيئة لا يمكنهم فعل شيء سوى التحذير من التلوّث الناجم عن الأنشطة البشرية التي تدفع العالم نحو مستويات خطيرة من التغير المناخي.



ملامح التغيرات المناخية على المستوى العالمي

التغير في المناخ على المستوى العالمي

قبل أن أستمطر في الحديث عن التغيرات المناخية المتسارعة التي حدثت في العقود الأخيرة، على وجه الخصوص، على المستوى العالمي، سوف أشير في عجالة إلى التدهور في النظام البيئي العالمي وموارده الزراعية على وجه الخصوص، وعلاقته بالزيادة في عدد السكان وصولاً إلى حالة الانفجار السكاني، مما أكد وجود رابطة قوية بين الزيادة السكانية وبين التدهور البيئي. فالمشكلة هي أنه يوجد بشر أكثر مما يجب، مما يستوجب الإفراط في استخدام الأراضي الزراعية لإنتاج المحاصيل الغذائية لتوفير الغذاء للأفواه الجديدة مما يجهد الأرض ويسبب

«إن الارتفاع في معدل درجات الحرارة منذ العصر الجليدي وحتى الآن استغرق حوالي 12 ألف عام، ولكن سيتحقق الدفء بالقدر نفسه خلال قرنين فقط، وذلك نتيجة العديد من الأسباب التي يأتي في مقدمها النمو السكاني الرهيب والتقدم التكنولوجي والأنشطة البشرية المترتبة عليه»

المؤلف

تآكل التربة نتيجة الافراط في استخدامهما للزراعة وإجهادها لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء لسكان يتزايدون بصورة غير معقولة. وبعبارة أخرى، فإن الموارد الزراعية تستغل بطريقة تفوق القدرة التعويضية أو التجديدية للتربة علاوة على تسرب الملوثات إلى الغلاف الجوي بكثرة مذهلة، لدرجة أن الكرة الأرضية وما بها من ثروات ممثلة في أراضيها الزراعية أو مياه أنهارها أو معادنها آخذة في التناقص بدرجة كبيرة في الوقت نفسه الذي تتزايد فيه أعداد البشر بشكل سريع، وبالطبع يرافق هذه الزيادة زيادة أخرى في معدلات الاستهلاك مما يفرض ضغطا شديدا ومتزايدا على موارد الأرض، مما يضعفها، بالإضافة إلى اختفاء مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وباستمرار تحت وطأة التوسع العمراني وشق طرق جديدة للمواصلات.

ويقدر أنه لو استمر معدل التدمير الحالي للتربة على مستوى العالم قائما بهذا الشكل فإنه خلال سنوات قليلة تقدر بعقود سوف تختفي أغلب الأراضي الزراعية الخصبة في العالم، ويزداد التصحر، مما يستوجب دراسة هذه الحالة دراسة علمية متأنية والوصول إلى حلول جذرية للقضاء على هذه المشكلة، لذلك سوف نتعرض بإسهاب لملامح التغيرات المناخية التي حدثت في السنوات الأخيرة.

ملامح التغيرات المناخية

لو تأملنا تاريخ البشرية عبر العصور المختلفة، لوجدنا أن أغلب المجاعات ناتجة عن عوامل الطقس. فالجفاف الذي يصيب بعض الدول أو الفيضانات والسيول تؤدي إلى شح الغذاء وبالتالي حدوث المجاعات، إذ تعتبر عوامل الطقس والمناخ ذات تأثير كبير على الزراعات والإنتاج الغذائي، وبالتالي فإن المناخ العالمي يتأثر بكثير من العوامل البيئية التي يتسبب فيها الإنسان ويؤثر أيضا في البيئة ويكون تأثيره أشد على البشر. أي أن الأفعال البشرية تؤثر على البشرية في المقام الأول. ففي العام 1938 ظهر تقرير علمي عن العالم جورج كالندز جاء فيه أن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بكثرة إلى الغلاف الجوي قد يؤدي إلى تغيير

في المناخ العالمي، وتؤكد ذلك من القياسات الدقيقة لدرجات حرارة الجو وربطها بالزيادة في تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو والتي تم رصدها بواسطة العالم كلينج في جزر هاواي في العام 1958. وقد ساعد على تأكيد هذا الرأي بعض الاكتشافات العلمية مثل الحصول على عينات جليد لبيّة من الصفيحة الجليدية الهائلة في غرينلاند في بداية التسعينيات من القرن الماضي والتي وجدت في طبقاتها مجموعة واضحة من السجلات المناخية تغطي الـ 160.000 سنة الماضية، حيث أمكن اكتشاف تركيب الجليد عن درجة الحرارة التي تشكل عندها، مما حفز العلماء على عمل دراسات علمية على هذا الجليد وكان من نتائج هذه الدراسات أن تم كشف تاريخ طويل من التغيرات المناخية وذلك عند تحليل فقاعات الهواء المحبوسة منذ القدم في الجليد والتي أكدت التنبؤ القائل بزيادة سقوط الأمطار في بعض المناطق وقلتها في مناطق أخرى، وساعدت دراسة العينات اللبية للجليد مع تقديم دلائل للعلماء على إضافة تفاصيل أخرى حول البيئة في الأزمنة المختلفة. فمثلا أشارت طبقات الجليد التي حبست غبارا من قارة آسيا إلى مصدر تلك الرياح السائدة في الأزمنة المختلفة، واستنتج الباحثون أن الرياح كانت أقل شدة أثناء الأزمنة الدافئة، لأن تراكم الملح البحري والرماد المنقول بالرياح من براكين بعيدة كان قليلا في الجليد. كل هذه الأدلة جعلت العلماء يتأكدون من أن هناك تغيرات في المناخ على المستوى العالمي. وتعني عبارة تغير المناخ أنه: تغير يحدث في معدلات درجات الحرارة، وفي هبوب الرياح، وكذلك تغير في معدلات تساقط الأمطار عبر الزمن، سواء أكان ذلك ناتجا عن التقلبات الطبيعية أم نتيجة للأنشطة البشرية. وهذا يختلف عن التعريف الذي جاء في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والذي جاء فيه أنه «يمثل أي تغير يحدث في المناخ ويرجع بشكل مباشر أو غير مباشر للأنشطة البشرية وينتج عنه تغير في تركيب الغلاف الجوي». ولعلنا جميعا لاحظنا أن هناك العديد من الملامح والشواهد التي تؤكد على وجود ارتفاع في معدل درجات الحرارة على المستوى العالمي. وقد أيد ذلك كثير من الأبحاث والدراسات العلمية على مدار العقود الأربعة الأخيرة والتي أثبتت بما لا يدع مجالا

لشك أن التغيرات المناخية وما صاحبها من زيادة في معدلات درجات الحرارة قد نتج عنها تأثيرات سلبية على الأنظمة البيئية في جميع أنحاء العالم تقريبا.

وحتى العام 1990 لم تكن هناك قناعة تامة بمدى الارتباط بين الارتفاع في معدل درجات الحرارة العالمية والتغيرات المناخية، ولكن الشواهد القوية التي سنذكر بعضها لاحقا أقنعت العلماء بدرجة كبيرة جدا بأن الاحتباس الحراري هو المؤثر الرئيسي لتلك التغيرات المناخية. ونحن جميعا في الوطن العربي لاحظنا خلال السنوات الماضية ومازلنا نلاحظ حتى يومنا هذا تغيرات في المناخ وارتفاعا في معدلات درجات الحرارة، وكل عام يمر يكون أكثر دفئا من سابقه كما تشير السجلات المناخية بذلك. ومن المعروف أنه توجد أنظمة بيئية هشة تجاه هذه التغيرات المناخية مثل الأنظمة الزراعية والتي تعتبر المصدر الرئيسي للغذاء، والموارد المائية والمناطق الساحلية والبحرية، والغابات والمستوطنات البشرية وكذلك الطاقة والنظم الاقتصادية... إلخ.

وتختلف درجة حساسية الأنظمة البيئية لتأثيرات التغيرات المناخية تبعا للمنطقة الجغرافية التي تعرضت لها والزمن والظروف الاقتصادية والاجتماعية، ففي العصور والأزمنة القديمة كانت القوى الطبيعية هي الوحيدة المسؤولة عن التغيرات المناخية. أما الآن في العصر الحديث، خصوصا منذ بداية عصر الصناعة (1750م) وحتى يومنا هذا نجد أن الأنشطة البشرية تسهم بدرجة كبيرة في مسؤوليتها عن هذه التغيرات المناخية التي نشهدها والتي أرجعها غالبية العلماء إلى ظاهرة «الاحتباس الحراري»، أو ما يسمى بـ «الاحترار العالمي» أو ظاهرة «الدفينة» وهي كلها مسميات لشيء واحد، ونرى أنها زادت نتيجة الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة وللغلاف الجوي وذلك بسبب ازدياد عمليات التصنيع وحركة السيارات والطائرات والتقدم وأنانية الإنسان في الحصول على ما يريد غير عابئ بالبيئة من حوله وما يصيبها من أضرار. ويؤكد تقرير الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الذي صدر في العام 1995 على أن التغيرات المناخية التي تحدث الآن هي نتيجة التراكم السريع لهذه الغازات المسببة لتلك الظاهرة والمعروفة باسم الغازات الصوبية (نسبه إلى الصوبة الزراعية) أو غازات الدفينة أو غازات الاحتباس الحراري.

ونلاحظ بصفة خاصة في السنوات الأخيرة أن هناك الكثير من الشواهد على حدوث تداعيات بيئية خطيرة نتيجة للتغيرات المناخية منها:

1 - ارتفاع متوسط منسوب أسطح البحار وذلك نتيجة تمدد المياه بسبب ارتفاع درجة حرارة الطبقات العليا من مياه المحيطات، مما يعمل على عدم وفرة الموارد المائية للسكان خصوصا في المناطق تحت الاستوائية. ويقول العلماء إن معدلات انصهار جليد المحيطات والغطاء الثلجي سوف تزداد، كما ستتواصل عمليات انصهار الكتل الجليدية والقلنسوات الجليدية على نطاق واسع خلال هذا القرن (الحادي والعشرين).

وبنظرة سريعة إلى ما حدث من زيادة في مستوى سطح البحر خلال القرن العشرين ومقارنته بالعصور السابقة وذلك بالاستناد إلى البيانات الجيولوجية فإن مستوى أسطح البحار يكون قد ارتفع بمعدل قدره 0.5 مم في السنة خلال الستة آلاف العام الماضية، وهذا المعدل يبلغ كما نرى نحو عُشر ذلك الذي حدث خلال القرن العشرين فقط، وقد أظهرت كثير من الأبحاث العلمية والمشاهدات أن معدل ارتفاع مستوى أسطح البحار يتزايد بشكل كبير خلال هذه السنوات (NASA 2005).

ومن المعروف أن مستوى سطح البحر يتحدد عند خط الساحل بفعل الكثير من عوامل المناخ التي تعمل على نطاق كبير من الفترات الزمنية ابتداء من الساعات (المد) إلى ملايين السنين (التغيرات في حوض المحيط نتيجة لحركة الصفائح الأرضية والترسيب). ففي الفترات الزمنية التي تتراوح بين عقود وقرون استطاع العلماء أن يقوموا بتسجيل معلومات وقراءات تدل على أن أكبر المؤثرات في المستويات المتوسطة لسطح البحر ترتبط بالمناخ وعمليات التغيرات المناخية ارتباطا كبيرا.

فالمحيطات تتسع مع ارتفاع درجة حرارة مياهها، فعلى أساس رصد درجات حرارة المحيطات والنتائج النموذجية مرات متكررة، يعتقد أن التمدد الحراري هو أحد العوامل الرئيسية المساهمة في التغيرات التي تحدث في مستوى أسطح البحار. وعلى ذلك، فإنه من المتوقع أن يسهم التمدد الحراري بأهم الأسباب وأكبرها في ارتفاع مستوى أسطح البحار خلال المائة العام المقبلة.

2 - تقلص المرتفعات الثلجية وانصهار الطبقة الجليدية الدائمة في القطبين الشمالي والجنوبي كما حدث من انهيار كتلة جليدية تبلغ مساحتها 3.250 كيلومترات مربعة في المنطقة القطبية الجنوبية، وذلك عندما انهارت قطعة جليد في تلك المنطقة القسبية الجنوبية تكونت منذ حوالي 12 ألف عام وتم انصهارها خلال 35 يوما فقط، وكانت تحتوي على 720 مليار طن من الجليد، مما أثر بدرجة كبيرة على أنماط الحياة في تلك المنطقة كما أنه قد يهدد بعض الكائنات الحية. وتؤكد المصادر العلمية أن القطب الشمالي يفقد 36 ميلا مكعبا من جليده كل عام ويتضح ذلك من صور الأقمار الاصطناعية، كما أن أنهار الجليد في غرينلاند تتصهر بمعدل يفوق تقديرات العلماء. وقد لوحظ انخفاض ملحوظ وكثافة المياه في شمال المحيط الأطلسي نتيجة لانصهار الجليد الذي يجلب المزيد من المياه العذبة إلى المحيط (UNEP 2005). ونحن نشاهد الآن تغيرا في توزيع الجليد وأنماطه، ولذلك فإننا نتوقع تغيرات أساسية في البيئات التي يعيش فيها الدب القطبي وغيره من الكائنات الأخرى التي تعيش في البيئات نفسها، كما أن الكتل الجليدية قد انحسرت على نطاق واسع في المناطق غير القطبية خلال القرن الماضي وتحديدا منذ أواخر الستينيات منه، حيث ظهر تناقص في رقة الغطاء الثلجي بنسبة بلغت نحو 40% من سمك الجليد البحري في المنطقة القطبية الشمالية أثناء الصيف وبداية الخريف خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين. فمثلا في روسيا اضطر أشخاص إلى إطلاق النار على ثلاثة من الدببة القطبية المعروفة بهدوئها وطبيعتها غير الشرسة (الصندوق العالمي لحماية الطبيعة) وذلك نتيجة لاختلال نمط التغذية الخاص بهذه الدببة بسبب ارتفاع درجة حرارة جو الأرض، فتراجع الجليد على نحو غير مألوف بعيدا عن الساحل جعل الدببة مضطرة للسباحة مسافات طويلة بحثا عن الطعام وهذا يجعلها شرسة وأكثر إحساسا بالخطر، فتتسلل إلى القرى وتهاجم البشر في كثير من الأحيان. كما يؤدي انصهار الجليد في الشتاء وتزايد عمليات الانصهار في الصيف إلى التهديد بتدمير البيئة الطبيعية للنباتات المجهرية التي تتكاثر في مياه البحار، وهذه تعتبر الغذاء الرئيسي للكائنات البحرية، كما يعتبر تهديدا للبيئة الطبيعية وللصوائل الحيوانية كالدب القطبي الذي لوحظ أنه بدأ يتجه

إلى المناطق الداخلية في كندا وألاسكا. وقد نشرت مجلة Nature في العام 2007 تقريراً يؤكد أن حوالي 1700 نوع من النباتات والحيوانات والحشرات قد بدأت تتجه نحو القطبين بمعدل أربعة أميال كل عقد (10 سنوات) من عقود النصف الثاني من القرن الماضي، وذلك سوف يشكل خطورة تهدد الحياة على كوكب الأرض بصفة عامة.

3 - تراجع بعض جبال الألب الثلجية (1992) كاشفة عن بعض الآثار المدفونة منذ آلاف السنين مثل إنسان الثلوج الذي دفن منذ خمسة آلاف عام، وكان هذا التراجع نتيجة الدفء الذي حدث في أوروبا وكذلك تناقص مساحات الأنهار الجليدية.

4 - تسجيل حدوث ارتفاع في معدل درجات الحرارة لبعض المناطق والأقاليم في العالم مثل سيبيريا وذلك بمقدار ثلاث درجات (مئوية) منذ العصور الوسطى، وبالطبع ذلك سوف يؤثر على حياة كثير من الكائنات النباتية والحيوانية أيضاً. وقد استمرت زيادة الدلائل على تغير المناخ خلال الأعوام القليلة الماضية والتي تعتبر من أعلى الأعوام التي سجلت فيها درجات حرارة جو الأرض، وكما قلنا فإن مناخ الأرض يشهد منذ الخمسينيات من القرن الماضي تغيرات مناخية غير مألوفة، وارتفاعاً في معدلات الحرارة في جو الأرض بسرعة غير معهودة مما سيؤدي إلى حدوث كوارث بيئية على نواحي الحياة في مختلف أرجاء العالم، وأظن أن هذه الكوارث قد بدأت فعلاً، وكل عام يمر فإنه يكون أكثر حرارة من سابقه، ولعل حدوث ارتفاعات أكثر في معدل درجات الحرارة في السنوات القادمة ما هو إلا نتيجة لحدوث زيادة في النمو السكاني والتصنيع وتنامي التكنولوجيا، وبالتالي فإنه سيكون لهذه التغيرات المناخية تأثير كبير على النظم البيئية المختلفة وعلى مختلف نواحي الحياة في مختلف أرجاء العالم.

ويلاحظ أن التغيرات في معدلات درجات الحرارة لم تكن متساوية عالمياً، ولكنها اختلفت باختلاف المناطق، وفي طبقة التروبوسفير (الطبقة الملاصقة للأرض) خاصة مقارنة بباقي طبقات الغلاف الجوي. ومن الجدول التالي تلاحظ أيضاً عدة مؤشرات في الطقس خلال القرن العشرين نتيجة ارتفاع معدلات درجات الحرارة لجو الأرض (NOAA - 2009) (*).

(*) الإدارة القومية للمحيطات والغلاف الجوي - الولايات المتحدة الأمريكية.

مؤشر الطقس	التغيرات المرصودة في الغلاف الجوي للأرض وهي النظام الأحيائي خلال القرن العشرين
المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر	تزايد بمعدل سنوي يتراوح بين 1 و 2 ملليمتر خلال القرن العشرين.
الغطاء الجليدي في الأنهار والبحيرات	تناقص خلال القرن العشرين في مناطق خطوط العرض الوسطى والعليا في نصف الكرة الشمالي.
حجم وعمق الجليد البحري في المنطقة القطبية الشمالية	تناقص عمقه بنسبة 40 في المائة خلال العقود الأخيرة في أواخر فصل الصيف وحتى مطلع الخريف وتناقص من حيث الحجم بنسبة تراوحت بين 10 و 15 في المائة منذ الخمسينيات في الربيع والصيف.
الثلاجات غير القطبية	تراجعت على نطاق واسع أثناء القرن العشرين.
الغطاء الثلجي	تناقصت مساحته بنحو 10 في المائة منذ إتاحة الرصدات العالمية في الستينيات.
التربة الصقيعية	تعرضت للانصهار وارتفاع درجة حرارتها والتدهور في أنحاء من المناطق القطبية وشبه القطبية والجبلية.
ظواهر النينو (El-Nino)	تزايد تواترها واستمرارها وشدتها خلال الفترة من العشرين إلى الثلاثين عاما الماضية مقارنة بالسنوات المائة السابقة.
موسم النمو	ازداد طولا بنحو يوم إلى أربعة أيام لكل عقد خلال الأربعين عاما الماضية في نصف الكرة الشمالي، ولا سيما مناطق خطوط العرض العليا.
النطاقات النباتية والحيوانية	تتحركت في اتجاه القطبين وإلى الاتجاه العمودي الأعلى في النباتات والحشرات والطيور والأسماك.
التكاثر والإزهار والهجرة	الإزهار المبكر في النباتات ووصول الطيور مبكرا والتواريخ المبكرة لموسم التكاثر والظهور المبكر للحشرات في نصف الكرة الشمالي.
ابيضاض الشعاب المرجانية	تزايد تواتره، ولا سيما أثناء ظواهر النينو (El-Nino).

الجدول الرقم (3): العلاقة بين التغيرات المناخية والتغيرات في الغلاف الجوي للأرض والنظم البيئية خلال القرن العشرين (*)

(*) تغير المناخ، التقرير التجميعي - البنك الدولي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) 2009.

5 - لوحظ وجود تغير في توقيت المواسم ومواعيد الفصول ووجود علاقة بين ذلك وبين ارتفاع معدل درجات الحرارة في أوروبا. وتهدد ظاهرة ارتفاع معدلات درجات الحرارة في الجو العالمي بأخطار لا حدود لها، فقد تؤدي إلى اندثار الغابات، ومن ثم زيادة وطأة التغيرات البيئية وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي في العالم وما سوف يترتب عليه من مشاكل اقتصادية وتنموية وغذائية.

إن ارتفاع معدل درجات الحرارة يهدد بزيادة مخاطر حرائق الغابات والجفاف والفيضانات خلال القرن الحالي، ويرى العلماء أن العالم سوف يواجه وبشكل متزايد خطر وقوع كوارث طبيعية مثل الجفاف والمجاعة، الأمر الذي يهدد ملايين البشر بالمجاعة ونقص موارد المياه الصالحة للشرب، كما أن 20 في المائة تقريبا من المستنقعات الساحلية سوف تختفي من جراء الجفاف الذي سيضرب الكثير من دول العالم. وما حدث خلال شهر أغسطس 2010 في الهند وباكستان من فيضانات عارمة أدت إلى موت العديد من البشر وتشريد الآلاف منهم، وكذلك حدوث حرائق كثيرة في روسيا مما أدى إلى تدمير كثير من الحاصلات الزراعية وفي مقدمتها القمح مما ينذر بحدوث مجاعات في دول أخرى كثيرة نتيجة اعتمادها على شراء القمح الروسي ليس إلا دليلا حيا على صدق افتراضات العلماء.

6 - زحزحة أشجار الصنوبر صوب الشمال في المنطقة الشمالية من أوروبا بمعدل 40 مترا في العام وكان ذلك مصحوبا أيضا بارتفاع في معدل درجة الحرارة بالمنطقة مما أدى إلى انخفاض الغطاء الثلجي بحوالي 10 في المائة في نصف الكرة الشمالي وتناقص الثلوج البحرية وأنهار الجليد في ذات المنطقة أثناء الربيع والصيف.

7 - زيادة الأمطار في كثير من مناطق العالم مما أحدث فيضانات عارمة، في حين انخفضت نسبة الأمطار في مناطق أخرى من العالم مما زاد من حالات الجفاف والتصحر، وازدياد ذلك سوف يؤدي إلى حدوث مجاعات وهجرات جماعية للسكان ولعل الفيضانات التي حدثت في الصين وباكستان في يوليو 2010 أكبر دليل على ذلك.

8 - اختفاء 80 في المائة تقريبا من العوالق النباتية (البلانكتونات) خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي في ساحل كاليفورنيا، وربط هذا الاختفاء بزيادة درجة حرارة المياه التي تعيش فيها هذه العوالق، وأيضا حدوث تناقص في بعض أنواع النباتات والحيوانات وتغير في حدود توزيعها، ونقص في الإنتاج الغذائي في معظم المناطق الاستوائية وبشكل يتناسب مع معدل الزيادة في درجات الحرارة، وقد لوحظ أن الطيور البحرية في بعض المناطق في كاليفورنيا وأوريغون قلت أعدادها بدرجة كبيرة بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه مقابل ساحل الباسيفيك، كما تعرضت عدة فصائل من الطيور للموت قبالة ساحل كاليفورنيا نتيجة ارتفاع درجة حرارة المياه، حيث تم رصد حوالي أربعة ملايين طائر ميت في العام 2005 فقط. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن ارتفاع درجة حرارة المياه قد أدى إلى تغيير اتجاه تيارات الماء في المحيط فقل وصول المياه الباردة الغنية بالمغذيات إلى الساحل مما قلل من كميات القشريات بنسبة 40 في المائة والتي تتغذى عليها الأسماك والرخويات والتي بدورها تصبح طعاما للطيور البحرية. كما لاحظ العلماء أيضا أن سمك السلمون الذي قلت أعداده بدرجة كبيرة في شمال الباسيفيك نتيجة قلة الغذاء الذي تأثر إلى حد كبير بارتفاع درجة حرارة المياه، علاوة على التلوث الذي أصاب أماكن تفريخه. ولعل هذا يعتبر من المؤشرات على أن التغيرات المناخية والتسخين الكوني قد بدأ يؤثر فعلا في التوزيعات الجغرافية للكائنات الحية سواء منها الحيوانية أو النباتية.

9 - زيادة في أعداد المرضى خصوصا المصابين بالأمراض التي تسببها الحشرات مثل الملاريا وكذلك المنقولة بالمياه مثل الكوليرا، وازدياد في نسبة الوفيات نتيجة زيادة ضغط الدم المرتبط بزيادة الحرارة. وهذه ليست كل الشواهد التي تدل على أن المناخ في تغير، والمفترض أنه سيستمر في التغير مع الارتفاع في معدل درجات الحرارة خلال القرن الحالي، فهذا الارتفاع أكبر من أي وقت مضى خلال الألف سنة الماضية (وفق ما تشير إليه النماذج المناخية القائمة على أسس علمية متطورة ، فالتغير في المناخ العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة رصد زيادة في درجة الحرارة بلغ 0.2°م منذ العام 1983، وسوف يصل في نهاية القرن الحالي العام 2100، إلى ما بين 5.5 و 2.4 درجة مئوية، لكن هذه

الزيادة ستكون بدرجات متباينة بين المناطق الجغرافية المختلفة. وقد يظن البعض أن هذه زيادة ضئيلة في درجة حرارة الجو ولا يستدعي كل هذه الضجة التي تثار حول ضرورة العمل على إبطاء هذا الارتفاع، ولكن إذا علمنا أن متوسط درجة حرارة الجو العالمي كان أبرد مما هو عليه الآن بحوالي 3 - 5 درجات مئوية فقط خلال العصر الجليدي الأخير والذي انتهى منذ حوالي 12000 عام مضى، حيث ازداد متوسط حرارة الأرض بحوالي 0.2 درجة مئوية في كل عقد عن العقد السابق له خلال العقود الثلاثة الماضية، لذا فإن الزيادة في معدل درجات الحرارة بنفس القدر ستحدث تغييرات كبيرة في المناخ وبالتالي في جميع مظاهر الحياة على سطح الأرض في السنوات المقبلة.

ونلاحظ أن الارتفاع في معدل درجات الحرارة منذ العصر الجليدي وحتى الآن استغرق حوالي 12 ألف عام، ولكن سيتحقق الدفء بالقدر نفسه خلال قرنين فقط، وذلك نتيجة العديد من الأسباب التي يأتي في مقدمها النمو السكاني الرهيب والتقدم التكنولوجي والأنشطة البشرية المترتبة عليه، مما يساعد على سرعة حدوث الارتفاع في معدلات درجات الحرارة.

وقد ظهر عامل جديد يساعد على حدوث التغيرات المناخية في الجو العالمي كما تشير أحدث الدراسات العلمية والتي تقول إن غازات الاحتباس الحراري ليست هي المسؤول الوحيد عن ارتفاع معدلات درجات الحرارة في جو الأرض بل إن هناك عاملاً آخر يلعب دوراً خطيراً في هذه المسؤولية، هذا العامل الجديد هو السناج، وهو عبارة عن دقائق الكربون المنبعثة مع دخان الحرائق وعوادم السيارات، وتقول الدراسات العلمية التي قامت بها وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) بأن السناج المدفون في الجليد ربما يكون مسؤولاً عن 25 في المائة من أسباب ارتفاع معدلات درجة حرارة جو الأرض خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي بما في ذلك الحلول المبكر للفصول في بلدان الشمال، وتقلص طبقات الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وانصهار جليد الأنهار الجليدية، لأن لون السناج الأسود يعمل على امتصاص أشعة الشمس وهو ما يجعل المناطق الجليدية أقل قدرة على عكسها لأشعة الشمس وأكثر امتصاصاً للحرارة الأمر الذي يتسبب بدوره في رفع درجة حرارة سطح الأرض مما يساعد بالتالي على سرعة انصهار الجليد.

تركيب الغلاف الجوي للأرض

لا بد لنا من التعرف على طبقات الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية حتى يمكننا معرفة كيفية حدوث التغيرات التي تحدث فيه. الغلاف الجوي (Atmosphere) هو كرة غازية ومعناها في الأصل يعود إلى الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين هما Atmo بمعنى غازي، و sphere بمعنى كرة أو غلاف، والجاذبية الأرضية هي التي تحفظ هذا الغلاف حول الأرض، ويبلغ سمك هذا الغلاف حوالي 1000 كيلومتر حول الأرض.

ويتكون الغلاف الجوي من خليط من الغازات بنسب ثابتة إلى حد كبير تقريبا. وذلك في حالته النقية وأهمها الغازات الموجودة بالجدول التالي، بالإضافة إلى وجود جسيمات دقيقة صلبة وسائلة مختلفة المصادر، كما يحتوي على بعض الإشعاعات الكونية، وهذا التركيب الدقيق أوجده الخالق سبحانه وتعالى حتى يتلاءم مع حياة جميع الكائنات الحية (الآن اختلفت نسب مكونات هذا الغلاف إضافة إلى وجود غازات جديدة لم تكن موجودة قبل عصر التصنيع والتقدم التكنولوجي).

المادة	النسبة المئوية بالحجم	المادة	النسبة المئوية بالحجم
النيتروجين	78.9	الزيتون	0.000008
الأكسجين	20.94	أكسيد النيتروز	0.0000000275
الأرجون	0.93	الهيدروجين	0.000005
ثاني أكسيد الكربون	0.318	الأوزون	0.000002
النيون	0.0018	ثاني أكسيد الكبريت	0.00000280
الهيليوم	0.00052	أول أكسيد الكربون	0.000001
الكريبتون	0.0001	الأمونيا	0.000001

الجدول الرقم (4): نسب الغازات المختلفة المكونة للهواء الجوي (*)

(*) النسب بالجدول وفق تقديرات الجمعية الكيميائية الأمريكية 1965، وبالطبع فإن هذه النسب قد اختلفت كثيرا الآن، خاصة بالنسبة إلى غازات الاحتباس الحراري المذكورة في الجدول.

ومن المعروف أن بعض مكونات الهواء تختلف نسبتها باختلاف الزمان والمكان. فبينما تزداد نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في المناطق الصناعية أو المزدحمة بالسكان تقل هذه النسبة في الأماكن الزراعية أو المكشوفة، على عكس نسبة الأكسجين، وكذلك تزيد نسبة الأمونيا (NH_3) في أماكن تحلل الفضلات العضوية، وأيضا تزيد نسبة أول أكسيد الكربون (CO) في الشوارع المزدحمة بالسيارات وقت الذروة، بينما نجدها تقل أيام الإجازات.

ويلاحظ أن نسب الغازات المكونة للغلاف الجوي قد اختلفت كثيرا عما ورد بالجدول (4) نتيجة العوامل البشرية، مثل زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة الأنشطة البشرية مثل التصنيع ووسائل النقل... إلخ وما ينبعث عنها من غازات للغلاف الجوي. وتدل آخر نتائج رصد هذه النسب على أنها أصبحت كالتالي:

تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) 380 جزءا في المليون (العام 2009)
تركيز غاز أكسيد النيتروز (N_2O) 316 جزءا في البليون (العام 2000)
تركيز غاز الأوزون (O_3) في تناقص منذ العام 1970 وحتى الآن

يتكون الغلاف الجوي من عدة طبقات (تقسيمات نظرية) رأسية حسب تغير درجة الحرارة كلما ارتفعنا عن مستوى سطح البحر شكل رقم (4) وهذه الطبقات هي: الطبقة اللصيقة (التروبوسفير) الطبقة المحيطة (الستراتوسفير)، الطبقة الوسطى (الميزوسفير)، الطبقة الحرارية (الثيرموسفير)، الطبقة المتأينة (الأيونوسفير) وأخيرا الطبقة الخارجية (الإكزوسفير). وبخلاف الطبقتين اللصيقة والمحيطة اللتين لهما علاقة وطيدة بموضوعنا هذا، فإن الطبقة المتأينة تقوم برد أو امتصاص كثير من الإشعاعات الكونية الضارة مثل أشعة جاما والأشعة السينية القادمتان من الشمس، وهذا الامتصاص يحدث بواسطة ذرات الأكسجين والنيتروجين مما يجعل هذه الذرات تتأين، لذا فإن هذه الطبقة تقوم بوظيفة مهمة في حماية الحياة على سطح الأرض من الجسيمات الكونية القادمة من الشمس.

والغلاف الجوي فوائد كثيرة أهمها:

- 1 - حماية الأرض وما عليها من الإشعاعات الصادرة من الشمس نحو الأرض.
- 2 - حفظ درجة حرارة الكائنات الحية عند معدلها الطبيعي.
- 3 - إمداد هذه الكائنات الحية بالأكسجين اللازم لحياتها، كذلك إمداد النباتات بغاز ثاني أكسيد الكربون اللازم لتكوين الغذاء عند قيامها بعملية البناء الضوئي.
- 4 - ارتباط كثير من الظواهر الجوية بوجود الغلاف الجوي مثل تكون السحب وحدوث البرق والرعد وانتقال الصوت... إلخ.
- 5 - الغلاف الجوي يعمل على حماية الكائنات الحية من درجات الحرارة المرتفعة جدا نهارا والمنخفضة ليلا.
- 6 - حمل وتوزيع بخار الماء على أجزاء الكرة الأرضية.
- 7 - الغلاف الجوي يلعب دورا رئيسيا في حرق الشهب والنيازك التي تدخل إليه من الفضاء الخارجي باتجاه الأرض فتحترق بسبب احتكاكها بالهواء.
- 8 - الغلاف الجوي شفاف يسمح بمرور ضوء الشمس، ولوجود الجسيمات الدقيقة العالقة به يتشتت الضوء فنتمكن من رؤية الأشياء من حولنا. فوجود الجسيمات الصلبة الدقيقة التي لا ترى بالعين المجردة في الغلاف الجوي مهم لتوزيع الضوء على سطح الأرض، كذلك تعمل كأنوية يتكاثف عليها بخار الماء مكونة السحب التي تسقط أمطارا فيما بعد. وهذه الجسيمات تنشأ من مصادر طبيعية مثل الرماد المتكون نتيجة احتراق الشهب أو من ملح الطعام الصادر من البحار.

طبقات الغلاف الجوي

1 - الطبقة اللصيقة (التروبوسفير) Troposphere

هي طبقة الهواء الملاصق لسطح الأرض مباشرة، ويبلغ ارتفاعها ما بين 8 و18 كيلومترا فوق مستوى سطح البحر، إذ يتناقص الارتفاع ليصل إلى حوالي 8 كيلومترات فوق القطبين بينما يصل الارتفاع فوق خط الاستواء

إلى حوالي 18 كيلومترا. وتكون الطبقة أكثر حرارة عند جزئها السفلي الملامس لسطح الأرض نتيجة لامتصاص الأرض للإشعاع الشمسي، وتقل درجة الحرارة كلما ارتفعنا إلى أعلى بعيدا عن سطح الأرض، حيث يصل معدل التناقص ما بين 6 و 7 درجات مئوية لكل كيلومتر (درجة مئوية واحدة كلما ارتفعنا 150 مترا في النصف الأسفل من الطبقة) بينما يزداد معدل التناقص في درجة الحرارة في النصف الأعلى من الطبقة ليصل إلى 7 أو 8 درجات مئوية لكل كيلومتر ارتفاعا.

وتتميز هذه الطبقة بأنها تحتوي على جزء كبير من كتلة الغلاف الجوي (حوالي 70 في المائة تقريبا) وذلك لتأثير الجاذبية الأرضية عليها، كما تحدث فيها معظم الظواهر الجوية كتكوين السحب والمطر والضباب والعواصف الأرضية... إلخ. وتعيش فيها أغلب الأحياء، كما أنها الطبقة الوحيدة التي يوجد بها بخار الماء، وتضم معظم الملوثات التي تنطلق للغلاف الجوي بسبب الظواهر الطبيعية كالبراكين أو كنتيجة للأنشطة البشرية. يرجع ارتفاع درجة الحرارة أسفل هذه الطبقة إلى سخونة الهواء الملامس لسطح الأرض نتيجة لامتصاص الأرض حرارة الشمس وإشعاعها مرة أخرى للفضاء الخارجي على صورة موجات طويلة (في المنطقة تحت الحمراء من الطيف) أو ما يعرف بالأشعة الحرارية حيث يمتص جزء منها في الهواء ليصبح دافئا، وهذا ما يسمى بظاهرة الدفيئة (البيوت الزجاجية) Greenhouse Effect، والتي تحدث بشكل طبيعي نتيجة وجود غازات الغلاف الجوي بالنسب التي أوجدها الله، سبحانه وتعالى، غير أنه نتيجة زيادة تركيزات بعض هذه الغازات (غازات الاحتباس الحراري) خصوصا في العقود الأخيرة علاوة على انطلاق غازات أخرى نتيجة الأنشطة الصناعية جعلت هذه الغازات تزيد بنسبة كبيرة مما سرّع من تدفئة الهواء وارتفاع معدلات درجات حرارة جو الأرض بدرجة ملحوظة.

2 - الطبقة المحيطة (الستراتوسفير) Stratosphere

تمتد هذه الطبقة من طبقة التروبوسفير وحتى ارتفاع 50 كيلومترا فوق مستوى سطح البحر، وتتميز بعدم وجود تقلبات الطقس فيها لانعدام

وجود بخار الماء بها. وتتميز هذه الطبقة عن سابقتها بثبات درجة الحرارة فيها حتى ارتفاع 20 كيلومترا، ثم تأخذ في الارتفاع ببطء حتى ارتفاع 32 كيلومترا، ثم تواصل الارتفاع بمعدل أكبر حتى نهاية الطبقة (يرجع ذلك لوجود غاز الأوزون وامتصاصه الأشعة فوق البنفسجية المنبعثة من الشمس) مما جعل بعض العلماء يسمونها بطبقة الأوزونوسفير، حيث يتركز غاز الأوزون على ارتفاع حوالي 30 كيلومترا من مستوى سطح البحر.

3 - طبقة الميزوسفير (Mesosphere)

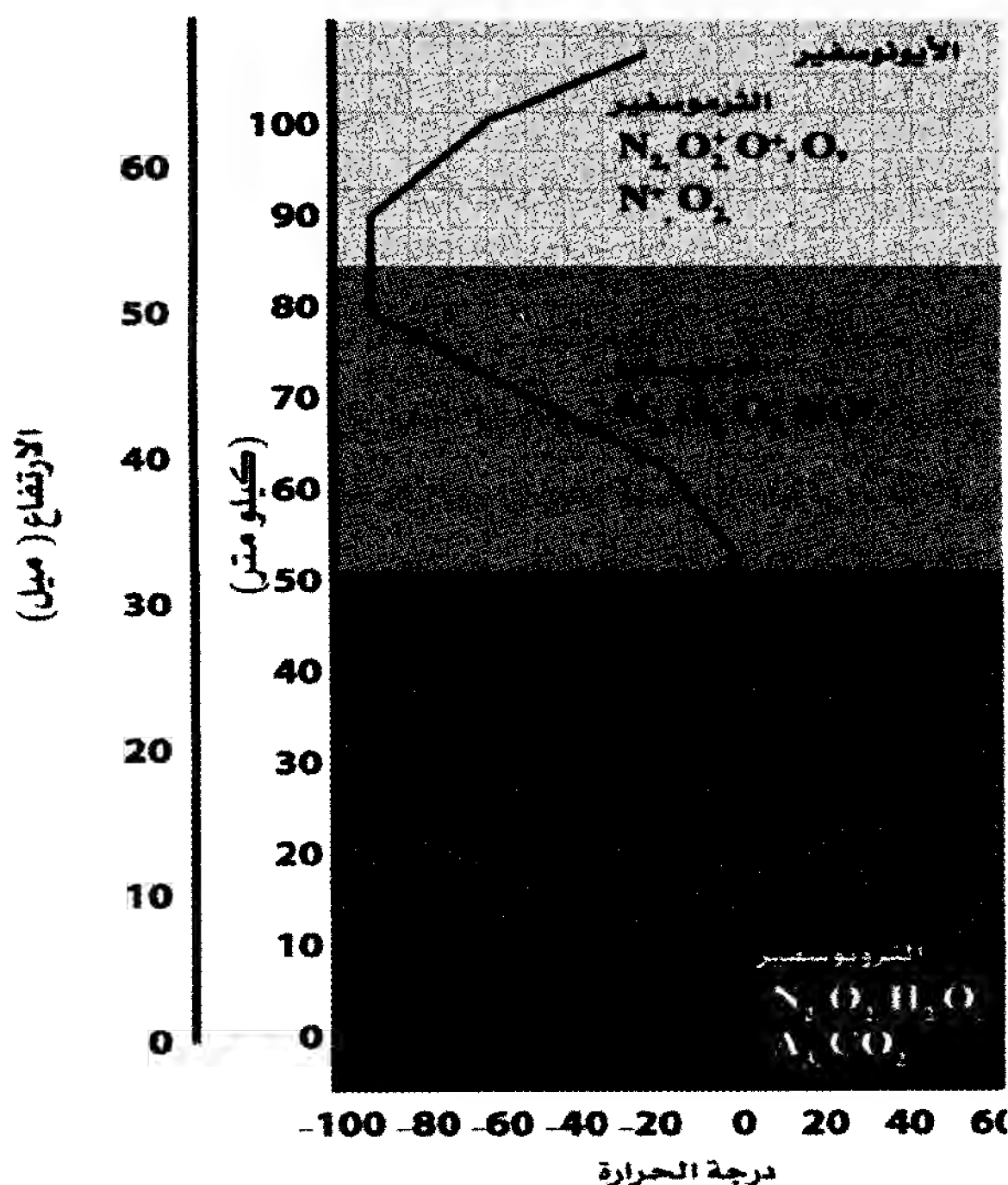
وهي الطبقة التي تقي الأرض من مخاطر الشهب والنيازك حيث تحترق فيها هذه الشهب متحولة إلى رماد. ويبلغ سمكها حوالي 30 كيلومترا، وتقل درجة الحرارة فيها لتصل في نهايتها إلى 90°C تحت الصفر، كما تصل كثافة الهواء إلى أقل من جزء من ألف من كثافة الهواء عند سطح الأرض.

4 - طبقة الثرموسفير (Thermosphere)

يطلق عليها بعض العلماء طبقة الأيونوسفير Ionosphere وتمتد إلى ارتفاع حوالي 450 كيلومترا عن مستوى سطح البحر. وترتفع درجة الحرارة في هذه الطبقة لتصل إلى حوالي 600°C ولذلك فهي تحتوي على بحر من الأيونات الموجبة والسالبة (تتأين جزيئاتها فتفقد الذرات إلكتروناتها الحرة) وهذا يفيدنا كثيرا لأن لهذه الخاصية دورا مهما في انعكاس الموجات اللاسلكية والتلفزيونية وردها إلى سطح الأرض مرة أخرى. ولهذا فإن هذه الطبقة لها الفضل في انتقال البث الإذاعي إلى جميع أرجاء العالم. وتتميز هذه الطبقة أيضا بوجود بعض الظواهر الجوية مثل الوهج القطبي أو الأورورا Aurora وتسمى أيضا الشفق القطبي وتظهر غالبا في المناطق القريبة من القطب الشمالي وأحيانا في القطب الجنوبي، وهي تظهر نتيجة لوجود تفريغ كهربائي خلال هذه الطبقة ذات الضغط المنخفض، مما يجعل جزيئات الهواء متأينة ومهيأة لحدوث التفريغ على هيئة مناطق مضيئة تشبه الإضاءة التي تحدث في لمبات الفلورسنت، إذ تظهر على أشكال متعددة منها حلقات مضيئة بيضاء وأحيانا برتقالية أو خضراء.

(5) طبقة الإكسوسفير (Exosphere)

تبدأ من ارتفاع 600 كيلومتر تقريبا عن مستوى سطح البحر، وتمتد حتى نهاية الغلاف الجوي. ونلاحظ في هذه الطبقة ارتفاع درجة الحرارة حتى تصل إلى أكثر من 1000°م، كما نلاحظ انخفاض الكثافة الجوية حتى تتلاشى. ولا يظهر النهار في هذه الطبقة، كما لا يسمع فيها الصوت، فهي ظلام دائم وهادئة، ولذلك فعند صعود رواد الفضاء ومرورهم بهذه الطبقة يشعرون بالرهبة لظهور الظلام التام، فلا يرون ضوءا ولا يسمعون صوتا.



الشكل الرقم (5): اختلاف الحرارة والضغط بطبقات الغلاف الجوي

ومن هنا تأتي أهمية الغلاف الجوي للحياة على سطح الأرض، وأهمية المحافظة عليه وعلى نسب الغازات المكونة له كما أوجدها الله عز وجل، وعدم الإخلال بهذه النسب حتى تستمر الحياة على سطح الأرض بشكلها الطبيعي.

أسباب التغيرات المناخية

تعود التغيرات المناخية الطبيعية (التي لا تعود لأسباب بشرية) إلى أن الأرض تمتص الإشعاعات القادمة من الشمس، وذلك أساساً عند السطح، ثم تعيد الدورانات في الغلاف الجوي والمحيطات توزيع هذه الطاقة وبثها من جديد في الفضاء بموجات أطول (تحت الحمراء)، بالنسبة إلى الأرض بصفة عامة، وتتوازن طاقة الإشعاع الشمسي القادمة بصورة تقريبية مع الإشعاع الأرضي الخارج منها. ويمكن أن يؤثر في المناخ أي عامل يغير من إعادة توزيع الطاقة داخل الغلاف الجوي، وفيما بين الغلاف الجوي واليابسة والمحيطات، ويطلق على أي تغيير في الطاقة الإشعاعية الصافية المتوافرة لنظام الغلاف الجوي للأرض في العالم «التأثير الإشعاعي». وتؤدي زيادة التركيزات في غازات الاحتباس الحراري (أسباب بشرية) إلى الحد من الكفاءة التي يصدر بها سطح الأرض الإشعاعات إلى الفضاء. فالغلاف الجوي يمتص كثيراً من الإشعاع الأرضي الخارج من سطح الأرض، ويعيد بثه إلى الارتفاعات الأعلى، ويؤدي ذلك إلى تأثيرات إشعاعية تؤدي إلى رفع درجة الحرارة المنخفضة للغلاف الجوي وسطح الأرض.

ويمكن للهباء البشري المنشأ والجزيئات الدقيقة التي يحملها الهواء في طبقة التروبوسفير (أقرب طبقات الغلاف الجوي إلى سطح الأرض)، مثل ذلك الناتج من الوقود الأحفوري وحرق الكتلة الحيوية، أن يعكس الإشعاع الشمسي، مما يؤدي إلى اتجاه تبريدي في النظام المناخي. ونظراً إلى أن هباء الكربون الأسود (السناج) يستطيع امتصاص الإشعاع الشمسي، فإنه بالتالي يرفع درجة حرارة النظام المناخي. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي التغيرات في تركيز الهباء إلى تغير في كمية السحب وانعكاسيتها، وبالتالي تأثيراتها في خصائص السحب وعمرها. وفي معظم الحالات يميل الهباء التروبوسفيري إلى إنتاج تأثير إشعاعي سالب، مما يؤدي إلى تبريد الجو، غير أن عمر هذا الهباء أقصر بكثير (أيام أو أسابيع) من معظم غازات الاحتباس الحراري (عقود أو قرون)، والنتيجة هي أن تركيزاتها تستجيب بسرعة أكبر بكثير من الاختلافات في الانبعاثات الأخرى.

ويمكن للنشاط البركاني - أيضا - أن يبعث بكميات كبيرة من الغازات المحتوية على الكبريت (أكاسيد الكبريت أساسا) في طبقة الستراتوسفير، حيث تتحول إلى هباء كبريتي، كما يمكن أن تؤدي ثورات البراكين المختلفة إلى قدر كبير من التأثيرات الإشعاعية السالبة، وإن كانت مؤقتة وتعمل على تبريد سطح الأرض وخفض درجة حرارة الغلاف الجوي.

وعندما يتغير التأثير الإشعاعي يستجيب النظام المناخي على فترات زمنية مختلفة ويعني ذلك أن الاستجابة المؤقتة للتغيير (سواء موجبة أو سالبة) قد تستمر آلاف السنين، وسوف تؤدي إلى تغييرات في التوازن الإشعاعي للأرض، بما في ذلك تلك التي تعزى إلى زيادة في غازات الدفيئة أو في الهباء، وذلك يؤدي إلى تغيير الدور الهيدروليكي والدوران في الغلاف الجوي والمحيطات، ومن ثم التأثير في الطقس ودرجات الحرارة وكميات الأمطار الساقطة.

إن أي تغييرات ناتجة عن الأنشطة البشرية سوف تؤثر في المناخ وفي خلفية التغيرات المناخية الطبيعية التي تحدث، كما يمكن أن تحدث تقلبية المناخ نتيجة للتغيرات الطبيعية في تأثيرات النظام المناخي، مثل الاختلاف في قوة الإشعاعات الشمسية القادمة، والتغيرات في تركيزات الهباء الناشئة عن ثورات البراكين.

ويعتقد العلماء أن أهم أسباب التغيرات المناخية على المستوى العالمي ما يلي:

ظاهرة الاحتباس الحراري بالإضافة إلى تدمير غلاف الأوزون

وسوف نتناول أولا ظاهرة الدفيئة أو الاحتباس الحراري (Greenhouse Effects)، أو ظاهرة التغير المناخي (Climate Change) أو الاحترار العالمي (Global Warming)، وأحيانا تسمى ظاهرة تأثير الدفيئة (تأثير البيت الزجاجي)، وهي من أكثر قضايا البيئة في العالم أهمية، ويرى العلماء أن التدهور المناخي الناشئ عن هذه الظاهرة هو أخطر ما يواجه البشرية. لأنها مشكلة تمس الحياة على سطح الأرض، فكل دول العالم تتأثر بها، ومن هنا فإن علاجها لا يتم إلا بالتعاون والالتزام الدولي الشامل، كذلك

فإن تأثيرات هذه الظاهرة تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن دولة إلى دولة، حسب موقعها، كما يعتمد هذا التباين على مجموعة من المتغيرات البيئية والمناخية المركبة.

إن هذه التغيرات المناخية ليست جديدة، فقد حدثت كثيرا في الماضي، ولكن ما أثار الانتباه هو سرعة حدوثها خلال السنوات القليلة الماضية، مما جعل الهيئات العلمية تتبأ بتسارع التغيرات في السنوات القادمة، والتي ستسهم بالقدرة التدميرية للنظم البيئية السائدة الآن. ومن ثم تم وضع سيناريوهات (تنبؤات مبنية على أسس علمية ونماذج رياضية) لهذه التغيرات وتأثيراتها على البيئة، نتيجة الدراسات العلمية القائمة على تسجيل القراءات وعلى الشواهد الحية، والنمذجة الرياضية التي تنبأت بحدوث فيضانات، وجفاف وحرائق غابات... إلخ، نتيجة التغير في المناخ على المستوى العالمي، كما حدث في بعض الأزمنة القديمة التي مرت على الكرة الأرضية، وما حدث فيها من تدمير لكثير من الغابات والنظم البيئية الأخرى، والقضاء على آلاف الأنواع من الكائنات الحية، بل إن التغيرات المناخية كانت سببا رئيسيا في اختفاء بعض الحضارات القديمة، بما أحدثته من جفاف للأنهار والموارد المائية، وتدمير للأراضي الزراعية وتصحرها، مما أفقدها القدرة على إنتاج الغذاء، وبالتالي اختفت تلك الحضارات.

ووفقا للمعلومات التي حصل عليها علماء معهد جودارد للدراسات الفضائية بالولايات المتحدة عند فحصهم سجلات معدلات الحرارة، والتي أخذت من محطات رصد الأحوال الجوية حول العالم منذ العام 1861 وحتى العام 2005. فقد أكدت هذه المعلومات افتراضاتهم بارتفاع معدلات درجات الحرارة على مستوى العالم، فبلغ متوسطها 15,3 درجة مئوية، مرتفعة بذلك عن المتوسط منذ قرن مضى بما مقداره (0,2 - 0,6°م). كما أكدت النشرة التي تصدرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادرة في فبراير من العام 2006 مواصلة هذا الارتفاع في معدل درجات الحرارة، حيث ورد فيها أن أدفأ السنوات منذ العام 1861 وحتى الآن كانت بالترتيب التصاعدي 1995، 1998، 2000، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010. وتشير نتائج الرصد إلى أنه من المرجح أن يكون ارتفاع درجة الحرارة الآن هو الأعظم خلال الأعوام الألف الماضية. ونظرا لعدم توافر الكثير من البيانات فإننا

لا نعرف كثيرا عن المتوسطات السنوية منذ ما قبل ثلاثمائة عام في نصف الكرة الأرضية الشمالي، وكذلك عن الظروف السائدة في معظم أنحاء نصف الكرة الجنوبي قبل العام 1861.

ولا شك في أن هذه الظاهرة (الدفئة) ليست وليدة العصر الحديث، فهي موجودة منذ بدء الخليقة، بل إنها كانت السبب الرئيسي وراء ظهور الحياة على كوكب الأرض، حيث يسمح تركيب الغلاف الجوي بمرور أشعة الشمس من خلال نسب ملائمة لتسخين جو الأرض إلى الدرجة المناسبة لوجود الحياة واستمراريتها. فتكوين الهواء الجوي - بجزيئاته المختلفة - يؤدي إلى احتباس الحرارة المنبعثة والمرتدة عن سطح الأرض (الأشعة الحرارية أو تحت الحمراء)، ولا يسمح بنفاذها خارج الغلاف الجوي، وبالتالي أصبح معدل درجة الحرارة حوالي (15.3°C)، وهي حرارة مناسبة لظهور الحياة واستمراريتها (NOAA 2005). ونلاحظ أن ارتفاع معدل درجة حرارة جو الأرض يشغل تفكير العلماء، حيث وضعوا عدة فروض لذلك، فأرجعه بعضهم إلى أنه ظاهرة طبيعية، بينما يعزو بعضهم الآخر هذا الارتفاع إلى أنه حدث نتيجة انبعاث بلايين الأطنان من غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي سنويا.

ونتيجة لذلك بدأ الحديث عن ظاهرة الاحتباس الحراري والغازات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة جو الأرض عن المعدل الطبيعي. ولكن هل المسؤول عن هذا الارتفاع في معدل درجات الحرارة هو غاز ثاني أكسيد الكربون فقط؟

تعمل هذه الغازات مجتمعة مع غاز ثاني أكسيد الكربون على احتباس الحرارة واحتفاظ جو الأرض بها، فالمشكلة تتمثل في أن النظم البيئية تواجه في العصر الحديث (عصر الصناعة والتطور الاقتصادي) زيادة هائلة في إنتاج الغازات المسببة لظاهرة الدفئة في الغلاف الجوي، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق الوقود الأحفوري (Fossil Fuel) (الفحم - النفط - الغاز) المستخدم في أغراض التنمية العالمية، خاصة الصناعية منها، بالإضافة إلى انبعاث كميات كبيرة من الغازات الصناعية (لا توجد في الطبيعة أصلا)، مثل الكربونات المكلورة والمفلورة والمركبات العضوية المتطايرة. وبالطبع تزداد نسبة هذه الغازات تدريجيا في الجو

بزيادة الأنشطة البشرية، وبالتالي تزيد كمية الحرارة التي تتحبس في جو الأرض وتؤثر في المناخ العالمي، وتعمل على حدوث تغيرات لا يمكن الوقوف في وجهها سوى بتقليل التلوث إلى أقصى حد ممكن، ليس على مستوى دولة أو عدة دول بعينها ولكن على مستوى دول العالم أجمع.

ومع التقدم العلمي، وجدت هذه الغازات الصناعية (الموضحة في الجدول الرقم 5) في الجو، والتي لم تكن موجودة من قبل عصر الصناعة، وهي أيضا غازات احتباس حراري، أي تعتبر مرشحا للأشعة الحرارية (تحت الحمراء) في اتجاه واحد. ولوحظ أن هذه الغازات، وإن كانت نسبتها ضئيلة - أكثر فاعلية من تأثير غاز ثاني أكسيد الكربون، وذلك لقدرتها الفائقة على حبس الحرارة في جو الأرض. وكلها غازات تتبعث نتيجة الأنشطة البشرية، مثل صناعة الأسمدة والصناعات البتروكيميائية، وصناعة التبريد والتكييف وغيرها، ووسائل النقل نتيجة احتراق وقودها، وكذلك الأنشطة الزراعية مثل زراعة الأرز والعمليات الزراعية المختلفة.

كما أن بخار الماء أيضا يعتبر من الغازات الصوبية، ورغم أن نسبته في الغلاف الجوي غير ثابتة وتختلف من منطقة إلى أخرى ومن فصل إلى آخر، غير أنه لوحظ ارتفاع نسبته باستمرار في السنوات الأخيرة، ويحدث ذلك بسرعة غير مسبوقة مما يؤدي إلى سرعة التغيرات المناخية (Soden 2005). وتبين الفحوص التي أجريت على فقاعات الهواء داخل التجمعات الجليدية بالقطب الجنوبي (حيث اختار فريق برئاسة لوريوس من مختبر علم الجليديات والجيوفيزياء البيئية بغيرينوبل في جنوب فرنسا أكثر من 2200 متر من لب جليدي عمره 160 ألف عام، تم الحصول عليه ضمن مشروع روس للحفريات في محطة فوستوك في القطب الجنوبي).

وقد وجد الفريق أن تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو كان قبل الثورة الصناعية 280 جزءا في المليون، وظل يزداد تدريجيا نتيجة ازدياد عمليات التصنيع والأنشطة البشرية التي تؤدي إلى انطلاق كميات أكبر من هذا الغاز وخلافه من غازات الاحتباس الحراري الأخرى، مما جعل العلماء يتأكدون من أن التغيرات السريعة في مناخ كوكب الأرض ترتبط ارتباطا وثيقا بالتراكم السريع لغازات الدفيئة، علاوة على بعض العوامل الأخرى خاصة في

السنوات الأخيرة. والجدير ذكره أن معدل تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وصل في العام 2007 إلى 380 جزءا/ المليون، ويزيد بمقدار جزأين في العام، وهذه بلا شك نسبة عالية، وخطيرة جدا.

الغاز	الرمز الجزيئي	الاسم
ثاني أكسيد الكربون	CO ₂	Carbon Dioxide
أول أكسيد الكربون	CO	Carbon Monoxide
غازات هيدروكلورو فلوروكربون	HCIFC _s	Hydro chlorofluorocarbons
غازات الهيدرو فلوروكربونات	HFC _s	Hydro Fluoro Carbons
الميثان	CH ₄	Methane
أكسيد النيتروز	N ₂ O	Nitrous Oxide
أكاسيد النيتروجين	NO _x	Nitrogen Oxides
المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية	NMVOC _s	Non-Methane Volatile Organic Compounds
غازات فوق فلوريد الكربون	PFC _s	Perfluoro Carbons
سداسي فلوريد الكبريت	SF ₆	Sulfur Hexa Fluoride
ثاني أكسيد الكبريت	SO ₂	Sulfur Dioxide
الأوزون (التروبوسفيري)	O ₃	(Ozone)
بخار الماء	H ₂ O	Water Vapour

الجدول الرقم (5): غازات تعمل على حدوث ظاهرة الدفينة (*)

وقد أظهرت مختلف القياسات أن معدل درجات الحرارة لجو الأرض قد بدأ في الارتفاع مع بدء الثورة الصناعية منذ أكثر من قرنين، ولكنه شهد زيادة ملحوظة خلال القرن الماضي خاصة. وحدثت طفرة كبيرة

(*) Emissions Scenarios, Intergovernmental Panel on Climate change - Cambrige Univ. Press 2000. uk.

خلال العقود الثلاثة الماضية، ما أكد ارتباط ارتفاع درجة حرارة جو الأرض بارتفاع الانبعاثات الغازية، والذي أدى بالطبع إلى تغيير في التوازن الطبيعي لنسب الغازات في الهواء الجوي، وحدث خلل في الأنظمة البيئية.

والزيادة في تركيزات غازات الاحتباس الحراري ناتجة عن إحراق الوقود الأحفوري (الفحم - النفط - الغاز)، إضافة إلى النشاطات البشرية الأخرى. وعلى الرغم من أن غاز ثاني أكسيد الكربون هو المسؤول الأول عن زيادة معدلات درجات الحرارة في جو الأرض، فإن الغازات الصوبية الأخرى تعمل مجتمعة مع هذا الغاز على احتباس الحرارة واحتفاظ جو الأرض بها، وبالطبع فإن نسبة هذه الغازات تزداد تدريجياً في الجو بزيادة النشاطات البشرية، وبالتالي تزداد كمية الحرارة المحبوزة في جو الأرض فتؤثر في المناخ العالمي بصفة عامة وتعمل على حدوث تغييرات يصعب التغلب عليها بالطرق التقليدية (US EPA 2009).

ويبين الجدول التالي (الرقم 6) ارتفاع نسب بعض الغازات الصوبية في الغلاف الجوي خاصة في السنوات الأخيرة. وتشير الأرقام في الجدول بكل وضوح إلى أنها أدلة على وجود علاقة كبيرة بين الأنشطة البشرية وزيادة تركيزات الغازات الصوبية في الجو من جهة، وارتفاع معدلات درجات الحرارة في جو الأرض من جهة أخرى.

وهناك، بالإضافة إلى الغازات الصوبية المعروفة (غازات الاحتباس الحراري) بعض الغازات الفوتوكيميائية المهمة، مثل غاز أول أكسيد الكربون، وأكاسيد الكبريت وغاز الأوزون التروبوسفيري والمركبات العضوية الطيارة التي لا تعتبر من الغازات الصوبية، ولكنها تؤثر في درجة حرارة جو الأرض سلباً لتأثيرها في طبقة الأوزون. كما توجد أيضاً الأيروسولات (الهباء الجوي)، وهي عبارة عن دقائق متناهية في الصغر عالقة في الغلاف الجوي تعمل أيضاً على ارتفاع معدلات درجات الحرارة، ومن الممكن أن تحدث العكس، أي تؤدي إلى انخفاض درجات الحرارة محلياً، وهي تنتج أيضاً من النشاطات البشرية، وتقوم بتمرير حرارة الشمس في اتجاه الأرض ثم حبسها في طبقة التروبوسفير، كما تعمل كسحابة تحجز في هذه الطبقة أيضاً⁽⁵⁾.

وتتحدد نسب غازات الاحتباس الحراري عن طريق التوازن بين مصادرها نتيجة العمليات التي تولدها، وبين العمليات التي تعمل على إزالة هذه الغازات (المصارف). وفيما عدا المواد الكيميائية والصناعية، مثل مركبات

ملاحق التغيرات المناخية على المستوى العالمي

الكلوروفلوروكربون والمركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية، فإن غازات الاحتباس الحراري الأخرى وجدت بصورة طبيعية في الغلاف الجوي منذ ملايين السنين (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز)، غير أن الإنسان يؤثر في زيادة مستويات هذه الغازات في الغلاف الجوي عن طريق النشاطات البشرية.

الغاز العام	ثاني أكسيد الكربون	الميثان	الكلوروفلوروكربونات		أكسيد النتروز
			11	12	
قبل عصر الصناعة 1750-1000م	280 جزء/ المليون	700 جزء/ البليون	صفر		270 جزء/ البليون
1958	315 جزء/ المليون				
1984	345 جزء/ المليون	1610 جزء/ البليون			
1988	350 جزء/ المليون				
1990	353 جزء/ المليون	1720 جزء/ البليون	280 جزء/ التريليون	484 جزء/ التريليون	310 أجزاء/ البليون
1998	365 جزء/ المليون	1745 جزء/ البليون			314 جزء/ البليون
2000	368 جزء/ المليون				
2002	370 جزء/ المليون				316 جزء/ البليون
2007	380 جزء/ المليون	1780 جزء/ المليون			320 جزء/ المليون

الجدول الرقم (6): نسب غازات ثاني أكسيد الكربون

وبعض غازات الدفيئة في الهواء (*)

(*) National Communication under the WN Framework Convention on climate change, 2001, France, statement at the Twentieth Session of the IPCC, France February 2009.

ماذا يقصد بالمناخ؟ وما تأثيراته؟

مناخ منطقة ما هو متوسط نمط الطقس الذي تتمتع به تلك المنطقة مقاسا على مدى فترة طويلة من السنين، وهو يعتمد أساسا على متوسط درجات الحرارة ومعدل سقوط الأمطار. ويتأثر مناخ أي منطقة بمدى قربها أو بعدها من المناطق الاستوائية أو القطبية، وكذلك ارتفاع منسوب الأرض في تلك المنطقة، ومدى قربها من البحار أو بعدها عنها. ويلعب المناخ الدور الرئيسي في تشكيل البيئة في أي منطقة من مناطق العالم، من حيث الحياة الحيوانية أو النباتية، حيث يتكيف كل نوع منها مع المناخ السائد في منطقته. ففي الصحراء تتكيف الكائنات الحية، من نباتات وحيوانات، مع ظروف الحرارة الشديدة وندرة الماء، أما في المناطق الاستوائية بالقرب من خط الاستواء فتكون الأمطار غزيرة ودرجات الحرارة مرتفعة. لذلك، فإن مبانيها تختلف عن مباني المناطق المعتدلة أو الباردة، لأن اختلاف المناخ يؤدي إلى التنوع في البيئات، فتتميز كل بيئة بكائناتها الحيوانية والنباتية، فالكائنات الحية في البيئة الصحراوية تختلف عن تلك الموجودة في البيئة الزراعية أو البحرية، وكذلك المباني وملابس السكان ونوعية الغذاء.

وقبل الدخول في الحديث عن التغيرات المناخية فلا بد من الحديث عن عاملين مهمين يؤثران بدرجة رئيسية في حدوث هذه التغيرات، وهما:

- ظاهرة الدفيئة (الاحتباس الحراري).

- تدمير غلاف الأوزون.

أولا: ظاهرة الدفيئة (الاحتباس الحراري) Greenhouse Effects

إن هذه الظاهرة ليست جديدة كما أسلفنا، فهي موجودة منذ بدء الخليقة، بل إنها كانت السبب الرئيسي وراء ظهور الحياة على كوكب الأرض، حيث يسمح تركيب جو الأرض بمرور أشعة الشمس، من خلال نسب ملائمة لتسخين الأرض إلى الدرجة المناسبة لوجود الحياة واستمراريتها. فتكوين الهواء الجوي بجزيئاته المختلفة يؤدي إلى احتباس

الحرارة المنبعثة من الشمس والمرتدة عن سطح الأرض (الأشعة الحرارية أو تحت الحمراء)، ولا يسمح بنفاذها إلى خارج الغلاف الجوي، وبالتالي أصبح معدل درجة الحرارة حوالي ($15,3^{\circ}\text{C}$)، وهي حرارة ملائمة لظهور الحياة واستمراريتها.

ويمكن تفسير ذلك بأن الإشعاع المرئي الذي يصل من الشمس إلى الأرض يتكون من موجات عديدة مختلفة الطول لا يصل منها إلى الأرض إلا جزء قليل بسبب وجود طبقة الأوزون التي تمتص الأشعة فوق البنفسجية، بينما يقوم غاز ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء بامتصاص الأشعة تحت الحمراء، ولا يصل إلى سطح الأرض إلا الإشعاع المرئي، ثم ينعكس جزء منه إلى الغلاف الجوي مرة أخرى والباقي يمتصه سطح الأرض، حيث تنعكس هذه الطاقة الممتصة مرة أخرى إلى الغلاف الجوي، وتكون بشكل أشعة غير مرئية (موجات حرارية) ولكنها لا تستطيع مغادرة جو الأرض (التروبوسفير) لوجود غاز ثاني أكسيد الكربون بتركيزات عالية، لأن له قدرة كبيرة على امتصاص هذه الأشعة. وهذا بالطبع يؤدي إلى انحباس الحرارة في طبقة الغلاف الجوي القريبة من سطح الأرض (التروبوسفير)، مسببا ارتفاعا تدريجيا في معدل درجات الحرارة.

ونلاحظ أن ارتفاع معدل درجة حرارة جو الأرض يشغل تفكير العلماء، حيث وضعوا عدة فروض لذلك، فأرجعه بعضهم إلى أنها ظاهرة طبيعية، بينما يرى بعضهم الآخر أن هذا الارتفاع هو نتيجة لانبعاث بلايين الأطنان من غاز ثاني أكسيد الكربون للغلاف الجوي سنويا. ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن الظاهرة الصوبية والغازات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة جو الأرض عن المعدل الطبيعي.

وتعتبر الغازات الصوبية مرشحة للأشعة الحرارية (تحت الحمراء) باتجاه واحد، وذلك لأن الإشعاع المرئي الذي يصل من الشمس يتكون من موجات عديدة مختلفة الطول لا يصل منها إلى الأرض إلا جزء قليل بسبب وجود طبقة الأوزون التي تمتص معظم الأشعة فوق البنفسجية، بينما تقوم غازات ثاني أكسيد الكربون وبخار

الماء والغازات الصوبية الأخرى بامتصاص الأشعة تحت الحمراء فلا يصل إلى سطح الأرض منها إلا القليل، حيث يمتص سطح الأرض جزءا منها (30 في المائة تقريبا)، ويرتد الجزء الأكبر (70 في المائة) والجزء الذي يمتصه سطح الأرض ينعكس مرة أخرى للغلاف الجوي (أثناء الليل)، ويكون على شكل موجات حرارية ولكنها لا تستطيع مغادرة جو الأرض (التروبوسفير) لوجود الغازات الصوبية ذات القدرة على حبس الحرارة في الطبقة اللصيقة مسببة ارتفاعا تدريجيا في معدل درجات الحرارة.

وهذه الزيادة في تركيزات الغازات ناتجة عن إحراق الوقود الأحفوري (الفحم - النفط - الغاز) إضافة إلى النشاطات البشرية الأخرى. وكما ذكرت سابقا فإنه على الرغم من أن غاز ثاني أكسيد الكربون هو المسؤول الأول عن زيادة معدلات درجات الحرارة في جو الأرض، فإن الغازات الصوبية الأخرى تعمل مجتمعة مع غاز ثاني أكسيد الكربون على احتباس الحرارة واحتفاظ جو الأرض بها، وبالطبع فإن نسبة هذه الغازات تزداد تدريجيا في الجو بزيادة النشاطات البشرية، وبالتالي تزداد كمية الحرارة المحبوزة في جو الأرض فتؤثر في المناخ العالمي، وتعمل على حدوث تغيرات يصعب التغلب عليها بالطرق التقليدية.

● بالنسبة إلى تركيزات الأوزون في طبقة التروبوسفير فقد تزايدت بنسبة من 15 - 35 في المائة من العام 1750 حتى العام 2000، وهي نسبة مختلفة وفق الأقاليم المناخية.

● أما بالنسبة إلى تركيزات الأوزون في طبقة الستراتوسفير فقد تناقصت بنسبة كبيرة منذ العام 1970 حتى الآن، ونسبة التناقص تختلف وفق الارتفاع وخطوط العرض.

● وبالنسبة إلى تركيزات المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية والمركبات الكربونية الفلورية المشبعة وسداسي فلوريد الكبريت فقد تزايدت نسبتها خلال السنوات الماضية.

وهذه المعلومات تشير - بكل وضوح - إلى أنها أدلة على وجود علاقة كبيرة بين الأنشطة البشرية وبين ارتفاع معدلات درجات الحرارة في جو الأرض.

وهناك، بالإضافة إلى الغازات الصوبية المعروفة (غازات الاحتباس الحراري) بعض الغازات الفوتوكيميائية المهمة مثل غاز أول أكسيد الكربون، وأكاسيد الكبريت والمركبات العضوية الطيارة التي لا تعتبر من الغازات الصوبية، ولكنها تؤثر في درجة جو الأرض سلبا لتأثيرها في طبقة الأوزون كما توجد أيضا الأيروسولات (الهباء الجوي)، وهي عبارة عن دقائق متناهية في الصغر عالقة في الغلاف الجوي تعمل أيضا على ارتفاع معدلات درجات الحرارة، ومن الممكن أن تحدث العكس، أي تؤدي إلى انخفاض درجة الحرارة محليا، وتنتج أيضا من النشاطات البشرية وتقوم بتمرير حرارة الشمس في اتجاه الأرض ثم حبسها في طبقة التروبوسفير، كما تعمل كسحابة تحجز الحرارة في هذه الطبقة أيضا.

أهم مصادر الغازات الفوتوكيماوية والأيروسولات

انطلاق الكربون العضوي والعنصري من احتراق الكتلة العضوية. أكسدة الكبريت الموجود في الوقود الأحفوري أثناء عمليات الاحتراق. ولكن هل توجد أسباب طبيعية أخرى للتغيرات المناخية؟ بالطبع هناك كثير من الأسباب الطبيعية التي لا دخل للإنسان فيها، مثل حرائق الغابات والأحراش، والتخلص من الفضلات الزراعية أو الحيوانية، والعمليات الزراعية المختلفة، والتصحر... إلخ. وقد أكدت الدراسات البيئية أن حرائق الغابات التي تحدث في مناطق العالم المختلفة تبعث إلى الهواء الجوي بكميات هائلة من غازات الاحتباس الحراري، فمثلا الحرائق الهائلة التي اندلعت في الغابات الإندونيسية خلال العامين 1997 و1998 بتأثير عوامل المناخ قد دفعت إلى الغلاف الجوي بأكبر كمية من غازات الاحتباس الحراري في تاريخ الأرض،

وهي الحرائق التي أدت إلى احتراق حوالي 12 مليون هكتار، ما أدى إلى انطلاق كميات هائلة من الكربون تفوق قدرة الأرض على امتصاصها (حوالي 2.6 مليار طن من الكربون).

وهناك العديد من الشواهد على وجود ارتفاع في معدل درجات الحرارة في العالم، فقد أثبتت الأبحاث والدراسات العلمية، على مدار العقود الثلاثة الأخيرة، أن التغيرات المناخية وما صاحبها من زيادة في معدلات درجات الحرارة قد نتجت عنها تأثيرات في الأنظمة البيئية في العديد من أنحاء العالم. ومن الطبيعي أنه توجد أنظمة بيئية هشة تجاه هذه التغيرات المناخية مثل الموارد الزراعية والأمن الغذائي، والموارد المائية والمناطق الساحلية والبحرية، والغابات والمستوطنات البشرية والطاقة والنظم الاقتصادية السائدة.

ويأتي في مقدمة الأسباب النمو السكاني الرهيب والتقدم التكنولوجي والأنشطة البشرية المترتبة عليه، مما يساعد على سرعة حدوث ارتفاع في معدلات درجات الحرارة، ففي العصور والأزمنة الماضية كانت القوى الطبيعية هي الوحيدة المسؤولة عن التغيرات المناخية، أما في العصر الحديث، خاصة منذ عصر الصناعة (1750) وحتى الآن، فنجد أن الأنشطة البشرية تسهم بدرجة كبيرة في هذه التغيرات المناخية التي نشهدها، والتي أرجعها أغلب العلماء إلى ظاهرة الدفيئة، التي ازدادت نتيجة الانبعاثات الغازية الملوثة للغلاف الجوي بسبب التصنيع والتقدم وأنانية الإنسان ورغبته في الحصول على ما يريد غير عابئ بالبيئة وما يصيبها من أضرار. وحتى العام 1990 لم يكن هناك اقتناع كاف بمدى الارتباط بين الارتفاع في معدل درجات الحرارة والتغيرات المناخية، ولكن الشواهد القوية التي ذكرنا بعضها سلفاً أقنعت العلماء، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن الدفيئة هي المؤثر الرئيسي لتلك التغيرات المناخية. ويؤكد تقرير الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، الذي صدر في العام 1995، بأن التغيرات المناخية التي تحدث الآن هي نتيجة التراكم السريع لهذه الغازات المسببة لظاهرة الدفيئة، والمعروفة باسم الغازات الصوبية أو غازات الدفيئة.

الغازات المسببة للاحتباس الحراري

1 - غاز ثاني أكسيد الكربون

يتكون هذا الغاز - بصورة طبيعية - في الغلاف الجوي، غير أن عمليات حرق الفحم والنفط والغاز الطبيعي تؤدي إلى إطلاق الكربون المختزن في هذا الوقود، كما أن عملية إزالة الغابات تؤدي إلى إطلاق الكربون المختزن في الأشجار أيضا. ويعتبر هذا الغاز مسؤولا عن حوالي 55 في المائة من ظاهرة الدفيئة (الاحتباس الحراري)، كما تقدر الانبعاثات السنوية الحالية منه إلى الغلاف الجوي بحوالي تسعة مليارات طن في العام، وتبلغ نسبتها 71 في المائة من الانبعاثات الكلية لغازات الدفيئة، ويحدث تبادل طبيعي مستمر لهذا الكربون بين الغلاف الجوي من جهة والمحيطات والمساحات المزروعة والنباتات من جهة أخرى، (وتتسم هذه التبادلات بالاتزان الدقيق الذي بدأ في الاختلال أثناء العقود الأخيرة، نتيجة زيادة نسبة الغاز المتراكمة في الغلاف الجوي)، فالتركيز الطبيعي لغاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي يخضع للتفاعلات التي تحدث في هذا الغلاف، وفي البحار والمحيطات، وتعرف هذه التفاعلات بالدورة الأرضية الكيميائية للكربون، ويمكن لهذه الدورة أن تختل بفعل الأنشطة البشرية، التي تطلق غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحراري للغلاف الجوي، مما يؤدي إلى زيادة تركيز هذه الغازات. ويتضح ذلك من الأرقام التي تبين تغير نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي نتيجة النشاطات البشرية، خاصة الصناعية منها، وهي نسبة كبيرة لا يستهان بها ولا بتأثيراتها المختلفة في مختلف الأنظمة البيئية في العالم. ويعتقد أن كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة إلى الغلاف الجوي سوف تزداد بحلول العام 2100 إلى (35 - 40) مليار طن سنويا، مما سيكون له أثر كبير في زيادة معدل درجات حرارة جو الأرض. وتتضح أهمية هذا الرقم إذا تمت مقارنته بمقدار الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون في الوقت الحاضر، أي أن الانبعاثات

سوف تزداد خمسة أضعاف على ما هي عليه الآن. وحتى لو نظرنا نظرة تفاؤلية إلى ما يراه بعض الباحثين والذي يشير إلى أن مقدار الانبعاثات من هذا الغاز سوف لا يتجاوز في نهاية القرن الحالي تسعة وعشرين مليار طن، فإن هذه الكمية أيضا سوف تتسبب في اندثار الغابات نتيجة إطلاق كمية كبيرة من الغاز المخزن في أشجارها مما يزيد تأثيرات ظاهرة الاحتباس الحراري سوءا.

منذ العام 1750 وحتى الآن وجدت زيادة في تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بنسبة 32 في المائة كما أسلفنا، وهذه الزيادة لم يسبق لها مثيل خلال العشرين ألف عام الماضية، وتعود أكثر من 75 في المائة من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الثلاثين عاما الماضية إلى الأنشطة البشرية، خاصة إحراق الوقود الأحفوري، أما الـ 25 في المائة الباقية من الانبعاثات فهي ناتجة عن استخدام الأراضي خاصة إزالة الغابات. ومن المؤكد أن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن إحراق الوقود الأحفوري ستكون العامل المؤثر في زيادة تركيزه في الغلاف الجوي خلال القرن الحالي.

وبحلول العام 2100 يتوقع العلماء حدوث زيادة في تركيزات ثاني أكسيد الكربون تتراوح بين (550 - 970) جزءا في المليون، ولهذه الزيادة المستمرة تأثيرها في تركيب الغلاف الجوي، وكذلك التأثير الإشعاعي وبالتالي يتغير المناخ في جو الأرض، لأنه غاز الدفيئة الرئيسي المتأثر بالأنشطة البشرية.

وتبين قياسات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي التي تم رصدها خلال نصف القرن الماضي أن التقلبات بين العام والآخر في معدل الزيادة لهذا الغاز في الغلاف الجوي كبيرة. ويمكن إرجاع هذه التغيرات كما يقول العلماء إلى التقلبات المناخية التي تسبب تغير المعدل الذي يمتص به ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وإطلاقه في المحيطات واليابسة، وقد لوحظ أن أعلى معدلات الزيادة في ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي عادة تكون في

السنوات التي تحدث فيها ظاهرة النينو، ولكن يمكن تفسير الزيادة في تركيزات ثاني أكسيد الكربون بانخفاض قدرة الأرض على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون خلال سنوات ظاهرة النينو مما يزيد ميل المحيطات إلى امتصاص كمية من ثاني أكسيد الكربون تزيد على المعتاد.

كما أن غاز ثاني أكسيد الكربون يوجد في البحار والمحيطات بنسبة أكبر بكثير من وجوده في الغلاف الجوي، ولذلك فالمحيطات تؤدي دورا مهما في تحديد نسبته في الغلاف الجوي عن طريق التبادل بينهما، فالمحيطات واليابسة تمتصان نحو نصف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون البشري المنشأ.

كانت نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي قبل عصر الصناعات كانت نحو 280 PPM (*) جزءا في المليون، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 290 جزءا في المليون في الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم إلى 315 جزءا في المليون العام 1958 (وقد وجد أن نسبة الغاز لم تزد كثيرا في المدة بين العامين 1914 و1945، وهي فترة الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية بسبب الحريين العالميتين الأولى والثانية، كذلك عند حدوث أزمة الطاقة في العام 1973 بعد حرب أكتوبر ومقاطعة الغرب دعما للحرب بسبب الدعم الغربي لإسرائيل) ثم زادت النسبة إلى 345 جزءا في المليون في العام 1984. و365 جزءا في المليون في العام 1998، و370 جزءا في المليون في العام 2002. و380 جزءا في المليون في العام 2007.

وتعتبر الدول الصناعية أكثر الدول التي تضخ هذا الغاز إلى الغلاف الجوي، ويأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية (بنسبة 24 في المائة) ثم الصين (14 في المائة)، الاتحاد الروسي (13 في المائة)، اليابان (6 في المائة)، البرازيل (5.5 في المائة)، ألمانيا (5 في المائة) والهند (3.68 في المائة).

(*) Part per Million = PPM (جزء من المليون).

ويعتقد العلماء أنه إذا استمر حرق الوقود وإزالة الغابات وانتشار التصحر(*) بالمعدل الموجود حالياً فإن نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون ستصل العام 2050 إلى 450 جزءاً في المليون، وفي نهاية القرن الحالي (2100) ستصل إلى 550 جزءاً في المليون، أو التي سوف تؤدي بالتالي لرفع معدلات درجة حرارة جو الأرض بنسبة كبيرة كما بينها سابقاً.

لذلك فإن التحدي الحقيقي الآن هو إما الاستمرار في استخدام الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة، والذي سوف يؤدي إلى تغيرات مناخية هائلة على الصعيد العالمي تصيب الدول النامية بأضرارها، وإما توفير بدائل مناسبة من الطاقة المتجددة لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى. ويدعم القرار السياسي العربي بصفة عامة والخليجي بصفة خاصة استخدام النفط لأسباب اقتصادية بحتة. لأن أكثر استثماراته في قطاع الطاقة، ولكن وجد الآن أن الفوائد المستقبلية لدول الوطن العربي هي في استخدام الطاقة المتجددة، حيث تتمتع الدول العربية بمصادر غنية بالشمس والرياح مما يجعل تطوير تقنيات الطاقة المتجددة خياراً استراتيجياً مهماً.

2 - غاز الميثان (CH₄)

ينطلق هذا الغاز إلى الغلاف الجوي من المياه الآسنة والبحيرات المغلقة، كما ينبعث أثناء استخراج النفط من مكانه، وقد ازداد انطلاقه إلى الجو مع زيادة التصنيع، كما أنه ينطلق من العمليات الزراعية خاصة أثناء تخمر الفضلات النباتية أو الزراعية أو الحيوانية نتيجة انحلال المواد العضوية الموجودة في التربة، وينطلق من مزارع الأرز حيث تقوم البكتيريا وغيرها من الكائنات الدقيقة الموجودة في تربة حقول الأرز المغمورة بالمياه بتحليل المواد العضوية وتنتج الميثان، كما أنه ينتج من احتراق نبات السافانا وكذلك الوقود الغازي والكتلة

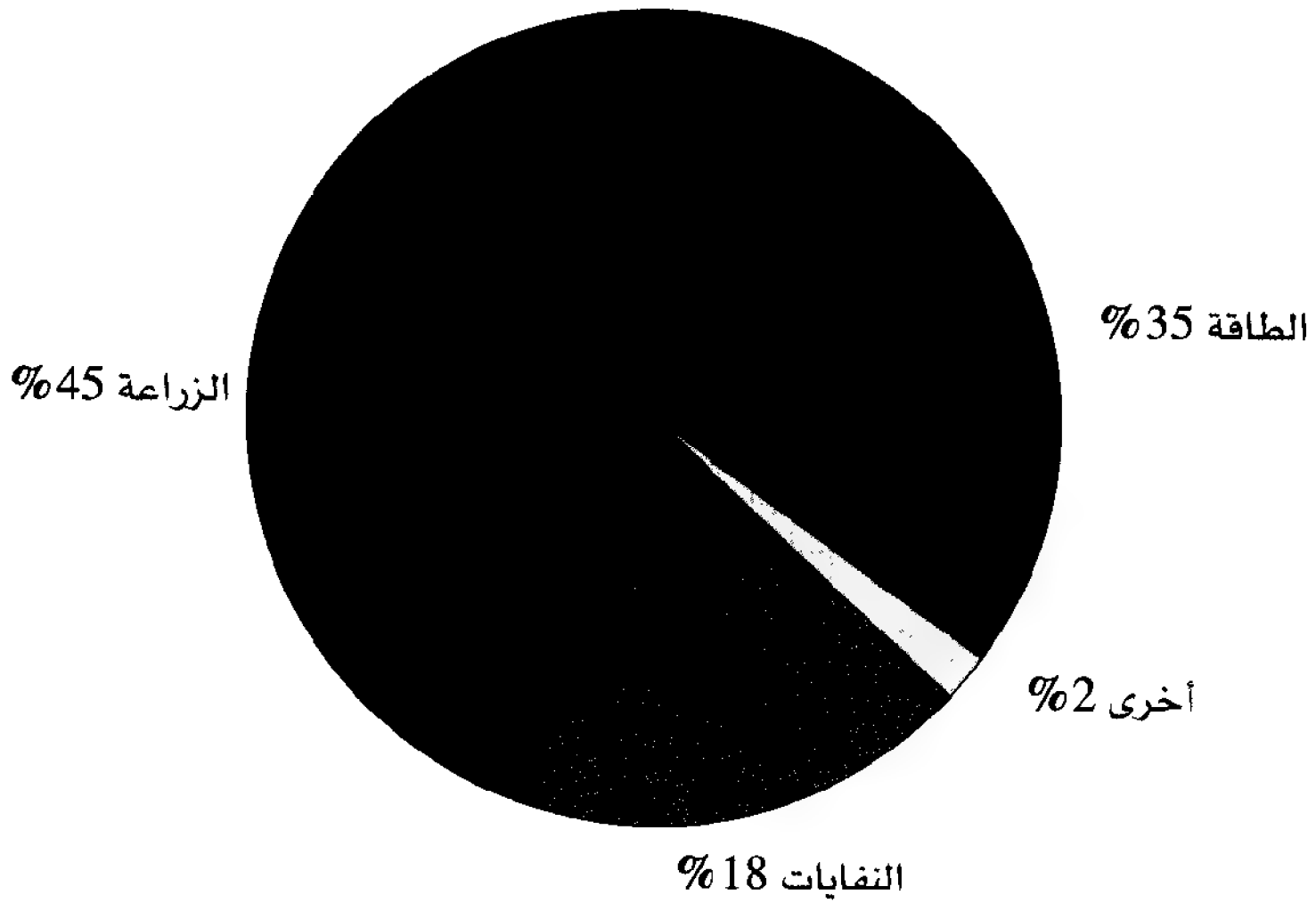
(*) التصحر يؤدي إلى انحسار الرقعة الخضراء في العالم، والتي تتولى نباتاتها امتصاص قدر كبير من غاز ثاني أكسيد الكربون من الجو خلال عملية البناء الضوئي، وهي العملية التي يتم عن طريقها تكوين الغذاء من جهة، وتثقيق الهواء من الكميات الزائدة من هذا الغاز من جهة أخرى.

الحيوية، وتخمّر الأغذية العضوية عن طريق البكتيريا في الأجهزة الهضمية لحيوانات المزارع مثل الأبقار والجاموس والماعز والخراف والجمال، ومقالب القمامة، إلخ، كما أن تحلل روث الحيوانات هو مصدر آخر من مصادر الميثان. ونتيجة لذلك فإن تركيزات غاز الميثان في الغلاف الجوي قد زادت بنسبة 151 في المائة منذ العام 1750 حتى الآن حيث وصلت إلى 1060 PPb (*) جزءا في المليار وهذه النسبة في ازدياد نتيجة زيادة الأنشطة البشرية التي ذكرناها والتي تزيد على نصف الانبعاثات الحالية في العالم من الميثان. وقد أجريت عمليات الرصد والقياسات لتركيزات غاز الميثان بصورة دقيقة منذ العام 1983، أما قبل ذلك فكان تقاس من خلال التركيزات التي تم تعيينها من خلال الهواء المستخلص من العينات الجليدية ومن طبقات الجليد.

ويواصل تركيز غاز الميثان في الغلاف الجوي الزيادة من نحو 1610 في أجزاء المليار في العام 1983 إلى 1745 جزءا في المليار العام 1998 بيد أن الزيادة السنوية انخفضت خلال هذه الفترة وكانت متقلبة بصورة كبيرة ولا نجد تفسيراً لذلك سوى تذبذب الأنشطة البشرية المسببة لانبعاثات غاز الميثان.

وبرغم وجود هذا الغاز في الغلاف الجوي بنسبة أقل من نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون بكثير فإن قدرته على حبس الحرارة تزيد بأكثر من خمس وعشرين مرة عن قدرة ثاني أكسيد الكربون، ولذا فإنه يساهم بقدر كبير في زيادة معدلات درجات الحرارة في جو الأرض. ويتبين من الشكل أدناه، أن العمليات الزراعية تسهم بنصيب كبير في انبعاثات هذا الغاز للغلاف الجوي من خلال عمليات التخمر للبقايا النباتية والحيوانية وزراعة الأرز (45 في المائة)، يليها الميثان المنطلق نتيجة احتراق الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة خاصة الفحم والغاز والنفط الذي يستخدم في وسائل النقل المختلفة (35 في المائة)، ثم عمليات دفن النفايات وتخمرها والمياه الآسنة (18 في المائة).

(*) Part per billion = PPb (جزء في المليار).



الشكل الرقم (9): نسب إسهامات مصادر الميثان التي تنطلق للغلاف الجوي.

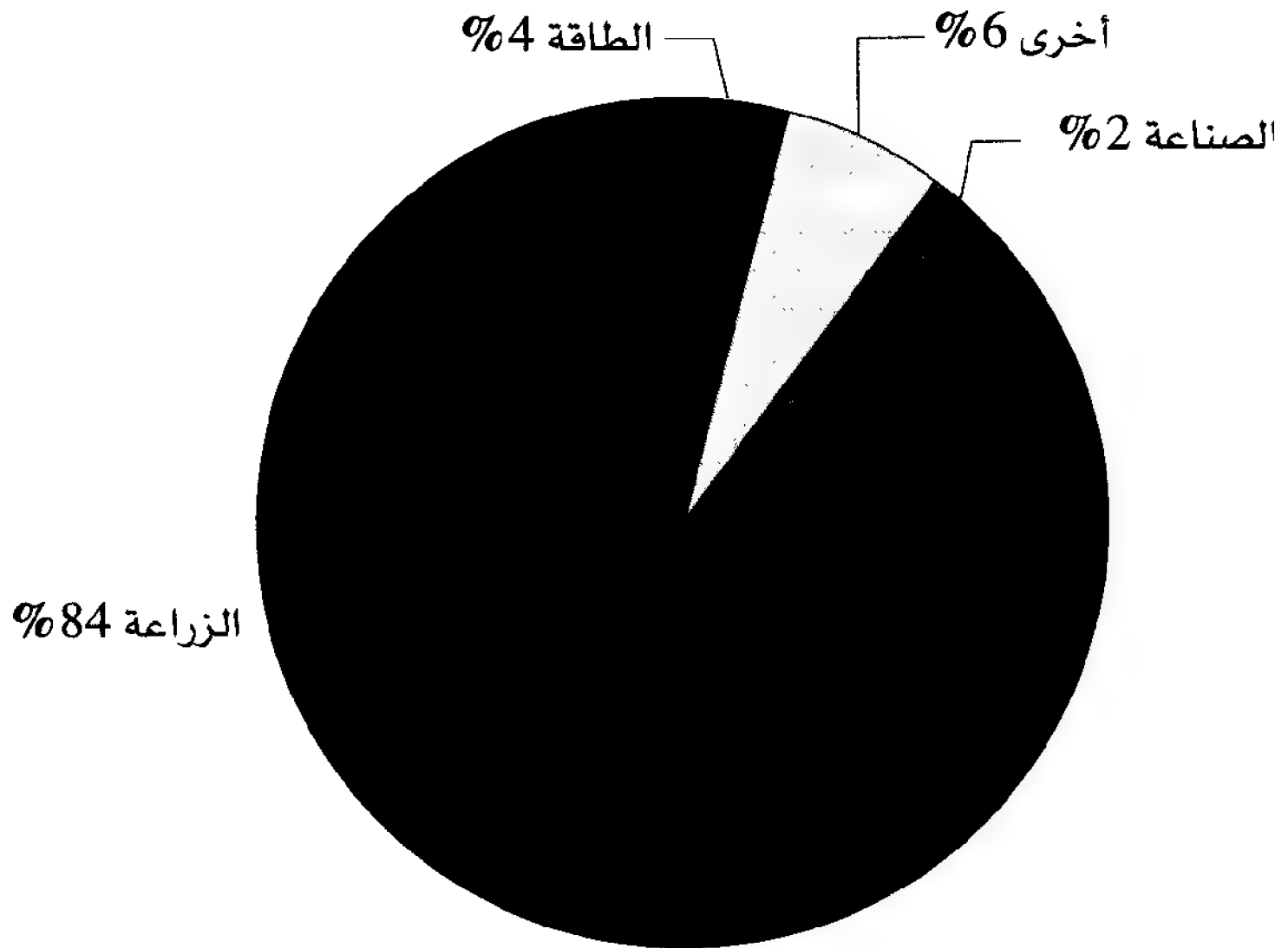
3 - غاز أكسيد النيتروز (N_2O)

يعتبر أحد غازات الاحتباس الحراري وينبعث نتيجة تحلل الفضلات النباتية بفعل بكتيريا التربة، أيضا ينبعث من عمليات احتراق الأخشاب، وقد زادت نسبة الغاز المنطلقة للغلاف الجوي خاصة بعد التوسع في استخدام الأسمدة الكيميائية، وزاد تركيز أكسيد النيتروز في الغلاف الجوي كثيرا خلال عصر الصناعة، فقد زاد بنسبة 16 في المائة (46 جزءا في المليون) عما كان عليه في العام 1750. كما يتصاعد غاز أكسيد النيتروز أثناء عمليات الاحتراق خاصة الوقود الحيوي، وهذا الغاز يتميز بقدرته على البقاء في الجو لفترة طويلة قبل أن يتحلل، وقدرته على حبس الحرارة في جو الأرض تفوق قدرة ثاني أكسيد الكربون بأكثر من 250 مرة.

ويعتبر أكبر مصدر لانبعاث غاز أكسيد النيتروز إلى الغلاف الجوي هو العمليات الزراعية المختلفة خاصة التسميد، وإضافة الفضلات الحيوانية للتربة الزراعية، كذلك احتراق الفضلات الزراعية، وتبلغ نسبة الغاز المنطلق من هذه العمليات 84 في المائة من النسبة الكلية المنطلقة

ملاصع التغيرات المناخية على المستوى العالمي

للغلاف الجوي، بينما تتطلق نسبة بسيطة (6 في المائة) نتيجة عمليات التصنيع، و4 في المائة نتيجة عمليات الاحتراق التي تنتج الطاقة. كما هو موضح بالشكل التالي.

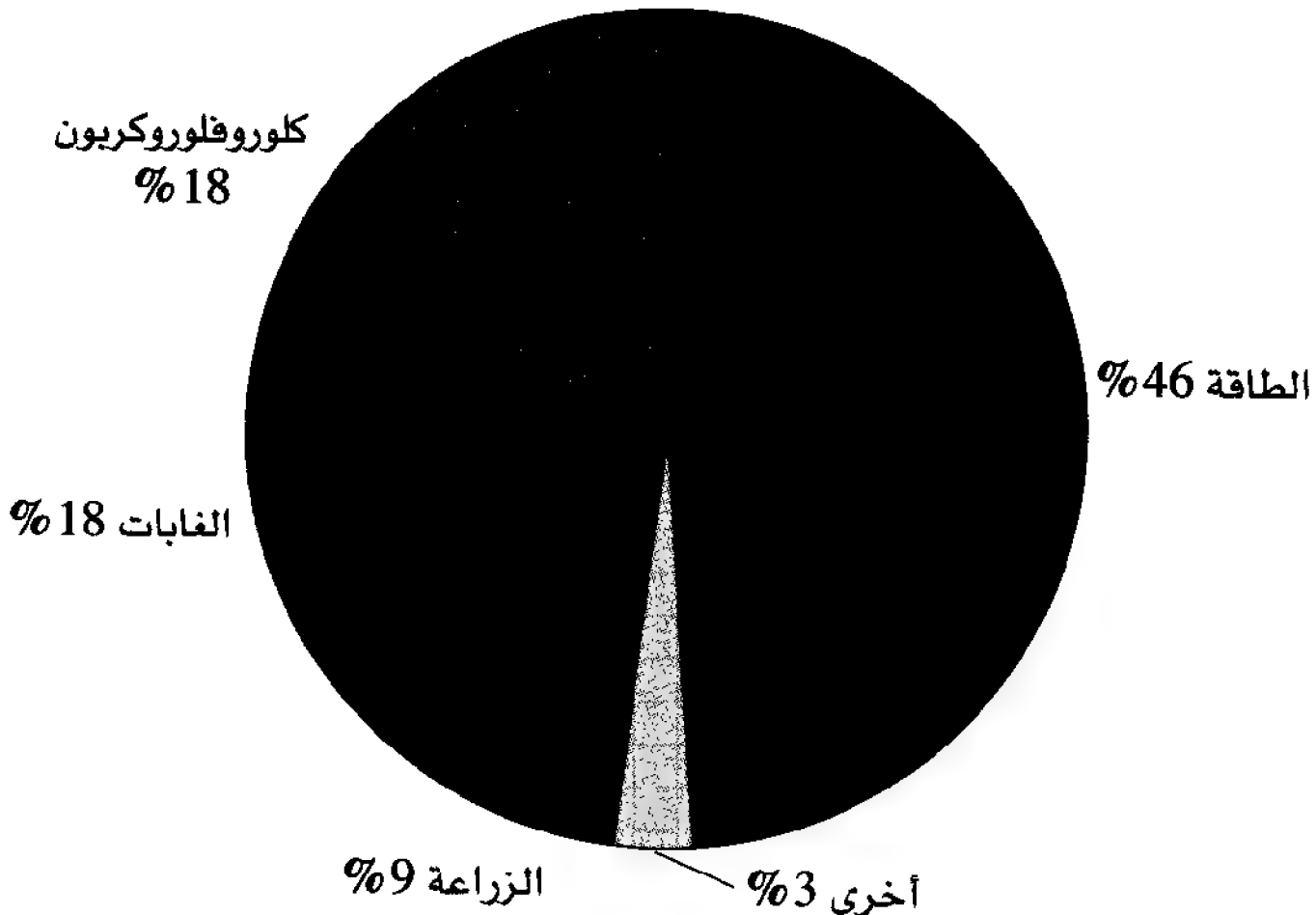


الشكل الرقم (10): نسب إسهامات مصادر انبعاثات غاز أكسيد النيتروز إلى الغلاف الجوي.

وتشير الإحصائيات العلمية إلى أنه لم يحدث تجاوز للتركيز الحالي لأكسيد النيتروز (PPb 370) خلال الألف سنة الأخيرة على الأقل. وهذا الغاز يزال من الغلاف الجوي نتيجة التفاعلات الكيماوية، وقد زاد تركيزه في الغلاف الجوي بمعدل 0.25 في المائة سنويا بين العامين 1980 - 1988، لكن منذ العام 1991 تم رصد انخفاض في معدل الزيادة وذلك ربما يعود لانخفاض استخدام أسمدة النترات، وانخفاض الانبعاثات الطبيعية للغاز، ولكن منذ العام 1993 عادت معدلات الزيادة إلى طبيعتها (0.25 في المائة). وتعتبر التربة والعمليات الزراعية من أكثر مصادر انبعاث الغاز، حيث ينبعث منها حوالي 84 في المائة من إجمالي انبعاثات أكسيد النيتروز إلى الغلاف الجوي.

4 - الغازات الكلوروفلوروكربونية (CFC)

هذه الغازات مستجدة على النظام البيئي، فهي غازات صناعية لم تكن موجودة في الغلاف الجوي قبل العام 1930، وهي من غازات الاحتباس الحراري، علاوة على قدرتها التدميرية لطبقة الأوزون الإستراتوسفيري، وهي مجموعة من الغازات تساهم بحوالي 24 في المائة من التأثير الصوبي. وتستخدم في كثير من الصناعات، كما تستخدم كغازات تبريد في الثلاجات والمكيفات وكسوائل تنظيف للألات الدقيقة وصناعة الفلين الصناعي، وبعضها يستخدم أيضا في إطفاء الحرائق (الهالونات)، ولها القدرة على البقاء في الغلاف الجوي لمدة طويلة تصل في بعضها إلى حوالي 150 سنة. ويبين الشكل التالي، نسب الغازات الصناعية المسببة لظاهرة الدفيئة والتي تنطلق نتيجة العمليات الصناعية سالفة الذكر وأكثرها هي غازات الهالوفلوروكربونات، والأنشطة البشرية كما قلنا هي المصدر الوحيد لمعظم هذه الغازات، فغازات الكلوروفلوروكربون التي تحتوي على الكلور، أو البروم (مثل الهالونات) تتسبب أساسا في استنزاف طبقة الأوزون الإستراتوسفيري. ويتم التحكم في هذه الغازات الآن بمقتضى بروتوكول مونتريال، وقد وجد أن تركيزات الغازات المستنزفة لطبقة الأوزون قد وصلت أقصاها في العام 1994 ثم أخذت تتناقص تدريجيا.



الشكل الرقم (11): نسب مصادر الغازات الصناعية المسببة لظاهرة الدفيئة والمنطقة للغلاف الجوي.

5 - الأيروسولات (الهباء الجوي)

هي جزيئات أو قطيرات دقيقة جدا توجد غالبا في الطبقة اللصيقة (التروبوسفير) بتركيزات مختلفة، وهي تتبع خاصية مع الانبعاثات الكبريتية عند احتراق الوقود المحتوي على الكبريت، مما يزيد من تركيزات هذه الأيروسولات باستمرار في الغلاف الجوي خاصة في المناطق الصناعية بأوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية. كما تتبع الأيروسولات أيضا من بعض المصادر الطبيعية كالبراكين، ولها تأثيرات عكسية في المناخ في بعض الأحيان (تبريدي)، خاصة هباء الكبريت.

ويعتقد بعض العلماء أن تركيزات هباء التروبوسفير قد زادت خلال العقود الأخيرة نتيجة زيادة انبعاثات الجسيمات بشرية المنشأ. ولذلك توجد أكبر نسبة من الهباء في طبقة التروبوسفير من الغلاف الجوي، وفترة وجوده قصيرة للغاية في الهواء حيث إنه يزال بسقوط الأمطار، كما أن وجوده يكون بنسبة كبيرة قريبا من مصادره. وتوجد من الأهباء البشرية المنشأ أنواع عديدة أهمها ثلاثة فقط هي:

1 - هباء الكبريت.

2 - هباء حرق الوقود في الكتلة الهوائية.

3 - هباء الكربون الأسود (السناج) الناجم عن حرق الوقود الأحفوري أو حرق الكتلة الحيوية.

كما أن هباء الكبريت ينبعث أيضا عن الثورات البركانية إضافة إلى انبعاثه من المصادر الصناعية ويؤدي إلى تأثيرات تبريدية.

6 - سداسي فلوريد الكبريت (SF_6)

هذا الغاز لم يكن موجودا قبل عصر الصناعة، وهو من غازات الاحتباس الحراري، وقد بلغت انبعاثاته السنوية 7800 طن في 2008 وهو يمثل نسبة 40 في المائة من الغازات الصناعية المسببة للاحتباس الحراري، ويدخل في صناعة الأجهزة الكهربائية الضخمة كالمحولات الكهربائية والكابلات ذات الجهد العالي، كما

ينبعث في أثناء صهر الألومنيوم والصناعات التي يدخل فيها الماغنسيوم، وينبعث أيضا نتيجة صناعة أشباه الموصلات. وهذا الغاز له فعالية كغاز احتباس حراري تعادل 23200 مرة قدر فعالية غاز ثاني أكسيد الكربون.

7 - البيروفلوروكربونات (PFCs)

تم تعيين تركيز هذه الغازات في الغلاف الجوي لأول مرة في العام 1979، وهي مجموعة من الغازات التي تستخدم خاصة أثناء صناعة صهر الألومنيوم، وتحتصر مصادر هذه الغازات في الأنشطة البشرية الصناعية، خاصة صناعة منتجات الألومنيوم وصناعة أشباه الموصلات، كما تدخل بديلا عن الهالونات المستخدمة في إطفاء الحرائق. بخلاف غاز رابع فلوريد الكربون (CF_4) فهو الغاز الوحيد الذي يتصاعد عن التكوينات الجيولوجية الطبيعية بكميات ضئيلة جدا. وغازات البيروفلوروكربونات تمثل 19 في المائة من مجموع إنتاج الغازات الصناعية بينما تمثل 8 في المائة استخداما.

وبالإضافة إلى البيروفلوروكربونات فإن الهيدروفلوروكربونات أيضا تؤثر في غلاف الأوزون الاستراتوسفيري تأثيرا سلبيا وتعتبر ذات تأثير مدمر قوي لغلاف الأوزون. وتعتبر صناعة الصلب وإنتاج وقود الصواريخ مصدرا إضافيا لانبعاث هذه المواد نتيجة استخدام الفلوروسبار في هذه الصناعات، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة منتجة لهذه المواد. وبرغم انبعاث هذه الغازات بكميات ضئيلة جدا فإنها من أقوى الغازات الصوبية، ولها أزمدة بقاء طويلة جدا في الغلاف الجوي. فغازات البيروفلوروميثان مثلا تبقى في الغلاف الجوي لمدة لا تقل عن 50 ألف سنة، كما أن لها القدرة الهائلة على امتصاص الإشعاعات تحت الحمراء، ولذلك فإن هذه المركبات برغم انبعاثاتها بنسبة قليلة فإن لها إمكانات كبيرة في تأثيرها في المناخ مستقبلا.

8 - بخار الماء (H_2O)

هذا الغاز لا يوجد إلا في طبقة التروبوسفير ويعمل مع الغازات التي ورد ذكرها سابقا على احتباس الحرارة واحتفاظ الأرض بها. وتزداد نسبة بخار الماء في الجو بزيادة الأنشطة البشرية عامة، والزراعية منها والصناعية بصفة خاصة. ونسبة بخار الماء في الغلاف الجوي نسبة متغيرة حسب فصول السنة، كما تختلف في النهار عنها في الليل، وفي الأماكن الساحلية عنها في الأماكن الداخلية، وفي المناطق الزراعية عنها في المناطق الصحراوية. ولبخار الماء دخل كبير في تغير المناخ بسبب وجود تغذية مرتدة إيجابية، ويمكن للهواء الأدفأ أن يحتفظ بنسبة عالية من الرطوبة، مما يزيد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

ويعتقد العلماء نتيجة لدراساتهم وقياساتهم أن بخار الماء في الغلاف الجوي قد زاد بعدة نسب مئوية للعقد الواحد خلال العقود الخمسة الأخيرة في كثير من المناطق خاصة في نصف الكرة الأرضية الشمالي، كما أن بخار الماء قد زاد بحوالي 10 في المائة في طبقة الإستراتوسفير خلال كل عقد منذ العام 1980، ولهذا فإن كمية الأمطار الساقطة قد زادت في نصف الكرة الأرضية الشمالي.

9 - الأوزون (O_3) التروبوسفيري

لوحظ أن كمية الأوزون الموجودة بطبقة التروبوسفير آخذة في الزيادة نتيجة زيادة الأنشطة البشرية، وهو يختلف كليا فيما يقوم به بالنسبة إلى البيئة عن الأوزون الموجود في طبقة الإستراتوسفير. ففي الطبقة الأولى يعتبر ملوثا للبيئة كما يعتبر من غازات الاحتباس الحراري، ويتكون نتيجة تأثير الأشعة فوق البنفسجية على أكاسيد النيتروجين التي تتفاعل مع الأكسجين مكونة الأوزون التروبوسفيري، كما يتكون نتيجة تفاعل الهيدروكربونات المنطلقة من الأنشطة الصناعية مع أكاسيد النيتروجين في وجود الضوء. وتكمن خطورة الأوزون

التروبوسفير في أنه يكون ملامسا للكائنات الحية، وهو كما نعلم مادة سامة للكائنات الحية عموما (نباتية وحيوانية)، وبالإضافة لهذه الأضرار فهو يتسبب في تحويل المواد التريينية المنطلقة من النباتات في الغابات والأحراش إلى أيروسولات، وبذلك يضيف عاملا آخر لاحتباس الحرارة في جو الأرض. أما في طبقة الاستراتوسفير فإن الأوزون يقوم بعمل طبقة تقي الأرض من خطر الأشعة فوق البنفسجية بالذات عند وصولها للأرض بنسبة زائدة عن اللازم. ويعتمد دور الأوزون في موازنة الإشعاع في الغلاف الجوي اعتمادا كبيرا على الارتفاع الذي تحدث فيه التغييرات في تركيز الأوزون، وهذه التغييرات تتغير من مكان إلى آخر. ومن المعروف كما تحدثنا سابقا أن فترة بقاء الأوزون في الغلاف الجوي قصيرة نسبيا وتتراوح بين أسابيع وأشهر. وتشير المعلومات إلى أن زيادة وصول الأشعة فوق البنفسجية إلى طبقة التروبوسفير نتيجة تدمير طبقة الأوزون في طبقة الاستراتوسفير تؤدي إلى زيادة معدلات سحب الغازات مثل الميثان. وقد زاد تركيز الأوزون في طبقة التروبوسفير بحوالي 35 في المائة منذ عصر ما قبل الصناعة حتى الآن، مع تعرض بعض المناطق لزيادات أكبر من ذلك وفي مناطق أخرى لزيادات أقل.

10 - أكاسيد النيتروجين (NO_x)

من أمثلة هذه الغازات أكسيد النيتريك، ثاني أكسيد النيتروجين، وهي تنطلق من آلات الاحتراق في محطات توليد القوى، والطائرات والسيارات، وعند احتراق النفايات وحوادث حرائق الغابات. كما تنطلق هذه الأكاسيد من مصادر طبيعية مثل البراكين الثائرة ونشاط البكتريا في التربة، وعند حدوث البرق.

وتعتبر من الغازات التي تسبب احتباس الحرارة في جو الأرض، ولكن لها أضرارا أكثر على طبقة الأوزون الاستراتوسفيري فتقوم بتدميرها.

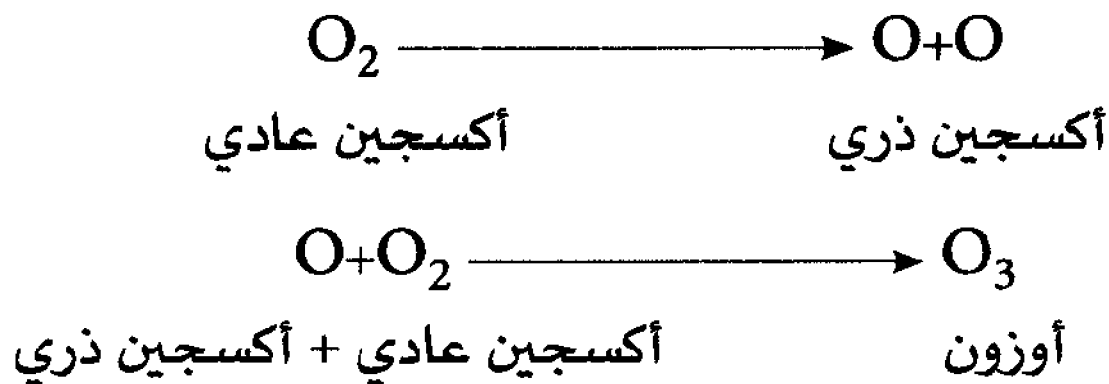
وقد ظلت تركيزات غازات الاحتباس الحراري ثابتة نسبياً طوال الألف عام السابقة على عصر الصناعة (1750م)، غير أن تركيزات كثيرة من هذه الغازات زادت منذ ذلك الوقت سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة للأنشطة البشرية.

هذه هي أهم الغازات الصوبية المعروفة الآن والتي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، وهي نتيجة النشاطات البشرية في معظمها، وإن كانت توجد نسبة لا بأس بها تنطلق نتيجة عمليات طبيعية في النظام البيئي العالمي، ولكن النشاطات البشرية جعلت نسب هذه الغازات تزداد بسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية مما سرع بحدوث التغيرات المناخية وجعلها تحدث بوتيرة متسارعة.

ثانياً : تدمير غلاف الأوزون

نتحدث الآن عن العامل الثاني الذي يظن العلماء أنه من أسباب حدوث التغيرات المناخية وهو تدمير غلاف الأوزون، فما علاقة الأنشطة البشرية بتدمير غلاف الأوزون؟ وما علاقة ذلك بالتغيرات المناخية على سطح الأرض؟ وكيف تؤثر الغازات الصوبية في غلاف الأوزون؟ الإجابة عن هذه التساؤلات تتلخص فيما يلي:

تؤثر الأشعة فوق البنفسجية في الأكسجين الجوي، حيث تتحل بعض جزيئاته بتأثير هذه الأشعة إلى ذرات نشطة ثم تتحد بعض هذه الذرات مرة أخرى مع جزيئات الأكسجين العادي مكونة غاز الأوزون.



والأوزون يقوم بدورين مختلفين تماماً في التغير البيئي العالمي، أحدهما في طبقة التروبوسفير القريبة من سطح الأرض كغاز صوبي ومصدر تلوث يؤثر في الكائنات الحية، والثاني في طبقة الإستراتوسفير كدرع واقية من

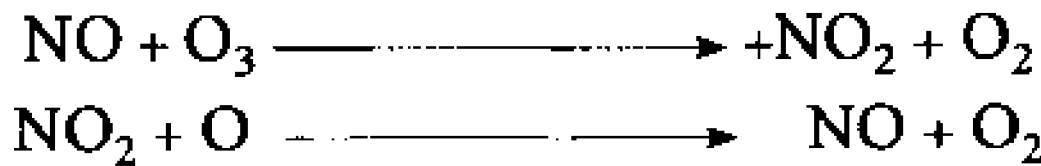
الأشعة فوق البنفسجية، فهو يقوم بحماية سطح الأرض منها ويعمل عمل المرشح (الفلتر) حيث لا يسمح إلا بمرور نسبة قليلة من هذه الأشعة إلى الأرض، كما قدرها الله سبحانه وتعالى والتي لو وصلت بنسبة أكبر من ذلك أو كلها لهلكت الكائنات الحية.

وتقدر كمية الأوزون الموجودة في طبقة الإستراتوسفير بحوالي 5.4 مليار طن، وهو ينتشر في طبقة ارتفاعها من 20 إلى 50 كيلومترا عن سطح الأرض، ولو وجدت هذه الطبقة بالقرب من سطح الأرض وتحت الضغط الجوي العادي لبلغ سمكها خمسة ملليمترات فقط.

وهناك العديد من المواد التي تعمل على تدمير طبقة الأوزون من أهمها غازات الكلوروفلوروكربون وأكسيد النيتروز وكلوريد الهيدروجين... إلخ، وكلها نتيجة الأنشطة البشرية.

كما أن هناك عوامل كثيرة تعمل على تدمير طبقة الأوزون الإستراتوسفيري، منها التفجيرات النووية وصواريخ الفضاء وعمليات التصنيع... إلخ.

● التفجيرات النووية التي يحدثها الإنسان على سطح الأرض والحرارة الشديدة جدا الناتجة عنها والتي تعمل على اتحاد النيتروجين الجوي مع الأكسجين مكونة بذلك أكسيد النيتريك الذي يعمل على تدمير طبقة الأوزون إلى جزيئات الأكسجين العادي، بينما لا يتأثر هو ويعود إلى الجو مرة أخرى من دون أن يتغير كما في المعادلة التالية:



● أكسيد النيتريك هذا يتكون أيضا في الغلاف الجوي كناتج من عوادم الطائرات الأسرع من الصوت في طبقة الإستراتوسفير، كما تنطلق من عوادمها أيضا كميات هائلة من بخار الماء، وهذه الكميات تكون سحبا كثيرة من بلورات الثلج تعكس حرارة الشمس بعيدا فلا تصل إلى طبقة التروبوسفير وبالتالي تؤثر في مناخ الأرض.

● شق الهيدروكسيل (OH^-) الناتج عن تحلل بخار الماء يدخل في سلسلة من التفاعلات مؤديا إلى تحلل الأوزون أيضا.

● كذلك فإن أكاسيد النيتروجين التي تنطلق إلى الغلاف الجوي تتصاعد إلى الأوزون الإستراتوسفيري مسببة تدميره.

● ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن صواريخ الفضاء تعتبر مسؤولة أيضا عن الدمار الذي تتعرض له طبقة الأوزون، فعلاوة على ما تطلقه من أكاسيد النيتروجين وبخار الماء فإنها تطلق أيضا غازات الكلور ومركباته، مثل غاز كلوريد الهيدروجين (HCl)، وهو من الغازات الناتجة عن حرق الوقود الجاف الذي يستخدم في الصاروخ الذي يحمل المكوك حتى ارتفاع حوالي 50 كيلومترا من سطح الأرض، وبالتالي ينتشر هذا الغاز في مسار المكوك خاصة في طبقة الإستراتوسفير، ويتحرر الكلور أيضا من كلوريد الهيدروجين مسببا تدمير طبقة الأوزون.

وسوف نندهش عندما نعلم أن إطلاق مكوك فضائي واحد يتخلف عنه في الدقيقتين الأوليين فقط ما يساوي 187 طنا من غاز الكلور ومركباته، وسبعة أطنان من أكاسيد النيتروجين، و180 طنا من أكسيد الألومنيوم. ولك أن تتصور ما يصيب طبقة الأوزون من دمار إذا علمنا أنه في خلال العشرين سنة الماضية فقط وصل عدد الصواريخ ومركبات الفضاء والأقمار الصناعية المنطلقة للفضاء الخارجي للأرض إلى أكثر من 20 ألفا، سواء المستخدم منها في الأغراض العسكرية أو في الأغراض العلمية، ولذلك فإن الدول الكبرى مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تدمير طبقة الأوزون بسبب غزو الفضاء والتفجيرات النووية وإنتاج مركبات الكلوروفلوروكربون وغيرها.

● عنصر البروم (Br_2) من الهالوجينات مثل الكلور، ينطلق من المركبات التي تستخدم في مواد التدخين والتبخير ومن بعض المواد المستخدمة في إطفاء الحرائق، وهو يتراكم بمعدل سريع في الجو، ويعتقد العلماء أنه يساهم بحوالي 10 - 30 في المائة من أسباب تدمير طبقة الأوزون.

● وهناك المنظفات الصناعية مثل سوائل التنظيف الجاف وما ينطلق منها من الكلور، لذا فهي أيضا من المواد المدمرة لطبقة الأوزون. ولا يقتصر الأمر على هذه المصادر بل يتعداها إلى بعض المصادر الطبيعية مثل ثورات البراكين التي تساهم أيضا بقدر في تدمير طبقة الأوزون، فهي تطلق للغلاف الجوي كميات كبيرة من غاز الكلور الذي يقوم بدور كبير في تحطيم الأوزون كما علمنا. وتتكاثر كل هذه الأسباب لتعمل مجتمعة على تدمير هذه الطبقة الواقية.

في الوقت الذي تقوم فيه غازات الكلوروفلوروكربون وأكاسيد النيتروجين بتحطيم الأوزون الإستراتوسفيري فإن غازات أخرى مثل الميثان (CH_4) تقوم بحماية الأوزون (الميثان يتفاعل مع الكلور فيقلل من نسبة الكلور في الجو مما يقلل من حدة تدمير الأوزون).



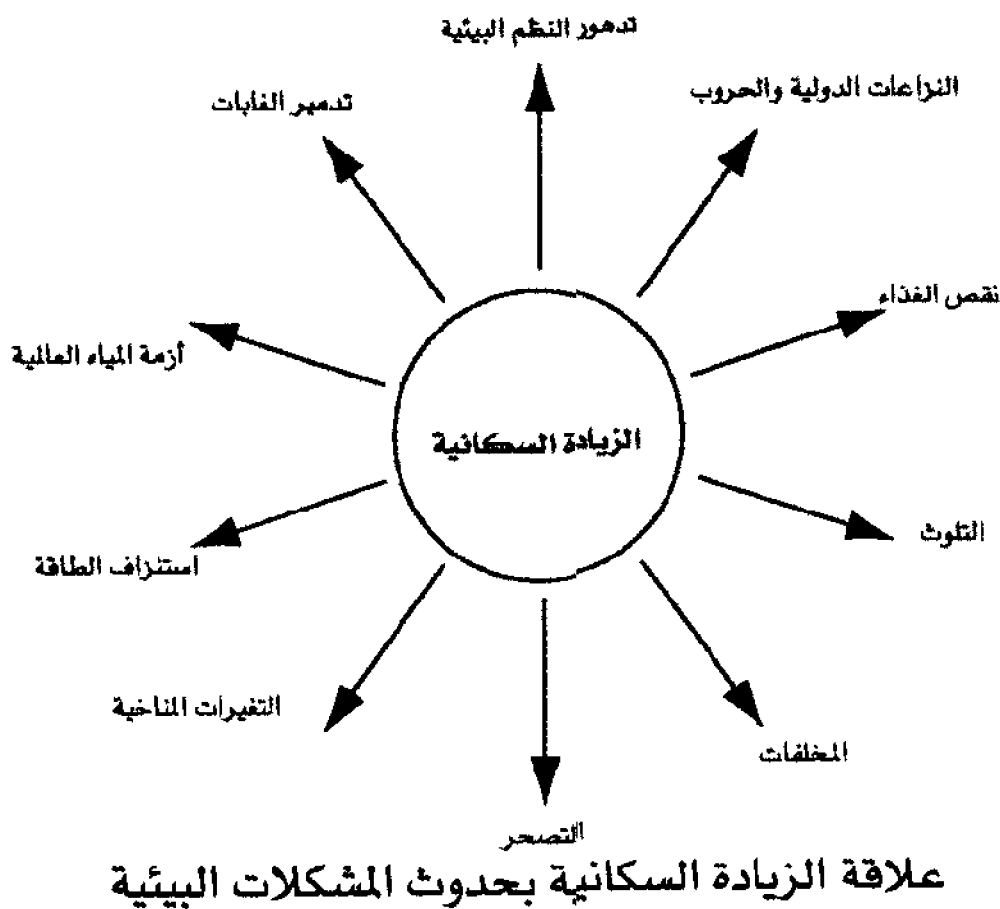
الزيادة السكانية وعلاقتها بتدهور البيئة

لا شك في أن الزيادة السكانية غير الطبيعية (الانفجار السكاني) تعتبر من أهم مسببات التدهور البيئي، لأنها تؤدي إلى الصراع البشري على مستلزمات الحياة من الموارد الطبيعية سواء من المحاصيل الزراعية أو المياه أو الثروة المعدنية أو من الغذاء أو حتى من الحصول على الأراضي والمساكن. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى حدوث مشاكل بيئية تؤدي إلى تدهور الأوضاع البيئية بشكل عام نتيجة زيادة الطلب على الموارد ومن ثم تتدهور البيئة. وقد حدث تراجع كبير مثلاً في خصوبة التربة مما أدى إلى تدميرها نتيجة التكاليف على زراعة الأراضي بشكل واسع للحصول على أكبر كمية من المحاصيل الزراعية من أجل الحصول على غذاء يكفي

«لقد وصلنا إلى نقطة حرجية جداً، وهي أن ما يذهب الآن، يذهب إلى الأبد»

المؤلف

لذلك الأعداد المتزايدة من البشر. كما ظهرت بعض المشكلات البيئية التي لم يعهدها الإنسان من قبل مثل انتشار التصحر والجفاف وزيادة الملوثات في الهواء والماء والتربة وانقراض الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية. كما تسببت زيادة استخدام المخصبات الزراعية للحصول على إنتاج أوفر من المحاصيل إلى استنزاف لقدرة هذه الأراضي الزراعية على العطاء نتيجة إجهادها. أيضا أصبح هناك صراع هائل على مصادر المياه العذبة مما أندر في كثير من الأحيان بحدوث حروب من أجل المياه. كل هذه المشكلات هي نتيجة للسلوكيات اللاواعية للإنسان تجاه البيئة والنتيجة عن الزيادة الكبيرة في عدد السكان خاصة بد أن شهد النمو السكاني في العالم تغيرا كبيرا وزيادة هائلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويرجع العلماء هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلى تطور الرعاية الصحية وصناعة الدواء، بالإضافة إلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد المرتفعة كما هي في معظم دول العالم خاصة في الدول النامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع الفجوة بين المواليد والوفيات، وبالتالي ارتفاع الزيادة السكانية الطبيعية. لذلك ارتفع عدد سكان العالم إلى ثلاثة مليارات نسمة العام 1960، وإلى أربعة مليارات نسمة العام 1974 وإلى خمسة مليارات العام 1987 وإلى ستة مليارات العام 2000 وإلى ما يقارب سبعة مليارات نسمة هذا العام (2011).



كما نلاحظ من الإحصائيات العالمية أن المدن ترتفع فيها كثافة السكان ارتفاعا كبيرا عنها في الريف، ذلك لأن الأرض في المدن هي مقر للسكن بالدرجة الأولى، بينما يمثل العمل الزراعي الاستخدام الرئيسي لأرض الريف. كما أن معدلات النمو السكاني في المدن تزيد عنها في الريف ويرجع ذلك إلى تيارات الهجرة المتدفقة من الريف للمدن، وهي ظاهرة منتشرة في العالم خاصة في دول العالم النامي، ويؤدي ذلك إلى حدوث نمو سريع في عدد سكان المدن مما يكون له آثار سلبية، إذ إن تزايد الطلب في المدن على الماء والغذاء والطاقة ووجود كمية كبيرة من النفايات وضرورة التخلص من هذه النفايات يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي. ومما يذكر في هذا المجال أن المدينة التي يبلغ سكانها مليون نسمة مثلا تستهلك في اليوم حوالي 6255 طنا من المياه، 9500 طن من الوقود، 2000 طن من الأغذية، بينما ينتج عنها في نفس الوقت 5000 طن من عوادم المياه، 2000 طن من الفضلات الصلبة، 950 طنا من ملوثات الهواء، وهذه الأرقام تعبر عن متوسط عالمي تقريبي، مع ملاحظة أن هناك فروقا بين المدن، فمدينة نيويورك مثلا ينتج عنها أربعة أمثال ما ينتج عن مدينة نيودلهي من النفايات بالنسبة إلى الشخص الواحد.

ونلاحظ أن البشر في البلاد الفقيرة تنحصر أمانهم في الحصول على متطلباتهم اليومية فقط من دون النظر إلى ما سيجلبه ذلك من ضرر على بيئاتهم في المستقبل، وهم بذلك يلجأون إلى استنزاف بيئاتهم من أجل معيشتهم اليومية، وبالطبع ليست لديهم القدرة على توفير متطلباتهم اليومية من غذاء أو كساء أو حتى ماء. لذلك يلجأون إلى كل الطرق الممكنة والتي كثيرا ما تكون طرقا غير سليمة لتوفير أقل قدر ممكن من هذه المتطلبات... وفي هذا الصدد يعانون الكثير من الجهد. وتقول ساندرا بوستيل في كتابها الواحة الأخيرة الذي صدر في لندن العام 1992 «في كاليفورنيا يستخدم كل شخص مئات اللترات من الماء يوميا، وفي نفس الوقت يقوم سكان جنوب الصحراء الإفريقية بقضاء ساعات في المشي بحثا عن كمية من الماء تكفي للشرب فقط، كما يقضون ما بين 5 و6 ساعات يوميا مشيا على الأقدام للحصول على

أخشاب الأشجار والشجيرات لاستخدامها في الطهو أو للحصول على الطاقة» وهذا بالطبع على حساب أنشطة أخرى أكثر إنتاجية.

علما بأن البشر سيزيدون على سطح الكرة الأرضية بصورة مرعبة، حيث سيصل سكان الكوكب الأرضي إلى حوالي 11 مليار إنسان في العام 2050. وهذه صورة خطيرة جدا وممكنة الحدوث في وقت أقرب من ذلك.. كيف لا وسكان الهند مثلا يزيدون في الأسبوع الواحد وفق معدلات الزيادة الحالية بمقدار 350 ألف نسمة، وهي نفس عدد الزيادة في دول الاتحاد الأوروبي (15 دولة) في كل عام، فضلا عن ارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الصحي في أوروبا مقارنة بالدول النامية والتي تتميز بالمدن المكدسة. ولعل أقرب مثال لذلك هو ما يحدث في مصر وما نشاهده من تكدس سكاني في القاهرة وكافة المدن المصرية، علاوة على التلوث والاختناق رغم المحاولات الجبارة التي تبذلها الحكومة وأجهزة الحكم المحلي بالمدن المصرية وما ينتج عن هذا التكدس من مخلفات زائدة على الحد وظهور أحياء عشوائية، حيث تُصرف النفايات الناتجة عن أعداد السكان المتزايدة في الأنهار والترع مما يقلل من كميات المياه النظيفة والنقية الصالحة للاستخدام البشري. وكم من مدن عادية كانت منذ 50 عاما فقط من أجمل المدن وأنظفها وأصبح العيش بها لا يطاق الآن، وأذكر مدينتي التي نشأت بها في مصر وهي مدينة زفتى التي كانت تتميز بشوارعها الجميلة المشجرة والنظيفة وحدائقها الغناء ونيها الجميل وكورنيشها المميز، أصبحت اليوم مدينة مكدسة بالسكان وبالسيارات، تجد القمامة بها في كل شارع بينما اختفت حدائقها لتحل محلها المباني الحكومية. ماذا حدث؟ وكيف؟ لا أدري إنه بسبب الزيادة السكانية، هذا فقط مثال على ما حدث لعشرات المدن المصرية.

وهناك أيضا الوضع الغذائي في العالم بسبب قلة مصادر الغذاء بصفة عامة علاوة على التزايد المستمر في عدد سكان الكرة الأرضية على الرغم من خطط التنمية الشاملة في دول العالم وتزايد الشعور بالمسؤولية تجاه مشكلة الأمن الغذائي العالمي، علاوة على الأمر الذي سيزيد من تفاقم مشكلة النقص في نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نتيجة استنزاف هذه الأراضي في بناء مساكن جديدة تفي بأعداد السكان الجدد. وبالرغم

من مضاعفة الطلب على الموارد الطبيعية المحدودة خاصة المياه والغذاء علاوة على أن جميع المؤشرات تدل على تآكل نحو مليون فدان من الأراضي الزراعية سنويا بفعل الرياح وإلى الانجراف بفعل المياه، ولعل ما حدث في باكستان في العام قبل الماضي (أغسطس 2010) من فيضانات أتت على الكثير من الأراضي ودمرت كميات هائلة من المحاصيل الزراعية وشردت الآلاف من البشر لهو أكبر دليل على ذلك.

كما يلاحظ أنه وفقا لتقارير الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فإن الثروة السمكية في العالم قد استنفدت بدرجة كبيرة وذلك بسبب الاستغلال الجائر وسوء الاستهلاك مما يعرض هذه الثروة إلى خطر الاندثار، كما أشارت التقارير الدولية إلى أن إمدادات العالم من الحبوب قد تراجعت إلى الحد الأدنى خاصة في دول العالم العربي. كما أن الأمن الغذائي العربي يرتبط بالأمن المائي بدرجة كبيرة وذلك لأن إنتاج الغذاء يحتاج إلى توافر المياه اللازمة للزراعة، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد ضحايا الجوع بلغ في العام 2010 نحو 680 مليون نسمة منهم 250 مليوناً في أفريقيا فقط، وأنه يوجد في الدول العربية حوالي 73 مليون عربي مازالوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر، بالإضافة إلى وجود ستين مليون عربي يعانون الأمية، ويستورد الوطن العربي حوالي 18 في المائة من حبوب العالم (وتعتبر مصر أكبر مستورد للقمح في العالم). ولا شك في أن استمرار هذه المعدلات سيؤدي إلى حدوث مجاعة لا محال في ذلك.

لذلك توجد ضرورة إلى اتخاذ الدول العربية لإجراءات سياسية واقتصادية مبكرة من أجل استعمال وسائل وطرق التصنيع المختلفة والمتخصصة مع الاستفادة من توافر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بكثرة في السودان والعراق وغيرها بينما، نرى أن رؤوس الأموال العربية مازالت تستثمر بعيدا عن موطنها الأصلي الذي هو في أمس الحاجة إليها.

ويرى بعض الباحثين أنه من السخرية أن نطلب من فقراء الدول النامية ترك الغابات مثلا منتصبة الأشجار والأفيال ترعى فيها بسلام والباندا تأكل الفواكه على الأشجار في نفس الوقت الذي لا يجد فيه هؤلاء المساكين من

بني البشر ما يسدون به رمقهم أو مسكننا متواضعا يقيمون فيه، فأشجار الغابات هي أكبر مستهلك لغاز ثاني أكسيد الكربون المنطلق من المصانع ووسائل النقل، وهي أيضا الرئة التي تتيح الحصول على الهواء النقي، وهي السد الذي يمنع ارتفاع معدل درجات الحرارة في جو الأرض وتمنع إشعاعها مرة أخرى إلى الفضاء الخارجي، لكننا نرى أن كل هذه الفوائد لا تساوي شيئا في سبيل الحصول على الغذاء عند الإنسان المحتاج الفقير.

وهنا لا بد لنا من التعرض إلى مشكلة إزالة الغابات والتي تؤدي إلى زيادة حدة التلوث في الغلاف الجوي وإلى عواقب وخيمة على البيئة العالمية. فالغابات هي الضحية البيئية الأولى لتطور الإنسان منذ بدء الخليقة على سطح الأرض، سواء باجتثاث أشجارها ونباتاتها أو بإحراقها عن عمد، من أجل تحويل هذه الغابات إلى أراض زراعية أو لبناء مساكن عليها. أو الحصول على الأخشاب وحتى الحرائق التي تشب في الغابات نتيجة ارتفاع معدلات درجات الحرارة، فإن الإنسان هو المتسبب الرئيسي الأول فيها لأنه بأفعاله يتسبب في حدوثها وإن كان بطريقة غير مباشرة، وما نراه الآن من نشوب الحرائق في غابات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وجنوب تركيا بسبب ارتفاع درجات الحرارة الجوية لأكثر دليل على ذلك.

وقد ازداد تخريب الإنسان للطبيعة بازدياد الطلب على المادة التي يستخرجها، أو كلما شكلت هذه المادة سلعة تجارية يمكن تصديرها للخارج، وكان من جراء ذلك أن تعرضت الغابات الاستوائية للاستثمار غير الرشيد من دون تقدير الإنسان للخسائر التي تنشأ نتيجة لذلك، ويعود هذا إما نتيجة لجهله بدور هذه الغابات في حياته (مخزن للطاقة الشمسية، مصدر لغاز الأكسجين اللازم للحياة، الدواء، المحافظة على التنوع البيولوجي، امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو... إلخ) أو نتيجة لجشعه للحصول على المال. فالإنسان دائما يعمل على تدمير نفسه باختياره عن طريق تدميره لبيئته باستخدامه أسهل الطرق لحل مشاكله. وتعد قضية الحفاظ على التنوع البيولوجي من أهم القضايا المرتبطة بإزالة الغابات والتي سوف نلقي الضوء على هذه القضية المهمة في موضعها.

الغابات في العالم

تمثل الغابات ثلث مساحة الأراضي المزروعة في العالم فهي تبلغ 3866.1 مليون هكتار (تقرير منظمة الأغذية والزراعة 2001) منها ما يساوي 95 في المائة غابات طبيعية أما الباقي وهي 5 في المائة فقد قام الإنسان بزراعتها، وهذه المساحة تتوزع كالتالي على مناطق العالم: أفريقيا 17 في المائة، آسيا والباسيفيك 19 في المائة، أوروبا 27 في المائة، أمريكا الشمالية 12 في المائة، أمريكا اللاتينية 25 في المائة.

وتمثل الغابات الاستوائية المدارية المرتبة الأولى من جملة هذه المساحة حيث تبلغ حوالي 47 في المائة، بينما تأتي الغابات الشمالية والقطبية في المرتبة الثانية من مساحة الغابات حيث تبلغ 33 في المائة وباقي المساحة هي غابات معتدلة 11 في المائة، غابات تحت إستوائية 9 في المائة. وتتناقص مساحة الغابات في العالم نتيجة تصرفات الإنسان غير الرشيدة ويتبين من الجدول التالي (7) تناقص مساحة الغابات على المستوى العالمي فيما بين العامين 1990 و2005.

القارة	مساحة الغابات (1990) مليون هكتار	مساحة الغابات (2005) مليون هكتار	مساحة الغابات المفقودة والمضافة (2005 - 1990) مليون هكتار
أفريقيا	702,5	649,9	- 52,6
آسيا والباسيفيك	734	726,3	-7,7
أوروبا	1042	1051,3	+ 9,3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1011	964,4	- 46,7
أمريكا الشمالية	466,7	470,1	+ 3,9
غرب آسيا	3,6	3,7	+ 0,1
جميع دول العالم	3960	3866,1	- 93,9

الجدول الرقم (7): النقص في أراضي الغابات بين عامي (2005 - 1990) (*)

(*) المصدر: FAOGE2005

في أكثر مناطق العالم، خاصة القارة الأفريقية وقارة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كما يتضح من الجدول مساحة الغابات المضافة (التي قام الإنسان بزراعتها) في أرجاء العالم.

وتعود الأسباب الرئيسية لإزالة الغابات في العالم إلى الرغبة في تحويلها إلى أراضٍ زراعية للحصول على الغذاء اللازم للأعداد المتزايدة من البشر في العالم أو من أجل الحصول على الأخشاب، وتساعد حكومات بعض الدول على إزالتها لأنها تشدد الحصول على النقد الأجنبي ببيعها أخشاب الأشجار التي تستعمل في كثير من الصناعات أو لاستخدامات الإنسان كوقود لطهو الطعام أو بناء المساكن في البلدان الفقيرة، وتدرجيا تصبح هذه الأراضي غير منتجة نتيجة إجهادها بالزراعة وتقل المحاصيل فيها ولا تعود الأشجار للنمو كما كانت. وتعتبر دول أمريكا اللاتينية أكثر الدول تدميرا للغابات من أجل الحصول على أخشابها حيث تنتج حوالي ثلث الأخشاب في العالم، كما تعتبر البرازيل هي أكبر الدول إنتاجا للأخشاب في هذه القارة 27 في المائة، حيث بلغ الإنتاج العالمي من الأخشاب التي تم الحصول عليها من الغابات في العام 1999 نحو 3.335 مليون متر مكعب، نصف هذه الكمية استهلكت للحصول على الطاقة في دول العالم المختلفة، أما النصف الثاني فاستخدم في الصناعة والبناء.

فوائد الغابات

● للغابات دور رئيسي في المناخ نتيجة تأثيرها وتأثيرها بالتغيرات المناخية في العالم فهي عامل مهم في دورة الكربون المختزن على المستوى العالمي سواء في أشجارها أو في النباتات الموجودة بها، وكما نعلم أن لها تأثيرا كبيرا على تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو أثناء نموها حيث ينطلق غاز الأكسجين إلى الجو ويستهلك غاز ثاني أكسيد الكربون (أثناء عملية البناء الضوئي)، ويلاحظ أن ما يدمر من الأشجار يفوق ما يُزرع على النطاق العالمي، ولذلك فنسبة غاز ثاني أكسيد الكربون تزيد في الجو وبالتالي تقل نسبة غاز الأكسجين.

وقد تم تقدير كمية الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون في العام 1990 بـ 1.6 - 1.67 ألف مليون طن على المستوى العالمي نتيجة تدمير الغابات، وهذه النسبة تعادل 20 في المائة تقريبا من نسبة ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم.

● للغابات دور مهم في اتزان دورة الماء في الطبيعة (الدورة الهيدرولوجية) والذي تدفع به ثمانية إلى الجو على هيئة بخار ماء عن طريق عملية النتح التي تقوم بها النباتات أو عن طريق البخر من التربة، وبالتالي تتكون السحب وتنزل الأمطار. وكمية الماء التي تنتجها النباتات عالية جدا، فقد قدر العلماء أن شجرة واحدة من أشجار الغابات الاستوائية إذا عاشت مائة عام فإنها تدفع للهواء بكمية من الماء قدرها 2.5 مليون غالون خلال عملياتها الحيوية التي تقوم بها، وبذلك تضاف هذه الكمية إلى السحب لتسقط مطرا. وبالطبع فإن إزالة الغابات تضعف من إعادة دورة الماء وتؤدي إلى قلة تكون السحب وبالتالي تقل كمية الأمطار فتصاب هذه المناطق بالجفاف ثم التصحر.

تلعب الغابات دورا مهما للغاية في تحسين درجات الحرارة في الغلاف الجوي للأرض فالغطاء النباتي في الغابات يمتص الطاقة التي تنعكس ثانية إلى الجو لو كانت الأرض جرداء (ظاهرة الألبيدو) إذ تؤدي قلة الغطاء النباتي وتعرية التربة إلى زيادة انعكاس الأشعة الحرارية من سطح الأرض إلى الغلاف الجوي، وبالتالي رفع درجة حرارته (الألبيدو، هي كلمة عربية وهي تحريف لكلمة البياض) أي نسبة ما يعكسه كوكب الأرض إلى ما يسقط عليه من أشعة، وتؤكد الأبحاث والقياسات الحديثة التي استخدمت فيها الأقمار الاصطناعية أن (الطاقة الشمسية التي تصل لسطح الأرض تبلغ 0.5 سعر/ سم² في الدقيقة، لكن الأرض تعكس للفضاء 0.17 سعر/ سم² في كل دقيقة، أي أن مجموع نسبة الانعكاسات من على سطح الأرض وجوها تبلغ 34 في المائة، وهي ما تسمى بالألبيدو). ولذلك فإن تدمير الغابات يؤثر في معدل درجات الحرارة في العالم فيعمل على زيادته وبالتالي احترار الجو العالمي.

● تعرية التربة من الأشجار يجعلها تحت التأثير المباشر للأمطار خاصة الحمضية منها التي تعمل على تفكيك محتويات التربة وتحلل عناصرها وتفقد قدرتها على الإنتاج، لذا، فللغابات فائدة عظيمة للتربة حيث تحميها من الانجراف نتيجة تأثير الأمطار الحمضية عليها وتفككها، ومن الأمثلة على ذلك تأثير التآكل الشديد الذي حدث للمرتفعات الأثيوبية وهي من أكثر الأراضي التي تعرضت للتآكل في العالم بسبب إزالة الغابات وتأثير الأمطار خاصة الحمضية على التربة، وهذه الأراضي تشغل 45 في المائة من مساحة أثيوبيا وتضم 85 في المائة من السكان بالإضافة إلى 75 في المائة من الثروة الحيوانية، وفق آخر المصادر (Neil Cooper/ still 2001) نجد أن 50 في المائة من مساحة تلك الأراضي متآكلة بشكل خطير، 25 في المائة بشكل أكثر خطورة، بينما فقدت 5 في المائة من الأرض القدرة على إنتاج أي غذاء لأن الجزء الذي يتآكل من التربة هو أخصب طبقات التربة (الطبقة السطحية) لاحتوائه على العناصر الغذائية اللازمة لنمو النباتات، وعند إزالة الغابات فإن الأوراق والفروع المتساقطة من هذه الأشجار والتي اختفت بسبب إزالة الغابات وكانت السبب في فقد التربة للمواد العضوية التي كانت تضاف لها باستمرار فتصبح فقيرة في السماد العضوي اللازم لنمو النباتات مما يساعد على تفكك التربة وبالتالي تآكلها، وإذا استمرت الحال على ما هي عليه، فإن المرتفعات الأثيوبية ستفقد كلية خلال 100-150 عاما⁽³⁾.

● تعود أهمية الغابات في العالم إلى أنها تحتوي على أكثر من نصف أنواع الأحياء النباتية والحيوانية في العالم⁽⁴⁾. لذلك فإن إزالة وتدمير الغابات يؤدي إلى تدمير الأنواع النباتية والحيوانية، فمن المؤكد أن الحضارة البشرية اعتمدت على التنوع الطبيعي للكائنات الحية، ولكن إزالة الغابات وفقد المواطن الطبيعية للكائنات الحية سيجعل العالم يفقد الكثير من هذه الأنواع، خاصة أن الغابات تعتبر مصدرا لكثير من الأنواع التي تستخدم للحصول على الدواء، وبدائل البترول، وأصول النباتات من خضراوات ومحاصيل وفواكه، لأن أصل كل النباتات نشأ في الغابات.

وتقدر مساحة الغابات في العالم العام 2005 بحوالي 30.2 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة، وإزالة الغابات على مستوى العالم وتحويلها إلى أراض زراعية تقدر بحوالي 13 مليون هكتار في العام ولكن نسبة هذا الفقد تختلف من قارة إلى أخرى كما يتضح من الجدول السابق الرقم (7).

وبنظرة سريعة إلى دمار الغابات وفقدتها على المستوى العالمي والتي استخدمت في رصدها الأقمار الاصطناعية، نجد أنه بين عامي 1990 و2005 تم فقد حوالي 94 مليون هكتار، وكان لقارة أفريقيا نصيب الأسد في هذا التدمير حيث فقد حوالي 52 مليون هكتار، أما بالنسبة لقارتي آسيا وأستراليا، فإن الفقد فيهما كان قليلا نسبيا، ويرجع ذلك إلى اهتمام بعض الحكومات الآسيوية بالمحافظة على الغابات من جهة، واهتمام بعض الدول الآسيوية الأخرى بزراعة غابات جديدة مثلما حدث في الصين والفلبين.

أما بالنسبة لقارتي أوروبا وأمريكا الشمالية فقد زادت مساحة الغابات، فمثلا في القارة الأوروبية بلغت الزيادة حوالي 9 ملايين هكتار فيما بين عامي 1990 و2005 حيث زادت مساحة الغابات من 1042 إلى 1051 مليون هكتار (تقرير الفاو 2005) أما في قارة أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) فقد زادت مساحة الغابات المنزرعة فيها بمقدار 3.9 مليون هكتار في المدة نفسها رغم ما عانته تلك الدول من حرائق شديدة في الغابات، فقد كان موسم الحرائق في العام 2003 في كندا قاسيا إلى حد كبير.

وتعتبر دول أمريكا اللاتينية (الجنوبية) من أكثر المناطق فقدا في أراضي الغابات بالرغم من أنها غابات إستوائية في الغالب، حيث فقدت مساحة تقدر بحوالي 46.7 مليون هكتار، فيما بين العامين 1990 و2000 وهي ثاني أكبر خسارة للغابات في العالم بعد أفريقيا. وكانت مساحة الغابات في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في العام 1990 نحو مليون هكتار ثم تناقصت إلى 964.4 مليون هكتار في العام 2005.

وفي كثير من البلدان تختلف الأسباب التي تدمر من أجلها الغابات فنجد أنه في أفريقيا مثلا يكون السبب الرئيسي هو الحصول على الأخشاب لاستخدامها كوقود كما حدث في زامبيا حيث تم تدمير 430 كيلومترا مربعا من غابات الأخشاب لتحويلها إلى فحم (حوالي 100 ألف طن من الفحم) (Chenje 2000) كذلك في الكاميرون والسودان ومدغشقر كان استخدام أخشاب الأشجار كوقود يمثل حوالي 80 في المائة (FAO 2001a) من الأشجار المقطوعة.

أما في قارة آسيا فيختلف الأمر، ففي نيبال مثلا تقطع أشجار الغابات من أجل الحصول على الطاقة، وهو ما يمثل حوالي 70 في المائة من الطاقة المطلوبة، بينما تمثل حرائق الغابات نسبة لا بأس بها من أسباب تدمير الغابات خاصة في بعض الدول مثل إندونيسيا كما حدث في العامين 1996 و1997، وكذلك في أستراليا والصين ومنغوليا في السنوات الأخيرة. وفي بعض الدول الأخرى تمثل أشجار الغابات ثروة لتصدير الأخشاب إلى الخارج، كما يحدث في نيوزيلندا⁽⁵⁾ وأستراليا وإندونيسيا وماليزيا وغيرها من الدول. وتمثل كلا من الصين والفلبين الدول التي وضعت خططا طموحة لزيادة مساحة الغابات فيها، فالصين كانت أولى الدول التي نفذت هذه البرامج في العام 1970، ولذا فقد زادت مساحة الغابات بها والتي كانت في العام 1993 تمثل 13.9 في المائة من مساحة أراضيها فأصبحت في العام 2000 تمثل 17.5 في المائة، أما الفلبين فوضعت برنامجها لزيادة مساحة الغابات بها خلال الأعوام من 1990 إلى 2015 إلى ما مقداره 2.5 مليون هكتار، وتطمح أستراليا كذلك لزيادة أراضي الغابات المزروعة فيها بمقدار 3 ملايين هكتار في الفترة من 1990 وحتى العام 2020. وفي القارة الأوروبية، تمثل فنلندا أكثر الدول من حيث مساحة الغابات تليها فرنسا وألمانيا ثم السويد، ولعل أكثر العوامل المؤثرة في الغابات والتي تؤدي لتدهورها في القارة الأوروبية هو التلوث الذي يؤدي إلى تكون الأمطار الحمضية والتي لها تأثير مدمر على أشجار الغابات، كذلك حدوث الحرائق، كما أن الإشعاعات التي نتجت عن التسرب من مفاعل تشيرنوبل في الاتحاد

السوفييتي السابق كان له أثر على الغابات الموجودة في أوكرانيا . أما الغابات الموجودة في جنوب أوروبا وعلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط فقد تأثرت بقطع الأشجار للحصول على الأخشاب، كما تأثرت باندلاع الحرائق نتيجة ارتفاع معدلات درجة الحرارة وشدة الرياح وذلك حدث أخيرا أيضا في روسيا (يوليو - أغسطس 2010).

وتعتبر دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من أغنى المناطق بالغابات الإستوائية والتي تقدر بـ 834 مليون هكتار علاوة على 130 مليون هكتار من أنواع الغابات الأخرى (FAO 2001 a) وكما ذكرنا سابقا فإنها تنتج 160 مليار متر مكعب من الأخشاب في العام وهو ما يمثل ثلث كمية الإنتاج العالمي من الأخشاب، لذا يعود السبب الرئيسي لتدمير الغابات في هذه الدول إلى الحصول على الأخشاب من جهة، وتحويل أراضيها إلى أراض زراعية علاوة على اندلاع الحرائق من جهة أخرى، ومن أهم الزراعات التي حلت محل الغابات هي زراعة فول الصويا والبن والموز خاصة في البرازيل وبوليفيا ودول أمريكا الوسطى. وتدمير الحرائق لمساحات هائلة من الغابات في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تكون إما بفعل بشري أو نتيجة للعوامل الجوية المتطرفة.

أما في دول أمريكا الشمالية والتي تضم الولايات المتحدة وكندا، فتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رابع أهم دولة بها غابات على المستوى العالمي حيث يوجد بها 226 مليون هكتار (FAO 2008)، وتزيد مساحة الغابات المزروعة في كل من الولايات المتحدة وكندا نتيجة للاهتمام المتزايد من الدولتين بأهمية الغابات مما جعل مساحة الغابات تزيد فيهما.

غابات المنطقة الشمالية الباردة

تمتد الغابات الشمالية الباردة في حزام يمتد عبر روسيا والدول الإسكندنافية، وشمال كندا. وتغطي هذه الغابات مساحة حوالي 13.8 مليون كيلو مربع (FAO 2008) وتمتد حتى القطب الشمالي. وتعتبر هذه الغابات مصدرا مهما للأخشاب التي تصدر إلى الخارج خاصة

من فنلندا والسويد ودول البلطيق وروسيا والتي تعتبر من أهم الدول المصدرة للأخشاب في العالم، كما تعتبر مصدرا لبعض المكسرات والفواكه والمشروم والنباتات الطبية وأشجار الكريسماس وزهور الزينة، أيضا تعتبر تلك الغابات مكانا ملائما لدراسة التغيرات المناخية. وتعود أسباب خسائر هذه الغابات إلى انتشار الحشرات التي تسبب جفاف الأوراق، مثلما حدث في كندا حيث تسببت الحشرات في القضاء على 6.3 مليون هكتار، كما تسببت الحرائق في تدمير 0.6 مليون هكتار في العام 2000 (*).

الغابات في العالم العربي

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأراضيها القاحلة الجافة، ومناخها الحار جدا ولكن بعض المناطق في شبه الجزيرة العربية تتميز بوجود غابات كما في جنوب المملكة العربية السعودية وفي سلطنة عُمان وكذلك في اليمن. ولكن هذه الغابات تتميز ببطء نموها وفقير إنتاجها من الأخشاب (FAO1999). مساحة هذه الغابات كانت حوالي 2.292 مليون هكتار في العام 1990 تناقصت إلى 2.281 مليون هكتار في العام 2006 وتمثل غابات المنجروف نسبة كبيرة منها.

وهناك فرصة أمام دولة الكويت لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في تنمية المحميات بها خاصة محمية الشيخ صباح الأحمد لجعلها منطقة كثيفة الأشجار، ولكن ذلك يحتاج إلى تضافر كثير من جهود مختلف الجهات في الدولة مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية ومركز العمل التطوعي والهيئة العامة للزراعة والهيئة العامة للبيئة.

أما في دول المشرق العربي (سورية ولبنان والأردن وفلسطين والعراق) فإن مساحة الغابات بها كانت في العام 1990 حوالي 1.383 مليون هكتار تناقصت في العام 2000 إلى مساحة 1.382 مليون هكتار، ويوجد أغلبها على الساحل السوري واللبناني. ويعود النقص في مساحة الغابات بتلك المناطق إلى تحويلها إلى أراضٍ زراعية خاصة في سورية ولبنان) البنك الدولي (1995) ففي لبنان تناقصت مساحة الغابات بنسبة 60 في المائة

(*) National Resources Canada 2001.

في الفترة بين عامي 1972 و1994 (تقرير الحكومة اللبنانية 1995) كما تناقصت مساحة أشجار الغابات في منطقة السلطة الفلسطينية بنسبة 50 في المائة خلال الفترة من 1980 حتى 2005 (FAO2006) نتيجة التدمير المتعمد للجيش الإسرائيلي لأشجار هذه الغابات وإقامة المستعمرات والجدار العازل، وبالرغم من ذلك، ظلت مساحة الغابات تقريبا ثابتة في دول المشرق العربي نتيجة زيادة أشجار الغابات المنزرعة في اليمن (FAO2006a)، أما النقص في مساحة أشجار الغابات عموما فيرجع إلى الزيادة السكانية الكبيرة والتطور الاقتصادي والصناعي في هذه الدول.

وبالنسبة للدول العربية في شمال إفريقيا فإن أغلب الفقد في الغابات كان بسبب تحويلها إلى أراضٍ زراعية فخلال الفترة من العام 1972 وحتى العام 1992 تم فقد حوالي 13 في المائة من مساحة الغابات في هذه الدول، وتلعب الحروب الأهلية دورا مهما في تدمير الغابات بالدول العربية الأفريقية كما في السودان والصومال وكذلك استخدام أشجار الغابات كوقود للسكان المتزايدة أعدادهم حيث تمثل أخشاب هذه الأشجار أكثر من 80 في المائة من كمية الوقود المستخدم للحصول على الطاقة اللازمة لحياتهم اليومية (FAO2006a)).

ومما يذكر أنه في بدايات ثورة يوليو في مصر 1952 بدأت فكرة إقامة غابة في كل مدينة وفعلا تم ذلك في العام 1953 بفكرة من قائد الثورة في ذلك الحين اللواء محمد نجيب، ولكن الفكرة لم تلق الرعاية الكافية بعد ذلك. وتوجد الآن توجهات إيجابية في الدول العربية نحو المحافظة على الغابات خاصة في سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية ولبنان رغم ما حدث أثناء فترة الحرب الإسرائيلية على لبنان العام 2006 من تدمير لكثير من أشجار الغابات في الجنوب اللبناني.

تدمير الأراضي والكساء الأخضر

تمثل الأراضي أقل من ثلث مساحة سطح الكرة الأرضية، فتبلغ مساحة اليابسة أكثر من 140 مليون كيلومتر مربع، حيث تمثل التربة الزراعية منها أهم أجزاء اليابسة للإنسان وذلك لإنتاج المحاصيل والغذاء، وأهم

مستلزمات الحياة للكائنات الحية، كما تعتبر اليايسة مخزنا للمعادن والمواد الأولية ومصادر الطاقة المهمة للبشرية جمعاء.

وتمثل دول الوطن العربي 10.4 في المائة من مساحة العالم، كما تمثل الزيادة السكانية واحتياجاتها من الإنتاج الغذائي وبناء المساكن واستخراج الموارد الطبيعية ضغطا هائلا على الأراضي، فالامتداد العمراني الناشئ عن توفير المساكن للأعداد المتزايدة من البشر، وكذلك بناء المرافق والطرق يمثلان ضغطا على الأراضي خاصة الأراضي الزراعية في الدول النامية. ونلاحظ ذلك في دولة الكويت حيث يمتد العمران أفقيا وليس رأسيا مما يشغل مساحات شاسعة من الأراضي رغم صغر مساحة الدولة التي تبلغ 17.818 كم²، كذلك في مصر وسوريا يلتهم الامتداد العمراني للمدن نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة التي يصعب تعويضها، لأن تكوين الأراضي الزراعية يستغرق عشرات السنين.

وتؤثر الزيادة السكانية تأثيرا مدمرا على الأراضي خاصة الزراعية منها. فلو نظرنا إلى عدد السكان في العالم نجد أن الزيادة بلغت حوالي 2220 مليون نسمة في الفترة من 1972 وحتى 2002 (تقرير الأمم المتحدة للسكان 2002) ولذلك، فإن من أهم معوقات التنمية في الدول هو قلة المصادر الطبيعية نتيجة استهلاك الأراضي بصفة عامة بسبب الزيادة السكانية، وذلك يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية والمواد الأولية مما يشكل عبئا اقتصاديا على الشعوب، وضغوطا متزايدة على الأراضي الزراعية لتلبي حاجة المستهلكين، مما يعمل على ضرورة زيادة استخدام الأسمدة الكيماوية لزيادة خصوبة الأراضي وأيضا استخدام المبيدات الحشرية للقضاء على الآفات الزراعية وبالتالي تلويث التربة نتيجة زيادة المواد الكيميائية التي تنتقل إلى النباتات ومنها إلى الإنسان.

ونتيجة التكثيف الزراعي لتعويض الأراضي، بلغت الأراضي التي دمرت نتيجة تملحها من مجموع الأراضي الزراعية المروية في العالم والتي تبلغ 1255 مليون هكتار (حوالي 25 - 30 مليون هكتار FAO2006).

ومن الأمثلة على ذلك⁽⁶⁾ أنه تم تدمير وإزالة الأراضي الزراعية في تايلاند بنسبة كبيرة حيث كانت هذه الأراضي تمثل 56 في المائة من

مساحة الدولة في العام 1965 ولكنها تناقصت حتى بلغت 29 في المائة من مساحة أراضي الدولة في العام 1997 (GWF1999) وكذلك في اليابان كانت مساحة الأراضي المزروعة 58 مليون هكتار العام 1970 تناقصت إلى 54.9 مليون هكتار العام 1999 (NLA 2000)، ومن الملاحظ أن سياسات الحد من تدمير الأراضي الزراعية وأراضي الغابات لا تلاقي نجاحا يذكر حتى الآن رغم المجهودات الكبيرة المبذولة في هذا الشأن.

وللأهمية الكبيرة للغابات في الاتزان البيئي سأتناول ذلك الأمر تفصيلا في التالي حيث اتسم هذا العقد بعدد كبير ولافت للنظر من الظواهر المذهلة. فمنذ العام 2003 حين حطمت موجة الحرارة الأشد عنفا كل الأرقام القياسية لدرجات الحرارة المسجلة سابقا بهامش كبير، ولكن خلال هذا الصيف 2010 الذي كان عامرا بالظواهر المناخية المتطرفة التي فاقت كل ما سبقها في أغلب مناطق العالم من روسيا حتى الهند وباكستان والفلبين، وتسببت هذه الظواهر من الجفاف والفيضانات العارمة والعواصف المدمرة في وفاة الآلاف من البشر. كل هذا كان بسبب الاحتباس الحراري أو بالأحرى بسبب الإنسان.

فالكوارث البيئية كالفيضانات والجفاف والتي تظن الغالبية أنها كوارث طبيعية، لكن الحقيقة تقول غير ذلك، فالطبيعة تعتبر مانعا أو مسكنا لحدوث هذه الكوارث. فزيادة أعداد وحدة هذه الفيضانات أو قلة الأمطار بدرجة تسبب الجفاف في مناطق شاسعة من سطح الكرة الأرضية، وارتفاع درجات الحرارة بهذه الدرجة نتيجة تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، كل ذلك يحدث نتيجة أسلوب العنف والقسوة الذي ينتهجه الإنسان في حق البيئة الطبيعية. ولعل الغابات هي المثال الحي على ذلك حيث تقوم كما قلنا بدور حيوي في الاتزان البيئي، وما تقوم به الطبيعة من إضافات كثيرة قيمة لرفاهية الجنس البشري من خلال قيامها بالتأثير على المناخ محليا وإقليميا وخاصة بالنسبة لتلطيف المناخ واعتداله. كما أنها تساعد على تزويدنا بجريان مستمر من المياه النظيفة، إذ إن بعض الغابات وبصفة خاصة الغابات المدارية الغنية تعمل على زيادة موارد المياه المتاحة من خلال

مساهمتها في تكوين الأمطار. وهي تحمي التربة في مواقعها، كما تحمي الأجزاء الدنيا من النهر في الفيضانات الفجائية وتقلبات مجرى النهر الأخرى الضارة. ومن ثم فإن إزالة أو تدهور الغطاء النباتي من غابات وحشائش في مناطق الغابات يسبب معاناة بالغة للإنسان. إذ من دون هذا الغطاء النباتي، والذي يؤدي دورا يشبه دور الإسفنج في قدرتها على الاحتفاظ بالمياه ثم السماح لها بالانسياب ببطء، فإن جريان المياه في المجاري المائية يكتفه القلب الشديد مؤديا إما إلى فيضانات عاتية أو شح واضح في حصيلة الأنهار المائية. وليس ثمة شك في أن زيادة معدل انسياب المياه يسبب مخاطر إضافية متمثلة في إزالة وجرف التربة مما يحرم التربة الزراعية من معظم قدراتها على إعالة المحاصيل الزراعية، إضافة إلى إطماء خزانات السدود ونظم الري والقنوات والأحواض، وما لهذه الرواسب المتزايدة من دور في قتل الشعاب المرجانية بالقرب من مصبات الأنهار.

ومما يؤسف له حقا، أن الغابات في مناطق مقاسم المياه لاتزال تتعرض حتى الآن للتدمير على نطاق واسع من خلال إزالتها لإحلال الزراعة محلها، أو قطع أشجارها من أجل أخشابها سواء للوقود أو للصناعة أو لاستخدام أخشابها في إقامة المساكن، إضافة إلى ما تعانيه من إفراط رعوي وسوء إدارة وتخطيط وشق وتشيد الكثير من طرق النقل. والمحصلة الطبيعية لكل هذا خسارة بيئية باهظة جدا لا تقدر بثمن.

ولا ننس الإطماء Sedimentation والذي يحدث في مجاري الأنهار وعلى ضفافها، وهو المحصلة الطبيعية للاستخدام غير العاقل أو غير المسؤول للغابات والذي يمكن أن يقل بشكل خطير العمر الاقتصادي الافتراضي لخزانات السدود وقدرتها الكهربائية وأنظمة الري المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال تناقصت طاقة خزان سد نيزا مساغار Nizamasagar في الهند إلى أقل من النصف، حيث تناقصت طاقته الاستيعابية من 900 مليون متر مكعب إلى أقل من 340 مليون متر مكعب. ونتيجة لهذا التناقص لم تعد مياه الخزان كافية لري المساحات المخصصة والتي تبلغ 110 آلاف هكتار (270 ألف فدان) من قصب السكر والأرز مما أدى إلى

الزيادة السكانية وملاقتها بتدهور البيئة

تتناقص قصب السكر وعدم كفايته لسد حاجة مصانع السكر القائمة. كما أدت إزالة الغابات في شمال لزون Luzon في الفلبين إلى إطماء خزان سد أمبوكلاو Ambuklao بشكل سريع لدرجة أن عمره الافتراضي قد تناقص من 60 عاما إلى 32 عاما فقط.

وأیضا هنالك الإطماء الذي يحدث في بحيرة السد العالي على نهر النيل في مصر والذي يؤثر في مستوى مياه النهر، ومما يجدر ذكره أن مثل هذه المشكلات ليست قاصرة على الدول النامية فقط، وإنما تمس أيضا الدول المتقدمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال قدر أن أكثر من 1000 مليون متر مكعب من المفتتات تترسب كل سنة في خزانات سدودها الرئيسية.

وعلى الرغم من أنه لم يتم حساب حجم الخسائر بدقة فإن تكاليف إزالة الرواسب على المستوى العالمي وتطهير الأنهار وإعادة بناء نظم الري، وفاقدا الاستثمار في الإنشاءات الباهظة التكاليف مثل السدود ومحطات توليد الكهرباء سيكون ولا شك كبيرا جدا، وهذا يؤكد أن ما ينفق في سبيل صيانة الغابات لا يضيع هباء منثورا، وإنما يحقق فوائد كثيرة مهمة تفوق إذا ما قيمت ماديا ما تم إنفاقه على صيانة الغابات.

ولا يقتصر تأثير إزالة الغابات عند حد إحداث ظاهرة الإطماء بأبعادها البيئية الخطيرة، وإنما يمتد ليحدث تقلبات حادة في حالة الفيضان، ويرى الكثير من العلماء أن إزالة الغابات في كل من الهند ونيبال من الأسباب الرئيسية التي تسبب حدوث الفيضانات المفاجئة المأساوية التي بدأت تكثر أخيرا بشكل واضح في كل من الهند وبنغلاديش. ومن أمثلة هذه الكوارث مأساة الأكامندا Alakamanda التي حدثت في صيف 1970 عندما حطم نهر الهمالايا شواطئه. وكانت هذه الحادثة هي بداية الفيضانات المأساوية المتتالية والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ النهر. فقد اكتسحت مياه الفيضان كل القرى التي تقع على جوانب النهر وانطلقت كميات هائلة من الطمي في مجرى النهر محدثة تدميرا لأنظمة الري في السهول المجاورة، وتعتبر هذه الحادثة وأمثالها دليلا قويا يؤكد الحاجة الماسة إلى ضرورة وقف التدمير للغابات.

إن إزالة الغابات وسوء إدارتها في أحباس الأنهار قد أدى إلى حدوث فيضانات مائية، وفي نفس الوقت قد أحدثت تذبذبا واضحا في جريان الأنهار سواء نحو الغزارة أو نحو الشح. ففي قارة آسيا أدى هذا التذبذب إلى خلق مشكلات حادة بالنسبة لأنواع الأرز ذات العائد المرتفع حيث تناقص إنتاجه بشكل واضح في سنوات غزارة المياه أو شحها. ويقف تدمير الغابات والاستخدام البيئي غير العاقل (مثل تكثيف شق القنوات) من وراء قسوة الفيضانات التي بدأت تشيع في السنوات الأخيرة وتضرب دولا كثيرة متباينة يستوي في ذلك الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء مثل الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين وباكستان. وفي كولومبيا وجد أن العديد من المدن الرئيسية بدأت ترشيدا للكهرباء والاقتصاد فيها كنتيجة غير مباشرة لانتشار تدمير الغابات على نطاق واسع، ولعل الفيضانات التي حدثت في الشهور الأخيرة من العام 2010 بباكستان والتي دمرت الكثير من القرى وأحدثت خسائر كبيرة في المحاصيل ليست بعيدة عن الأذهان. وقد غمرت المياه البيوت والمزارع في مناطق شاسعة وجرفت الفيضانات كل ما كان في طريقها. وقد تأثر حوالي 20 مليون شخص بهذه الفيضانات المدمرة وقد وصل عدد القتلى وفق البيانات الرسمية إلى 1700 قتيل وتشرد الملايين من السكان نتيجة فقدهم لمنازلهم، كما تعرض الأمن الغذائي للخطر حيث تم إلحاق أضرار هائلة بالمحاصيل الرئيسية والثروة الحيوانية تقدر قيمتها بأكثر من خمسة مليارات دولار.

وأیضا تبرز بشكل واضح أكبر الآثار أو المعالم التي تعكس غياب وقصر نظر سوء إدارة مقاسم الأنهار في منطقة قناة بنما فالمخاطر تهددها من جراء تدمير الغابات وأثرت في القناة بشكل واضح.

ومما لا شك فيه أن الغابات بالإضافة إلى حماية المجتمعات البشرية من أشكال كثيرة من المخاطر البيئية، تقدم تنوعا ضخما من السلع والخدمات: أخشاب النشر وغيرها اللازمة للبناء والأغراض الأخرى، ولب الخشب لصناعة اللب والورق والكرتون والحريير الصناعي، وأخشاب التعدين وفلنكات السكك الحديدية وخشب الوقود وعلف الحيوانات والفواكه ولحوم الحيوانات برية النشأة والعسل والعقاقير الطبية والصمغ والأصباغ والجلود

والشمع والزيوت ومنتجات أخرى كثيرة تستخدم في صناعة أدوات التجميل والمتعة والترويح. ومن ثم يتضح لنا أن للغابات أهمية بالغة لا شك فيها في مجال الصناعة والتجارة العالمية. إذ تقدر قيمة الإنتاج الغابي العالمي بما يزيد على 350 مليار دولار، وتبلغ قيمة التجارة الدولية من منتجات الغابات قرابة 800 مليار دولار. وقد أمكن حصر ثلاثين دولة (منها 8 دول نامية) يبلغ دخلها السنوي أكثر من 1300 مليار دولار من تصدير منتجات الغابة، خمس منها يرتفع دخل كل منها السنوي إلى أكثر من 1000 مليون دولار. ومما يدعو للأسى أن معظم هذه الاستثمارات لا تتال دعما أو رعاية كافية. ومن ثم فإن هذا الدخل من منتجات الغابة بدأ يتناقص بشكل واضح.

ويتمثل الطلب الرئيسي على الغابات ومناطق الأشجار في الدول النامية في أخشاب الوقود والحاجة لمناطق جديدة للوفاء بمتطلبات ما يمارسونه من زراعة متقلبة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 1500 مليون نسمة في الدول النامية يعتمدون على الأخشاب كمصدر وقود رئيسي في الطهي والتدفئة، ويقدر الاستهلاك السنوي من الأخشاب بأكثر من 1000 مليون متر مكعب، وهي كمية تمثل أكثر من 80 في المائة من جملة استهلاك الأخشاب في الدول النامية (من دون الكميات المصدرة).

ففي قارة إفريقيا يقدر نصيب الأخشاب من جملة حجم الطاقة المستخدمة بنحو 58 في المائة وفي جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية بحوالي 42 في المائة و20 في المائة على التوالي.

والمحصلة الطبيعية لهذا الطلب الشديد على أخشاب الغابة هو تجريد الأرض وتعريتها على نطاق واسع من غطائها النباتي. ففي أحد مراكز صيد الأسماك على سبيل المثال بمنطقة الساحل الأفريقي حيث يجفف حوالي 40 ألف طن من الأسماك، وحيث يُستهلك ما يقارب من 130 ألف طن من الأخشاب كل سنة، فقد امتد تدمير الغابة إلى مسافة بعيدة تمتد لنحو 100 كيلو متر من حول هذا المركز.

كما أن عددا كبيرا جدا من المزارعين في الدول النامية لا يزال يعتمد على الغابات في استعادة خصوبة التربة. إذ يعيش أكثر من 200 مليون نسمة في مناطق الغابات المدارية في مساحة تبلغ حوالي 30 مليون كيلو

متر مربع يمارسون الزراعة المتقلة وهي الزراعة التي تعتمد على فلاحه قطعة معينة من الأرض لعدة سنوات قليلة، ثم ينتقلون إلى منطقة أخرى بعد تجريدها من غطائها النباتي تاركين المنطقة الأولى بورا لعدة سنوات لترتد مرة ثانية إلى طبيعتها الغابية والشجيرية. وتتراوح فترة التبوير ما بين 12 - 8 سنة في مناطق الغابات المدارية المطيرة وبين 20 - 30 سنة في المناطق الأقل رطوبة نسبيا. إذ يساعد الغطاء النباتي في أثناء هذه الفترة على تجديد شباب التربة مرة ثانية لتستعد لدورة جديدة من الزراعة. ويعتبر هذا الأسلوب منتجا وفعالا إذا ما بقي عدد السكان بدوره ثابتا أو متوازيا مع القدرات البيولوجية للمنطقة. ولكن إذا كان عدد السكان يتزايد بشكل واضح، وهذا ما يحدث فعلا، فإن الضغط على الأرض يزداد، وبالتالي يبدأون في تقصير فترة التبوير، مما يجعل التربة لا تجد الوقت الكافي لتجديد شبابها وحيويتها وبالتالي يلجأون إلى قطع المزيد والمزيد من مناطق الغابات على نطاق واسع مما يؤدي في النهاية إلى تدميرها.

ومما يجدر ذكره أن نحو 70 في المائة من مساحة الأراضي التي تتبع أسلوب الزراعة المتقلة تتركز في مناطق الغابات المرتفعة مما يجعل الجرف والحد شديدا. ففي ساحل العاج - على سبيل المثال - قلت الزراعة المتقلة من مساحة الغطاء الغابي بنحو 30 في المائة في خلال عشر سنوات فقط، ولا يوجد بها في الوقت الحاضر سوى عدة مئات من الهكتارات فقط من مجموع 15 مليون هكتار يعتقد أنها كانت مغطاة بالغابات مع بداية القرن الماضي.

ولكن ما أهمية الغابات المدارية المطيرة؟

يمكن القول أن هذه الأهمية تأتي من منطلق أن الغابات المدارية المطيرة من أكثر أنواع الغابات على سطح الأرض حجما، وأكثرها ثباتا في مجال التطور حيث لم تتأثر كثيرا بالتغيرات المناخية التي حدثت على مر الأزمنة والعصور (عصور جافة وعصور مطيرة). كما لا توجد أي بيئة في العالم تتمتع بمثل ما تتمتع به هذه الغابات من وفرة هائلة في الأنواع النباتية والحيوانية. على سبيل المثال نجد أن الهكتار من الغابة المعتدلة يضم عادة في المتوسط عشرة أنواع مختلفة من الأشجار. وحتى الغابات

الزيادة السكانية وملاقتها بتدهور البيئة

شبه المدارية الأكثر تنوعا مثل تلك التي تنمو في منطقة الأبلاش أو غابات كارولينا الجنوبية لا تحتوي على أكثر من 25 نوعا. وعلى النقيض نجد أن هكتارا من الغابات المدارية المطيرة يضم أكثر من 100 نوع من الأشجار الكبيرة. ويرتفع الرقم إلى 200 نوع في المناطق الأكثر غنى مثل غابات الأراضي المنخفضة في ماليزيا وحوض نهر الأمازون.

فالوفرة النباتية والحيوانية ظاهرة ملحوظة. إذ تضم غابات منطقة جنوب شرق آسيا أكثر من 25 ألف نوع من النباتات المزهرة نصفها تقريبا (المجموعات الرئيسية للأنواع) لا يوجد لها نظير في أي مكان آخر في العالم. فمن بين 660 نوعا من الطيور التي من المفترض أنها تعيش في ماليزيا، نجد 440 نوعا منها تتركز بصفة خاصة في مناطق الغابات المدارية المطيرة.

وفي كوستاريكا أمكن ملاحظة 269 نوعا من الطيور في هكتار واحد من الأرض، كما أحصى 410 أنواع في منطقة مماثلة في بيرو. كما تبين أن أعداد أنواع الطيور التي توجد في الغابة المدارية المطيرة في أمريكا الوسطى تعادل أربعة أمثال نظيرها في مناطق الغابات المعتدلة في شرق الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه تكثر أنواع الحشرات والبرمائيات وغيرها من الحيوانات بنفس معدل النسب السابقة. ومما يجدر ذكره أن الغابات المدارية المطيرة من أقدم الغابات حيث يقدر عمر بعضها بعدة ملايين من السنوات.

ومع الأسف أنه في كثير من الحالات التي تختفي فيها النباتات مع تدمير هذه الغابات فإن بعضها لم يكتشف بعد أو لم يدرس حتى الآن دراسة علمية كاملة، وفي هذا خسارة بالغة للبشرية. وتعتبر الغابات الغنية في الأراضي المنخفضة من أكثر المناطق تأثرا بهذا التدمير. فالمجموعات النباتية في مناطق الغابات الماليزية الرطبة (هي منطقة الغابات الغنية التي تتركز في كل من ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وغينيا الجديدة) التي تعتبر من أكثر الغابات غنى في الأنواع من المتوقع أن تختفي تماما وخاصة في الفلبين وماليزيا خلال عقد واحد. وإذا ما حدث هذا فإنها تصبح خسارة كبيرة يصعب تعويضها.

ولقد تناقصت في الوقت الحاضر مساحة الغابات في منطقتي الأمازون وجنوب شرق آسيا لدرجة أصبح يعاني السكان المحليون والمزارعون معا بشكل منتظم من مخاطر التوأمين الناجمين عن اجتثاث الغابات وهما الفيضانات العاتية وشح المياه. إذ تؤدي الغابة وظيفة بالغة الأهمية حيث تكون بمنزلة إسفنجة عملاقة في مناطق المنابع تقوم باستيعاب كميات كبيرة من المياه الساقطة ثم تعيد إطلاقها بشكل تدريجي ومنتظم إلى روافد الأنهار بما يحد من آثار التذبذبات المطرية. ففي الوقت الحاضر ونتيجة لتدمير الكثير من الغابات في أجزاء من إندونيسيا وماليزيا والفلبين، بدأ المزارعون الذين يقومون بزراعة أنواع من الأرز الجيد عالي العائد، بدأوا يعانون من نقص واضح في كمية المياه المطلوبة والتي تعتمد عليها هذه الأنواع. ومما يدعو للسخرية أن ثلث مساحة الأرز في جنوب وجنوب شرق آسيا في الوقت الحاضر بدأت تعاني من عمق مياه الفيضان في أثناء فصل النمو، حيث لا تتحملها هذه الأنواع عالية الإنتاجية ذات السيقان القصيرة.

وفوق هذا، فإن تدمير الغابات المدارية لن يقتصر تأثيره المناخي الخطر والمدمر على المناطق المدارية، وإنما ربما يمتد إلى خارج المدارين. إذ تضم الغابات المدارية في أخشابها وأوراقها ومخلفاتها ودبالها (Humus) مخزونا ضخما من الكربون، ويزداد الكربون عندما نستهلك مصادر الوقود الحفري أو عندما تدمر الغابات بحرقها والذي يتجمع بدوره في الغلاف الجوي في شكل غازي (ثاني أكسيد الكربون) مسببا زيادة غازات الاحتباس الحراري في الجو. وتشير آخر التقديرات إلى أن تدمير الغابات المدارية أصبح الآن كثيفا جدا لدرجة أن كميات ثاني أكسيد الكربون التي كانت تمتصها هذه الغابات المدمرة تعادل قدر ما تطلقه استخدامات الوقود الحفري. والمحصلة الطبيعية المترتبة على تزايد تراكم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي هو ما يحدثه من تغير في مناخ العالم، وانبعاث غازات الاحتباس الحراري مسببة ارتفاع درجة الحرارة وهذا هو ما يحدث الآن بدرجة كبيرة وملموسة.

فالعالم كله مشدود بشدة نحو الغابات المدارية ومصيرها، لأن قيمتها لا تقتصر عند حد تأثيرها المناخي فحسب، وإنما لما تقدمه من خدمات كثيرة ومتنوعة لا غنى للبشرية عنها. فالمنتجات التي تأتي بشكل مباشر، وغير مباشر من الغابات المدارية المطيرة تتسم بالأهمية الكبرى من حيث الفوائد الكثيرة للبشرية.

ونحن نستمتع في كل وقت بما تقدمه لنا الغابة المدارية الرطبة عندما نشرب القهوة، أو نأكل الشوكولاته والموز والبندق، والأفوكادو وفاكهة الآلام (Passion Fruit) والبابايا (Papaya) أو نستخدم أي شيء مصنع من المطاط الطبيعي والتي تنمو برياً وتزرع في الغابة المدارية الرطبة.. ومما يجدر ذكره أن كل غابة تختص بأنواع معينة تنفرد بها عن غيرها. فإذا ما اختفت غابات أفريقيا، تختفي بالتالي كل أنواع الموز برية النشأة. وإذا ما اختفت غابات أمريكا الوسطى والجنوبية، تختفي بالتالي كل الأنواع برية النشأة للكاكاو والمطاط والأفوكادو، وهكذا.

ومما يزيد من أهمية وخطورة الغابات المدارية أن الكثير من منتجاتها تستخدم في الأغراض الطبية كالكورار الذي كان يستخدم من قِبَل قبائل الهنود الأمريكيين، حيث يستخرج من نبات وجد أنه ينمو فقط في الغابة المدارية بأمريكا الجنوبية. كما أن الإسرين (Eserine) وهو من العقاقير الطبية التي تستخدم في العمليات الجراحية، يستخرج من بذور نبات (Calabar Bean) الذي ينمو فقط في الغابة المدارية في غرب أفريقيا. كما تستخدم مادة السرينتروت (Serpentroot)، التي تستخلص من الغابة المدارية المطيرة في جنوب شرق آسيا في عمليات جراحة القلب ليستمر القلب في النبض في أثناء العملية الجراحية.

كما يعتبر نبات روفولفيا (Rauwolfia) نعمة كبيرة للعديد من الناس. إذ تستخدم إحدى عناصره الفعالة وتسمى أجمالين (Ajmaline) في المساعدة على تنظيم نبضات القلب كما تستخدم مادة ريسربين (Reserpine) في علاج حالات ارتفاع ضغط الدم. ومنذ أربعة آلاف سنة والطب الهندوسي يستخدم مادة السرينتروت (serpentroot) في علاج لدغة الثعبان والدوسنتريا والكوليرا والحمى والاضطراب العصبي. وفي

أواخر الأربعينيات اكتشف أطباء الغرب أن هذا النبات يعالج أمراض ارتفاع ضغط الدم وانفصام الشخصية (الشيزوفرينيا - schizophrenia)، وفي منتصف الخمسينيات أصبحت مادة ريسربين (reserprine) المادة الرئيسية في صناعة عقار tranquillizer المهدئ للأعصاب.

ومما يجدر ذكره، أنه قبل هذه الاكتشافات كان يتعرض المصاب بارتفاع ضغط الدم لأزمات قلبية أو هبوط حاد في القلب أو توقفه عن العمل بشكل كامل. ولكن في الوقت الحاضر أمكن علاج نسبة كبيرة من هذه الحالات، وبفضل هذا النبات والذي لا يزال يؤخذ من البيئة البرية أصبح في إمكان الملايين من الناس العيش بشكل عادي وصحي نسبيا. وتخلصوا جزئيا على الأقل من مضاعفات ارتفاع ضغط الدم (يعتبر أكثر وأوسع الأسباب شيوعا في إحداث الوفيات في العالم خاصة في الدول الصناعية).

كذلك فإن تدمير الغابات المدارية المطيرة سيقضي على آلاف الأنواع من الأحياء المهمة. إذ يقدر أن أكثر من نصف مجموع أنواع الأحياء في العالم، تعيش فقط في مناطق الغابات المدارية المطيرة. فمن المعروف أن غابات ماليزيا الغنية تضم وحدها على سبيل المثال 660 نوعا من الطيور. ويقدر أن 70 في المائة من هذه الأنواع التي تعيش في مناطق الغابات الداخلية، وفي ماليزيا أيضا نجد أن 65 في المائة من الطيور التي تعيش فيها مرتبطة أساسا بمناطق الغابات الداخلية. كما أن 53 في المائة من الثدييات البرية تعيش أساسا بمناطق الغابات المدارية الرطبة المنخفضة. ولكن تخضع الغابات المدارية المطيرة بصفة أساسية لمجموعة ضغوط متمثلة في الزراعة المتقلة والمزارع التجارية وقطع الأخشاب وتربية الحيوانات. وإذا كانت هذه الأنشطة ضرورية ولا تشكل خطورة في حد ذاتها، بيد أنه عندما تمارس بإهمال سواء عن جهل أو عن إفراط، فإنها تصبح أنشطة خطيرة ومأساوية. ولسوء الحظ أن المعدات والأدوات المستخدمة في إجراء التغيير أو الاستخدام كثيرا ما تكون ضخمة وقاسية، وكثيرا ما تستخدم بطرق لا تراعي ولا تتناسب مع الطبيعة الخاصة لبيئة الغابة المدارية المطيرة. إذ تملك الإدارات الحكومية وأصحاب المزارع التجارية ومزارع الحيوانات والمهندسون المدنيون وقاطعو الأخشاب في

الوقت الحاضر آلات ضخمة جدا تستطيع أن تكشط الغابة المدارية المطيرة العملاقة وتجتثها من جذورها بسرعة هائلة. فمثلا تستطيع جرارات كاتربيلر العملاقة المزودة بونش مثبت به سلك قوي ونصل حاد من أن تقطع الشجرة من عند قاعدتها كما تفعل الشفرة في الشعر. كما أن آلة قلع الأشجار Tree- Puller تستطيع أن تلع الشجرة من جذورها وتستطيع آلة كبس الأشجار Tree – Stinger أن تكبس الأشجار المستعصية، كما تقوم آلة طحن الأشجار Tree – Crusher أن تطرح الأشجار أرضا وتقوم باستخراج لب أضخم الأشجار في دقائق قليلة. ومن ثم فإن هكتارا من الغابات المدارية المطيرة، والذي يحتوي على نحو 900 طن من النباتات الحية، يمكن أن يجتث في خلال ساعتين فقط في ظل هذه الآلات العملاقة.

وقد يتم هذا التدمير أحيانا من خلال توطين السكان من قبل الحكومات. وإذا كان هذا الأمر يتم لتحقيق أغراض جيدة، فإن النتائج أو المردودات عادة ما تكون غير جيدة ولا يمكن تجنبها. ففي غرب ماليزيا، على سبيل المثال تم اجتثاث مناطق الغابات الواقعة في المناطق المنخفضة لتجهيز أرض لتوزيعها على المعدمين من الفلاحين في ظل مشروع توطين تعاوني ضخم خطط له لإنتاج محاصيل نقدية مثل المطاط. ولكن في أوقات أخرى تصبح هذه الأغراض أو الدوافع أكثر غموضا وإبهاما. إذ من أحد أوجه النعرة القومية هو المطالبة بدمج المناطق النائية غير المأهولة ضمن اقتصاديات البلاد قبل أن تكون البلد في حاجة ماسة إليها أو قبل أن نحدد ونعرف كيف نستغلها استغلالا جيدا. كما يؤدي سوء إدارة عملية قطع الأخشاب من الغابة إلى تدهورها بدرجة تتساوى مع ما يحدثه التوسع في المشروعات الزراعية والعمرانية على حساب أرض الغابة.

ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن الطلب على الأخشاب والكميات المطلوبة للوفاء بالسوق العالمية في تزايد مستمر وبشكل سريع جدا. فقد ارتفعت نسبة تدمير الغابات لهذه الغاية بدرجة كبيرة جدا خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضا أنه إذا كانت بعض الشركات العاملة في مجال قطع ونشر الأخشاب يتسم تصرفها وسلوكها تجاه هذه الغابات بقدر من المسؤولية، إلا أن الكثير منها لا يبالي بالنتائج الخطيرة المترتبة على استخداماتهم الجائرة وغير المسؤولة على مستقبل الدول التي يعملون فيها، ولا يفكرون إلا في تحقيق أرباحهم الخاصة. إذ قد تدمر وتتلف مثل هذه الشركات الكثير من الشتلات والشجيرات وتقضي على التنوع الشجري، وأحيانا كثيرة تعرض التربة لخطر الجرف على نطاق واسع.

ومما يوضح مدى الضغط الذي تتعرض له الغابات المدارية المطيرة ما قدمته الشركات اليابانية للحكومة البرازيلية من مشروعات استثمارية لاستغلال أخشاب غابات حوض الأمازون بمبالغ تصل إلى 5000 مليون دولار في خلال 10 سنوات فقط.

ويصبح من الصعب على الحكومات الطموحة والمأزومة حاليا في نفس الوقت أمام مثل هذا الإغراء أن تقاوم مثل هذه المشروعات حتى ولو كانت النتيجة المتوقعة تدميرا لهذا المورد الذي لو استخدم بعناية وعقلانية يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية يؤدي دوره في خدمة البشرية.

وليس أدل على خطأ وجهة نظر الحكومات أن أجزاء كثيرة من أمريكا الجنوبية تحول ذهب غاباتها المدارية الرطبة ليس فقط إلى فضة وإنما إلى تراب لا قيمة له. وليس أدل على ذلك من أن مساحات كبيرة من الغابات قد أحرقت وتحولت إلى أراضٍ لتربية الحيوانات. وإذا كانت تربية الماشية تتم بنفقات قليلة للوفاء باحتياجات الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، إلا أنه يعتبر عملا تدميريا، لأن المراعي لا تلبث أن تغزوها الشجيرات بسرعة هائلة لدرجة أنه بعد سنوات قليلة تصبح هذه المراعي غير اقتصادية ويتم هجرها بعد أن نكون قد دمرنا الغابات (مصدر الذهب) وحولناها إلى تراب عديم القيمة.

لقد وصلنا إلى نقطة حرجة جدا، وهي أن ما يذهب الآن، يذهب إلى الأبد. فإذا ما حدث تدمير على نطاق واسع، تفقد الغابات المدارية المطيرة قدرتها على استعادة نفسها مرة ثانية بنفس الكثافة والتنوعية.

إذ تعتمد معظم هذه النباتات في تجديد نفسها ليس فقط على العوامل الطبيعية مثل الرياح والأمطار، وإنما أيضا على الحيوانات والحشرات والطيور والخفافيش التي يقوم بعضها بتلقيح الأزهار والبعض الآخر بنثر البذور على مساحات كبيرة ومساعدتها على النمو. إذ إن الغابات العملاقة والتي تحتوي على أسلاف نباتات العالم الحالية ما هي إلا أصول لنباتات لم يعد لها وجود الآن. إن هذا التحول الرائع من صخور عارية إلى غابة غنية أمر لا يمكن أن يتكرر بسهولة مرة أخرى. وهنا تكمن خطورة استنزاف الغابات.

لكن ماذا نفعل بشأن هذه المشكلة ؟

سؤال ملح يفرض نفسه أمام ما تتعرض له الغابات وخاصة الغابات المدارية من ضغوط مختلفة يمكن أن نصنفها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وتحدث نتيجة حالة الفقر المتزايدة المرتبطة بالنمو السكاني السريع في هذه المناطق وما ينجم عنه من كفاف يائس من جانب المزارعين وساكني الغابات من أجل البقاء على قيد الحياة وتحقيق مستوى لائق من المعيشة.

وتأتي المجموعة الأخرى من الضغوط نتيجة للاستغلال التجاري المفرط أو اللامسؤول والذي يمارسه سكان الدول المتقدمة في حق هذه الغابات المدارية.

ولكي ننقذ الغابات من آثار مجموعة الضغوط الأولى، فإن الأمر يقتضي أن نزيد بشكل كبير من التنمية الريفية، وهي تنمية يجب أن تضع في اعتبارها صيانة الموارد بالدرجة الأولى. أو أن نتجه إلى توعية السكان بتحديد النسل وتقليل عدد السكان، وذلك يعمل على رفع مستواهم المعيشي والخروج من حالة الفقر هذه. وهناك حل آخر لهذه المشكلة بالإضافة إلى أهمية تحديد النسل وهذا الحل يتمثل في إجراءات معينة مثل إقامة مزارع كبيرة لأشجار الوقود لمواجهة الزيادة المتوقعة في مستوى الطلب على الأخشاب بما يفوق الوضع الحالي. وكذلك تزويدهم بمصادر طاقة بديلة لأخشاب الوقود لتخفيف الضغط

على مزارع أشجار الوقود التجارية والنباتات المتبقية، إضافة إلى إحياء واستعادة الغطاء النباتي، وتزويدهم بمواقد وقود (تستخدم الأخشاب) ذات كفاءة أكبر، وتوفير مصادر طاقة بديلة مثل الغاز البيولوجي (الميثان) والطاقة الشمسية وغيرها.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية الضاغطة على هذه الغابات، فإنها تتطلب نوعاً من الإصرار على تطبيق مستوى عالٍ من الإدارة في استثمار جميع الغابات.

إذ يجب أن نعتبر اختيار الموقع وإدارة عمليات قطع الأخشاب (وخاصة في مناطق المنابع) بمنزلة عمليات أساسية في مجال صيانتها. كما يجب أن نتجنب بقدر الإمكان التدمير غير الضروري للأشجار غير التجارية. كذلك أن تتفق وتتزامن برامج قطع الأشجار مع برامج التحريج (استزراع الأشجار)، مستخدمين بقدر الإمكان نفس الأنواع المستغلة، ولهذا تحل محل الأشجار المستغلة أشجار أخرى من نفس النوع وبنفس الكمية وليس ثمة شك، أن معظم الشركات العاملة في مجال قطع الأخشاب قادرة على أن تقوم بكل هذه الإجراءات الضرورية، وأن تتعهد بتنفيذها مع التأكد في نفس الوقت أن الحكومات المعنية قادرة على فرض سلطة الإشراف على هذه الشركات وضبط سلوكها الخاص بعمليات الاستغلال التجاري للأخشاب قبل أن تبدأ عملها.

وعلى أي حال ليس كافياً أن نتأكد من أن العمليات التجارية لقطع الأخشاب تتم بعناية كبيرة، ولكن يجب أن نقلل في الوقت نفسه من مستوى الطلب عليها. فالكثير من الغابات وبصفة خاصة الغابات المدارية المطيرة في المناطق المنخفضة لا تستطيع أن تواجه الطلب الحالي سواء كان لإنتاج الأخشاب أو لممارسة الزراعة. والحقيقة أن الدول النامية في حاجة ماسة إلى مساعدات مالية وفنية لتخليصها من مصيدة الحاجة التي تدفعهم إلى تكثيف استخدام الموارد المتجددة بشكل مفرط من أجل الحصول على عملات صعبة.

وفي الوقت نفسه يجب على الدول المتقدمة والمواطنين أن يتعلموا كيف يتعاملون مع هذه الموارد بعقلانية شديدة وفق ضوابط أو معايير

دولية، مع العمل على رفع أسعار منتجات الغابة (وبصفة خاصة الغابات المدارية المطيرة). وعلى الرغم من أن نتائج مثل هذه الإجراءات ستكون قليلة، فإنها تعتبر ضرورية وحيوية لصيانة هذه الغابات. ومما يجدر ذكره أن عملية قطع الأخشاب بطريقة عشوائية (غير مقننة) تمهد الطريق أيضا للاستيطان العشوائي. ومن ثم يجب على الحكومات إذا ما رأت أن هناك احتمالا ولو ضئيلا في أن الاستيطان العشوائي في منطقة غابية معينة سيؤدي إلى فتحها لعمليات عشوائية في مجال قطع الأخشاب، عليها أن تمارس في هذه الحالة سلطاتها لضبط كلتا العمليتين. أيضا على الحكومات أن تكون متأكدة من أنها تملك خطة عملية (قابلة للتنفيذ) لمساعدة المستقرين على تنمية الأرض بشكل عاقل بما يطيل أمدها وينميها، وكذلك تزويدهم بمزارع خاصة لإنتاج أخشاب الوقود أو بمصادر وقود بديلة، إضافة إلى تأمين العمليات الطبيعية الأساسية وحماية مصادر الأجناس الوراثة المهمة.

أهم الأسباب غير المباشرة لتدهور الأراضي الزراعية

بنظرة سريعة إلى مختلف مناطق العالم نجد أنه في قارة أوروبا، تعتبر التعرية بالرياح أو الأمطار من أهم أسباب تدهور الأراضي الزراعية، أما في أمريكا الشمالية والتي تمثل أراضيها المنتجة للحاصلات الزراعية 11 في المائة من مجموع الأراضي الزراعية في العالم فإن أهم العوامل التي تؤدي إلى تدهور أراضيها هي استخدام المبيدات الحشرية الزراعية والأسمدة الكيماوية وذلك لزيادة إنتاجية هذه الأراضي. ولكن يختلف الأمر في الدول العربية التي تتميز في معظمها بارتفاع درجة الحرارة كما في دول الخليج، حيث يعمل ذلك على زيادة تبخر مياه الري وبالتالي زيادة تملح التربة الزراعية وتدهورها تدريجيا. كما أن الحرائق في الأحراش وغابات الساحل السوري مثلا ساعدت في القضاء على 8 آلاف هكتار من هذه الأراضي بين العامين 1985 و1993، مما تسبب في تعرية التربة وتدهورها.

السبب الثالث لتدهور الأراضي في الدول العربية هو الزيادة السكانية، ولعله أهم الأسباب جميعاً، وذلك واضح جداً في مصر حيث تستهلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية لبناء المنازل والمرافق والمشاريع الإسكانية عليها مما يؤثر في خطط التنمية بها برغم جهود الدولة في مكافحة الإسكان العشوائي الذي يعتبر العدو الأول للتنمية.

كما تقوم الحكومات المتعاقبة في دولة الكويت بمجهودات كبيرة من أجل تحسين الأراضي الزراعية خاصة في مناطق الوفرة والعدلي والصليبية، وكما نعلم أن أهم المعوقات لانتشار الكساء الخضري في دولة الكويت هي الظروف المناخية القاسية والرعي الجائر وقلة المصادر الطبيعية للمياه العذبة، بالإضافة إلى زحف الرمال وتعرية التربة الزراعية وارتفاع المياه الجوفية في بعض المناطق أو انخفاضها في مناطق أخرى وزيادة ملوحتها. وكنتيجة طبيعية لإزالة الغابات في العالم بدرجة كبيرة ومعدلات سريعة، وأيضاً لتدهور النظم البيئية الشاطئية لمصايد الأسماك نتيجة التلوث المائي أو استنزاف الثروة السمكية، فقد بدأت الموارد الأولية اللازمة للصناعات الرئيسية تتناقص بدرجة كبيرة وبشكل واضح. ويمكن القول إن الغابات المدارية المطيرة (التي تعتبر أغنى البيئات في مخزونها من الأجناس الوراثية النباتية والحيوانية) تتعرض للقطع أو الحرق بمعدل 27 مليون فدان في العام أي 50 فداناً كل دقيقة، وكنتيجة لذلك فسوف تختفي كل هذه الغابات المدارية المطيرة خلال فترة وجيزة، والتي تعتبر من أكبر الغابات في قيمتها وأغناها في التنوع البيولوجي، وهي تتعرض للتدمير بمعدل أسرع من غيرها من الغابات. وكنتيجة لذلك يقدر العلماء أن ما يقارب 25 ألف نوع من النباتات وأكثر من ألف نوع من الثدييات والطيور والبرمائيات والزواحف والأسماك مهددة بخطر الانقراض نتيجة التدمير البيئي. ويرى الكثير من الناس أن تدمير الغطاء النباتي في دول أخرى غير دولهم أمر لا يعنيهم ولذلك فلا يعيرونه أي اهتمام. وهذا شيء يتنافى مع الحقيقة التي يجب أن تكون واضحة لهم وهي أن تدمير صنف من الأصناف النباتية يمسنا جميعاً لأنه يمس العديد من الأنواع والأصناف النباتية الأخرى. وهنا لا بد من أن نشير إلى التنوع البيولوجي وأهميته للإنسان.

ما هو التنوع البيولوجي؟

لا يعرف الكثيرون حتى وقتنا الحاضر ما هو التنوع البيولوجي وما أهميته، ولذلك سوف نلقي بعض الضوء عليه وعلى أهميته للإنسان وللحياة على سطح الأرض. فالإنسان يستطيع أن يميز بين كثير من الأنواع النباتية والحيوانية، لكن لا يستطيع كل فرد أن يفرق بين الأنواع الدقيقة، فالتنوع في الجينات وهي التي تحمل الصفات الوراثية في نواة الخلية، والتي ينتج عنها اختلاف السلالات في النوع الواحد كما نشاهد في كثير من النباتات مثل القمح والأرز، وكلنا في الكويت مثلاً نلاحظ ذلك بشكل واضح فيوجد نوع من الأرز حبته طويلة، وثانية مستديرة وثالثة تتميز برائحة عطرية، ورابعة تحتاج إلى كمية أكبر من الماء عند إنضاجها... إلخ فهذا نوع من التباين البيولوجي على مستوى الجينات في النوع الواحد والذي ينتج عنه اختلاف في السلالات. فالكائن الحي يتكون من ملايين الخلايا التي تضم ملايين الجينات التي يؤثر كل منها في صفة تتوارثها الأجيال المتعاقبة من طول أو وزن أو معدل نمو أو مقاومة للأمراض... إلخ. فلو نظرنا إلى جسم الإنسان مثلاً، نجد أن كل خلية باستثناء خلايا كريات الدم الحمراء تحتوي على نسخة مطابقة من حمض الـ DNA مرتب في 23 زوجاً من الكروموزومات ومجموعة الـ DNA هذه الموجودة في خلايا أي جزء من الجسم البشري هي عبارة عن جين (Human Genom) أي جملة المخزون الوراثي الذي يحدد صفات الإنسان الجسمانية والنفسية والعقلية، ولدى الإنسان 80 ألف جينة، متطابقة الصفات في البشر وهو ما يعني أن كل الاختلافات والتباينات بين البشر يصنعها حرف كيميائي واحد من بين كل 10 آلاف حرف في الجين البشري.

وخريطة الجين البشري التي يحاول العلماء الوصول إليها تحتوي على 2.3 مليار حرف، وقد استطاع العلماء بالفعل الكشف عن مسودة أولية لهذه الخريطة تضم حوالي 1.2 مليار حرف، وقد أعلن عن هذا الاكتشاف في 26 يونيو 2000 في طوكيو وواشنطن ولندن وباريس في وقت واحد.

وباختصار فإنه توجد في المحيط الحيوي بيئات عديدة متنوعة، وكل بيئة أو نظام بيئي يتميز عن الآخر بظروف مختلفة، وكل تغيير أو تعديل في هذه الظروف يتبعه تغير في أنواع الكائنات التي تعيش فيه، فالتنوع البيولوجي لذلك ليس مقصوراً على تعدد الأنواع فقط ولكنه يشمل التنوع بين أفراد النوع الواحد أو السلالة الواحدة كما ذكرنا في حالة الأرز. فكل نوع صفات وراثية خاصة به، والتهجين بين هذه السلالات يعطي سلالات جديدة. وهذا أيضاً واضح في سلالات الدجاج، فهناك بعض الأنواع تتميز بكثرة إنتاج البيض، وأنواع أخرى تتميز باكتناز اللحم، ويمكن التهجين بين النوعين للحصول على نوع يتميز بكثرة إنتاج البيض واكتناز اللحم معا... وهكذا.

وتعتبر الغابات أغنى مناطق العالم بالتنوع البيولوجي فهي تحتوي على أكثر من نصف الأنواع التي توجد في العالم. فالإنسان لا يعرف حتى الآن سوى حوالي 1.750.000 نوع من أنواع الكائنات الحية أما بقية الأنواع غير المعروفة فهي تمثل حوالي 90 في المائة من الكائنات الحية. وهذه الأنواع تضم الفقاريات واللافقاريات والنباتات والكائنات الدقيقة الأخرى. والجدول الرقم (8) يوضح عدد الأنواع المعروفة من المجموعات البيولوجية المختلفة، تمثل منها الحشرات النسبة الغالبة. ويرى العلماء أنه قبل وجود الإنسان على الأرض كان اختفاء نوع واحد من أنواع الكائنات الحية أمر يحدث كل ألف عام، ولذلك كان ظهور أنواع جديدة يحدث بمعدل أسرع من اختفائها، ولكن بعد وجود الإنسان بدأت النشاطات البشرية تتزايد، وظهرت الزراعة وأزيلت مناطق كثيرة من الغابات وتناقص عدد الأنواع النباتية، وبالتالي الحيوانية التي تعتمد عليها، وتسارع معدل اختفاء وانقراض عدد الأنواع بشكل عام، وأصبح معدل ظهور الأنواع الجديدة أقل بكثير من معدلات انقراض الأنواع واختفائها، عكس ما كان عليه قبل ظهور الإنسان الذي قام بأنشطته المدمرة للبيئة من صيد وقنص وقطع وتحوير للبيئات.

كل ذلك سبب اختفاء وانقراض كثير من الأنواع الحية. وحتى الآن لا يوجد تقدير دقيق لعدد الأنواع التي انقرضت (UNEP-WCMC 2000).

عدد الأنواع المعروفة	المملكة
4000	البكتيريا
80.000	البروتستنا (الطحالب والأوليات... إلخ)
52.000	الحيوانات الفقارية
1.272.000	الحيوانات اللافقارية
72.000	الفطريات
270.000	النباتات
1.750.000	مجموع الأنواع المعروفة
14.000.000	الأنواع غير المعروفة

الجدول الرقم (8): عدد الأنواع المعروفة من الكائنات الحية (*)

من الجدول السابق يتضح أن عدد الأنواع التي أمكن حصرها ولكنها غير معروفة حتى الآن يبلغ 14 مليوناً، وقد نشرت الأمم المتحدة عدة تقارير تؤكد أنه منذ بداية القرن الماضي يُفقد كل يوم نوع من الأنواع الحية، ولكن هذا المعدل زاد الآن ليصل إلى حوالي 50 نوعاً كل يوم، وبذلك سيفقد العالم حتى العام 2025 حوالي ربع الأنواع الموجودة فيه. ومن المعروف أن النوع الذي يفقد لا يعود إلى الحياة مرة أخرى، كما أن الأنواع النادرة أكثر تعرضاً للفقد والضياع، وانقراض نبات واحد يتبعه انقراض أنواع نباتية وحيوانية كثيرة تعتمد عليه.

انقراض وفقد الأنواع

يعود انقراض بعض الأنواع إلى كثير من الأسباب مثل التغيرات المناخية، واختلاف نوعية البيئة كتحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية أو إلى مناطق سكنية أو جفاف الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراضٍ متصحرة، والتلوث،

(*) المصدر: UNEP, WCMC 2000

والأفعال والأنشطة البشرية المدمرة للبيئة، والتنمية غير المستدامة، وظهور أنواع ضارة من النباتات نتيجة التغيرات البيئية. وكما أشرنا سابقا فإن معدل انقراض الأنواع زاد في السنوات الأخيرة بسرعة كبيرة ويوضح الجدول التالي الرقم (9) أعداد الأنواع التي انقرضت واختفت في مناطق وقارات العالم المختلفة والتي أمكن رصدها حتى العام 2000 .

المنطقة	الثدييات	الطيور	الزواحف	البرمائيات	الأسماك	المجموع
أفريقيا	294	217	47	17	148	723
آسيا والباسيفيك	526	523	106	67	247	1.469
أوروبا	82	54	31	10	83	260
أمريكا اللاتينية والكاربيبي	526	523	106	67	247	1.469
أمريكا الشمالية	51	50	27	24	117	269
غرب آسيا	0	24	30	8	9	71
القطبان	0	6	7	0	1	14

الجدول الرقم (9): عدد الأنواع المنقرضة
في مناطق وقارات العالم المختلفة (*)

أما بالنسبة إلى النباتات فإن الفقد والانقراض في أنواعها يمثل مشكلة كبيرة للإنسان؛ ويعود سبب ذلك مثلا إلى تحويل أراضي الغابات إلى أراضٍ زراعية مما يؤدي إلى اختفاء كثير من النباتات والحيوانات التي تعيش عليها، وهناك حوالي 1.2 مليون كيلومتر مربع من أراضي الغابات تحولت إلى أراضٍ زراعية من أجل زراعة المحاصيل بها لتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان وذلك خلال الثلاثين عاما الماضية فقط.

وهذا كان السبب الرئيسي لاختفاء 83 في المائة من الثدييات التي انقرضت و85 في المائة من الطيور المنقرضة (Hilton-Taylor 2008). كذلك اختفاء بعض الأراضي الزراعية نتيجة لبناء المساكن للسكان المتزايدة أعدادهم وتشديد مشروعات التنمية المختلفة في دول العالم، أو نتيجة للتصحر، كل هذه العوامل تساعد على انقراض كثير من النباتات وبالتالي انقراض أعداد متزايدة من الحيوانات.

لذلك لجأت دول العالم إلى الاهتمام بالمناطق المحمية، فالمحميات الطبيعية زادت مساحتها خلال العقود الثلاثة الماضية من أقل من 3 ملايين كيلومتر مربع في العام 1970 إلى أكثر من 12 مليون كيلومتر مربع في العام 2000، وذلك على المستوى العالمي. وهذا يوضح الاهتمام العالمي سواء من الحكومات أو الشعوب بأهمية المناطق المحمية مما يساعد على حماية التنوع البيولوجي في كثير من مناطق العالم نتيجة حماية الأراضي من التدهور. ويبين الجدول التالي (جدول رقم 10) تطور وزيادة مساحات المناطق المحمية في العالم منذ العام 1970 وحتى العام 2000 .

وسنلقي نظرة سريعة على تطور مساحات المحميات الطبيعية في مناطق العالم المختلفة وهي كما يلي وفق تقارير UNEP, WCMC 2001b.

العام	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
المساحة بالمليون كيلومتر مربع	2.78	5.09	7.33	8.20	10.08	11.93	12.18

الجدول الرقم (10): تطور مساحات المحميات الطبيعية في العالم

وبالطبع فقد زادت هذه المساحات الآن عن ذلك نظرا إلى اهتمام الدول بالمحميات الطبيعية.

في أفريقيا بلغت مساحة المحميات الطبيعية في العام 2000 نحو 210,76 مليون هكتار وعددها وصل إلى 1254 محمية.

- في آسيا ومنطقة الباسيفيك وصلت مساحة المحميات الطبيعية إلى 287 مليون هكتار وعددها 6789 محمية.

- في أوروبا وصلت مساحة المحميات الطبيعية إلى 118.35 مليون هكتار وعددها 2207 محميات.

- في أمريكا اللاتينية وصلت مساحة المحميات الطبيعية إلى 213.54 مليون هكتار وعددها 2675 محمية طبيعية.

- في أمريكا الشمالية بلغت مساحة المناطق المحمية 264 مليون هكتار وعدد هذه المناطق 4521 منطقة محمية.

- في المنطقة القطبية بلغت مساحة المناطق المحمية 2.505.943 كيلومترا مربعا وعددها 405 مناطق محمية (CAFF 2001).

- في منطقة شبه الجزيرة العربية بلغت مساحة المحميات 85.25 مليون هكتار وعدد المناطق المحمية 34 محمية، بينما في دول المشرق العربي بلغت مساحة المناطق المحمية 0.30 مليون هكتار فقط وعددها 18 منطقة محمية.

وقد أدت التغيرات المناخية دورا كبيرا في تدمير التنوع البيولوجي في كثير من مناطق العالم كما ذكرنا ذلك بالتفصيل عند حديثنا عن موضوع الاحتباس الحراري. مما كان له الأثر في اختفاء أنواع كثيرة من النباتات وتحور بعضها الآخر (IUCN 1998).

استخدام الأسمدة بكثرة وتحلل البقايا النباتية والحيوانية واحتراق الوقود الأحفوري من أهم الأسباب التي تؤدي لارتفاع نسبة النيتروجين في التربة. وكذلك ارتفاع نسبة الرطوبة تؤدي بدوره لفقد أنواع كثيرة من الكائنات التي تساعد على خصوبة التربة وبالتالي فقد أنواع من النباتات، وزيادة انتشار الطحالب السامة في التربة. كما أن انتشار النفط على سطح الماء أو التربة نتيجة حوادث الناقلات كما حدث في دولة الكويت جراء اعتداء النظام الصدامي على الكويت في العامين 1990 و1991 مما أدى إلى تكوين بحيرات نفطية غطت مساحة كبيرة من الأراضي (50 كيلو مترا مربعا) وذلك كان السبب في تدمير كثير من النباتات الصحراوية والبحرية في الخليج أو في البر الكويتي. كما

أن سوء استغلال المصادر الطبيعية كاستغلال الأشجار في صناعة الأخشاب وصناعة إنتاج الورق أو استخدامها كوقود يؤدي لتدمير التنوع البيولوجي.

أهمية التنوع البيولوجي

أولاً: التنوع البيولوجي والطب

تتأثر صحة الإنسان بتدمير التنوع البيولوجي تأثيراً مباشراً، فلا نستطيع إنكار فضل النباتات والأعشاب في علاج الأمراض. فقد قدر العلماء أن أكثر من 40 في المائة من الأدوية التي تباع في الدول المتقدمة مستخلصة من أنواع نباتية برية. كما أن أكثر من 80 في المائة من سكان البلاد الفقيرة يعتمدون على الأعشاب والنباتات الطبية وكذلك على منتجات حيوانية في العلاج.

ويذكر العلماء أن هناك حوالي 200 ألف نوع نباتي تستخدم في إنتاج الأدوية وفي العلاج على مستوى العالم، كما أن الوطن العربي يستخدم وبشكل واسع الكثير من العقاقير الطبية ذات الأصل النباتي أو الحيواني منذ قديم الأزل، وحتى العالم الغربي بدأ الآن في العودة إلى الأدوية النباتية الأصل نظراً إلى ما وجده من آثار سيئة نتيجة استخدامه الأدوية المصنعة كيميائياً وما تسببه من أمراض وأعراض جانبية لا علاج لها. فالإنسان منذ القدم كان يتبع الطريقة نفسها، فقد عرف طريق التداوي بالأعشاب والنباتات المختلفة عندما لاحظ سلوك ما حوله من طيور وحيوانات تجاه بعض النباتات. وفجرت هذه الملاحظات تساؤلات الإنسان حولها حتى اكتشف بعض أسرارها إما بالمصادفة أو بالتجريب. وفي هذا الصدد نذكر أنه في كوريا لاحظ المزارعون أن الحيوانات التي تأكل من نبات معين تزداد عندها الرغبة الجنسية وتزداد الخصوبة لديها، فبدأوا في استخدام هذه النباتات كأدوية شاع صيتها في الأوساط العلاجية لمشاكل الضعف الجنسي عند الرجال وهو ما نعرفه الآن بالجنسنج ومن هذا النبات صنعت أدوية كثيرة تستخدم الآن بنجاح كبير. ويذكر التاريخ القديم المحاولات

الجادة لتجميع المعلومات التي تراكمت عن الأعشاب والنباتات الطبية وطرق التداءوي بها، وذلك في الحضارات المصرية والأشورية والصينية القديمة والهندية. ويذكر لنا التاريخ كثيرا من المحاولات العلمية الجادة لتجميع ما تراكم من خبرات تجريبية لدى الناس فيما يخص النباتات واستعمالاتها وفوائدها. واقترن ذلك بمحاولة تدوين هذه المعلومات خوفا من الضياع والنسيان وبذلك حفظت عبر أجيال وأجيال، وحضارات قديمة ليس من السهل أن نجزم أيها كانت لها اليد الطولى في مجال التداءوي بالأعشاب والنباتات المختلفة.

ومن أقدم ما وصل إلينا منها برديات من الحضارة المصرية القديمة. ومن أشهرها بردية إيبيرس (Papyrus Ebers 1550) العام 1550 ق.م. والكتاب الطبي الذي وضعه الملك أثونيس خليفة الملك مينا العظيم والذي يدل على أن المصريين القدماء كان لهم إلمام كبير بأسرار كثيرة عن النباتات التي مازالت تعرف إلى الآن بفوائدها الطبية مثل نباتات: البردقوش - الآس - بصل الفار - البلوط - البيلسان - التوت - التين - الجاوي - الجوز - الحبة السوداء - الحميض - الحشيش - الحناء - الخروع - الخشخاش - الخطمية - الزعفران - الزنزلخت - الزيتون - السمس - السنط - الصفصاف - السنامكي - الصبار - الشعير - الشبت - الشمر - الينسون - الكراوية - الكزبرة - الكمون - العرعر - الفلفل الأسود - القرطم - القرفة - الكافور - الكتان - المر - النعناع - النيلة وغيرها الكثير.

بيد أن العرب كان لهم فضل كبير في زيادة المعارف عن النباتات الطبية وفوائدها على أسس علمية حديثة وذلك منذ العام 700 وسوف تظل إسهامات علماء المسلمين في هذا المجال ماثرا الإعجاب من أمثال جابر بن حيان و الرازي وابن سينا وابن البيطار ثم داود الأنطاكي والذي ما زالت تذكرته الشهيرة معمولا بها حتى الآن.

وانتقلت علوم العرب ومعارفهم عبر الأندلس إلى أوروبا التي بدأ نور العلم والنهضة يسطع عليها فكانت هذه العلوم هي منطلق الحضارة العلمية الحديثة في الغرب كله.

وزاد الاهتمام بالنباتات حتى أن كثيرا من الشركات الاستعمارية بل بعض الدول الغربية تحتكر تجارة التوابل والنباتات الطبية. ويكفي أن تعرف أن هوندا قد احتكرت كل ما دخل الأسواق العالمية من نبات الكينة، هذا كمثال فقط.

وقد استعملت بعض الحيوانات في الطب مثل حيوان السقنقور وبعض السلاحف والقواقع وسمك القرش وغيرها. ولكن استخدام مثل هذه الكائنات (نباتية وحيوانية) مصدرا للدواء يؤدي إلى تهديدها بالانقراض إلى درجة أن بعضها أصبح نادرا، لذلك يعد الحفاظ على هذه الأنواع سواء منها النباتي أو الحيواني أمرا في غاية الأهمية. وتقدر قيمة سوق الدواء من المصادر النباتية في العالم سنويا بـ 75 إلى 150 مليار دولار (UNEP, World Bank, WRI 2000) ولا شك في أن المحيط الحيوي تعيش فيه آلاف الأنواع من النباتات والحيوانات التي لم تعرف فوائدها حتى الآن، وانقراضها يعتبر ضياعا لفرص عديدة في علاج أمراض كثيرة لم يكتشف لها دواء فعال حتى الآن، وبالطبع فإن التنوع البيولوجي يمثل المخزن لهذه الأنواع.

ثانيا: التنوع البيولوجي والغذاء

إن المحافظة على الأنواع تمكن النظم البيئية من الاستمرار في العطاء لحفظ التوازن من جهة ولسد احتياجات الإنسان المختلفة من جهة أخرى. إذن فالتنوع البيولوجي له قيمة اقتصادية للإنسان ويتضح ذلك في مجالات عديدة أهمها الزراعة والصناعة، فالتنوع البيولوجي يعتبر شيئا مهما كمصدر للأصول الجينية للغذاء أو للمحاصيل الزراعية ولذلك يعتبر قاعدة للأمن الغذائي للإنسان، فكثيرا من الأنواع الحية تفي بمتطلبات الإنسان من غذاء وكساء ووقود ودواء... إلخ. كذلك تساعد على صون التربة وتحسين خصائصها، وتثبيت الظروف المناخية وحماية مناطق توزيع المياه، فالكائنات الحية من نباتات وحيوانات هي مصدر الغذاء للإنسان والحيوان، وقد أمدتنا الطبيعة بمصادر وراثية غير محدودة من مليارات التباينات الوراثية. فلو نظرنا إلى الغذاء الكربوهيدراتي الذي

نتاوله مثل القمح والذرة، نرى أن أصولها كانت من نباتات برية، لكن الإنسان استخدمها في غذائه، وهناك الكثير من الأنواع البرية القريبة منها ستظل مخزنا عظيما للصفات الوراثية لتحسين هذه المحاصيل واستتباط سلالات جديدة مقاومة للآفات أو للمتغيرات البيئية. فمثلا أدت التحسينات التي أدخلت على نبات الأرز - كما أوردنا سابقا - إلى الحصول على أنواع عديدة منه، كما اكتشف أخيرا نوع من القمح في تركيا لم يكن يستخدم قبل ذلك، ولكن أمكن استخدامه في إنتاج سلالات جديدة من القمح بالتهجين مع الأصناف المعروفة لإنتاج سلالات جديدة مقاومة للأمراض، كذلك أمكن تهجين الطماطم مع سلالة برية منها في بيرو بأمريكا الجنوبية، والحصول على نوع جديد من الطماطم المقاومة لفطرة الفيوزاريوم التي تصيب الطماطم، وقد أثر ذلك بالطبع على زيادة محصول الطماطم في العالم زيادة ملحوظة، كما أمكن استخدام أنواع برية أخرى للحصول على طماطم ذات محتوى أكثر من السكر لرفع قيمتها الغذائية. والأمثلة على ذلك كثيرة، فعلماء النبات يحسنون المحاصيل والخضراوات والفاكهة وراثيا لجعلوها أكثر مقاومة للآفات عن طريق المادة الوراثية الموجودة في النباتات البرية القريبة. وقد وجد العلماء أنه برغم استخدام التقنيات الحديثة في التحسين فإن الجينات اللازمة لتحسين السلالات لا بد أن تؤخذ من نباتات وسلالات برية مختلفة، أي من الكائنات الحية، وليس بصنع طفرات عن طريق المواد المشعة كما كان يحدث أحيانا.

ومن الأمثلة على ذلك، نقل أنواع من الشعير الإثيوبي المقاوم للأمراض الفيروسية إلى كاليفورنيا مما وفر حوالي 160 مليون دولار سنويا كانت تتفق على مقاومة الآفات والأمراض الفيروسية للشعير (UNEP 1995). كذلك في تربية الحيوانات، فإن المحافظة على تنوع الأنواع البرية يفيد كثيرا في المستقبل كمصدر للغذاء خاصة أن بعض الحيوانات الموجودة في أفريقيا مثلا مقاومة للأمراض أكثر من الماشية المعروفة لدينا كالجاموس والأغنام والطيور وتحتاج إلى كمية أقل من الماء، وبالتهجين بينها وبين الأنواع المعروفة لدينا أمكن الحصول على سلالات تحمل الصفات المرغوبة.

ثالثا: التنوع البيولوجي والاقتصاد

كثيرا من المنتجات التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية جاءت من نباتات وحيوانات برية، فالأخشاب من أشجار الغابات، وهي تعتبر الأساس في صناعة الورق والفحم النباتي الذي يستخدم كمصدر للطاقة. أيضا المطاط الطبيعي يستخرج من الأشجار وهو ذو خواص أكثر جودة من المطاط الصناعي، والألياف النباتية والصوف الحيواني كلها تستخدم في صنع الملابس، وصناعة العاج والجلد والفراء. كل ذلك يوضح دور الأنواع البرية في إمداد الصناعة بموارد عديدة لا قبل للطبيعة بالوفاء بها في ظل الاستنزاف الشديد لهذه الموارد.

ولعل إحدى أهم فوائد التنوع البيولوجي هي وجود الكائنات الحية الدقيقة التي تمارس دورا مهما في خصوبة التربة الزراعية وتحويل النيتروجين والفوسفور والكبريت إلى صور قابلة للامتصاص بواسطة النباتات الراقية.

ولو لم توجد هذه الكائنات الدقيقة التي أعطاها الله قدرة كبيرة على إنتاج الخمائر (الأنزيمات) التي تقوم بدور مهم في تحليل الكائنات الميتة لبقيت هذه الكائنات الميتة كما هي دون تحليل، ولنضبت الموارد اللازمة لتغذية النبات وبالتالي تغذية الحيوانات والإنسان، ولتوقفت مسيرة الحياة. كذلك فالتنوع البيولوجي تمثل في هذه الكائنات التي تعمل على إتمام عمليات الدورات للمواد في المحيط الحيوي. كما تقوم الحشرات أيضا بعملية التلقيح الذي بدونها لا نحصل على البذور أو الثمار، ويؤدي ذلك إلى نقص وتدهور في الإنتاج الزراعي. كما تقوم كثير من الحيوانات البرية بدور فعال في انتقال البذور. ولكن التدهور في الأنواع وانقراضها كان أكثر في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وكان لذلك دور كبير في عدم انتقال البذور وبالتالي قلة الإنتاج الزراعي مما يدل على سوء إدارة الإنسان للموارد الطبيعية. ومن أهم أسباب تدهور التنوع البيولوجي على مستوى العالم، علاوة على ما سبق وما أوردناه ما يلي:

1 - تصرفات الإنسان غير الرشيدة التي تتمثل في القضاء على أنواع

كثيرة نباتية وحيوانية دون التفكير في المستقبل.

2 - يعمل الإنسان خلال تنميته للموارد البيئية على القضاء على أنواع كثيرة من الكائنات الحية.

3 - إحلال الأراضي الزراعية محل الغابات، والذي أدى إلى فقد التنوع البيولوجي من الأنواع المختلفة وتعرض الكثير منها للانقراض.

4 - نتيجة للنشاط البشري في الصحراء، فإن التربة تتجرف وتتغير البيئة مما يؤدي إلى فقد عدد كبير من الأنواع النباتية. وقد يظن بعض القراء أن الصحراء فقيرة في التنوع البيولوجي، وهذا اعتقاد خاطئ، فالبيئة الصحراوية بها أنواع نباتية وحيوانية كثيرة لها فوائد كبيرة وهي لا تعيش إلا في هذه البيئة، وهي قليلة إذا قيسَت ببيئة الغابات مثلاً، وهذا يعني أن نقص وانقراض نوع واحد من كائنات الصحراء يكون أثره واضحاً أكثر من انقراض نوع واحد في الغابات الاستوائية.

5 - إقامة المنشآت على الشواطئ وردم أجزاء من البحار، ورمي المخلفات الصناعية والمنزلية على السواحل والتلوث بالنفط، كل هذه عمليات تؤثر في الأنواع النباتية والحيوانية خاصة الكائنات الدقيقة منها، وهذا ما يلاحظ على شواطئ الخليج التي أقيمت عليها الواجهاة البحرية بالكويت وواجهة الكورنيش بالإسكندرية في مصر وغيرها من الدول.

6 - امتداد المدن يؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي.

7 - الصيد الجائر، فقد أفرط الإنسان في صيد العديد من الحيوانات من أجل الحصول على لحومها أو فرائها أو قرونها أو جلودها، كذلك صيد الحيوانات البحرية كالحيتان. مثل هذه الأفعال أدى إلى انقراض العديد من الأنواع الحيوانية.

8 - كان الاستعمار سبباً في التدهور البيولوجي خاصة في دول العالم النامي حيث استنزف المستعمر الموارد الطبيعية بدرجة أدت إلى ندرة بعض الأنواع وانقراض بعضها الآخر خاصة الأشجار المنتجة للأخشاب ونباتات التوابل والعطور والنباتات الطبية، وليس ببعيد عن الأذهان رحلات الصيد للحصول على العاج، والتجارة في جلود الحيوانات وفرائها.

لذا ينبغي علينا جميعاً سواء في البيئة المحلية خاصة على نطاق الدولة، وعلى المستوى الخليجي والعربي والدولي بصفة عامة أن نتكاتف

في سبيل صون وحماية التنوع البيولوجي، مع أخذ برامج التنمية في الاعتبار حتى لا يكون هناك تضارب بينهما.

وقد ناقش مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في العام 1992 قضية الحفاظ على التنوع البيولوجي، ولقي هذا الموضوع اهتماما بالغاً فيما تبعه من ندوات ومؤتمرات. وقام مركز الموارد العالمية والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية وكذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشر استراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي العالمي في العام 1992، ومنذ ذلك الحين، عقدت العديد من الاتفاقيات الدولية الإقليمية للحفاظ على التنوع البيولوجي في العالم، واتخذت أغلب الدول تدابير من أجل المحافظة على الحيوانات، وكان لدول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) دور السبق والريادة في ذلك (CEC 2003) على المستوى العالمي. كما بدأت دول أمريكا اللاتينية وهي أغنى المناطق في العالم بالتنوع البيولوجي بإحراز تقدم كبير في مجال حماية التنوع البيولوجي والبيئة البحرية من خلال إقامة مناطق برية وبحرية وساحلية محمية.

ومن أهم ما تضمنته الاستراتيجية العالمية للمحافظة على التنوع البيولوجي التي صدرت في العام 1992 بمؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو ما يلي:

- 1 - إنشاء هيكل لسياسة وطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي والعمل على تخفيض الطلب على الموارد البيولوجية.
- 2 - إقامة سياسات بيئية عالمية تساعد الاتجاهات الوطنية لصون وحماية التنوع البيولوجي وزيادة الموارد المالية اللازمة للمحافظة عليه.
- 3 - تهيئة الظروف وتقديم الحوافز التي تساعد على حماية التنوع البيولوجي.
- 4 - تشجيع المناطق المحمية ودعم دورها في صون التنوع البيولوجي وتطوير إدارة المحميات الطبيعية.
- 5 - صون الأنواع والتباين الوراثي في بيئاتها الطبيعية وتعليم الجماهير سبل ذلك بالمحافظة على الأنواع.

6 - زيادة القدرات البشرية لحماية التنوع البيولوجي وزيادة الوعي بقيمة ذلك لدى المواطنين، ومساعدة المؤسسات على نشر المعرفة والمعلومات عن ذلك.

7 - التكامل بين البيئة والتنمية وذلك بأخذ المسائل البيئية في الاعتبار عند تنفيذ برامج التنمية.

لذا، فإن المحميات الطبيعية تعتبر من أهم وسائل الحفاظ على التنوع البيولوجي، والمهم في ذلك أنه لا يجب النظر إلى المحميات على أنها مناطق للمتعة أو الترويح لمحبي الطبيعة فقط، ولكن ينبغي أن ينظر إليها على أنها تؤدي دورا ومصدرا لمتطلبات البشر في هذه المناطق، حيث إن الضغط على الموارد أصبح أمرا خطيرا. وينبغي أن يلازم إنشاء أي محمية إصدار تشريعات وقوانين رادعة، والعمل على توعية المواطنين بكيفية المحافظة على مثل هذه المحميات الطبيعية. فتنمية الأرض وإعمارها لا يتحقق إلا بالحفاظ على استمرارية عطاء الموارد واستمرار بقاء الأنواع حتى تسير الحياة عبر الأجيال المتعاقبة. ولكن للأسف نجد أن التنوع البيولوجي قد أصبح مهددا بالتدهور والانقراض. وذلك بسبب سوء إدارة الإنسان للموارد والكائنات المسخرة له.

من كل ما سبق استعراضه في كثير من أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية نرى أن الأفعال البشرية كانت السبب الرئيسي والمباشر لتدمير البيئة، كما أن الكثير من مظاهر التدمير والتخريب البيئي والاستغلال الزائد للموارد من خلال الأفراد أو المجتمعات في الدول النامية هو رد فعل لحالة الفقر الذي يسيطر على هذه الدول نتيجة التزايد السكاني، ونلاحظ أنه في الريف مثلا يضطر الكثير من الفلاحين الفقراء تحت وطأة النمو السكاني السريع والذي يزيد عن قدرة الأرض الإنتاجية مع تزايد الطلب على الموارد الحية نتيجة هذه الزيادة السكانية وذلك بمعدلات تفوق قدرة الطبيعة على إنتاج موارد جديدة تعوض بها ما فقدته ويضطرون إلى الهجرة إلى المدن أو إلى دول أخرى، وهذه الهجرة ينشأ عنها عشوائيات بما تجلبه من مشكلات كثيرة تظهر في المدن مثل

إنتاج كميات كبيرة من النفايات مسببة التلوث. ولذلك يجب على كل دولة أن تكون لها سياسة سكانية واعية ومدروسة تتجنب بقدر الإمكان تفاقم هذا الموقف وتحقيق درجة من التوازن بين الزيادة في أعداد السكان من ناحية وإمكانات البيئة من ناحية أخرى، لأننا رأينا خلال استعراضنا لموضوع تدمير الغابات واستنزاف مواردها أنه يؤدي مثلاً إلى زيادة كميات ثاني أكسيد الكربون التي تنبعث إلى الغلاف الجوي سنوياً مما يؤدي إلى زيادة معدلات درجات الحرارة العالمية ويضاعف من مشكلة الاحتباس الحراري بصفة عامة. وذلك علاوة على ما سببته الزيادة السكانية من زيادة كميات النفايات والتخلص منها عن طريق عمليات الحرق، أيضاً نتيجة الزيادة السكانية اضطر الإنسان إلى استخدام المركبات والطائرات في مواصلاته واستخدام وقود لهذه المركبات من النفط والغاز والفحم وذلك يؤدي إلى إطلاق كميات هائلة من غازات الاحتباس الحراري كثاني أكسيد الكربون مثلاً.

لكل هذه الأسباب رأينا في هذه السنوات خاصة العقد الأخير حدوث كثير من الظواهر المتطرفة التي لم يكن لها وجود من قبل خاصة منذ العام 2003 والذي تميز صيفه بدرجات عالية من الحرارة لم تحدث من قبل، ومنذ ذلك الحين والحرارة تشتد سنة بعد أخرى. وفي العام 2010 حدثت أحداث كثيرة لم تكن مألوفة من قبل، فالظواهر المناخية المتطرفة من ارتفاع معدلات درجات الحرارة، وكثرة الفيضانات والرياح العاتية، كل هذه الظواهر كانت بلا شك هي أحد الأحداث التي لها علاقة بالاحتباس الحراري. ورأينا ما حدث في روسيا من موجات حر تشهدها تلك المناطق للمرة الأولى في تاريخها على الإطلاق أو على الأقل في التاريخ المعروف لنا، وقد تسببت هذه الموجة من الحر في وفاة الآلاف من البشر خاصة من الأطفال وكبار السن، وهم الأكثر تأثراً بارتفاع معدلات الحرارة، كما اندلعت الكثير من الحرائق الهائلة نتيجة للجفاف والحرارة، وقد تسببت هذه الحرائق في خسائر فادحة خاصة في محاصيل الغذاء مثل القمح والشعير مما تسبب في عدم تصدير القمح الروسي إلى بلاد كثيرة، وحدثت خسائر اقتصادية فادحة لكثير من الدول نتيجة ذلك،

وأيضاً أدت هذه الحرائق إلى اختناق كثير من المدن الروسية بالدخان وفي مقدمتها موسكو العاصمة الروسية كما هدد الكثير من المنشآت النووية. ومن المدهش أنه حدثت في الفترة نفسها فيضانات مدمرة في باكستان دمرت الكثير من المنشآت وحصدت آلاف البشر، كما أضررت أيضاً الصين بفيضانات دمرت كثيراً من القرى والمدن وقتلت كثيراً من سكانها، ولم تتج بعض الدول الأوروبية أيضاً من الفيضانات مثل ألمانيا وبولندا وجمهورية التشيك، وبذلك سجلت محطات الأرصاد الجوية أعلى درجات الحرارة في تاريخها حتى في بلادنا العربية. كما بلغ الغطاء الجليدي أدنى مستوى له على الإطلاق منذ تم رصد ذلك، وفي شهر يوليو وأغسطس من العام (2010) انفصلت كتلة جليدية ضخمة في جرينلاند.

إن ما حدث من موجات حارة متطرفة ومن فيضانات مدمرة لم تحدث من قبل، وكانت بداية هذه الأحداث في بداية هذا العقد وبالذات في العام 2003 والتي حصدت أكثر من 70 ألف إنسان في أوروبا فقط، كما حدث في العام 2005 تدمير نيواورليانز بسبب الأعاصير الأكثر شدة. وفي العام 2007 اندلعت في اليونان حرائق هائلة لم يسبق لها مثيل إلى درجة أنها هددت الآثار اليونانية الشهيرة، وفي أستراليا حدثت حرائق في الغابات تسببت في موت كثير من البشر، وقد جاءت هذه الحرائق نتيجة موجة من الجفاف والحرارة فاقت كل ما سبق أن عرفه أهل أستراليا من قبل، وبذلك يكون هذا العقد هو الأشد حرارة في العالم منذ أكثر من ألف عام على الأقل ولو أنه لا توجد سجلات لدرجات الحرارة إلا لأقل من مائتي عام فقط.

ويرجع العلماء حدوث هذه الأحداث المتطرفة إلى تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية والتي تعمل على الحد من كميات الحرارة على الخروج إلى الفضاء، وذلك بالطبع نتيجة الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري إلى درجة أن أصبح الغلاف الجوي للكرة الأرضية محتويًا على كميات هائلة من هذه الغازات خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون مقارنة بأي وقت مضى خلال مليون عام على الأقل وذلك كما اكتشفه العلماء من خلال دراساتهم على طبقات الجليد في القطب الجنوبي.

ومن الجدير بالذكر أن التغيرات الحادثة في موازنة الطاقة على كوكب الأرض نتيجة للتغيرات الشمسية كانت أقل بعشرة أمثالها على الأقل، فهذه التغيرات تسلك اتجاهها عكسيا، فقد تبين من القياسات والملاحظات التي أجريت وأخذت بواسطة استخدام الأقمار الاصطناعية والتي بدأت في سبعينيات القرن الماضي أن الشمس كانت عند أقل مستوياتها سطوعا في الأعوام الأخيرة، وأرجع العلماء ذلك إلى الانبعاثات الغازية الناتجة عن الأنشطة البشرية والتي تعتبر السبب الرئيسي والوحيد في حدوث الاحتباس الحراري.

ونلاحظ أن موجات الحرارة العالية التي تشهدها العديد من دول العالم الآن أصبحت متكررة وأكثر حدوثا وشدة في عالم أصبح أكثر دفئا، وسوف تصبح الأمطار أكثر غزارة أيضا وأكثر تكرارا في هذا المناخ الأكثر دفئا، ويرجع ذلك كما فسره العلماء إلى حقيقة فيزيائية بسيطة وهي أن الهواء الأكثر حرارة قادر على الاحتفاظ بكمية أكبر من الرطوبة الجوية (بخار الماء)، ففي مقابل كل درجة سيليزية زيادة في معدلات الارتفاع في درجات الحرارة عالميا هناك حوالي 7 في المائة زيادة في المياه المتاحة للهطول من الكتل الهوائية المشبعة بالرطوبة، كما تزيد مخاطر حدوث الجفاف أيضا مع الارتفاع في درجات الحرارة، وحتى في المناطق التي لا تشهد انخفاضا في معدلات سقوط الأمطار فإن زيادة البخر تعمل أيضا على تجفيف التربة.

ولغاز ثاني أكسيد الكربون تأثير في تغيير الأنماط المفضلة لحركة الرياح في الغلاف الجوي وهو بذلك يعد العامل الأهم الذي يؤدي إلى زيادة حدوث ظواهر الحرارة الشديدة، أو الجفاف أيضا وكذلك سقوط الأمطار في كثير من المناطق، في حين يعمل على الحد من شدتها في مناطق أخرى. وتكون في هذه الحالة غير مؤثرة فينا، في حين أن حدوث الظواهر المتطرفة الجديدة التي لم نعود عليها تكون مدمرة كما حدث في الصين وباكستان في العام 2010.

ويؤكد العلماء أن ما حدث في صيف العام 2010 هو نتيجة ارتفاع في معدلات الحرارة لم يتجاوز 0.8 درجة مئوية وذلك لا يدعو إلى اليأس

ولكن إلى التحرك السريع للحد من الاحتباس الحراري العالمي بحيث لا يتجاوز درجتين مئويتين على أكثر تقدير، لأننا لو تركنا الحال كما هو الآن من عدم الاحتراس واللامبالاة سينتهي بنا المصير إلى الخطورة، ولا بد لنا من أن نكثف جهودنا منذ الآن حتى نحجم هذه المشكلة.

ولكن في ظل التقاعس وعدم التحرك لمجابهة المشكلة الأساسية بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فإن ذلك سيؤدي بنا إلى ارتفاع في مستويات درجات الحرارة في العالم بما يتراوح بين 3 و4 درجات مئوية. ومن المؤكد أن ذلك لو حدث فإنه سيفوق قدرة الكثير من المجتمعات والنظم البيئية في العالم على التكيف وبذلك ستحدث كارثة.

وفي النهاية يمكنني القول إن انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة الأنشطة البشرية، والتي هي بالدرجة الأولى نتيجة الزيادة السكانية، هي المسؤول الأول عما يحدث للعالم من ظواهر متطرفة، وما نشهده الآن من كوارث طبيعية كالفيضانات وحرائق الغابات وارتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم ما هو إلا نتيجة حتمية لذلك. وذلك يؤكد قوة الرابطة التي لا تنفصم بين الزيادة السكانية والاحتباس الحراري وما يحدث من تردي الأوضاع المناخية العالمية وتدمير النظم البيئية.



الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية وعلاقة ذلك بالاحتباس الحراري

• أولا: التزايد السكاني والغذاء

إن هذا الفصل يتعلق بأكثر الموضوعات أهمية لدى الإنسان، فموضوع المحافظة على صحة الإنسان وتمتعه بصحة جيدة طوال حياته هو شغله الشاغل، وذلك يتطلب بالطبع أن يحصل على غذاء جيد. ولذلك أصبح الحصول على الغذاء يشغل حيزا كبيرا من تفكيره. وفي الماضي لم تكن الكماليات تشغل باله كثيرا ولكن هذه الكماليات أصبحت هي ضروريات للحياة، فأدوات الحياة الحديثة أصبحت من أهم ضروريات المعيشة، وأصبح الإنسان لا يستغني مثلا عن التلفزيون أو الراديو أو التليفون أو الثلاجة، وفي كثير من الأحيان عن السيارة... إلخ.

«على الرغم من أن تجنب أزمة المياه العالمية لن يكون بالمهمة السهلة، فإننا نمتلك بين أيدينا الآن السياسات والتقنيات التي إذا ما تم تطبيقها على النحو اللائق فقد تعبر بنا إلى بر الأمان في غضون العقود القليلة المقبلة»
المؤلف

وعلى الرغم من أننا كدول عربية أو دول نامية نملك المال والأرض الشاسعة الصالحة للزراعة وأعدادا متزايدة من البشر، فإن قدرتنا على إنتاج ما يكفي من الغذاء لأعدادنا المتزايدة تقل يوما بعد يوم، وهذا ما يشجع الدول الكبرى على استخدام الغذاء كسلاح سياسي لإخضاعنا لسياساتها لأنها تمسك بمفاتيح مخازن المحاصيل الزراعية في العالم وهذا مثال بسيط على أدوات السيطرة للدول الكبرى علينا.

وأصبحت جميع دول العالم باستثناء الدول الكبرى في سباق ماراثوني بين الأعداد المتزايدة من البشر وكميات الغذاء التي يتم إنتاجها بحيث أصبح توفير الغذاء في عالم يزداد ازدهامًا، ودول تزداد عددًا أمرًا في غاية الصعوبة، وأصبح توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من البشر حلما مستحيلا، وأرجو ألا تكون وجهة نظري داعية إلى التشاؤم، بل أرجو أن نعمل وبجد واجتهاد لتدارك الآثار السلبية المحتملة للتزايد السكاني على كل أوجه الحياة البشرية والنظم البيئية في العالم أجمع. وهناك حقيقة لا بد أن نأخذها في الحسبان وهي أن الزيادة في إنتاج الغذاء ليكفي الأفواه المتزايدة من المواليد كل عام سوف تدمر التربة نتيجة إجهادها وتهدد مصدر غذائنا المستقبلي، فأكثر البلدان كثافة سكانية هي أيضا أكثر البلدان جوعا. وتعيش شعوب دول العالم اليوم سنوات حرجة من فترات التاريخ البشري نتيجة لذلك.

فالأزمات التي تواجهها دول العالم هذه الأيام على مختلف أنواعها لم يسبق أن شاهد أحد مثلها على مر التاريخ، لم يحدث أن تجمعت المشاكل العالمية كما تجمعت هذه الأيام، مما يؤثر في أمن واستقرار شعوب العالم. وهذه المشاكل كثيرة ومتنوعة ومتداخلة ومتشابكة وتتفاعل بحيث تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها. ومن أهم هذه المشاكل مشكلة الزيادة السكانية، فهي في نظرنا أساس كل المشاكل وأولها مشكلة الحصول على الغذاء وهي مشكلة ذات أبعاد وجوانب متعددة لا يمكن تغطيتها من خلال كتاب ككتابنا هذا.

خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير للوفاء باحتياجات الزيادة السكانية الضخمة على المستوى العالمي،

واستثمار كل ما يمكن استثماره من الموارد الطبيعية الزراعية من دون مراعاة لاستدامة هذه الموارد أو صيانة البيئة. ولكن من المهم أن نعلم أن الموارد الطبيعية الزراعية المطلوبة لتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة من البشر لم تعد متاحة نتيجة لاستمرار تآكل هذه الموارد بسبب تقامي الزيادة السكانية. ومعدل الزيادة في عدد سكان العالم، وبالذات في الدول النامية، يشكل خطرا كبيرا على مستقبل البشرية، خاصة أن زيادة السكان أكبر بكثير من الزيادة في معدلات إنتاج الغذاء في تلك الدول. ويمثل توفير الغذاء لهذه الأعداد خطرا على مشروعات التنمية ويكون على حساب الاستثمارات، وإذا كانت الدول النامية تستطيع الآن الموازنة إلى حد ما بين الاستثمار والزيادة في ميزانيات الخدمات وتوفير الغذاء، فإن ذلك سيكون أكثر صعوبة في السنوات المقبلة.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول أوروبا هي الوحيدة التي تتمتع بمستوى غذائي أعلى من المستوى المتوسط، ولكن معظم دول العالم خاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية تعاني من نقص في الغذاء الكمي والنوعي. ويقول جوزيه دي كاسترو المدير السابق لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة، «إن المشكلة في العالم هي مشكلة توزيع وليست مشكلة نقص، لأن الأرض الصالحة للزراعة على سطح الكرة الأرضية تبلغ مساحتها حوالي 16 مليار فدان، فيكون نصيب الفرد حوالي 2.5 فدان، لذا فهذه المساحة بها فائض. بيد أن المساحة المزروعة فعلا لا تتعدى جزءا صغيرا من هذه المساحة وتصل إلى حوالي 12 في المائة فقط». وإذا اطلعنا على الإحصائيات التي تبين توزيع الغذاء في العالم، لوجدنا أن معظم مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية هي المناطق التي تعاني الجوع على الرغم من توافر الأرض الصالحة للزراعة بها. ذلك أنه توجد عوامل كثيرة اجتماعية وسياسية تؤدي دورا كبيرا في سوء التغذية السائد مثل:

- 1 - العادات الغذائية عند بعض السكان والتي تمنعهم من تناول بعض الأغذية النافعة، مثل الهندوس في الهند الذين لا يصيدون الأسماك لأنهم يعتبرون مهنة الصيد مهنة وضيعة.

- 2 - في معظم بقاع العالم لا يستساغ أكل القواقع مع أنها تمثل ثروة غذائية هائلة إذا أحسن استغلالها.
- 3 - على الرغم من أن الهند وباكستان بهما حوالي 19 في المائة من مجموع أبقار العالم، إلا أن الهندوس لا يأكلون لحوم الأبقار لأنها مقدسة بالنسبة لهم.
- 4 - في بعض مناطق غانا يحرم على النساء غير المتزوجات أكل اللحوم.
- 5 - كثير من القبائل الإفريقية لا تأكل البيض.
- 6 - أغلب سكان تايلاند لا يشربون اللبن لاعتقادات دينية.
- 7 - الفقد الكبير في الإنتاج الزراعي نتيجة إصابته بالآفات والأمراض واستهلاك الطيور والقوارض له.
- 8 - الظروف الاقتصادية والسياسية، فقلة الموارد المالية وقلة دخل الأسرة في كثير من الدول تمنع الأفراد من الحصول على القدر الكافي من الغذاء. لذلك نرى أن الدول المتقدمة التي تضم حوالي 15 في المائة من عدد السكان بالعالم يستهلكون أكثر من 75 في المائة من المواد الغذائية، بينما الدول الفقيرة التي تضم حوالي 85 في المائة من عدد السكان يستهلكون 25 في المائة فقط من الغذاء. كما نجد دولاً تعاني مشاكل زيادة الغذاء مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية، وأخرى تهددها المجاعات مثل الهند وبعض الدول الإفريقية والآسيوية، ولذلك فهي تقوم باستيراد الفائض من الدول الغنية التي تقوم بعمليات ضغط سياسي غالباً ما تستجيب له الدول الفقيرة في سبيل سد احتياجاتها من الغذاء. ولكي يمكن تحقيق الاستقرار السياسي لدولة ما، لا بد أن تطعم شعبها بنفسها دون الاعتماد على غيرها، لذلك فالدول الكبرى تحاول دائماً الحصول على مكاسب سياسية عن طريق إمداد الدول النامية بحاجتها من الغذاء لاستخدامه وقت الحاجة كأداة ضغط عليها.
- 9 - الظروف المناخية وهي من أهم العوامل الطبيعية التي تتحكم في إنتاج الغذاء سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أم في الدول النامية، ومن أمثلة العوامل المناخية التي تقلل من الإنتاج الغذائي في العالم موجات الصقيع والثلوج، وتذبذب معدل سقوط الأمطار من سنة إلى أخرى، كذلك

نوبات الجفاف التي تصيب بعض البيئات الجافة وشبه الجافة من وقت إلى آخر، والحرائق مثل ما حدث في روسيا، والفيضانات كما حدث في باكستان مما أصاب إنتاج القمح بكارثة هددت صناعة الخبز في كثير من الدول.

10 - امتداد مساحة التصحر للأراضي الزراعية، والذي من شأنه أن يعمل على تحويل الكثير من الأراضي الزراعية إلى أراضٍ متصحرة، مما يقلل الإنتاج الزراعي، كذلك سوء استخدام مياه الري مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الملوحة والتغدق في التربة الزراعية فيفقدتها قدرتها البيولوجية ويقل إنتاجها الزراعي تبعاً لذلك.

11 - التلوث الذي يزيد من تكوين الأمطار الحمضية وتأثيرها في القدرة البيولوجية للتربة الزراعية وتدهورها وتقليل معدلات الإنتاج الزراعي.

● ثانياً: الزيادة السكانية والنفايات

أدت الزيادة السكانية في العالم إلى تزايد كمية النفايات الصلبة والسائلة وصعوبة التخلص منها، وبروز مشاكل التخلص من النفايات السامة والخطرة كنفايات المصانع والمستشفيات، وسوء خدمات الصرف الصحي أو انعدامها، مما أدى إلى تدهور البيئة الحضرية بوجه عام. كما تعاني الدول ارتفاع مستويات تلوث الهواء والماء التي تتعدى في كثير من الأحيان المعايير الموضوعة لها من قبل منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية. كما أن انبعاث العوادم من وسائل النقل وحرق الوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية، كل هذا جعل النفايات تمثل مشكلة خطيرة تزداد يوماً بعد يوم نتيجة زيادة عدد السكان، خاصة تلك النفايات التي تتسبب في تلويث البحار والسواحل بسبب عمليات التنمية العمرانية وتصريف النفايات السائلة من المصانع الساحلية. وقد يرى بعض الباحثين أن الحل يكمن في تدوير النفايات، ولكن على الرغم من أن بعض الدول المتقدمة ودول الخليج العربية قد وضعت إعادة تدوير النفايات على رأس أولوياتها فإنها لم تصل حتى الآن إلى درجة التخلص الكامل من النفايات، باستثناء الورق والكرتون والزجاج، لذا، فالتدوير هو أحد الحلول الناجحة، ولكنه لا يحل المشكلة كلها.

وتنتج عن تولد النفايات زيادة في الأخطار الناجمة عنها على البيئة وذلك لاحتوائها على عناصر كثيرة ضارة تؤدي إلى تلوث البيئة تلوثا خطيرا، بالإضافة إلى استخدام طرق غير سليمة بيئيا للتخلص منها كالردم أو الحرق. ولا شك في أن النفايات تختلف كما ونوعا من دولة إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى، بل ومن منزل إلى آخر، معتمدة في ذلك على الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمستوى السكان بتلك المنطقة وكذلك على المستوى الثقافي لهم حيث يمكن التفريق بينها في المجتمعات المتحضرة وغير المتحضرة. وبالطبع فإن المجتمعات المتحضرة يصل معدل ما ينتج عن الفرد الواحد من النفايات أكثر بكثير مما هو موجود في المجتمعات غير المتحضرة.

وتصنف منظمة الصحة العالمية (WHO) مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن المجتمعات المتحضرة التي تتميز بارتفاع في معدلات تولد النفايات مقارنة بمعدلات إنتاج الفرد من النفايات في بعض البلدان العربية الأخرى، وبالطبع يرجع ذلك لارتفاع مستوى دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي عنه في بقية الدول العربية.

وتدل آخر الإحصائيات الصادرة عن إدارة شؤون البيئة ببلدية الكويت في هذا الشأن العام 2010 إلى أن النفايات السكانية الصلبة الواردة إلى مواقع الردم بلغت 1.723.661 طنا، كما بلغت المخلفات الإنشائية الواردة إلى مواقع الردم 3.606.804 أطنان عن العام 2009. كما لوحظ أن كمية الأوراق والكرتون قد وصلت أيضا في العام 2005 إلى 72 ألف طن. وعدم تدوير النفايات بصفة عامة في دولة الكويت يسبب خسائر اقتصادية كبيرة كما يستهلك مساحة تقدر بحوالي 600 متر مربع يوميا تهدر نتيجة لدفن النفايات المختلفة. وهذا الهدر يسبب مشكلة لدولة الكويت ذات المساحة الصغيرة (17.818 كلم²)، كما أن عمليات تحلل النفايات داخل مواقع الردم تنتج عنها كميات كبيرة من الغازات الضارة بالبيئة والمسببة لتلوث الهواء الجوي مثل غازات الميثان وثنائي أكسيد الكربون والهيدروجين وكبريتيد الهيدروجين، والروائح الكريهة الناتجة عن هذه الغازات. ويتبين من الجدولين (11) و(12) كميات النفايات البلدية الصلبة، وكذلك النفايات الإنشائية.

الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية

السنة	كمية النفايات البلدية (طن)
2005	1.059.254
2006	1.290.423
2007	1.559.151
2008	2.174.732
2009	1.723.661

الجدول الرقم (11): كمية النفايات البلدية الصلبة
(منزلية وزراعية وتجارية) الواردة إلى جميع مواقع الردم
خلال الفترة من 2005 إلى 2009 (*)

السنة	كمية النفايات الإنشائية (طن)
2006	3.801.235
2007	5.322.405
2008	4.421.565
2009	3.606.804
من يناير إلى سبتمبر 2010	2.970.425

الجدول الرقم (12): كمية النفايات الإنشائية التي تم استقبالها
في مصنع التدوير خلال الفترة من 2006 إلى سبتمبر 2010 (*)

كما تعتبر مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي أو معالجتها من المشكلات البيئية الكبيرة التي تواجه دول العالم نتيجة زيادة عدد السكان، وهذه المياه من أهم المصادر التي تؤثر سلباً في النظام البيئي بجميع عناصره، وخاصة المنظومة المائية وصحة المجتمع حيث تتخلص أغلب مدن العالم من أكثر هذه المياه في البحار والأنهار وهي بالتالي

(*) عن إدارة شؤون البيئة - بلدية الكويت.

تؤثر في الحياة البحرية بصفة عامة، لأن هذه المياه من أخطر مصادر التلوث خاصة أنها تسبب الإخلال بالتوازن البيئي للبحار وتسبب الإضرار بالأسماك التي تعيش في هذه المياه، وتركيز ما تحويه مياه الصرف الصحي من مواد كيميائية سامة أو عناصر ثقيلة تنتقل للأسماك والقشريات أو إلى النباتات المائية ثم إلى القشريات وغيرها، وفي النهاية تصل هذه المواد الضارة إلى الإنسان الذي يتغذى على هذه الأسماك والقشريات.

وبالطبع فإن الزيادة السكانية هي السبب الأول والرئيسي في زيادة النفايات سواء الصلبة منها أو السائلة (الصرف الصحي). بالإضافة إلى أن النفايات السائلة تسهم بنصيب كبير في انبعاث أكاسيد النيتروجين والميثان إلى الغلاف الجوي، كما تتبعث هذه الغازات أيضا نتيجة تحلل النفايات الصلبة المدفونة في الأرض، حيث ينتج عن حرق النفايات الصلبة انبعاث غازات الاحتباس الحراري إلى الغلاف الجوي مثل ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين والميثان، وبذلك تسهم هذه النفايات سواء الصلبة أو السائلة في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري بدرجة كبيرة.

ثالثا: الزيادة السكانية والنزاعات الدولية

هناك ترابط وثيق بين المشكلة السكانية والنزاعات الدولية في العالم، شأنها في ذلك شأن ارتباطها بالمشكلات البيئية كافة، فقد كانت البيئة في خدمة الإنسان على مر العصور، ولكنها أصبحت الآن تثن وتشكو من وطأة الإنسان عليها، فقد كان السباق بين السكان والموارد على أشده وأدى إلى ظهور مشكلتين رئيسيتين هما: الإخلال بالتوازن البيئي، والنزاعات للاستيلاء على موارد الأرض لتحقيق حاجات الإنسان المتزايدة، خاصة بعد تزايد الأعداد البشرية بدرجة غير مسبوقة. وهكذا تتشابك قضايا الزيادة السكانية مع التنمية والبيئة وجميع النزاعات الدولية لتشكّل حزمة واحدة من المشكلات. فمثلا الخلافات بين روسيا والصين ترجع إلى خطورة زيادة عدد سكان الصين بدرجة كبيرة وإمكان

توسع الصين نحو الأراضي الروسية المجاورة، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية تحاول هي الأخرى جاهدة درء خطر التوسع الصيني عدو المستقبل بكل السبل خوفاً منه.

كذلك محاولة إسرائيل الاستيلاء على موارد المياه من الأنهار العربية ومحاولة السيطرة على منابع الأنهار في لبنان والأردن، وأيضاً الخلاف الكامن بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وفرنسا من جهة أخرى للسيطرة على الموارد والثروات في قارة أفريقيا، هناك أيضاً محاولات السيطرة على منابع النفط والجهود الأمريكية في هذا الصدد للسيطرة على مصادر الطاقة خاصة في منطقة الخليج العربي وما حدث بينها وبين روسيا من جهة، وبريطانيا أو فرنسا من جهة أخرى في القرن الماضي حول ذلك الموضوع، ولذلك يقول العلماء إن هناك علاقة طردية بين الحروب والزيادة السكانية.

ولا يقتصر الأمر على النزاعات الدولية بل يتعداه إلى حدوث الصراعات والعنف الداخلي في داخل الدول نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن ونشوء العشوائيات حول المدن وما تحويه هذه المجتمعات البشرية غير الشرعية من عنف وجرائم نتيجة التكاليف للحصول على موارد الرزق اليومية، بالإضافة إلى الهجرة الخارجية وما نراه في الفضائيات وما نقرأه في الصحف عن موت وهلاك المئات أثناء خروجهم من دولهم إلى الدول الأخرى للحصول على وظائف وفرص عمل تضمن لهم الحياة، وما يحدث من تفاقم الصراعات الاجتماعية كما نرى في كل من فرنسا وإيطاليا، فالأوروبيون بصفة عامة قلقون من الهجرة الأفريقية إلى دولهم. إذ إن هذا الشكل من الهجرة الاستيطانية يؤثر في تركيبة المجتمع الأوروبي وخصائصه الاجتماعية، ويخلق نتائج سياسية عكسية من جراء توتر علاقات هؤلاء المهاجرين بعضهم مع بعض أو توتر علاقاتهم مع سكان البلاد الأصليين.

كما أن هناك الحروب الأهلية في كثير من دول العالم النامي، خاصة تلك الدول الفقيرة كثيرة السكان مما يشكل تهديداً مباشراً للسلم في هذه الدول، ويؤثر سلباً في مسار العلاقات الدولية، وهناك الصراعات

العرقية التي تهدد كيان بعض الدول، كل هذه الصراعات تحدث بسبب الرغبة في الحصول على موارد الغذاء أو الماء أو مصادر الطاقة... إلخ، وهذه الصراعات من شأنها تهديد الأمن الإقليمي والدولي، كما حدث مثلاً في أمريكا اللاتينية حين نشبت حرب في العام 1969 بين السلفادور وهندوراس، وكانت أول حرب في التاريخ المعروف لدينا بسبب الانفجار السكاني، حيث أدى الاستنزاف السريع للتربة إلى هجرة أعداد كبيرة من السلفادوريين إلى هندوراس المجاورة وساعد البحث عن الأراضي من جانب السلفادوريين البائسين إلى إشعال الحرب بين البلدين. وكما هو حادث الآن في جنوب السودان ومشكلة دارفور والصومال وإثيوبيا وإرتيريا وكثير من مناطق العالم الأخرى، فهذه الصراعات ليست محصورة في قارة من قارات العالم دون سواها، بل هي ظاهرة عالمية قابلة للانتشار، فهي موجودة في أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية على حد سواء.

ولا شك في أن هذه الهجرات والنزاعات تؤدي إلى نشوء العشوائيات في المدن والقرى التي يهاجر إليها السكان، وزيادة استهلاك الأراضي وقطع الأشجار لاستخدامها كوقود، مما يؤدي لانبعاث غازات الاحتباس الحراري إلى الجو أو استخدام هذه الأشجار في إقامة مساكن للمهاجرين، أو انتشار الأمراض بين السكان الجدد بسبب عدم توافر ظروف المعيشة الصحية الملائمة.

رابعاً: الزيادة السكانية وتدهور الأراضي

كانت الأراضي الزراعية تفي بحاجة السكان من الاحتياجات الغذائية، ولكنها تعرضت لتهديد خطير نتيجة زيادة عدد السكان، وقد أجهدت الأراضي الزراعية من أجل الحصول على كميات أكبر من الإنتاج المحصولي فأصبحت الأرض فقيرة إلى درجة أصبح من الصعب علاجها، ولذا، كثر استخدام الأسمدة والتي نتج عنها تراكم الكيماويات في التربة، وكثر استخدام المبيدات الحشرية للقضاء على الآفات التي تصيب المزروعات، فتراكمت هي الأخرى في التربة ووصلت مع مياه الصرف الزراعي إلى

الأنهار والبحار، وتسريت في باطن الأرض فوصلت إلى المياه الجوفية أيضا مما سبب تلوثها، كما وصلت من النباتات إلى الإنسان وتراكمت في جسمه مسببة له الأمراض. فعندما تضيق الأرض بساكنيها عادة ما يلجأ بعض المواطنين لهجرتها إلى أماكن أخرى فلا تجد الأرض من يزرعها، أو أن يلجأ السكان للإفراط في الزراعة لتعويض ضعف الأراضي فتتدهور الأراضي وتتصحّر عاما بعد عام. وتعتبر زيادة السكان أحد الأسباب الرئيسية لتصحّر الأراضي، فوجود الأفواه التي تنتظر الطعام يؤدي إلى زيادة حيوانات الرعي في المناطق الجافة وشبه الجافة، وهذه الأعداد المتزايدة من حيوانات الرعي تؤدي إلى تدهور الأراضي وتتناقص المساحات المخصصة للرعي، كذلك الحصول على مصادر الطاقة والتي تتمثل في الأشجار والشجيرات التي تقطع وتذهب إلى الاستخدامات المنزلية أو لبناء منازل للسكان في تلك المناطق أو تحويل هذه الأشجار إلى فحم يباع للحصول على الطاقة. كل هذه الانتهاكات البشرية للبيئة أدت إلى تدهور الأراضي وتصحّرها أي تدميرها.

ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية اتجاه السكان في العديد من الدول إلى بناء المساكن عليها واستقطاع هذه الأراضي التي تكون في الغالب خصبة ومنتجة زراعيًا، وحتى لو كانت هذه الأراضي جزءًا من صحراء فهذا الاستقطاع من الأراضي يؤثر سلبًا نتيجة عدم إمكان استصلاحها للزراعة كما هو حادث مثلاً في دولة الكويت، حيث نستقطع مساحات كثيرة من أراضي الدولة لإقامة المباني السكنية والمشاريع التنموية، فعدد السكان في الكويت الآن أكثر من ثلاثة ملايين نسمة يحتاجون إلى عدد كبير من المساكن لإيوائهم، مما جعل الحكومة تقيم المدن والمناطق العمرانية الجديدة، واتساع مساحة المدن القائمة، وظهرت مناطق حديثة في المحافظات وتوسعت فيها الإنشاءات^(*). ونلاحظ في هذا الشأن أن مساحة المباني الجديدة فقط بلغت العام 2000 نحو 7.028 مليون متر مربع، وبالطبع وصلت الآن إلى أكثر من ذلك بكثير، مما يبين أن مساحة الأراضي المستغلة في المباني والمستقطعة من مساحة الدولة لا يستهان بها مطلقاً.

(*) إحصائية وزارة التخطيط - قطاع الإحصاء والتعداد - 2006.

• خامسا، الزيادة السكانية والطاقة

مشكلة الطاقة وتوفرها لاحتياجات الإنسان مشكلة كبيرة وحلها في غاية الأهمية، ولكننا أردنا ربطها هنا بالزيادة السكانية، فمنذ القدم والإنسان يحتاج إلى الطاقة، ولكن استخدامه لها الآن تضاعف مرات كثيرة، لأنه أصبح يحتاج إليها في كل شؤون حياته اليومية، فكل حركة يقوم بها الإنسان تحتاج إلى استهلاك قدر من الطاقة، بدءا من العمل اليدوي والذي يحتاج إلى استهلاك قدر من الغذاء المتنوع والذي يتم حرقه في خلايا الجسم، وينتج الطاقة التي يستخدمها في تحريك عضلاته وفي أداء أعماله اليومية. وقد تمكن الإنسان بعد ذلك من استغلال طاقة الرياح في تحريك السفن الشراعية في الأنهار والبحار، واستخدمها كذلك في إدارة الطواحين الهوائية ثم عرف الإنسان الفحم منذ اكتشاف النار ولاحظ أن بعض الأحجار السوداء الموجودة في الطبيعة تقبل الاشتعال واستخدمها كمصدر للطاقة، ثم بدأ بعد ذلك باستخدام ضغط البخار في تحريك الآلات، ثم ظهر زيت البترول وما يصاحبه من غاز طبيعي وأصبحت من أهم مصادر الطاقة حتى الآن.

وقد ازدادت الحاجة إلى الطاقة مع زيادة أعداد السكان في العالم ومع زيادة الأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة في كل أغراض الحياة. وكان ذلك من أهم أسباب الضغط على مصادر الطاقة الطبيعية.

ومن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة ما يلي:

1 - الزيادة السكانية: فكلما زاد عدد السكان، زادت احتياجاتهم للطاقة وبالتالي للوقود.

2 - النمو الاقتصادي: فالزيادة في استهلاك الطاقة تتناسب تناسبا طرديا مع التقدم في المستوى الاقتصادي للأفراد (دخل الأفراد)، فالزيادة في المستوى الاقتصادي تسير موازية للزيادة في استهلاك الطاقة.

3 - التقدم التكنولوجي: فكلما زاد التقدم التكنولوجي زاد استهلاك الطاقة أيضا، وربما يكون ذلك مرتبطا بارتفاع مستوى المعيشة والذي يتبعه انتشار استعمال كثير من الأدوات الكهربائية الحديثة في المنازل.

- 4 - التقدم الصناعي: والحاجة الدائمة إلى زيادة الإنتاج الصناعي.
- 5 - انتشار وسائل النقل الحديثة، مما أدى إلى زيادة ضخمة في استهلاك الطاقة.

6 - التقدم الحضاري، الذي ينعكس بشكل مباشر على زيادة استخدام الطاقة، فالآن أغلب المحلات التجارية مكيفة الهواء، والسلالم الكهربائية منتشرة في المجمعات التجارية، والمصاعد تنتشر في المنازل، كما تستعمل لمبات النيون في الإعلانات، وهي جميعها تضيف عبئا جديدا إلى تلك الزيادة في استهلاك الطاقة.

ومما يزيد من حدة هذه المشكلة الاعتماد في توفير الطاقة على المصادر غير المتجددة المعرضة للنضوب، مما يعرضها للنفاذ في وقت قصير. علاوة على أن هذه المصادر (البتروول والفحم والغاز الطبيعي)، تعتبر ملوثة للبيئة، مما يحتم علينا البحث عن مصادر جديدة غير ملوثة للبيئة وغير معرضة للنضوب في وقت قصير.

ومن المعروف أن الطلب العالمي على الطاقة سوف يزداد أكثر خلال العقود المقبلة كنتيجة طبيعية للنمو السكاني خاصة في الدول النامية. والفحم هو الوقود الأحفوري الأكثر توافرا لمجابهة زيادة الطلب على الطاقة، كما ستتقدم الأشكال الجديدة من الطاقة المتجددة مساهمة فعالة في ذلك بعد الأبحاث التي تجرى عليها. فالنمو السكاني الهائل والتقدم الصناعي والتكنولوجي ساعدا على الزيادة في استهلاك الطاقة. ففي العام 1960 استهلك العالم من مصادر الطاقة ما يوازي 3.3 مليار طن مكافئ نفطا، بينما زاد ذلك الاستهلاك ليصل في العام 1990 إلى ما يوازي 8.8 مليار طن مكافئ نفطا، وبالطبع فإن الاستهلاك الآن زاد على ذلك كثيرا حيث وصل في العام 2008 إلى حوالي 11.6 مليار طن مكافئ نفطا، وتجيء الدول الصناعية الكبرى في مقدمة الدول المستهلكة للطاقة في العالم. ويكشف الواقع الراهن أن حوالي نصف عدد سكان العالم (3.5 مليار نسمة تقريبا) لا يتسنى لهم الآن الحصول على الطاقة لتغطية احتياجاتهم، ويعود ذلك إلى أن أكثر الدول النامية لا تمتلك من مصادر الطاقة سوى

الوقود التقليدي (الخشب) والذي تقل كمياته نظرا إلى استخدامه من قبل الأعداد المتزايدة من البشر في هذه الدول. وهناك عاملان رئيسيان آخران إلى جانب النمو السكاني يؤثران في الطلب على الطاقة هما: النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة وكذلك الكفاءة التي تستخدم بها الطاقة.

ويقول خبراء الطاقة إن الطلب العالمي على الطاقة سوف يزداد حتى العام 2020 بمقدار 4.6 مليار طن مكافئ نفطا على أقل تقدير، أي سيصل الاستهلاك إلى حوالي 13.5 - 17 مليار طن مكافئ نفطا وستكون أغلب هذه الزيادة في الدول النامية وبالتالي سترتب على هذه الزيادة ارتفاع معدل الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى مما يؤثر في النظام البيئي العالمي ويعمل على ارتفاع معدلات درجات الحرارة في الجو، ويزيد في نسبة التلوث الجوي والمائي بدرجة ملحوظة.

ولكن من خلال رفع كفاءة استخدام الطاقة، وتبني تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة في مجال تحويل الطاقة وإمدادها فسوف يتم تخفيف حدة الآثار البيئية السلبية لاستخدامات الطاقة. وعموما فالتلوث الناتج عن إمدادات الطاقة واستخدامها يسهمان بدرجة كبيرة في التدهور البيئي خاصة فيما يتعلق بتلوث الهواء، وبدرجة أقل تلوث الماء والتربة (قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تكاليف الوقت الضائع والوقود المستهلك في المركبات نتيجة الزحام وما ينتج عنه من علاج للآثار الطبية في مدينة بانكوك وحدها خلال العام بملياري دولار أمريكي).

أما بالنسبة إلى التوسع في استخدامات الطاقة المتجددة (الرياح - الطاقة الشمسية - طاقة جريان الماء) فإن ذلك سيحتاج إلى دعم مالي كبير في العديد من الدول لضمان تسريع عملية تطويرها، ولكن لا يمكن في الوقت الحالي أو في القريب العاجل استخدام مصادر الطاقة المتجددة في المشروعات الصناعية الكبرى. ومع زيادة تعداد سكان العالم، قد يزداد أيضا تعداد الذين يقل نصيبهم من الطاقة، وسوف يزداد عدد

الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البينية

المتنافسين على مصادر الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي، ولذلك سيواجه الكثيرون إلى إمدادات الطاقة البديلة. ولكن هل سيمتلكون المال والتكنولوجيا اللازمة لذلك؟

والجدول التالي يوضح إجمالي استهلاك الكهرباء بالمليار طن مكافئ من النفط (ليس باعتبارها طاقة أولية) بالتيارات/ساعة (*).

1350	311.4	117.2	36.6	10.2	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
700	224.6	148.2	74.2	30.2	أفريقيا جنوب الصحراء
5700	2106	1196.9	615.1	230.0	دول حوض الباسيفيكي (بما في ذلك دول التخطيط المركزي في آسيا)
(2650)	(699)	(354.6)	(140.4)	(70.3)	
1350	343.3	139.9	71.2	22.8	جنوب آسيا
23000	11607.7	8221.6	4960.3	2301.5	العالم

الجدول الرقم (13): إجمالي استهلاك الكهرباء في العالم (**)
محسوبا بالتيارات/ساعة

وبالنسبة إلى دولة الكويت (***) فإن إنتاج الكهرباء واستهلاكها قد زادا بدرجة ملحوظة، مما يؤدي إلى استهلاك كميات هائلة من الوقود وبالتالي انبعاث ملوثات عديدة إلى الهواء، ومما يساعد على كثرة الاستهلاك رخص الكهرباء نتيجة الدعم الحكومي لأسعار الكهرباء بالدولة.

(*) التيارات/ ساعة: ألف بليون كيلوواط / ساعة.

(**) المصدر: الطاقة لعالم الغد - مجلس الطاقة العالمي (1993) Energy for Tomorrow's World، لندن.

(***) المصدر: الكتاب الإحصائي لوزارة الطاقة والكهرباء، 2009، الكويت، صفحة 114.

النسبة المئوية السنوية للزيادة أو النقصان Percentage of Annual Increase / Decrease	الطاقة المولدة Electrical Energy Generation	السنة Year
	15417	1985
9.8	16935	1986
6.8	18092	1987
8.3	19599	1988
16.5	21085	1989
-12.4	18477	1990
-41.7	10780	1991
56.6	16885	1992
19.5	20178	1993
35.0	22802	1994
4.0	23724	1995
7.4	25475	1996
4.9	26724	1997
12.2	29984	1998
5.3	31576	1999
2.4	32323	2000
6.1	34299	2001
6.0	36362	2002
6.1	38577	2003
6.9	41257	2004
6.0	43734	2005
8.9	47605	2006
2.4	48754	2007
6.1	51749	2008

الجدول الرقم (14): إنتاج وزارة الكهرباء والماء من الطاقة الكهربائية
في دولة الكويت خلال الفترة من 1985 إلى 2008 (مليون كيلوواط/ ساعة)

الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية

ويعتبر معدل الاستهلاك اليومي للفرد من الكهرباء في دولة الكويت من أعلى المعدلات في العالم إذ يأتي في المرتبة التالية للولايات المتحدة الأمريكية مباشرة كما أنه الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي ويتبين ذلك من خلال النظر في الجدولين رقم (15) و(16).

الترتيب	الدولة	إجمالي استهلاك الفرد من الكهرباء (كيلوواط ساعة/ يوم)
1	النرويج	72
6	الولايات المتحدة الأمريكية	38
7	الكويت	35
8	قطر	28
9	دولة الإمارات العربية المتحدة	23
11	البحرين	22
15	المملكة العربية السعودية	15
16	لبنان	5
17	ليبيا	5
18	الأردن	3
19	سوريا	3

الجدول الرقم (15): معدل استهلاك الفرد اليومي من الكهرباء
في دولة الكويت ودول أخرى مختارة

متوسط نسبة النمو السنوي في الاستهلاك الفردي (في المائة)	نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية خلال السنة	عدد السكان	السنة
—	4912	1251963	1978
%5.5	8321	2011313	1988
%4.3	12461	2066759	1998
%0.6	13142	3441813	2008

الجدول الرقم (16): نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية خلال السنة في دولة الكويت

كما يتبين أيضا أن الدعم الذي تقدمه الحكومة الكويتية لأسعار الكهرباء من بين أهم العوامل التي تساعد على زيادة الاستهلاك، كما أن ذلك النظام غير معمول به في كثير من دول العالم. وبما أن استهلاك الطاقة بصورها المتعددة كبير جدا على الرغم من فوائدها الكثيرة على البشرية. فإنها من أهم مسببات زيادة الاحتباس الحراري نتيجة احتراق الوقود وانبعاث الملوثات إلى الغلاف الجوي؛ ولذلك بدأت دول العالم في الاتجاه نحو استخدام الطاقة المتجددة (الشمس - الرياح - جريان الماء).

الوطن العربي واستخدامات الطاقة المتجددة

يشغل الوطن العربي مساحة تقدر بحوالي 14 مليون كيلومتر مربع، يقع 75% منها في قارة أفريقيا والبقية في آسيا، ويستهلك سكانه كميات هائلة من الطاقة يأتي معظمها من النفط 86 في المائة ومن الغاز 12.5 في المائة، ومن الفحم والمصادر المائية 1 في المائة. ويختلف استهلاك الطاقة من دولة إلى أخرى، وكما أشرنا سابقا فإن معدل ما يستهلكه الفرد يبلغ أعلاه في دولة الكويت. ولا شك أن لدى العالم

العربي مصادر متعددة للطاقة يأتي في مقدمتها النفط والغاز، وحتى المصادر المتجددة فإن العالم العربي غني بها أيضا مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

واستغلال طاقة الرياح مرتبط في الأساس بسرعتها التي يجب ألا تقل في المتوسط عن 8 أميال/ ساعة، وقد أثبتت التجارب أن جهات عديدة في الوطن العربي غنية بطاقة الرياح ويمكن استغلالها بكل سهولة. ومن المعروف أن الأجهزة والمعدات والأدوات اللازمة لاستغلال طاقة الرياح ليست معقدة التركيب كما أنها سهلة الاستعمال والتشغيل ويمكن تصنيع معظم أجزائها محليا.

كذلك الأمر بالنسبة إلى استغلال الطاقة الشمسية، وهي طاقة مستمرة غير قابلة للنضوب والحصول عليها بدون مقابل، ولا تخضع لسيطرة أي نظم سياسية ولا تسبب أي أضرار أو تلوث للبيئة، ولذلك فهي من أفضل الطاقات المتجددة وتأتي في المقدمة ثم تأتي بعدها طاقة الرياح. وتعتبر البلاد العربية في مقدمة من استخدم الطاقة الشمسية فقد استخدمت في مصر العام 1907، وقد انتقلت هذه الاستخدامات إلى باقي الدول العربية بل وبعض دول العالم. وتقدمت في هذا المجال أيضا الجزائر والمملكة العربية السعودية. كما أنه توجد الآن في مصر مزارع للرياح تنتج كميات لا بأس بها من الطاقة. وقد بدأت دولة الكويت الآن جهودا بواسطة معهد الكويت للأبحاث العلمية للحصول على الطاقة بواسطة الرياح واستغلال الطاقة الشمسية أيضا وكذلك الطاقة النووية للحصول على الطاقة.

والرياح في الحقيقة هي حركة الهواء من منطقة عالية الضغط إلى منطقة منخفضة الضغط. ووجود الرياح يرجع إلى قيام الشمس بتسخين سطح الأرض بصورة غير متساوية نتيجة اختلاف تضاريسها. ومع ارتفاع الهواء الساخن يتحرك الهواء الأقل حرارة من أجل ملء الفراغ الذي حدث نتيجة ارتفاع الهواء الساخن، وتظل عملية هبوب الرياح مستمرة نتيجة لسطوع الشمس وفي هذه الحالة يمكن استخدام هذه الطاقة للتزود بالكهرباء(*).

(*) من المعروف أن ميغاواط واحد فقط يكفي لتوفير طاقة كهربائية لحوالي 200 منزل، كما هو حادث في هولندا مثلا.

وتشكل الرياح مصدرا نظيفا للطاقة المتجددة التي لا تسبب أي تلوث في البيئة، كما أنها رخيصة التكلفة، وأغلب حكومات الدول التي تشجع عملية تطوير طاقة الرياح تعرض حوافز تشجيعية لذلك. والعيب الوحيد في تلك العملية هو أن الرياح تتسم بالتقلب والتغير وإذا لم تهب فلن تولد كهرباء.

وفي نهاية العام 2009 وصلت الطاقة المتولدة في العالم إلى أكثر من 70 ألف ميغاواط، وتعتبر ألمانيا أكبر دول العالم إنتاجا لهذا النوع من الطاقات، وتليها إسبانيا والولايات المتحدة والهند والدنمارك وفرنسا والصين، وتأتي مصر في مقدمة الدول العربية في هذا المجال، ويتوقع العلماء، في حال استمرار النمو في هذه الطاقة، أن تغطي هذه الطريقة ثلث احتياجات العالم من الطاقة الكهربائية بحلول العام 2050 على أكثر تقدير. مع أن أغلب دول العالم الآن سواء الدول الصناعية أو أغلب الدول النامية تطور وتتخذ الآن خططا لكفاءة استخدام الطاقة.

أما فيما يتعلق بالطاقات المتجددة فهي بدأت تأخذ وضعها الآن وتقال أهمية كبيرة وتعتبر من أسرع القطاعات تطورا، وقد تضاعفت الاستثمارات فيها بين العامين 2004 و2007 أربع مرات على المستوى العالمي، و14 مرة على مستوى الدول النامية، واعتمدت دول كثيرة مثل الاتحاد الأوروبي والصين والهند والبرازيل ومصر أهدافا لاعتماد الطاقة المتجددة بنسبة تتراوح بين 15 في المائة و20 في المائة مع حلول العام 2020، وذلك سيساعد على مواجهة تحديات تغير المناخ نتيجة التقليل من غازات الاحتباس الحراري.

ولذلك فإن أكثرية العلماء يرون أن مستقبل الجنس البشري ورخاءه وازدهاره، يتوقف على كيفية تعامل دول العالم مع تحديين مرتبطين بالطاقة : أولهما تأمين إمدادات ثابتة من الطاقة بأسعار معقولة، وثانيهما هو التحول إلى مصادر الطاقة المنخفضة الكربون أو الطاقة المتجددة (النظيفة)، كطاقة الرياح أو الطاقة الشمسية أو طاقة جريان الماء.

والسيناريو الوارد في تقدير توقعات الطاقة العالمية الصادر عن وكالة الطاقة الدولية للعام 2008 يتوقع زيادة سنوية في الطلب العالمي على

الطاقة تقدر بحوالي 1.6 في المائة في المتوسط حتى العام 2030، ليرتفع من 11730 مليون طن مكافئ من النفط. و ليرتفع إلى حوالي 17010 ملايين طن مكافئ من النفط. وتسهم الصين والهند بحوالي نصف هذه الزيادة، كما ستساهم دول الشرق الأوسط بحوالي 11 في المائة من هذه الزيادة. وهناك نقطة مهمة وهي أن هناك عددا من الدول المستهلكة تعتمد في إمداداتها من الطاقة على عدد قليل من الدول المنتجة للطاقة والذي أصبح مهددا، ولعل المواجهة التي نشأت بين روسيا وأوكرانيا في العام 2009 قد أكدت المخاوف على أمن الطاقة في أوروبا، ومن المتوقع أن تزيد المخاطر المرتبطة بأمن الطاقة في المستقبل. وهذا التوسع في استخدام النفط أو الغاز كمصدر للطاقة من شأنه أن يجلب عواقب وخيمة على المناخ العالمي أيضا. وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى زيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحراري، إذ يتوقع أن ترتفع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45 في المائة بحلول العام 2030، علاوة على إسهام غازات الاحتباس الحراري الأخرى في ارتفاع معدلات درجات الحرارة في العالم. وأكثر الدول إسهاما بالغازات المسببة لارتفاع هذه المعدلات هي الصين والهند في الفترة المقبلة، أما أهم الدول التي سيقبل إنتاجها من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مقارنة بما هي عليه الآن هي دول الاتحاد الأوروبي واليابان وذلك بحلول العام 2030.

● سادسا: أثار التغيرات المناخية في مستوى سطح البحار وفي الأحياء البحرية ومصادر المياه

ارتفاع معدلات درجات الحرارة على سطح الكرة الأرضية أدى إلى انصهار الجليد في القطبين الجنوبي والشمالي وارتفاع منسوب أسطح البحار، وسوف يظل هذا المنسوب في ارتفاع مع زيادة معدلات درجات الحرارة. وقد أظهرت العديد من الدراسات العلمية الأمريكية أن الجبال الجليدية في ألاسكا⁽²⁾ تنصهر بمعدلات سريعة مما يؤدي إلى رفع مناسيب مياه بحار ومحيطات العالم بمقدار 1 - 2 مم كل عام خلال القرن العشرين، ذلك بالإضافة إلى انصهار جليد القطبين الشمالي

والجنوبي. وفي هذه الدراسات تم قياس التغيرات التي حدثت على أحجام جبال آلاسكا الجليدية بواسطة أشعة الليزر والتي أكدت بما لا يدع مجالا للشك وجود هذه الأخطار، خاصة أن مساحة جبال الجليد بآلاسكا تمثل حوالي 15 في المائة من مساحة الجليد بالعالم (900 ألف كيلومتر مربع تقريبا) وانصهارها يؤدي حتما إلى التأثير في ارتفاع مناسيب مياه البحار في العالم. كما أكد العلماء أن الحرائق التي يقوم بها المزارعون في تنزانيا بأفريقيا لإزالة أشجار الغابات بغية تحويلها إلى أراضٍ زراعية أدت إلى انصهار القمة الجليدية لجبل كلمنجارو الشهير وهو أعلى جبال القارة الأفريقية، ويقع في تنزانيا على بعد 300 كيلومتر جنوب خط الاستواء. وتوقع العلماء أن تنخفض القمة تماما (3) بحلول العام 2020 إذا استمرت معدلات انصهار الجليد الحالية والتي تصل إلى 300 متر مكعب من الجليد شهريا، وقد فقد حتى الآن حوالي 60 في المائة من جليده خلال الفترة بين العامين 1960 و2005. ويرى العلماء أن متوسط ارتفاع مستوى سطح البحر كان خلال السنوات المائة الماضية في حدود من 10 إلى 20 سم، أي بسرعة أكثر من عشرة أضعاف المعدل خلال الثلاثة آلاف العام الماضية. وهذه الزيادة مرتبطة ارتباطا وثيقا بارتفاع معدلات درجات الحرارة العالمية، وانصهار الجليد في القطبين، وتزايد عمليات التبخر. وهذا الارتفاع سيتواصل خلال العقود المقبلة ويعتقد أنه سيصل إلى حوالي متر واحد في نهاية القرن الحالي (2100) والذي سوف تكون له تأثيرات سلبية في المناطق والمدن الساحلية والجزر الصغيرة خاصة الموجودة بالدول النامية. وسوف تعاني بعض الأنهار من نقص في المياه، كما تعاني أنهار أخرى من الفيضانات نتيجة زيادة الأمطار. كما أن كثيرا من الجزر سوف تختفي بارتفاع مستويات أسطح البحار نتيجة انصهار الجليد، وستعرض سواحل بلدان كثيرة للاختفاء تحت سطح الماء خاصة أن أجزاء كبيرة من أكبر غطاءين جليديين في العالم هي القارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا) وجرينلاند. قد بدأت فعلا في الانصهار وهذا سوف يؤدي إلى غرق مساحات كبيرة من السواحل في جميع أنحاء العالم.

وتؤثر التغيرات المناخية أيضا في معدلات سقوط الأمطار أو زيادة عمليات البخر، مما سيؤدي إلى اختفاء الأراضي الرعوية في كثير من المناطق، كما يؤدي ذلك إلى قلة مياه الأنهار في بعض المناطق مثل نهر النيجر في شمال غرب أفريقيا، ونهر النيل في مصر والسودان، ونهر الإندوس في باكستان، وذلك بالطبع سوف يؤثر في إنتاج المواد الغذائية. كما أن ارتفاع درجة حرارة مياه البحار ستؤثر في النظم البيئية البحرية مما يؤثر سلبا في الأسماك والنباتات البحرية والشعاب المرجانية، وهجرة بعض أنواع الأسماك وانتقالها إلى مناطق جديدة مما تتجم عنه إبادة بعض الأنواع الفطرية.

وقد أكدت الدراسات العلمية الحديثة أنه بحلول نصف القرن الحالي (2050) لن يبقى شيء من أسماك البحر إذا استمرت الأحوال البيئية تتدهور كما هو حادث الآن. فقد لوحظ أن كمية الأسماك في البحار قد انخفضت بنسبة 30 في المائة تقريبا في الأعوام الأخيرة، كما أن هذا الانخفاض يزداد عاما بعد عام. ويعود هذا الانخفاض في كمية الأسماك إلى التدهور البيئي.

ويحذر العلماء من أنه إذا استمرت الأحوال كما هي من عدم احترام الإنسان للطرق التي يتعامل بها مع البيئة البحرية، فسيكون هذا هو القرن الأخير للحياة البحرية التي نعرفها اليوم. ففي العام 2003 كان 29 في المائة من كميات الأسماك في بحار العالم قد انهار. وأن العدد في الأعوام من 1994 إلى 2003 فقط، قد انخفض بنسبة 13 في المائة. ونحن هنا في الكويت نلاحظ ذلك بوضوح حيث انخفض المصيد من الخليج في السنوات الأخيرة بدرجة ملحوظة. بالإضافة إلى اختفاء سمك السردين من مياه النيل في مصر وقلة الأسماك فيها بصفة عامة. وتظهر الدراسات العلمية أن انقراض أنواع من الأسماك له علاقة مباشرة بانخفاض كمية الأسماك، فالبيئة البحرية هي وحدة متكاملة، فإذا حدث خلل في جزء منها انتقل إلى بقية أجزائها، فالكائنات في كل المحيطات هي جزء من سلسلة مرتبطة بعضها ببعض.

ولذا فإن اتباع دولة الكويت لنظام منع صيد أنواع معينة من الأسماك فترة كل عام (بناء على توصية من معهد الكويت للأبحاث العلمية) هو طريقة مثلى لإعادة التنوع البيئي البحري، كما تسمح هذه الطريقة بالتكاثر الكمي والنوعي لهذه الأنواع من الأسماك.

وتشير بعض الدراسات العلمية إلى أن أغلب الأراضي الساحلية الرطبة ستعرض للغرق مثل سواحل غرب أفريقيا، وأستراليا والبحر المتوسط وبعض جزر شرق آسيا، وتدمير هذه الأراضي سوف يؤدي بالتالي إلى تدمير مصايد الأسماك. كما أن ارتفاع درجة حرارة المحيطات يؤدي أيضا إلى تغير في تدفق المجاري المائية، وتؤدي المياه المالحة على المياه العذبة، مما يؤدي إلى هلاك بعض أنواع الأسماك أو هجرة بعضها الآخر، والذي يؤدي بالتالي إلى تدمير المجتمعات المحلية التي تعتمد عليها في الصيد، أو تشريد مجتمعات أخرى قد تفرقها مياه الفيضانات مما سيزيد من خطر انتشار مختلف الأمراض النفسية والمعدية، وانتشار حشرات في المناطق الجديدة لاستيطان هذه المجتمعات. وعند تعرض بعض المناطق الساحلية للغرق فإن النظم الإيكولوجية لها ستختفي بما في ذلك غابات المنجروف (القرم)، كما أن غطاء الجليد في البحار الباردة سينخفض مما ينتج عنه ترحل جغرافي للأحياء البحرية خاصة بالأقاليم القطبية.

وتقول التقارير العلمية لمنظمة الأرصاد العالمية (WMO) إن المناخ العالمي تميز بحدوث موجات حرارية شديدة في بعض المناطق وبرودة في مناطق أخرى منذ العام 1998، كما أن بعض المناطق عانت الجفاف وأخرى عانت الأمطار الغزيرة، كما زادت العواصف فوق منطقة شمال الأطلسي. وكندا من الأمثلة على المناطق التي ازدادت فيها معدلات درجات الحرارة وكانت ملموسة، بينما زاد انخفاض معدل درجات الحرارة شتاء في سيبيريا وشمال الهند والسويد مما سبب موت كثير من السكان.

وقد أدى سقوط الأمطار الغزيرة على موزمبيق وزامبيا في أفريقيا، وجزيرة جاوة الإندونيسية والصين وباكستان إلى تشريد آلاف من السكان، كما هلك كثير منهم نتيجة الفيضانات الناجمة عن الأمطار، ولا ننسى

التسونامي وما سببه من كوارث بيئية وبشرية هائلة وخسائر مادية فادحة، كذلك الفيضانات التي حدثت في باكستان أخيراً. بينما عانت مناطق كثيرة مثل إيران وأفغانستان الجفاف الشديد لقلة الأمطار، كما عانت بعض البلدان الكوارث الإنسانية نتيجة الجفاف أيضاً مثل كينيا والصومال والسودان وإثيوبيا، وأخيراً حرائق روسيا نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وما سببته من خسائر فادحة للاقتصاد العالمي.

وبناء على ذلك، يرى علماء المناخ أن مواسم الشتاء الأكثر دفئاً والتي جاءت مبكرة قبل ميعادها خلال العقود الثلاثة الأخيرة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية تعود إلى غازات الاحتباس الحراري والتي تؤدي إلى زيادة حركة التيارات الهوائية حول القطب الشمالي وهي تتجه من الطبقة الجوية العليا إلى الطبقة السفلى، كما تهب هذه الرياح بقوة فوق المحيطات الحارة ناقله رياحاً حارة مشبعة ببخار الماء إلى أوروبا وشمال أمريكا وآسيا مما يتسبب في مواسم شتاء مبكرة وأكثر دفئاً.

ويقول أحد المعدين لتقرير منظمة الأرصاد العالمية، وهو الباحث دروشيندل إن درجة الحرارة قد ارتفعت بمقدار 5°م خلال أشهر الشتاء في نصف الكرة الشمالي في العقود الثلاثة الأخيرة، وهذه الزيادة كبيرة جداً. وسوف تواصل معدلات الحرارة ارتفاعها خلال العقود القليلة المقبلة مع زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

ونتيجة لذلك، فإن التغيرات المناخية ستؤدي إلى انقراض ملايين الكائنات الحية بحلول العام 2050. وتقول الدراسات العلمية الحديثة إن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل نسبة غازات الاحتباس الحراري في جو الأرض، وفي مقدمتها غاز ثاني أكسيد الكربون، قد ينقذ العديد من أنواع الكائنات الحية من الاندثار.

وقد ثبت أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حدوث الفيضانات في بعض الدول الآسيوية والأوروبية وارتفاع معدلات درجات الحرارة العالمية، كما أن الأعاصير التي تحدث في منطقة البحر الكاريبي أصبحت أكثر شدة كما أوضح راجندرا باتشوري رئيس لجنة تغيرات المناخ بالأمم المتحدة في مؤتمر قمة الأرض بجوهانسبرغ في أغسطس 2002.

وهناك كثير من الأحداث المناخية المتطرفة والتي تكرر حدوثها بصورة أكبر بكثير من المألوف، خاصة تلك الأحداث المرتبطة بالعواصف والأعاصير المدارية والأحوال الجوية المتطرفة والتي لها تأثيرات مهمة في البيئة والنظم البيئية والمجتمعات، مثل ظاهرة النينو، وبالطبع فإنه مع زيادة معدلات درجات الحرارة فإن حالات التطرف مثل الجفاف والأمطار الغزيرة التي تواكب أحداث النينو في كثير من المناطق المختلفة في العالم تزيد إلى حد كبير. وهذه الظاهرة تعتبر من أقوى التقلبات الطبيعية للمناخ وتحدث كل عدة سنوات في المحيط الهادي.

وقد ورد في تقرير أصدرته منظمة IUCN العام 2004 أن أفريقيا وآسيا ستكونان الأكثر تضررا، حيث ستلحق بهما كارثة نتيجة الاحتباس الحراري، وسوف تؤثر قلة الأمطار في المزروعات والثروة الحيوانية تأثيرا سلبيا ظاهرا وخاصة في جنوب الصحراء الكبرى ومناطق السواحل الشرقية والغربية الأفريقية نتيجة الجفاف، ولعل بوادر ذلك بدأت تظهر في الوقت الحاضر في الصومال ودارفور بغرب السودان وفي إثيوبيا. وعلى الرغم من ذلك يرى بعض العلماء أن الاحتباس الحراري ستكون له آثار إيجابية خاصة في تأثير غاز ثاني أكسيد الكربون الذي سيزيد من قيام النباتات بعملية البناء الضوئي بدرجة أكبر.

ويوضح الجدول (17) ملخصا للتأثيرات البيئية التي حدثت خلال القرن العشرين نتيجة ارتفاع معدلات درجة حرارة الأرض والذي يؤدي بالتالي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وكثير من الظواهر البيئية الأخرى. كما أن هناك تغيرات في الظواهر المناخية المتطرفة قدرها العلماء نتيجة استخدامهم للنماذج المناخية، وهذه الظواهر المناخية المتطرفة سوف تؤثر في الحياة على سطح الأرض بصفة عامة. ويمكن إجمال هذه التغيرات وتأثيراتها البيئية في الجدول الرقم (17).

أما بالنسبة إلى موارد المياه في العالم فإنه إن لم تتمكن دول العالم من التحكم في أسباب التغيرات المناخية فإنها بلا شك سوف تتأثر تأثرا كبيرا. (الجدول رقم 18 يوضح التأثيرات التي سوف تحدث في موارد المياه بالعالم نتيجة التغيرات المناخية).

الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية

التغيرات في الظواهر المناخية المتطرفة	التأثيرات البيئية المحتملة لهذه التغيرات
<p>درجات حرارة أعلى ومزيد من الأيام الحارة وموجات الحرارة فوق كل مناطق اليابسة تقريبا.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● تزايد حالات الوفيات والأمراض الخطيرة في فئات كبار السن وفقراء المناطق الحضرية. ● تزايد إجهادات الحرارة في الحيوانات والحياة البرية. ● تغير المقاصد السياحية. ● تزايد خطر وقوع أضرار لعدد من المحاصيل. ● تزايد الطلب على التبريد باستخدام الكهرباء وتناقص إمدادات الطاقة.
<p>زيادة معدل درجات الحرارة الصغرى وأيام باردة وصقيع وموجات برودة أقل فوق جميع مناطق اليابسة تقريبا.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● تناقص الاعتلالات والوفيات البشرية المرتبطة بالبرد. ● تناقص خطر الأضرار التي تصيب عددا من المحاصيل وتزايدها بالنسبة إلى محاصيل أخرى. ● امتداد نطاق ونشاط بعض نواقل الآفات والأمراض. ● انخفاض الطلب على طاقة التدفئة.
<p>ظواهر سقوط الأمطار الغزيرة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة الفيضانات والانسيابات الأرضية الثلجية والأضرار الناجمة عن الانسيابات الطينية. ● زيادة انجراف التربة. ● زيادة صرف الفيضانات يمكن أن يزيد من إعادة شحن بعض تجمعات المياه في السهول الفيضية. ● زيادة الضغط على الحكومات والنظم الخاصة بالتأمين ضد الفيضانات والإغاثة من الكوارث.
<p>تزايد الجفاف في الصيف في معظم الأجزاء الداخلية القارية في مناطق خطوط العرض الوسطى وما يقترن بذلك من خطر الجفاف.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● تناقص إنتاج المحاصيل. ● تزايد الأضرار الواقعة على أسس الأبنية من جراء انكماش الأراضي. ● تناقص كمية وجودة موارد المياه. ● تزايد خطر اندلاع حرائق الغابات.
<p>تزايد شدة الرياح الإعصارية المدارية ومتوسط وذروة شدة سقوط الأمطار.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● تزايد الأخطار التي تهدد حياة الإنسان وتزايد خطر تفشي الأمراض المعدية وكثير من الأخطار الأخرى. ● تزايد التحات الساحلي والأضرار التي تلحق بالأبنية والبنى الأساسية الساحلية. ● تزايد الأضرار التي تصيب النظم الأيكولوجية الساحلية مثل الشعاب المرجانية والمنجروف.

<p>● تناقص الإنتاجية الزراعية وإنتاجية المراعي في المناطق المعرضة للجفاف والفيضانات.</p> <p>● تناقص إمكانات الطاقة الكهرومائية في المناطق المعرضة للجفاف.</p>	<p>تزايد شدة حالات الجفاف والفيضانات المصاحبة لظواهر النينو في كثير من المناطق المختلفة.</p>
<p>● زيادة في حجم وأضرار الفيضان والجفاف في آسيا المعتدلة والمدارية.</p>	<p>تزايد تقلبية سقوط الأمطار الموسمية الصيفية الآسيوية.</p>
<p>● تزايد الأخطار التي تهدد حياة وصحة الإنسان.</p> <p>● تزايد الخسائر التي تلحق الممتلكات والبنى الأساسية.</p> <p>● تزايد الأضرار التي تصيب النظم الأيكولوجية الساحلية.</p>	<p>تزايد شدة العواصف في مناطق خطوط العرض الوسطى.</p>

الجدول الرقم (17): أمثلة للتأثيرات البيئية نتيجة التغيرات في الظواهر المناخية المتطرفة

التغيرات	عام 2025	عام 2050	عام 2100
تركيزات ثاني أكسيد الكربون	405 - 460 جزءا في المليون	445 - 640 جزءا في المليون	540-970 جزءا في المليون
المتوسط العالمي لتغير درجة الحرارة من العام 1990	1.1 - 5.4 درجة مئوية	0.8 - 2.6 درجة مئوية	1.4 - 5.8 درجة مئوية
المتوسط العالمي لارتفاع مستوى سطح البحر من العام 1990	3 - 14سم	5 - 32 سم	9 - 88 سم
التأثيرات على موارد المياه			
إمدادات المياه	تزعج التدفقات القصوى للأنهار من الربيع نحو الشتاء في الأحواض التي تكون الثلوج فيها مصدرا مهما للمياه.	تناقص إمدادات المياه في كثير من البلدان التي تعاني من إجهاد المياه وزيادتها في بعض البلدان الأخرى التي لا تعاني من إجهاد المياه.	تضخم تأثيرات إمدادات المياه
جودة المياه	تدهور جودة المياه من جراء درجات الحرارة الأعلى تعديل تغيرات جودة المياه. نتيجة للتغيرات في حجم تدفق المياه. زيادة طفبان المياه المالحة على مستودعات المياه الجوفية الساحلية من جراء الارتفاع في مستوى سطح البحر.	● تدهور جودة المياه من جراء درجات الحرارة الأعلى. ● تعديل تغيرات جودة المياه نتيجة للتغيرات في حجم تدفق المياه.	تضخم تأثيرات جودة المياه

الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية

الطلب على المياه	الطلب على المياه لأغراض الري سيستجيب للتغيرات في المناخ وسوف يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة الطلب على المياه.	تضخم تأثيرات الطلب على المياه	تضخم تأثيرات الطلب على المياه
الظواهر المتطرفة	تزايد الأضرار الناجمة عن الفيضانات من جراء زيادة شدة سقوط الأمطار. زيادة تواتر حالات الجفاف.	● زيادة أخرى في الأضرار الناجمة عن الفيضانات ● زيادة أخرى في ظواهر الجفاف والتأثيرات الناجمة عنها.	تزايد الأضرار الناجمة عن الفيضانات عدة أضعاف.

الجدول الرقم (18): التغيرات خلال القرن الحالي
(حتى العام 2100)

وتبلغ الخسائر المادية لارتفاع مستوى منسوب مياه البحار وفق تقديرات العلماء 28 تريليون دولار. فقد حذر تقرير برياني (صادر عن صندوق الحياة البرية وشركة الخدمات المالية أليانز) من أنه في حالة ارتفاع مستوى أسطح البحار بمقدار 0.5 سم بحلول العام 2050 يمكن أن يسبب خسائر فادحة تتجاوز قيمتها مبلغ 28 تريليون دولار في كبرى مدن العالم الساحلية، وهذا التقرير يذكر أن النظم البيئية في العالم شارفت على مرحلة التخمة الحرارية أو النقطة الحرجة.

وجاء في التقرير الذي نفذه مركز تيندال البريطاني أن القيمة الراهنة للخسائر في البنى التحتية فيما يسمى بـ «المدن الساحلية الكبرى» والتجمعات السكانية في المناطق الحضرية التي تحتضن أكثر من 10 ملايين شخص لا تتعدى 3 تريليونات دولار في وقتنا الحاضر.

بيد أن هذا الرقم مرشح للارتفاع كنتيجة لتوسع المناطق الحضرية وتزايد احتمالات تعرض ذلك النمو السكاني لخطر كوارث طبيعية تحدث مرة كل 100 سنة، وذلك جراء ارتفاع مستويات سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة. ووفقا للتقرير فإن أي واحدة من هذه الأحداث قد تطلق موجة تغيرات بيئية واجتماعية واقتصادية مدمرة على خلفية تزايد النمو السكاني في المناطق الحضرية.

ولفت التقرير إلى أن تأثير تجاوز نقطة الحافة Tipping point على سبل عيش الناس والأصول الاقتصادية قد تم التقليل من شأنه، فدرجات الحرارة العالمية ارتفعت بنسبة لا تقل عن 0.7 درجة مئوية. ورجح التقرير استمرار

ارتفاع درجات الحرارة بـ 2 - 3 درجات في النصف الثاني من القرن، ما لم يُحد وبشكل كبير من الانبعاثات الغازية قبل العام 2015.

ومن المحتمل أن يترتب على انصهار الجليد في غرينلاند والدرع الجليدية غربي القطب المتجمد، في واحدة من السيناريوهات التي قد تصل إلى مرحلة الحافة، ارتفاع منسوب مياه البحر إلى 0.5 متر بحلول العام 2050.

ويركز التقرير على مناطق محددة يتوقع أن يتسبب بلوغها هذه المرحلة ربما في تأثيرات بيئية خطيرة في غضون النصف الأول من هذا القرن. فعلى سبيل المثال إعصار في نيويورك قد بلغت تكلفته خسائره في الوقت الراهن تريليون دولار يعني خسارة خمسة تريليونات دولار بسعر فاتورة التأمين بحلول منتصف هذا القرن.

ويقول كيم كارستسن، رئيس مبادرة المناخ الدولي بصندوق الحياة البرية، إذا لم نتخذ إجراءات فورية لمكافحة تغير المناخ فنحن في خطر شديد جراء تغيرات تخريبية ومدمرة.

يذكر أن الحكومة الأسترالية حذرت في تقرير صدر أخيراً من أن نحو ربع مليون منزل على امتداد سواحل أستراليا عرضة للفرق بحلول العام 2100 جراء ارتفاع منسوب مياه البحر بفعل التغيرات المناخية.

وأوضح تقرير «مخاطر التغيرات المناخية على سواحل أستراليا»، التقييم الأكثر شمولاً حتى اللحظة بشأن تأثير الاحتباس الحراري، الذي وضع قيد الاعتبار ارتفاع منسوب مياه البحر بـ 1.1 متر، أن عقارات بقيمة 63 مليار دولار ستختفي تحت البحر إلى جانب 120 ميناء تتنوع بين موانئ بحرية وجوية من بينها مطاراً بريسيبان وسيدني، بالإضافة إلى تدمير 1800 جسر.

ولكن ما الوضع بالنسبة إلى الوطن العربي؟

توضح سجلات درجات الحرارة أنه خلال القرن الماضي (1900 - 2000) لم يحدث تغير كبير يذكر في معدلات درجات الحرارة في العالم العربي، وكذلك بالنسبة لكميات الأمطار. وهذه المنطقة تشتمل على حوالي 25 دولة، مناخ هذه الدول أغلبه جاف أو شبه جاف وارتفاعاته تبدأ من 410 أمتار تحت سطح البحر (منطقة البحر الميت). أما بالنسبة لمعدل درجات الحرارة خلال السنوات الأخيرة (1998 - 2010) فقد لوحظ ارتفاع في

معدل درجات الحرارة، حيث يتوقع العلماء أنه بحلول العام 2050 سوف يزداد المعدل بمقدار درجة أو درجتين، وستكون الزيادة ملموسة شتاء في الشمال الشرقي وصيفا في الجنوب الغربي من العالم العربي. وسوف يزداد معدل سقوط الأمطار في الشتاء، أما صيفا فسوف يزيد المطر قليلا في جنوب الجزيرة العربية ويبقى على حاله في باقي المناطق، ونتيجة لذلك سوف يتأثر النظام الأيكولوجي بشكل كبير لأن معظم المنطقة جافة أو شبه جافة، كما أن زيادة معدل سقوط الأمطار ستحسن من الغطاء النباتي، ولعلنا لاحظنا أنه خلال العامين 2009 و2010 بالذات أن ارتفاع درجة الحرارة كان بشكل كبير وملموس.

أما بالنسبة للموارد المائية في المنطقة فسوف تتأثر سلبا بارتفاع معدل درجات الحرارة، ولن تعوض مياه الأمطار النقص في توفير مصادر بديلة للمياه العذبة، علاوة على الزيادة السكانية وتدهور التربة، ولكن يمكن التكيف مع هذه الظروف من خلال حسن إدارة المياه، خاصة في الزراعة والتوسع في استخدام المياه المعالجة.

كما أن ارتفاع مستوى سطح البحر سيكون السبب الرئيسي في غرق بعض المناطق الساحلية المنخفضة في منطقة الخليج وشمال الدلتا في مصر بشكل خاص، والذي سيؤدي إلى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وخسارة في الثروة السمكية في بحيرات شمال مصر، وتهجير حوالي 15 مليون شخص من بلادهم، ونحن في حاجة ماسة لمزيد من الجهد لإيضاح تأثيرات التغيرات المناخية على الوطن العربي.

ظاهرة النينو: ما هي، وأين تحدث؟

تعتبر ظاهرة النينو من أقوى التقلبات الطبيعية للمناخ وهي تحدث كل عدة سنوات. وقد أطلق مصطلح «النينو» أصلا على تيار محيطي دافئ ضعيف يحدث سنويا في المحيط الهادي، حيث يتجه جنوبا على طول ساحل (بيرو) خلال فترة أعياد الميلاد، ولم يصبح مرتبطا بارتفاع معدل درجة حرارة جو الأرض إلا منذ وقت قصير. غير أن ارتفاع درجة حرارة السواحل يرتبط في كثير من الأحيان بارتفاع درجة حرارة مياه المحيطات.

وكانت هذه الظاهرة التي تشمل حوض المحيط الهادي بأكمله هي التي تشكل الصلة مع الأنماط المناخية العالمية الشاذة. ويطلق على عناصر الغلاف الجوي ذات الصلة بـ «النينو» اسم التذبذبات الجنوبية، وكثيرا ما يطلق العلماء على ذلك وصف الظاهرة عندما تجتمع في الغلاف الجوي والمحيط معا التذبذبات الجنوبية ذات الصلة بهذه الظاهرة.

وهذه التذبذبات ظاهرة طبيعية، وتتوافر شواهد جيدة من عمل فحوصات على عينات الشعاب المرجانية والجليد من العصر الجليدي في منطقة الأنديز على أنها مستمرة منذ آلاف السنين. ونادرا ما تصل الأحوال الخاصة بالمحيطات والغلاف الجوي في المناطق المدارية للمحيط الهادي إلى نقاط متوسطة بل تتقلب بعض الشيء بصورة غير منتظمة بين أحداث النينو ومرحلة «النينيا» المقابلة التي تتألف من تبريد المناطق المدارية للمحيط الهادي مع فترة فاصلة تبلغ من نحو ثلاث إلى ست سنوات، وتستمر أكثر مراحل كل حدث على حدة نحو سنة.

وثمة نمط متميز لدرجة حرارة سطح البحر في المحيط الهادي يمهّد الطريق لإحداث التذبذبات الجنوبية ذات الصلة بظاهرة النينو. ومن الجوانب الرئيسية في هذا المجال «التجمع الدافئ» في المناطق المدارية غربي المحيط الهادي حيث توجد أكثر مياه المحيط من حيث الحرارة في العالم، والمياه الأبرد بدرجة كبيرة في شرقي المحيط الهادي واللسان البارد على طول خط الاستواء، والذي يكون في أبرز مظاهره في أكتوبر، بينما يكون في أضعف مظاهره في مارس. وتقوم الرياح التجارية الشرقية في الغلاف الجوي بالمناطق المدارية بتجميع المياه الدافئة في الغرب لتكوين منحدر صاعد لمستوى سطح البحر على طول خط الاستواء من الشرق إلى الغرب، وتدفع الرياح التيارات المحيطية السطحية، التي تحدد المكان الذي تتجه إليه تدفقات المياه السطحية وتتفرق وهكذا، ذلك أن المياه الأكثر برودة المملوءة بالمغذيات تصعد من أسفل على طول خط الاستواء والسواحل الغربية للأمريكتين، مما يوفر الظروف المواتية لنمو العوالق النباتية والحيوانية ومن ثم توافر الأسماك. ونظرا إلى أن الحرارة والعواصف الرعدية تحدث عادة في المياه الدافئة فإن درجات حرارة

سطح البحر تحدد توزيع الأمطار في المناطق المدارية، ويحدد ذلك بدوره أنماط ارتفاع درجات الحرارة في الغلاف الجوي من خلال انطلاق الحرارة الكامنة، وتدفع الحرارة الدوامات الكبيرة التي من نوع الدوامات الموسمية في المناطق المدارية ومن ثم تحدد الرياح. ويؤدي هذا الترابط القوي بين الغلاف الجوي والمحيطات في المناطق المدارية إلى إثارة ظاهرة النينو. وخلال هذه الظاهرة تتحرك المياه الدافئة في المناطق المدارية الغربية في المحيط الهادي نحو الشرق أثناء ضعف الرياح التجارية وحدوث تحولات في نظام العواصف، مما يؤدي إلى إضعاف الرياح التجارية، ومن ثم تعزيز التغيرات في درجة حرارة مياه البحر، وينخفض مستوى سطح البحر في الغرب، بيد أنه يرتفع في الشرق بمقدار كبير يصل إلى 0.25 متر مع اندفاع المياه الدافئة نحو الشرق وعلى طول خط الاستواء.

سابعاً: أثار التغيرات المناخية في الصحة

إن الزيادة السكانية والارتفاع في معدلات درجات الحرارة العالمية سيؤدي حتماً إلى تأثيرات سلبية كبيرة في صحة الإنسان، حيث تؤثر بدرجة كبيرة على انتشار الأمراض وزيادة الوفيات. فالكائنات التي تحمل الأمراض البوائية مثل الكوليرا والملاريا سوف تنتشر لأن الجو سيصبح أكثر ملاءمة لذلك. وقد وجد ارتباط وثيق بين حالات انتشار الكوليرا ودرجة حرارة سطح البحر كما في خليج البنغال، كما أن كبار السن والمرضى سيعانون من موجات الحرارة المرتفعة والتي أدت بالفعل إلى موت المئات منهم في بعض الدول منذ العام 1995. ومن المعروف أن صحة الإنسان تعتمد اعتماداً كلياً على الغذاء ومياه الشرب النقية والطقس والظروف الاقتصادية الملائمة للسيطرة على الأمراض، وكل هذه العوامل تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات المناخية. كما أنه توجد علاقة بين موجات الحرارة وأمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض الجهاز التنفسي لا سيما بين كبار السن والأطفال.

كما أن نقص الغذاء وتنامي ظاهرة التصحر في بعض المناطق والنتيجة عن التغيرات المناخية سوف يؤديان إلى مزيد من أمراض سوء التغذية والجوع والوفاة، لا سيما بين الأطفال في التجمعات البشرية الفقيرة.

كذلك هناك ارتباط بين ظاهرة النينو (التي تدفئ مياه جنوب غرب المحيط الأطلنسي) وبين انتشار وباء الملاريا وحمى الدنج في المناطق المحيطة. كل ذلك له تأثير على الصحة العامة للإنسان، ويمكن بعض أنواع البكتيريا والفيروسات والفطريات المسببة للأمراض من الانتقال إلى مناطق جديدة لتلحق الأذى بمختلف الأنواع الحية. كما صدر تقرير طبي دنماركي في يناير 2004 يقول: «إن ارتفاع معدلات درجات الحرارة في الجو العالمي يؤثر بدرجة كبيرة في أنابيب مياه الشرب التي تصل إلى المنازل فتساعد على تكاثر البكتيريا والفطريات مما يزيد من انتشار الأمراض».

ويقول العلماء إن لارتفاع معدلات درجات الحرارة دورا كبيرا في تمكين الحشرات والميكروبات من غزو بعض المناطق الجديدة، فموجات البرد القارسة الحادة كانت تمنعها من دخولها في السابق، فالبعوض بدأ ينتقل إلى سفوح الجبال وينشر المرض بين الحيوانات التي كانت درجات الحرارة تحميها سابقا، وبعض الجراثيم المرضية تتناسل في الأجواء الدافئة، وبالتالي تصبح هناك جراثيم أكثر تسببا في العدوى.

وهناك مؤشرات عامة يجب أخذها في الاعتبار عندما ننظر إلى تأثير صحة الإنسان بالتغيرات المناخية الناجمة عن إطلاق غازات الاحتباس الحراري إلى الغلاف الجوي، حيث تعتبر الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان أهم ظواهر تدهور الصحة، ويلاحظ أن انتشار الأمراض قد زاد كثيرا في العقود الأخيرة. فالملاريا مثلا تقتل حوالي مليون شخص سنويا، منهم أكثر من 70 في المائة من الأطفال، وتقدر الخسائر الناجمة عن مرض الملاريا في أفريقيا فقط بأكثر من 1.2 مليار دولار أمريكي سنويا.

وتقول الإحصائيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية أيضا إن أكثر من 40 في المائة من الأمراض التي ترجع إلى عوامل بيئية تصيب الأطفال دون الخامسة، كما أن الأمراض المنتشرة في العالم التي تعود إلى الأحوال البيئية المتدهورة نتيجة الزيادة السكانية والنشاطات البشرية تمثل نسبة 25 في المائة من كافة الأمراض الموجودة، وتشير تلك الإحصائيات إلى أنه في العام 2002 فقط توفي 1.6 مليون طفل دون الخامسة في البلدان النامية بسبب أمراض الإسهال الناتجة عن مصادر المياه الملوثة بالبكتيريا والطفيليات والتي تكاثرت بنسبة كبيرة أخيرا نتيجة ارتفاع معدلات درجات

الحرارة في الجو. وقد زاد هذا العدد في السنوات الأخيرة نتيجة الفقر الناتج عن التكديس السكاني وكذلك نتيجة زيادة معدلات درجات الحرارة. ويعتقد العلماء أن ظاهرة الاحتباس الحراري قد ساعدت على زيادة نشاط الكائنات الحية المسببة للعدوى بالأمراض والهلاك للكائنات الحية عموما سواء أكانت نباتية أم حيوانية، فقد أثبتت ذلك كثير من الدراسات العلمية الأمريكية التي تناولت علاقة انتشار الأمراض بالتغيرات الحرارية. كما أن التغيرات المناخية تسبب اضطرابا في الأنظمة البيئية فتجعل الظروف أكثر ملائمة لانتشار الأمراض المعدية مع ارتفاع معدل درجات الحرارة وبعض هذه الأمراض تنتقل من النباتات والحيوانات إلى البشر، فتوجد كثير من الكائنات التي تنشر الأمراض مثل البعوض والقوارض والقراد، حيث يزداد انتشارها بارتفاع درجات الحرارة أو في المناطق الجديدة.

وتبعا لتقارير منظمة الصحة العالمية⁽⁷⁾ فإن حوالي 12 مليون طفل دون الخامسة يموتون سنويا في البلدان النامية نتيجة أمراض الملاريا أو سوء التغذية أو الإسهال أو الأمراض التنفسية وهي كلها أمراض ذات صلة بالتغيرات الحرارية. كما أصيب أكثر من 60 مليون شخص في العالم بفيروس مرض الإيدز (نقص المناعة المكتسبة)، وهذا المرض لم يكن معروفا من قبل، ويرى العلماء أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة قد ساعد على انتشاره. ففي العام 2002 فقط أصيب حوالي 6 ملايين شخص في العالم، منهم 600 ألف طفل، أي بمعدل 17 ألف مصاب تقريبا يوميا وهو عدد كبير بلا شك. والمعروف أنه توجد أيضا بعض الأمراض المعدية التي تصيب الحيوانات مثل الحمى القلاعية، وحنون البقر وإنفلونزا الطيور والتي تفشت الآونة الأخيرة بين الحيوانات في كثير من أنحاء العالم.

ومع أن فصول الشتاء في كثير من المناطق كانت تقضي على هذه الكائنات ناقله الأمراض، بيد أن ارتفاع معدل درجات الحرارة يؤدي إلى عدم موتها، بل إلى زيادة انتشارها وقوة تأثيرها. وما نراه الآن من انتشار كثير من الأمراض التي لم تكن معروفة من قبل، مثل الأيبولا والإيدز وإنفلونزا الطيور بشكلها الجديد وإنفلونزا الخنازير، فهو أكبر دليل على ذلك. كما أن ارتفاع درجات الحرارة في الصيف أيضا يرفع من قابلية النباتات والحيوانات للإصابة بالأمراض.

ويرى العلماء أن هناك بعض الملاحظات مثل:

انتشار موجات وباء حمى وادي الصدع Rift Vally Fever، وهو مرض فيروسي فتاك ينتقل عن طريق البعوض ويجتاح مناطق شرق أفريقيا خلال سنوات الدفء غير العادية. ويتكهن بعض الباحثين بأنه إذا أصبح المناخ أدفأ وأكثر رطوبة بصورة دائمة فإن موجات وباء حمى وادي الصدع ستصبح أكثر انتشاراً، وقد تسبب في العام 2005 في موت الآلاف من البشر.

قد تصبح الملاريا والحمى الصفراء أكثر انتشاراً إذا أتاح اعتدال فصول الشتاء البقاء الموسمي الأطول للبعوض الذي ينقل المرض. كما أن المناخ الأدفأ سيمكنه من الانتقال إلى مناطق كان لا يستطيع دخولها بسبب البرد، ولكنها سوف تنتشر بشكل كبير ويرتفع عدد الحشرات الحاملة للمرض وتزداد حالات انتقال الفيروس للإنسان وللماشية بسبب ارتفاع معدلات درجات الحرارة.

في ولاية هاواي الأمريكية تسبب ارتفاع درجة الحرارة في بعض المناطق الجبلية في تكاثر البعوض في أماكن أكثر ارتفاعاً من ذي قبل. وقد نقلت هذه الحشرات إلى هناك نوعاً من ملاريا الطيور الذي أصاب الطيور المتوطنة غير المحصنة ضده. كما قتل تفشي مرض الاعتدال المزاجي العديد من الأسود في تنزانيا في العام 2001، وعزا العلماء ذلك إلى التغير المناخي الذي أتاح للذباب نقل جراثيم المرض إلى أجزاء عديدة من شرقي أفريقيا.

إن التغيرات المناخية تؤثر أيضاً وبطريق غير مباشر في صحة الإنسان (مثل انخفاض إجهاد البرودة في البلدان معتدلة المناخ وكذلك زيادة إجهاد الحرارة والخسائر في الأرواح الناجمة عن الفيضانات والعواصف)، كما أن التأثيرات الفعلية للصحة تتأثر بشدة بالأحوال البيئية المحلية نتيجة تأثرها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية أو بمجموعة عمليات التكيف الاجتماعي والسلوكي والتكنولوجي.

ويتضح من الجدول الرقم (19) تأثيرات التغيرات المناخية على صحة الإنسان إذا لم تحدث تخفيضات مبرمجة في نسب غازات الاحتباس الحراري.

الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية

التغيرات	عام 2025	عام 2050	عام 2100
تركيزات ثاني أكسيد الكربون	405 - 460 جزءا في المليون	445 - 640 جزءا في المليون	540 - 970 جزءا في المليون
المتوسط العالمي لتغير درجة الحرارة من عام 1990	1.1-5.4 درجة مئوية	0.8 - 2.6 درجة مئوية	1.4 - 5.8 درجة مئوية
المتوسط العالمي لارتفاع مستوى سطح البحر من العام 1990	3-14 سم	5-32 سم	9-88 سم
التأثيرات في صحة الإنسان			
إجهادات الحرارة والوفيات في الشتاء	زيادة في الوفيات والاعتلالات المرتبطة بالحرارة. انخفاض الوفيات في الشتاء في بعض المناطق المعتدلة.	تضخم تأثيرات الإجهاد الحراري	تضخم تأثيرات الإجهاد الحراري
الأمراض التي تنقلها نواقل الأمراض والمياه التي تنقلها		تزايد اتساع المناطق التي من المحتمل أن تنقل إليها الملاريا وحمى الدنج.	تزايد اتساع المناطق التي من المحتمل أن تنقل إليها الملاريا وحمى الدنج.
الفيضانات والعواصف	زيادة الوفيات والإصابات وحالات العدوى المصاحبة للطقس المتطرف.	زيادة أكبر في عدد الوفيات والإصابات وحالات العدوى.	زيادة أكبر في عدد الوفيات والإصابات وحالات العدوى.
التغذية	سرعة تأثر الفقراء بتزايد الجوع.	يظل الفقراء سريعي التأثر بتزايد خطر الجوع.	يظل الفقراء سريعي التأثر بتزايد خطر الجوع.

الجدول الرقم (19): التنبؤ بتأثيرات التغيرات المناخية على صحة الإنسان (*)

ثامنا: أثر التغيرات المناخية في الحالة الاجتماعية والاقتصادية

إن ما نجده الآن حولنا من تطور إنساني واجتماعي لم يكن ليحدث بهذا الشكل لولا الظروف المناخية الملائمة، وكما قلنا سابقا إن التحولات المناخية في الأزمنة الماضية قد دمرت النظم البيئية وأدت إلى اختفاء

(*) المصدر: روبرت واطسون وآخرون، تغير المناخ، 2007 التقرير التجمعي - البنك الدولي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)

كثير من الحضارات القديمة، ولذا فإن العلماء يعتقدون أن العقود القادمة ستسهم بالتغير السريع في الأحوال المناخية، وأن التغيرات المناخية ستكون لها قدرة تدميرية على الأنظمة البيئية، مما سيؤدي إلى فقد هذه النظم بشكل لم يسبق له مثيل، وسوف تكون النظم البيئية والمجتمعات البشرية حساسة لكل من حجم ومعدل هذا التغير المناخي. كما ذكرنا من قبل، سوف يؤثر ارتفاع معدلات درجات الحرارة في معدلات سقوط الأمطار أو زيادة عمليات البخر، مما سيؤدي إلى اختفاء الأراضي الرعوية في كثير من المناطق كما يؤدي ذلك لقلة مياه الأنهار في بعض المناطق، مثل نهر النيجر في شمال غرب أفريقيا، ونهر الإندوس في باكستان، وذلك بالطبع سوف يؤثر على إنتاج المواد الغذائية. كما أن ارتفاع درجة حرارة مياه البحار يؤثر على النظم البيئية البحرية مما يؤثر سلباً على الأسماك والنباتات البحرية والشعاب المرجانية، وهجرة بعض الأنواع من الأسماك وانتقالها إلى مناطق جديدة مما يؤدي لإبادة بعض أنواع الحياة الفطرية. ومن جهة أخرى سوف تساهم ظاهرة التغير المناخي في نقصان الموارد المائية في جنوب شرق آسيا وبعض دول البحر الأبيض المتوسط وجنوب أفريقيا وهي مناطق تتميز بشح في المياه أساساً.

وتؤكد الدراسات العلمية أن أغلب الأراضي الساحلية الرطبة ستعرض للغرق، مثل سواحل غرب أفريقيا، وأستراليا والبحر المتوسط وبعض جزر شرق آسيا، مما يؤدي بالتالي إلى تدمير المجتمعات المحلية التي تعتمد عليها في الصيد، أو تشريد مجتمعات أخرى قد تفرقها مياه الفيضانات مما سيزيد من خطر انتشار مختلف الأمراض النفسية والمعدية.

وبالطبع فإن موارد المياه ترتبط بالزراعة، والتغير المناخي يؤثر على المحاصيل ويزيد من الأمراض والآفات التي تتعرض لها، وهذا سيؤدي إلى نقص كميات الغذاء وانتشار المجاعات خاصة في الدول الفقيرة. ومن الغريب أن الدول الأكثر فقراً في العالم هي التي ستكون الأكثر تضرراً من ارتفاع معدلات درجات الحرارة، ولذلك فسوف تزداد فقراً وتكون أقل قدرة على مواجهة المصاعب التي ستجابهها، كما أن أعباء

التغيرات المناخية ستقع على أكتاف الفقراء والضعفاء الذين سيتعين عليهم دفع ثمن ما اقترفه الأغنياء من أخطاء تسببت في ظاهرة الاحتباس الحراري.

وهناك تأثيرات كبيرة للتغيرات المناخية على مصادر المياه في العالم لأنها تؤثر وتغير من معدلات هطول الأمطار سواء بالزيادة في بعض المناطق أو بالانخفاض في مناطق أخرى من العالم. ويذكر تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في العام 2005 أن هناك بعض الأنهار قد انخفض تدفقها، وفي نهاية القرن الحالي 2100 سيصعب على دول العالم مواجهة خسائرها نتيجة تزايد الطلب على المياه في وقت تتزايد فيه أعداد السكان، وبالتالي سيؤثر ذلك على جميع النواحي الاقتصادية سلباً، كما يؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان المناطق التي سيلحقها الجفاف، وانتشار مشكلة اللاجئين البيئيين، كما سيقبل مستوى المياه الجوفية. فارتفاع معدلات درجات الحرارة سيتبعه انخفاض سقوط الثلج شتاءً، وبالتالي تقل كميات المياه التي تتسرب إلى الأرض والتي كانت تحتبس في الطبقات الصخرية المائية.

وكما ذكرنا من قبل فإن التغيرات المناخية سيكون لها بلا شك تأثير سلبي على كثير من الأنهار وخفض تدفق مياهها، كما ورد في تقرير 2005 للجنة⁽¹⁰⁾ IPCC مثل نهر الأندوس بباكستان والذي يمد أكبر شبكة للري في العالم بالمياه. وذكر التقرير أنه بنهاية القرن الحالي سينخفض تدفق مياهه بأكثر من 40 في المائة وفي أفريقيا سيواجه نهر النيجر نفس الظروف مما سيؤثر على موارد المياه لشمال غرب أفريقيا. كما أن انصهار الأنهار الجليدية، وكذلك الجبال الثلجية نتيجة ارتفاع معدلات درجات الحرارة سوف يؤدي إلى ارتفاع مستويات مياه الأنهار مما يزيد من المخاطر التي تواجه المجتمعات الساحلية ومصبات الأنهار.

ولن يقتصر تأثير التغيرات المناخية على اختفاء بعض أنواع من الكائنات الحية، وإنما أيضاً سيشمل اختفاء بعض الحضارات، كما يرى الكثير من العلماء، بعد أن تتلف التغيرات المناخية أنظمتها البيئية ومواردها المائية ومنتجاتها الغذائية. ففي العصر الجليدي الأخير والذي انتهى منذ

12000 عام مضى كان متوسط درجة الحرارة على سطح الأرض لا يقل عن 10 درجات مئوية أي أقل من متوسطها الآن بحوالي 5 - 6 درجات مئوية، وخلال هذه الحقبة الجليدية كان الكثير من أنهار العالم مغطاة بالجليد، والنظم البيئية مختلفة تماما عما هي الآن. ولكن مع الارتفاع التدريجي في متوسط درجات الحرارة حدثت تغيرات كبيرة في النظم البيئية على سطح الأرض فوصلت إلى ما هي عليه الآن.

لذلك يرى العلماء أنه يمكن للتغيرات المناخية أن تتسبب في موجات شديدة من الحرارة والصقيع والفيضانات والعواصف الشديدة، وهي بلا شك ظواهر متطرفة عن الحالة العادية من المناخ، وتلك تؤدي إلى كوارث بيئية يتأثر بها عدد كبير من السكان، لأنها سوف تكون السبب في إغراق كثير من المناطق المنخفضة، ناهيك عن الخسائر البشرية والمادية، كما حدث عندما أصاب إعصار حلزوني بنغلاديش في مايو 1994 مما أدى إلى غرق مساحات واسعة من السهل الساحلي وقدر عدد القتلى بحوالي 140.000 شخص وتدمير أكثر من مليون منزل، أو كما حدث في كارثة التسونامي في باكستان وإندونيسيا وغيرهما العام 2005 ، وكذلك ما حدث في باكستان والصين والفلبين من فيضانات مدمرة راح ضحيتها الآلاف في العام 2010.

وبالطبع فإن مثل هذه الكوارث سيلجأ معها بعض المواطنين إلى الهجرة لأماكن أكثر استقرارا مناخيا. كما يرى العلماء أن موجات الحرارة سوف تحدث تأثيرات سلبية شديدة على الحياة البرية وتحدث المزيد من حرائق الغابات، وسوف تسبب حدوث الكثير من الكوارث مثل الأعاصير الشديدة، لأن ارتفاع معدل درجات الحرارة للغلاف الجوي ومياه البحار سيؤدي إلى زيادة عمليات التبادل في الطاقة، كما يضيف قدرة دافعة لعمليات التبادل الرأسية الشديدة التي تخلق موجات من الأعاصير الحلزونية الاستوائية المعروفة بالسيكلون، والأعاصير العميقة المعروفة بالتورنادو، وهي بالطبع تحدث خسائر مادية كبيرة. كما أن الجفاف سيصيب أماكن كثيرة من العالم لأنه من شأن التغيرات المناخية أن تعمل على انحسار الغطاء النباتي في المناطق الجافة وشبه الجافة مما سيؤثر تأثيرا مباشرا على سبل العيش لدى السكان نتيجة نقص

الإنتاج الغذائي وخفض القوة الشرائية، وقد يؤدي ذلك إلى الصراعات الأهلية ويزيد بسرعة من عدد المعدمين.

تؤثر التغيرات المناخية على الأنشطة الاقتصادية في كافة دول العالم نظرا لأن أغلب الأنشطة الاقتصادية تعتمد أساسا على استخدام الموارد الطبيعية ولذلك فإنها تترك آثارها على النظم البيئية المختلفة. فمن أمثلة ذلك ظاهرة التصحر والتي أصابت كثيرا من الأراضي الزراعية في مختلف بقاع العالم، والتصحر بطبيعة الحال يؤثر على سبل عيش سكان تلك المناطق ويسبب لهم خسائر اقتصادية هائلة.

ولعل الحال في السودان هي المثال الواضح على الآثار السلبية للجفاف، فقد كانت هذه الأراضي الجافة ذات يوم منتجة وغنية، لكن نوبات الجفاف التي أصابت مناطق واسعة من السودان خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات أثرت على نحو لافت للنظر على الزراعة في هذه المناطق وبالتالي على السكان.

وقد أصدرت الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ في تقريرها لعام 2001 ما يقول إن ارتفاع مستوى البحار منذ العام 1900 نتيجة انصهار جليد القطبين وانصهار الأنهار الجليدية نتيجة التغيرات المناخية، وارتفاع معدلات درجات الحرارة لجو الأرض، كل هذه التغيرات كانت السبب في حدوث الفيضانات والعواصف العاتية واختفاء بعض الجزر، مما يسبب خسائر في الأراضي وتشريد عشرات الملايين من البشر وخسائر مادية لا قبل للإنسان بها. أيضا فإن السياحة الحديثة المبنية على الخصائص الطبيعية والبيئية لكثير من المناطق علاوة على أنها سياحة تثقيفية وتعليمية لما تحتويه هذه المناطق من نباتات وحيوانات وتضاريس ومناخ تعتبر من عوامل الجذب، وهذا النوع من السياحة يعتبر نشاطا اقتصاديا يعمل به نسبة كبيرة من سكان هذه المناطق. والنظم البيئية سوف تتأثر بالتغيرات المناخية، وبالتالي سيتأثر اقتصاد الدول التي تقع بهذه المناطق وترتفع نسبة البطالة ويقل دخل أسر هذه المجتمعات وتقل المشروعات الاستثمارية، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد القومي لهذه الدول لزيادة اعتماد كثير منها، وبصفة خاصة النامية بل وحتى غير النامية على السياحة كمصدر للعملة الصعبة والدخل القومي لدعم اقتصاداتها.

وقد أصدرت شركة ميونخ ري العالمية للتأمين التي تتابع الخسائر الناجمة عن التغيرات المناخية تقريرها الصادر في فبراير العام 2005، حيث أشار توماس لوبستر رئيس مجموعة العمل الخاصة بتغير المناخ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، إلى أن ارتفاع معدل الحرارة على المستوى العالمي قد كلف العالم أكثر من 200 مليار دولار في العام 2004 وفق إحصائيات المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي كُشف عنها خلال مؤتمر أطراف اتفاقية المناخ الذي عقد في ميلانو بإيطاليا في ديسمبر 2005 . واعتبرت موجة الحر الشديدة التي ضربت أوروبا في صيف 2003 الحدث الأكثر تكلفة، إذ قتلت 20,000 شخص وألحقت خسائر بالصناعة الزراعية بلغت 10 مليارات دولار. وتسببت فيضانات نهرى هيواي ويانغستي بالصين في خسائر بالصناعة الزراعية بلغت حوالي 8 مليارات دولار، أما الأعاصير التي اجتاحت الغرب الأوسط للولايات المتحدة الأمريكية فقد كلفت شركات التأمين أكثر من 3 مليارات دولار.

ويشير التقرير الذي أعدته نفس الشركة بناء على طلب الأمم المتحدة إلى أن الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية قد تتسبب في خسائر سنوية تقدر بحوالي 300 مليار دولار بحلول العام 2050 . كما يشير التقرير إلى أن هذه الخسائر يمكن أن تنتج عن الأعاصير وتآكل التربة نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر، مما يؤدي إلى التأثير المدمر على النظم الزراعية والبحرية.

أما بالنسبة لدولة الكويت فقد قام معهد الكويت للأبحاث العلمية بإعداد ورقة علمية تقدم ملخصاً لدراسة قام بها فريق بحثي من علماء المعهد وإصدار التقرير الوطني الأول لدولة الكويت للبلاغات الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ولقد تم الاعتماد على المعلومات المتوافرة بالدولة. وقد ركز فريق الباحثين المتخصصين في المجالات البيئية المختلفة على تقييم كامل لثلاثة غازات من الغازات الدفيئة هي غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان وغاز أكسيد النيتروز من المصادر المختلفة في دولة الكويت.

وأخيراً قدمت الورقة توصيات للعمل على تطوير وتحسين عملية الرقابة على انبعاثات غازات الدفيئة في دولة الكويت لضمان أن تتماشى مع توصيات اللجان المختصة في هذا المجال والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

ومن بين التوصيات عمل قاعدة بيانات والتي ستؤدي إلى ضمان الوصول إلى تخفيضات في انبعاثات هذه الغازات. ومن بين التوصيات أيضا، العمل على تقوية قنوات الاتصال فيما بين الجهات المعنية في دولة الكويت للعمل على تحديد النسب المتعلقة بالانبعاثات هذه الغازات. ومن المهم أيضا العمل على استحداث معاملات انبعاث لهذه الغازات تمثل دولة الكويت. وأخيرا، العمل على إجراء دراسات واستبيانات ميدانية على فترات مختلفة لضمان تحديد كميات الانبعاثات للغازات الدفيئة بشكل دقيق.

تاسعا: زيادة الكوارث البيئية في العالم وارتباطها بالزيادة السكانية والاحتباس الحراري

قد يظن البعض أن الأقدار مسؤولة عن كثير من الكوارث ومن ثم يطلقون عليها الكوارث الطبيعية، أي أن الإنسان ليس له دخل في حدوثها، مثل الانزلاقات الأرضية والزلازل والعواصف والأعاصير والفيضانات. وهذه التسمية خاطئة إلى أكبر الحدود كما بينا سابقا، لأن الأفعال البشرية هي السبب الرئيسي لحدوث هذه الكوارث وما تسببه من أضرار كبيرة. وسوف نطلق عليها بصفة مبدئية كوارث طبيعية وذلك لاختلافها عن الكوارث الأخرى كتصادم القطارات أو سقوط الطائرات أو غرق السفن ولو أن كل هذه الكوارث أيضا هي نتيجة أخطاء بشرية. وتعتبر الكوارث مدمرة للنظم البيئية خاصة في المناطق الفقيرة بالدول النامية.

وتعود أضرار الكوارث في المقام الأول إلى أنها تؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدول المتضررة، بجانب أن هذه الدول تحتاج إلى وقت طويل لإنعاش اقتصادها، وتحدث آثار بعيدة المدى على التنمية البشرية فيها علاوة على حاجتها إلى الإغاثات والمساعدات الخارجية. لكن يختلف الأمر في الدول المتقدمة لأنها تتمتع بقدرات أكبر على التعامل مع الكوارث، ويمتص اقتصادها الخسائر الاقتصادية المترتبة على الكوارث وينتعش سريعا. ويتضح ذلك من الإحصائيات العالمية في هذا الشأن والتي تشير إلى أنه يموت 22.5 شخص في المتوسط في كل كارثة في الدول المتقدمة بينما يموت 145 شخصا في المتوسط في الدول المتوسطة في التنمية البشرية، و 1052 في الدول ذات المستوى المتدني من التنمية البشرية (IFRC 2001).

وعلى الرغم من أن بعض الكوارث التي تصنف على أنها طبيعية مثل الجفاف والفيضانات والعواصف، فإنه يمكن ربط أسبابها بالسلوكيات والأنشطة البشرية ربطاً مباشراً، وهذا يؤكد لنا أن الكوارث ووصفها بأنها طبيعية هو وصف تنقصه الدقة العلمية.

ومن الأمثلة على ذلك تدمير الغابات واستخدام الأراضي استخداماً غير مستدام، وذلك يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للفيضانات والانزلاقات الطينية مثل التي حدثت في الفلبين في شهر نوفمبر 2006. كذلك زيادة أعداد السكان، حيث يلجأ الكثيرون منهم إلى بناء المساكن في مناطق منخفضة تغمرها الفيضانات أو المنحدرات القابلة للانزلاق، فيزداد تأثر هؤلاء السكان بالكوارث وتتصاعد الخسائر الاقتصادية والبشرية. كل هذا يؤكد أن الأنشطة البشرية هي السبب في كثير من الكوارث حتى تلك التي يتم تصنيفها على أنها كوارث طبيعية.

الأنشطة البشرية والكوارث

هناك نوعان من الكوارث التي تتسبب فيها الأنشطة البشرية وهي إما كوارث تحدث بسبب الأنشطة المباشرة للإنسان، أو تلك التي تحدث كنتيجة غير مباشرة للأنشطة البشرية.

● الأسباب البشرية المباشرة للكوارث

هناك العديد من الكوارث التي حدثت كنتيجة مباشرة للأنشطة البشرية خاصة تلك التي تتعلق بالصناعة أو بالاستخدامات النووية وكان لها تأثيرات مدمرة على الإنسان وعلى البيئة، وهذه التأثيرات لا تقتصر على الدول المقامة بها هذه الأنشطة، ولكن تتعداها إلى دول أخرى متجاوزة الحدود الوطنية، فهذه التأثيرات لا تعرف الحدود الإقليمية. وهي كوارث لا حصر لها ولكننا سنتناول بعضها، ومن أمثلة هذه الكوارث وفق تسلسلها الزمني ما يلي:

- كانت ظاهرة الضباب الدخاني (الضبخان) هي البداية لإنذار العالم بأخطار النفايات التي تطلق إلى الغلاف الهوائي، وتعد حادثة وادي الميز الصناعي في بلجيكا العام 1930 أول حادثة من هذا النوع، حيث غطت

بلجيكا طبقة رقيقة من الضباب لكنها كانت كثيفة بجوار مصانع الصلب ومحطات توليد القوى، مما أدى إلى حدوث 63 حالة وفاة.

- حادثة دونورا بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر العام 1948 حيث خيم ضباب كثيف على المدينة وانتشر ضباب أسود اللون في الشوارع، وظلت هذه الحالة لمدة أربعة أيام، ثم انقشع الضباب الأسود، وأدى ذلك إلى إصابة سكان المدينة بالتهابات في العيون والحلق وضيق التنفس والسعال، وقد توفي في هذه الحادثة 17 شخصا.

- أما أخطر كوارث الضباب الدخاني فقد حدثت في ديسمبر العام 1952 بمدينة لندن حيث تكون ضباب كثيف حجب السماء، وقلل من مدى الرؤية، وارتفعت الرطوبة النسبية إلى 100 في المائة ما انخفضت درجة الحرارة إلى 15° تحت الصفر، وسكن الهواء وظلت هذه الحالة لمدة أربعة أيام أيضا، توقفت فيها حركة السيارات والطائرات تماما، وأصيب الآلاف بالتهابات في الحلق والعيون. وأسفرت المأساة عن وفاة أربعة آلاف شخص، كما توفي 8 آلاف شخص في الشهرين التاليين للحادث نتيجة للضباب الدخاني. وكان أغلب الضحايا من كبار السن والأطفال ومرضى القلب والجهاز التنفسي.

- الانفجار الذي حدث في العام 1976 في مصنع المبيدات المقام بمدينة سيفيسو بإيطاليا، والذي كان نتيجته تسرب كثير من الغازات السامة أهمها غاز 2،3،7،8 تتراكلورو داي بينزودايوكسي (TCDD)، وكان نتيجة ذلك موت عدد كبير من البشر مما لفت انتباه العالم إلى خطورة الملوثات الصناعية.

- كارثة جزيرة ثري مايلز الأمريكية نتيجة الانفجار في المفاعل النووي الأمريكي في العام 1979 مما تسبب في أضرار جسيمة على البشر في المنطقة المحيطة.

- بوبال بالهند وهي مدينة قرب دلهي بها مصنع تابع لشركة يونيون كارباید (Union Carbide) الأمريكية التي تقوم بتصنيع مبيد حشري، حيث يدخل في تركيب هذا المبيد مادة أيسو سيانات الميثيل (Methyl Isocyanate) وهذه المادة عبارة عن غاز سام. حدث تسرب لهذا الغاز في العام 1984 وانطلق إلى الهواء وغطى مساحة كبيرة من الأرض بلغت حوالي 40 كيلومترا مربعا، وقد شعر سكان المدينة بالتهابات شديدة في العين والحنجرة وتوفي بعضهم وهم نائمون، كما توفي بعضهم الآخر وهو

يهرب مغادرا المدينة فبلغ عدد الوفيات أكثر من 2000 شخص، كما أن النساء الحوامل اللائي تعرضن لهذا الغاز قد ولد أطفالهن أمواتا. وفي العام نفسه انفجر حوالي 8000 برميل غاز طبيعي في المكسيك واشتعلت النيران مما أدى إلى وفاة حوالي 500 شخص وإصابة الآلاف.

- كارثة مفاعل تشيرنوبل بالاتحاد السوفياتي في أبريل 1986: كان من أكبر الحوادث وأخطرها في تاريخ المفاعلات النووية حيث دفع بكميات كبيرة من الإشعاعات إلى الهواء الجوي مكونة سحابة هائلة من الغبار المشع الذي حملته الرياح إلى كثيرا من دول العالم ناقلة كثيرا من العناصر المشعة إلى أجواء تلك الدول سواء منها المجاورة أو البعيدة عن منطقة الانفجار. كما تم ترحيل عدد كبير من سكان المنطقة بعيدا عن مكان الانفجار وأعلنت مناطق شاسعة حوله مناطق محظورة.

وقد تسببت الإشعاعات التي انتشرت في أجواء أوروبا وكثير من دول آسيا في تلويث المزروعات وامتنع سكان كثير من الدول عن تناول العديد من الأغذية كالخضراوات ومنتجات الألبان، ونذكر جميعا امتناع الدول العربية عن شراء كثير من الأغذية وعدم استيرادها لوجود تركيزات عالية من الإشعاعات فيها. كما قامت الكثير من الدول بالكشف عن الإشعاع في المواد الغذائية المستوردة من الدول المجاورة للاتحاد السوفياتي السابق وذلك لتأمين سلامة مواطنيها.

تلك أمثلة بسيطة لبعض الكوارث التي تسبب فيها البشر بطريقة مباشرة وسوف نلقي الضوء على بعض الكوارث البشرية التي حدثت في قارات العالم المختلفة وبسبب الإنسان ولكن بطرق غير مباشرة.

في القارة الأفريقية تتميز الكوارث بحدتها، مثل الفيضانات والجفاف، مما تسبب في حدوث خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير البنيات التحتية واضطراب الأنشطة الاقتصادية، وزيادة الأمراض الوبائية نتيجة للنمو السكاني السريع من جهة، والسلوكيات غير السليمة تجاه البيئة، مثل تقطيع أشجار الغابات لتوفير حطب الوقود والخشب اللازم لبناء المساكن من جهة أخرى. ومع أن البعض كما أشرنا إليه سابقا يرى أن الكوارث هي ظاهرة طبيعية إلا أن سرعة حدوثها ترجع إلى الأنشطة البشرية، ولعل

الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية

هذا هو السبب الرئيسي في أن الكوارث بالقارة الأفريقية يعود معظمها إلى الجفاف في مناطق كثيرة وبالتالي حدوث المجاعات. وهناك زيادة أعداد اللاجئين البيئيين نتيجة هذه الكوارث بأفريقيا، فكان عددهم أكثر من 3.6 مليون لاجئ في أفريقيا فقط، 56 في المائة منهم كانت أعمارهم أقل من 18 سنة (UNHCR 2001b)، وقد أدت تلك الهجرات لحدوث نزاعات إقليمية. ويتضح من الجدول التالي بعض الكوارث في قارة أفريقيا.

العام	نوع الكارثة	مكانها	عدد القتلى	عدد المتضررين
1972	مجاعة	إثيوبيا	600.000	لا توجد بيانات
1973	جفاف	إثيوبيا	100.000	لا توجد بيانات
1974	جفاف	إثيوبيا	200.000	لا توجد بيانات
1980	جفاف	موزمبيق	لا توجد بيانات	6000000
1982	مجاعة	غانا	لا توجد بيانات	12500000
1983	جفاف	إثيوبيا	لا توجد بيانات	7000000
1984	جفاف	إثيوبيا	300.000	7750000
1984	جفاف	السودان	150.000	8400000
1985	جفاف	موزمبيق	لا توجد بيانات	2644000
1987	جفاف	إثيوبيا	لا توجد بيانات	7000000
1990	جفاف	إثيوبيا	لا توجد بيانات	6500000
1991	جفاف	إثيوبيا	لا توجد بيانات	6160000
1991	جفاف	السودان	لا توجد بيانات	8600000
1993	جفاف	ملاوي	لا توجد بيانات	7000000
1993	مجاعة	إثيوبيا	لا توجد بيانات	6700000
1999	مجاعة	إثيوبيا	لا توجد بيانات	7767594
2000	جفاف	إثيوبيا	لا توجد بيانات	10500000

الجدول الرقم (20): بعض الكوارث في أفريقيا (1972 - 2000) (*)

(*) المصدر: قاعدة بيانات الكوارث الدولية 2002، OFDA / CRED.

وفي العام 2001 حدث نقص في إنتاج الغذاء نتيجة الجفاف حيث بلغ عدد المتأثرين بذلك حوالي 10 ملايين شخص في جنوب أفريقيا فقط، 22 مليون شخص في وسط أفريقيا، و10 ملايين شخص في إثيوبيا، كما ساهمت الصراعات في تهديد الأمن الغذائي كما حدث في دارفور بالسودان وأيضا في الصومال والكونغو. وكانت عملية إزالة الغابات الإستوائية بواسطة الإنسان في أفريقيا هي السبب المباشر لإحداث تغيرات في المناخ وحدوث الجفاف، كما أن بناء السدود على الأنهار وتجفيف الأراضي الرطبة أدى أيضا إلى عدم مقدرة البيئة الطبيعية على امتصاص المياه الزائدة مما تسبب في حدوث الفيضانات المدمرة والتي حدثت بشدة خلال أعوام 1999 و2000 و2010 بالذات مما أضر بأكثر من 150 ألف أسرة (Cherje 2010)، ونلاحظ في القارة الأفريقية أن التأثيرات البشرية هي السبب الأول للكوارث وكانت واضحة بدرجة كبيرة. أما الكوارث في قارة آسيا وفي منطقة المحيط الهادي التي تسبب في حدوثها البشر، فقد وقع معظمها في الدول النامية الفقيرة وتميزت بحدوث الأعاصير والفيضانات وارتبطت ارتباطا كبيرا بزيادة الكثافة السكانية وقلة الدخل. ويلاحظ أن التغيرات والتدهور البيئي كان لهما الأهمية الكبرى في حدوث الكوارث التي تسبب فيها البشر مثل إزالة الغابات وعلاقته بالفيضانات، أو الاستخدام المفرط لموارد المياه والجفاف، مثل أحداث منطقة بحر آرال في وسط آسيا والذي حدث عنه دمار بيئي مروع نتيجة الأنشطة البشرية الهدامة. وفي أغسطس من العام 2002 هددت الفيضانات الملايين من سكان وسط الصين الذين تشرد أكثر من 10 ملايين نسمة من سكانها مما ذكر الحكومة الصينية بما حدث من فيضانات العام 1998 والتي راح ضحيتها أكثر من 4 آلاف شخص بالإضافة إلى تدمير الأراضي الزراعية وتشريد أكثر من 14 مليون نسمة. وقد كان بحر آرال رابع أكبر بحيرة في العالم (66 ألف كم²) كما كان إنتاجه من الأسماك حوالي 4 آلاف طن سنويا، ولكن في الستينيات من القرن الماضي قرر المسؤولون في الاتحاد السوفييتي السابق زراعة القطن على موارد المائية وزيدت الأراضي المروية بمياهه من 4،5 مليون هكتار العام 1960 إلى 7 ملايين هكتار في العام

1980، كما زاد عدد السكان في المنطقة من 14 مليوناً إلى حوالي 27 مليون نسمة، وبالتالي تدهورت بيئة المنطقة نتيجة هذه الزيادة السكانية الهائلة، بالإضافة إلى تملح التربة الزراعية وتلويث المياه السطحية والجوفية من جراء استخدام الأسمدة الكيماوية.

وفي العام 1990 تصحرت المستنقعات والأراضي الرطبة، وانتهى صيد الأسماك، وقلت مساحة بحر آرال وواجهت المجتمعات البشرية مشكلات الجفاف وانتشار الأوبئة، وأصبحت مياه الشرب مالحة أو ملوثة لزيادة نسبة المعادن بها. كما أحدثت الحرائق التي حدثت بروسيا في صيف 2010 خسائر فادحة نتيجة تدمير المحاصيل الزراعية وأثر ذلك على غذاء كثير من دول العالم التي كانت تعتمد على القمح الروسي كمصدر للغذاء.

وفي العام 2010 أحدثت الفيضانات المدمرة غرق أراض شاسعة وتدمير محاصيل كثيرة في باكستان والفلبين وأحدثت خسائر لا حصر لها كما راح ضحيتها أكثر من 2000 شخص.

ولا ننسى ما حدث من تدمير وموت الآلاف من الإعصار الذي ضرب إندونيسيا (التسونامي) وتأثيره على المناطق الساحلية وتشريد مئات الآلاف من سكان الجزر وتسببه في خسائر مأساوية رغم ما قامت به دول العالم من مساعدات للدول المتضررة. ولا يخفى أن هذه الكوارث سببها الإنسان نتيجة سلوكياته غير الرشيدة تجاه النظم البيئية.

بالنسبة للقارة الأوروبية، فإن أغلب الكوارث التي تقع بها سببها النشاطات البشرية، وهي تؤدي إلى كثير من الأضرار البيئية والخسائر البشرية والاقتصادية ولكن هذه الخسائر تكون إلى حد ما أقل من مثيلاتها في الدول الأخرى نتيجة التقدم الحضاري بدول القارة الأوروبية وإجراءات الوقاية والتأهب والاستعداد للطوارئ.

وأغلب هذه الكوارث هي الفيضانات والحوادث الصناعية والمخاطر النووية ولكن الأخيرة قلت نتيجة إقبال بعض المحطات النووية بسبب الضغوط الشعبية والمنظمات الأهلية. وبالطبع فقد أشرنا إلى بعض هذه الكوارث مثل كارثة انفجار مفاعل تشيرنوبل في أوكرانيا العام 1986.

كما حدثت كارثة انهيار في أحد المناجم في منطقة بايامير برومانيا في العام 2000 مما تسبب في قذف 100,000 متر مكعب من المياه الملوثة بالسيانيد السام والتي انتقلت عبر نهرالدانوب إلى البحر الأسود وأدت إلى تدمير الحياة النباتية والأحيائية في البحر وكان أهم أسباب تلك الكارثة هو حدوث أخطاء في التشغيل البشري للمنجم.

أما حجم خسائر الفيضانات في القارة الأوروبية في الفترة ما بين 1991 و1995 فإنه يقدر بحوالي 100 مليار يورو. وكان العام 2000 هو الأكبر من حيث الأضرار التي تسببت بها الفيضانات، وبلغت في ذلك العام فقط حوالي 11 مليار دولار (Swiss R2001). ترجع هذه الفيضانات إلى التغيرات المناخية وتغير استخدامات الأراضي الزراعية والنمو السكاني وتوسع المناطق السكنية، كما تحدث الحرائق أيضا في الغابات نتيجة هذه الأسباب البشرية، خصوصا في الأجزاء الجنوبية من القارة الأوروبية على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

في قارة أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي تكثر بها الكوارث الناتجة عن الجفاف والعواصف والأعاصير والفيضانات وانهيار المناجم وتسربات النفط، وهي كلها كوارث تكون الأنشطة البشرية هي السبب الرئيسي لها. فمثلا ارتفع استخدام السيانيد والزئبق في مناجم الذهب بنسبة 500 في المائة خلال العقد الماضي فقط، حيث تتسرب هذه الملوثات إلى الأنهار مسببة خسائر بشرية ومادية نتيجة حدوث الأمراض الناتجة عن هذه السموم. كما أن حوادث التسرب النفطي تحدث كثيرا خاصة في فنزويلا وكوستاريكا مسببة العديد من الكوارث الاقتصادية والخسائر المادية. وتعتبر هذه القارة من بين أكبر القارات التي تحدث بها حرائق الغابات علاوة على تقطيع أشجار الغابات للحصول على أخشابها كما ذكرنا في مكان آخر من هذا الكتاب، وذلك يؤثر على النظم البيئية ويكون من ضمن أهم أسباب التغيرات المناخية بالقارة، مما يزيد من حدوث العواصف الإستوائية والفيضانات. فخلال التسعينيات فقط بلغت الوفيات الناتجة عن الكوارث 65.260 حالة وفاة منها ما نسبته 54% نتيجة الفيضانات، و18.4% نتيجة الأوبئة، و17.7% نتيجة العواصف، وهذا مثال بسيط على

ما تسببه النشاطات البشرية من أضرار جسيمة بالبيئة العالمية. و كارثة الانفجار في منصة الحفر النفطية البحرية ديب ووترهورايزون على خليج المكسيك في 20/4/2010، أحدثت أكبر تسرب نفطي في زمن السلم على مستوى العالم.

أما الكوارث الناتجة عن البشر في قارة أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) فهي الأقل عددا نتيجة التقدم في مجابهة الكوارث ولكنها الأعنف نتيجة تأثير التغيرات المناخية. وتشكل الفيضانات وحرائق الغابات أهم أسباب الكوارث البشرية وكذلك الأعاصير الممطرة والجفاف. ما يؤثر على الكثير من الأراضي الزراعية الخصبة، والأنظمة الأيكولوجية الطبيعية، والإضرار بالمناطق السكنية والمرافق الساحلية. كما تؤدي حرائق الغابات وانبعاث الدخان الكثيف إلى حدوث كثير من المخاطر الصحية وانخفاض الرؤية على الطرق الرئيسية وكثرة حوادث السيارات. وقد أدت ظروف الجفاف أيضا خاصة تلك التي حدثت في كندا العام 1995 إلى احتراق حوالي 6.5 مليون هكتار من الغابات مما تسبب في خسائر هائلة.

وفي منطقة غرب آسيا وهي المنطقة التي تقع فيها دول مجلس التعاون الخليجي، فبالإضافة إلى الظروف المناخية القاسية بها والتي تسبب الجفاف لأراضيها الصحراوية في الغالب بطبيعتها، علاوة على التصحر الذي يعتبر من أكثر مشاكل هذا الإقليم والذي يرجع في أغلبه إلى العنصر البشري نتيجة سوء استخدام الأراضي وطرق الري القديمة، فإن الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان يرجع أغلبها إلى صناعة التقيب واستخراج النفط مما يحدث التسرب النفطي والذي يصل جزء منه إلى مياه الخليج العربي. ومن أهم كوارث التسرب النفطي هو تسرب 144 مليون لتر من الناقل سي ستار في ديسمبر العام 1972 كما تسرب 118 مليون لتر من مستودعات التخزين بمنطقة الشعبية الكويتية في أغسطس من نفس العام، والتسرب النفطي من حقل نيروز الإيراني إلى الخليج نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية، وحدث أكبر تسرب نفطي في العالم لمياه الخليج العربي أثناء حرب تحرير الكويت في يناير وفبراير 1991، حيث سكبت

في المياه عن عمد بواسطة القوات العراقية كمية تقدر بـ 1500 مليون لتر، كذلك 9.500 مليون لتر سكبت في الصحراء الكويتية بخلاف إشعال النيران في أكثر من 730 بئرا نفطية مما كان له آثار سيئة على صحة الإنسان وعلى البيئة، حيث انبعثت كميات ضخمة من الملوثات مثل ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون والجزيئات الدقيقة من الهيدروكربونات والسناج.

علاوة على ذلك فإن الحروب بين إسرائيل والدول العربية أثرت بشكل سلبي كبير على البيئة العربية خصوصا في سورية ولبنان والأردن نتيجة التدمير المتعمد للبيئة والموارد الطبيعية، كما أن اللاجئين العرب أثناء هذه الحروب والذين بلغ عددهم 3,8 مليون لاجئ يمثلون ضغوطا على الموارد الطبيعية والأراضي والمياه في المنطقة، وأكبر دليل على ذلك تدمير الأراضي الزراعية والمساكن في الحرب اللبنانية - الإسرائيلية الأخيرة في يوليو 2006 مما كلف الاقتصاد العربي مليارات الدولارات علاوة على الخسائر البشرية.

الكوارث البيئية نتيجة الأنشطة البشرية في الأقاليم القطبية ترتبط بالدرجة الأولى بالتغيرات المناخية والتي للأنشطة البشرية دور كبير جدا في تسببها. ومن أهم الكوارث الناتجة عن ارتفاع معدلات درجات الحرارة في القطب الشمالي نتيجة انصهار الجليد هي كثرة الآفات التي تدمر أشجار الغابات وتصيبها بالأمراض مما يؤثر على الثروة الخشبية الناتجة من الغابات القطبية. ومن الأنشطة البشرية في المنطقة القطبية الشمالية هي تلك المتعلقة بالنفط حيث تمتلك الدول بتلك المنطقة ما عدا فنلندا والسويد محطات لتخزين النفط أو طرقا رئيسية له وكذلك للمواد الخطرة، حيث تمتلك روسيا أيضا عدة مواقع نووية وموقعا لدفن النفايات المشعة مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الكوارث بالمنطقة. ولا يقل تأثر القطب الجنوبي بالتغيرات المناخية عن تأثر القطب الشمالي بها ولكن تزيد الأخطار بالقطب الشمالي نتيجة تقدم دوله وزيادة التصنيع بها واستخدامات الطاقة النووية في دول القطب الشمالي.

من ذلك تبرز لنا التحديات البيئية للتنمية القابلة للاستمرار في أوج صورها في كثير من مناطق العالم، وأول هذه التحديات الزيادة الهائلة في عدد البشر؛ مما يتطلب زيادة الطلب على الموارد والخدمات، وتولد النفايات الناتجة عن زيادة الاستهلاك مما كان له تأثير كبير في تدهور الأنظمة البيئية، ومن أهم تلك التأثيرات ما يلي:

- تزايد الانبعاثات من عمليات التصنيع، وهي من الأسباب البشرية للتدهور البيئي، وأهم هذه الغازات - كما أشرنا سابقا - غازات الاحتباس الحراري، كذلك ارتفاع نسبة الأوزون التروبوسفيري (الأرضي) والضباب الدخاني، وما تسببه من أخطار كبيرة على صحة الإنسان.

- استغلال موارد المياه السطحية والجوفية بكثافة، والتلوث الناتج عن الأنشطة البشرية القائمة عليها والمتعلقة باستخدامات المياه، مما تسبب في وفاة ما بين 3 و5 ملايين نسمة سنويا بسبب الأمراض المرتبطة بالمياه.

- انهيار كثير من مصائد الأسماك، وتهديد التنوع البيولوجي للنباتات والحيوانات وزيادة معدلات انقراض الأنواع العديدة منها، نتيجة تقدم دوله وزيادة التصنيع بها واستخدامات الطاقة النووية في دول القطب الشمالي.

- تدهور العديد من أراضي الغابات، والتدهور المستمر للأراضي نتيجة سوء استخدامها، خاصة في الدول النامية ونتيجة زيادة تركيزات النيتروجين في تلك الأراضي، مما يزيد من حمضيتها وبالتالي تدمير الأراضي الزراعية.

- تلوث هواء المدن، وتدهور نوعيات مياه الشرب، وزيادة كميات مياه الصرف الصحي نتيجة الزيادة في أعداد قاطني المدن، خاصة الصناعية منه، وظهور الأحياء والمناطق العشوائية، وما يتبع ذلك من ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة لم تكن موجودة منذ ثلاثة عقود فقط من الزمن.

- تلوث مياه الأنهار والبحار والمناطق الساحلية.

عاشرا: المياه العذبة وعلاقتها بالزيادة السكانية والاحتباس الحراري

الماء هو المصدر الأساسي للحياة، فلا حياة من دون ماء؛ لأن النباتات لن تنمو من دون وجود الماء، والنبات علاوة على أنه غذاء للكائنات الحية الحيوانية، فهو يقوم بعملية البناء الضوئي التي تعتبر أهم عملية في الكون كله، وفيها يقوم النبات - في وجود الضوء - بتحليل الماء إلى عنصريه وهما الأكسجين والهيدروجين، حيث يتصاعد الأكسجين إلى الهواء الجوي، والذي لولاه لما كانت هناك حياة للكائنات الحية على سطح الأرض، أما الهيدروجين فيكون مع ثاني أكسيد الكربون سكر الجلوكوز، أساس تكوين جميع المواد الغذائية من سكريات ونشويات وبروتينات ودهون... إلخ. لذلك اعتبر الماء بحق أساس الحياة.

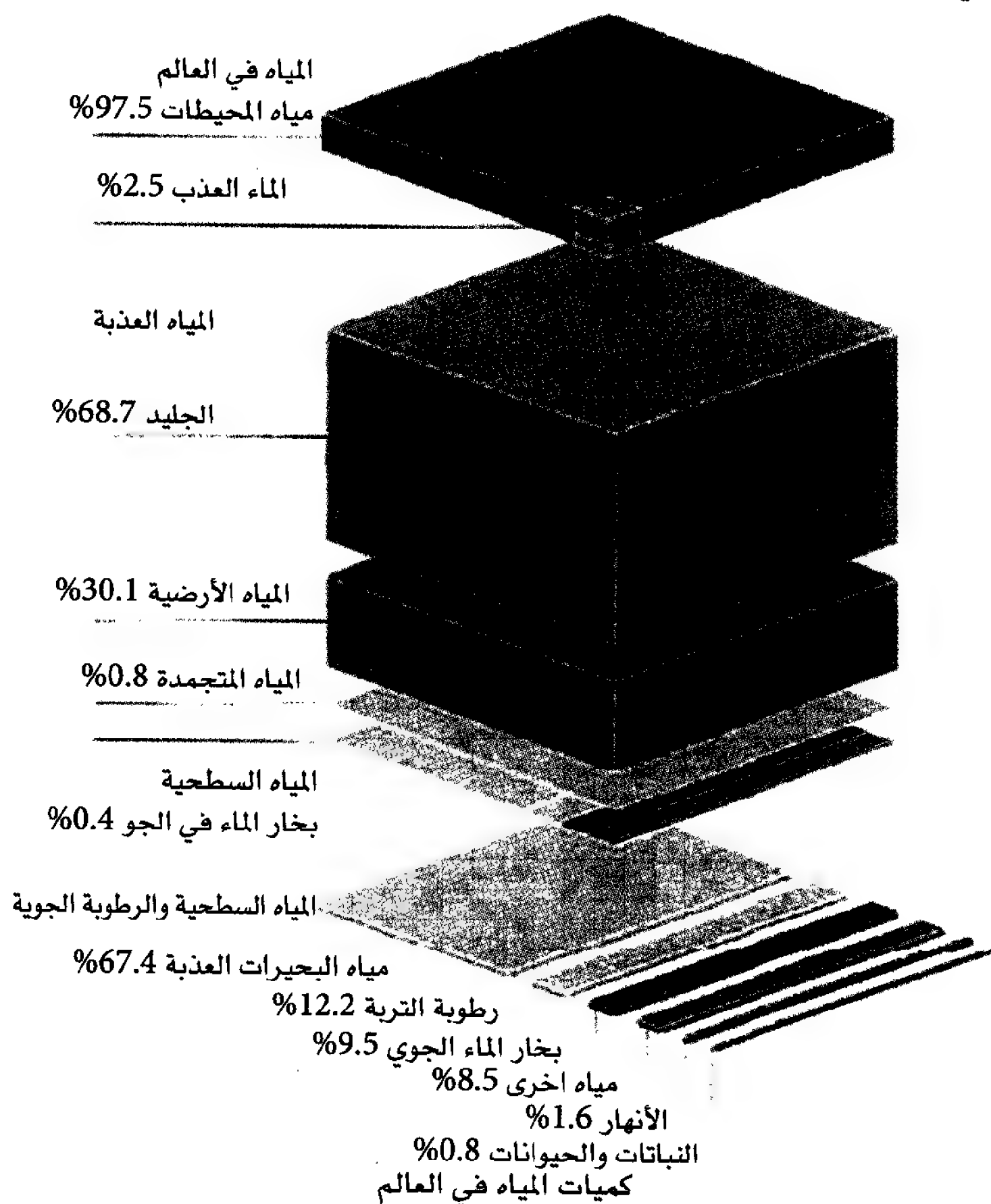
وإذا نظرنا إلى الحضارات القديمة، وعلى مر العصور نجد أنها تكونت بجوار الأنهار ومع وفرة الماء، كما اختفت بسبب شح المياه حضارات كثيرة، وفي أنحاء العالم المختلفة يتضاعف الطلب على المياه العذبة كل عشرين عاما، ويرجع ذلك إلى تزايد عدد السكان برغم أن التلوث وتغير المناخ وتسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية من العوامل التي أدت إلى تضاؤل الإمدادات المتاحة من المياه العذبة، وإذا لم نسارع إلى علاج هذا الوضع، ووضع حلول لهذه المشكلة فقد تتعرض المجتمعات البشرية لاضطرابات عظمى. والآن أصبحت مشكلة نقص المياه تنصدر أولويات دول العالم، خصوصا وأن هناك أكثر من بليون نسمة من سكان العالم لا يعرفون الماء النقي، وفي تقرير لمجلس المياه العالمي (CSD2009a) يوضح أن 80 دولة يوجد بها 40 في المائة من سكان العالم تعاني نقصا شديدا في المياه، وأن 80 في المائة من أمراض مواطني الدول النامية هي بسبب المياه الملوثة، كما يموت 15 مليون شخص سنويا للأسباب نفسها مع العلم أن سكان العالم يزداد عددهم سنويا، وبالتالي تزداد حاجتهم إلى الماء، ولذلك يجمع العلماء على أن الحروب القادمة ستكون في أغلبها بسبب الحصول على موارد المياه، فالأمن الغذائي دوره مرتبط بالأمن المائي؛ لأن منطقة الشرق الأوسط - بصفة عامة ومنطقتنا الخليجية بصفة خاصة - تعتبر من أفقر مناطق العالم بالمياه، كما أن إسرائيل تتريص شرا بموارد المياه العربية، ولذا يعتقد أن الحرب القادمة في الشرق الأوسط ستكون حرب المياه لا حرب السياسة، وأول المؤشرات على ذلك هو ما حدث في 2010، من مطالبات لدول حوض نهر النيل بالحصول على حصص أكبر من مياه النهر، خلافا للمعاهدات الموقعة بينها، على حساب حصص مصر والسودان، وذلك خضوعا لمطالب إسرائيلي بتوصيل مياه النيل إليها.

الآثار السلبية للزيادة السكانية في الأنظمة البيئية

فدول الوطن العربي تمثل 10.4 في المائة من مساحة العالم، 4.26 في المائة من عدد سكانه، ولكنه لا يتمتع إلا بـ 1 في المائة من المياه العذبة في العالم، كما يبلغ نصيب الفرد من استهلاك المياه في الدول المتقدمة حوالي 10 أمثال نصيب الفرد من الاستهلاك في الدول النامية، ما عدا دولة الكويت التي يعد الاستهلاك فيها عاليا جدا.

الماء في العالم

من الجدول الرقم (21) والشكل التالي تتضح بعض الحقائق الأساسية التي يمكن إجمالها فيما يلي:



نوعية المياه	حجم المياه 1000 km ³	نسبة الماء الكلي (في المائة)	نسبة الماء العذب (في المائة)
المياه المالحة:			
المحيطات	1338000	96.54	
الماء الأرضي المالح	12.870	0.93	
مياه بحيرات مالحة	85	0.006	
الماء الأرضي:			
القمم الجليدية	24064	1.741.74	68.7
مياه أرضية عذبة	10530	0.76	30.06
الأنهار الجليدية	300	0.022	0.86
بحيرات المياه العذبة	91	0.007	0.26
الرطوبة الأرضية	16.5	0.001	0.05
بخار الماء في الجو	12.9	0.001	0.04
الأراضي الرطبة والأحراش	11.5	0.001	0.03
الأنهار	2.12	0.0002	0.006
المياه الموجودة في النباتات والحيوانات	1.12	0.0001	0.003
مجموع المياه على سطح الأرض	1383000	100	100
مجموع المياه العذبة	35029		

الجدول الرقم (21): أنواع وكميات المياه في العالم (*)

- يبلغ حجم المياه الموجودة على الأرض حوالي 1.4 مليار كيلومتر مكعب.
 - يبلغ حجم المياه العذبة حوالي 35 مليون كم³، أي 2.5 في المائة من حجم المياه الكلي على الأرض، منها 24 مليون كم³ (68.7 في المائة)، عبارة عن جليد وغطاء من الثلوج في المناطق الجبلية والقطبين الشمالي
- (*) المصدر: مجلس المياه العالمي 1997b ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2002).

والجنوبي، كما يوجد حوالي 8 ملايين كم³ (30.1 في المائة) مخزونة تحت سطح الأرض على شكل مياه جوفية ورطوبة تربة، ومستنقعات.

- تحتوي مياه الأنهار وبحيرات المياه العذبة على حوالي 105 آلاف كم³، أي 0.3 في المائة من المياه العذبة في العالم.

- يعتمد حوالي 1.5 بليون شخص على المياه الجوفية للتزود بماء الشرب.

- كانت المياه المستخدمة في ري المزروعات مسؤولة عن 70 في المائة

من مجموع استخدام المياه العذبة في العالم في العام 2000 .

- تمثل استخدامات الماء في الصناعة حوالي 20 في المائة من المياه

العذبة، منها حوالي 65 في المائة في توليد الطاقة، و30 في المائة في

العمليات الصناعية، و3 في المائة في توليد الطاقة الحرارية.

وتغطي المياه حوالي 70 في المائة من سطح كوكب الأرض، أما باقي

السطح (29 في المائة) فتكونت عليه القارات، وليست هذه النسبة وليدة

المصادفة ولكنها لحكمة إلهية، حتى يتم تلطيف مناخ الأرض بتوزيع درجات

الحرارة على سطحها توزيعاً منتظماً، ولولا ذلك لأصبحت فروق درجات

الحرارة على الأرض كبيرة جداً بدرجة لا تسمح بقيام حياة فيها كما هو

حادث على سطح القمر - الخالي من الماء - حيث تصل درجة الحرارة

على سطحه نهاراً إلى درجة غليان الماء 100م°، وتصل ليلاً إلى ما دون

الصففر المئوي. وفي البحار من المعروف أن أكثر عمق للمحيطات يقدر

بحوالي 11 ألف متر، وذلك في المحيط الهادي بالقرب من الفلبين، ولكن

متوسط عمق المحيطات حوالي 4700 متر.

والماء يمثل في المتوسط حوالي 63 في المائة من وزن الجسم (تختلف

هذه النسبة من عضو إلى آخر)، كما يمثل الماء نسبة أكبر من وزن النباتات.

ومن المعروف أن المياه المالحة التي تكوّن النسبة الغالبة من المياه على

سطح الأرض غير صالحة لاستخدام الإنسان كما هي، ولا بد من تحويلها

إلى مياه عذبة، وهذا يوضح أهمية الالتزام بترشيد استهلاك المياه؛ فقد

تبين للإنسان أخيراً أن المياه العذبة لن تكون سهلة المنال في المستقبل

القريب، ولا بد له من أن يدرك أهمية عدم الإسراف في استعمالها، وقد

دعا الدين الإسلامي إلى ذلك في كثير من آيات القرآن الكريم والأحاديث

الشريفة. ولا بد من أن يدرك الإنسان أهمية عدم الإسراف في استخدام المياه عملاً بقوله تعالى في كتابه الكريم ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ (سورة الأعراف الآية 31).

وما نراه ونسمع عنه من مشكلات الجفاف التي تعانيها كثير من البلاد بين الحين والآخر لهو أوضح دليل على ذلك؛ فالماء ضروري لقيام كل عضو من أعضاء الجسم بوظائفه الحيوية، ومن دون الماء لا يمكن لهذا العضو أن يستمر في عمله، ومن الوجهة الكيميائية نجد أن الماء لازم لحدوث التفاعلات الكيميائية التي تتم فيه، وهو يحتوي على غاز الأكسجين الذائب الضروري لحياة الكائنات الحية التي تعيش فيه، كما يحتوي على غاز ثاني أكسيد الكربون الذي ينطلق من الكائنات الحية في أثناء عملية التنفس، والذي تزداد نسبته في العمق نتيجة عمليات التعفن والتخمر التي تستهلك كمية من الأكسجين.

وتحتوي مياه البحار على ثروات هائلة، فهي أولاً المصدر الرئيسي لألاح وأكاسيد معدنية كثيرة مثل ملح الطعام (كلوريد الصوديوم) الذي لا نستغني عنه، وكذلك أملاح كلوريد وكبريتات الماغنسيوم التي تمدنا بعنصر الماغنسيوم الذي يدخل في كثير من الصناعات مثل الطائرات والقنابل المضیئة، وأملاح البروم واليود المهمة في صناعة الأدوية والصبغات، وكذلك أملاح النيتروجين والفوسفور التي لها أهمية خاصة في مياه البحار، على الرغم من ضآلة تركيزها، حيث تمتصها البلانكتونات النباتية التي تعتبر مصدر الغذاء لكل الأحياء البحرية الأخرى. وهناك ثروات معدنية تترسب على شواطئ البحار والمحيطات وأمام دلتات الأنهار كالتبر والماس، كذلك اللؤلؤ والمرجان المستخدم في الزينة، كما توجد مناجم المنجنيز والفوسفوريت في قيعان المحيطات، وأيضاً يستخرج البترول من مكانه الممتدة تحت قيعان البحار، كما توجد الرمال المشعة التي تحتوي على كثير من المعادن.

وتتصل جميع البحار والمحيطات ببعضها ببعض، وتتبادل المياه عن طريق التيارات السطحية والعميقة التي تتكون بتأثير حرارة الشمس؛ حيث تقوم الشمس بتسخين الهواء الملامس للماء؛ فتحدث الرياح التي تدفع بدورها المياه السطحية في اتجاه هبوبها، كما أن الحرارة تغير من كثافة الماء فينتقل الماء الأقل كثافة إلى السطح، بينما يهبط الماء الأكبر كثافة بتأثير الجاذبية وتيارات الحمل إلى القاع فتحدث التيارات العميقة.

وللماء دورة في الطبيعة، فقد علمنا أن المياه تغطي حوالي 70 في المائة من سطح الكرة الأرضية، حيث يتبخر جزء من المياه المعرضة للجو، ويرتفع البخار إلى أعلى فتتخفض درجة حرارته ويتكثف مكونا السحب التي تسقط مطرا؛ فتغذي الأنهار والبحار والمحيطات والمياه الجوفية مرة أخرى.

والمطر لا يهطل على جميع أجزاء الكرة الأرضية بالتساوي⁽¹¹⁾، لكنه يهطل قليلا في بعض المناطق، وكثيرا في مناطق أخرى. وقد تبين أن المحيطات والبحار يتبخر منها سنويا حوالي 502 ألف كم³، بينما يصل إليها سنويا حوالي 458 ألف كم³ على هيئة أمطار، ويتبخر من مياه البحيرات سنويا على مستوى العالم حوالي 9 آلاف كم³ ويبلغ تساقط الأمطار عليها النسبة نفسها تقريبا، أما الماء المتبخر عن طريق عملية النتح من النباتات فيبلغ 652 ألف كم³ سنويا، بينما يبلغ التساقط حوالي 110 آلاف كم³، تذهب بعض هذه المياه إلى جوف الأرض مكونة المياه الجوفية وفي النهاية نجد أن جملة المياه المفقودة من على الأرض سنويا تبلغ حوالي 577 ألف كم³ ويعود إلى الأرض 577 ألف كم³ (أي الكمية نفسها).

من كل ما سبق، نرى أن للماء دورة طبيعية تبدأ بالبخار المتصاعد من المسطحات المائية، ونتيجة انخفاض درجة حرارته يكون السحب أو يتجمد ويكون الجليد على الجبال، ثم ينزل الماء من السحاب على هيئة مطر. ونتيجة لسقوط الأمطار أو انصهار الجليد يجري الماء في صورة أنهار وجداول، كما يكون البحيرات العذبة التي تصب بدورها في البحار والمحيطات. أما الجزء الآخر فيتسرب إلى باطن الأرض على أعماق مختلفة في صورة مياه جوفية، قد تخرج على سطح الأرض على شكل ينابيع أو آبار معرضة للتبخر أيضا.

وعلى الرغم من أن كمية المياه في الدورة الطبيعية ثابتة تقريبا فإن طريقة توزيعها والتحكم فيها قد يخضعان في كثير من الأحيان لإرادة الإنسان.

ويعتبر ماء المطر ماء مقطرا فهو أنقى أنواع المياه - هكذا كان في الماضي - ولكنه الآن، ومنذ اللحظة الأولى لتكثف بخار الماء، نرى أن التلوث يصل إليه، إذ إن بخار الماء يبدأ في التكثف حول جزيئات صغيرة

باردة من الغبار أو السناج الناتج من المصانع، ويذوب في مياه الأمطار كثير من الغازات، كما يحمل بالغبار المتطاير، بالإضافة إلى الميكروبات العالقة بالجو. ولكن على الرغم من كل هذا فإن المطر يكون عمليا في صورة نقية نسبيا، وهذا المصدر يصعب الاعتماد عليه كمصدر للمياه؛ وذلك لصعوبة جمعه أو التنبؤ الدقيق بموعد سقوطه. وعلى الرغم من أهمية الماء للحياة، سواء للشرب أو للري أو توليد الطاقة أو استخدامه في الصناعة... إلخ، فإن الإنسان يقوم بتلويثه وجعله غير صالح للاستهلاك؛ وذلك بضغط النفايات والملوثات إلى مصادره. فالتلوث المائي في أبسط صورته هو «إفساد نوعية الماء، مما يؤدي إلى حدوث خلل في نظامه الأيكولوجي فتصبح المياه ضارة أو مؤذية». ويمكن التعرف على درجة تلوث المياه بصفة عامة بقياس المحتوى الأكسجيني لها. فكلما زادت الملوثات في الماء، أدى ذلك إلى استهلاك الأكسجين المذاب فيه، وبالتالي إلى قتل أعداد من الكائنات الحية المائية وقد ينعدم وجود الكائنات فيطلق على هذه المياه مياه ميتة، إذن فقلة الأكسجين أو انعدامه دليل على مقدار التلوث في الماء. أما المياه الجوفية فإنها تعتبر المورد الوحيد للمياه في كثير من بلدان العالم التي تفتقر إلى الأنهار، وهي تتميز عن المياه الأخرى لأسباب عديدة أهمها:

- 1 - أقل عرضة للتلوث بنفايات المصانع والمجاري، ولكن الإنسان في العصر الحديث لم يتركها كذلك؛ بل دفن النفايات السامة والمشعة في الأرض فوصلت إلى المياه الجوفية ولوثتها.
- 2 - المياه الجوفية لا تتعرض لأخطار الفيضانات، كذلك فإن المساحات التي تشغلها يمكن استغلالها في الزراعة.
- 3 - تمثل مخزوننا احتياطيا هائلا من الماء يمكن الاستفادة منه عند حدوث نوبات الجفاف.
- 4 - استخدامها أقل تكلفة من استخدام المياه السطحية، فحفر بئر لا يتكلف بناؤها ما يعادل إقامة قنوات للري وخزانات للمياه، علاوة على مصاريف صيانتها من وقت إلى آخر.

ونلاحظ أن بعض البلاد تعتمد على المياه الجوفية لتلبية احتياجات الزراعة، مثل كل من المملكة العربية السعودية التي تعتمد عليها بنسبة حوالي 96 في المائة، وتونس بنسبة 61 في المائة، وسورية بنسبة 60 في المائة (UNEP 2003).

ونتيجة لانخفاض مستوى المياه الجوفية بسبب كثرة استخدامها، تصبح مكامن المياه الجوفية العذبة عرضة للتلوث الكيميائي بالأسمدة والمبيدات الحشرية التي تستخدم لمقاومة الآفات الزراعية. ويعتمد حوالي 2.5 بليون إنسان أي حوالي ثلث سكان العالم تقريبا على المياه الجوفية في استخداماتهم التي تبلغ حوالي 700 كم³، منها سنويا كمياه عذبة (UNDP2008). والوقت المتوقع لنفاذ المياه من خزانات المياه الجوفية أسرع مما يلزم لإعادة ملئها مرة أخرى، مع أن ملئها في البداية استغرق آلاف السنين ولكنها قد تنفذ خلال عقدين من الزمن نظرا إلى معدلات الاستهلاك الحالية. وتقول آخر إحصائيات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي إن أكثر من 1.2 بليون شخص لا تتوافر لهم مياه عذبة خالية من مسببات الأمراض، ويعيش أغلبهم في قارتي آسيا وأفريقيا (IAEA 2003)، ولا شك في أن مشكلة نقص المياه على المستوى العالمي تهدد الأمن والاستقرار والتنمية البيئية في الدول النامية على وجه الخصوص، حيث يموت الملايين من البشر نتيجة الأمراض التي تسببها المياه الملوثة. ووفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسف (WHO, UNICEF 2000) يوجد حوالي ملياري شخص يصابون بالمalaria سنويا، يقدر عدد من يموت منهم بـ 1 - 2 مليون شخص، كما توجد حوالي 4 مليارات شخص يتعرضون لأخطار الجفاف سنويا؛ يموت منهم 2.2 مليون شخص كل سنة.

وتقدر الأمم المتحدة عدد سكان العالم الآن بحوالي 7 مليارات نسمة، وسوف يزداد هذا العدد إلى 8.5 بليون نسمة في العام 2025، سيعاني منهم حوالي 2.8 بليون نسمة من نقص الموارد المائية، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم في العام 2050 إلى 15 مليار نسمة، سيعاني منهم 5 مليارات نسمة من نقص المياه (WHO 2003)، ولعل الازدياد السكاني ونقص الموارد المائية ذات النوعية الصالحة سيكونان السبب الرئيسي في أزمة المياه العالمية.

وهناك تأثيرات كبيرة للتغيرات المناخية (ظاهرة الاحتباس الحراري) في مصادر المياه في العالم؛ لأنها تؤثر وتغير من معدلات هطول الأمطار، سواء بالزيادة في بعض المناطق أو بالانخفاض في مناطق أخرى من العالم. ويذكر تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في العام 1995 أن هناك بعض الأنهار قد انخفض تدفقها، وفي نهاية القرن الحالي (2100) سيصعب على دول العالم مواجهة خسائرها نتيجة تزايد الطلب على المياه؛ ففي وقت تتزايد فيه أعداد السكان، وبالتالي سيؤثر ذلك في جميع النواحي الاقتصادية سلباً، كما يؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان المناطق التي سيلحقها الجفاف، وانتشار مشكلة اللاجئين البيئيين، كما سيقبل مستوى المياه الجوفية، فارتفاع معدلات درجات الحرارة سيتبعه انخفاض سقوط الثلج شتاءً، وبالتالي تقل كميات المياه التي تتسرب إلى الأرض، ويمكن احتباسها في الطبقات الصخرية المائية. ويشكل ارتفاع درجة حرارة جو الأرض أحد العوامل الجديدة التي تؤثر في إمدادات المياه. وبرغم جهلنا بدقة التوقعات حول هذه التأثيرات فإن العديد من العلماء يعتقدون أن معدلات الهطول السنوية للأمطار ستتغير.

ولقد بدأ فعلاً تغير في معدلات سقوط الأمطار، فقد قلت الأمطار في الأقاليم المدارية وشبه المدارية في العالم، وفي دول أوروبية ووسط كندا وكاليفورنيا، وتزحزحت أحزمة المطر من الربيع إلى الشتاء، مع تزايد الأمطار أكثر من الثلوج، مما أدى إلى زيادة سرعة وصول الأمطار إلى الأنهار مسببة الفيضانات العارمة، في حين تتناقص المياه المتاحة في أماكن أخرى من العالم مسببة جفاف بعض الأنهار. كما أن زيادة الأمطار في بعض المناطق سيصحبها تزايد عمليات البخر ما يسرع من الدورة الهيدرولوجية فتزيد نسبة الرطوبة في الجو، وبالتالي تزيد من نسبة غازات الاحتباس الحراري (بخار الماء) وهكذا. وبالطبع فإن هذا التغير سيصعبه تغير في النظم البيئية الطبيعية، ويمكن للتغيرات في درجة حرارة المياه العذبة أن تؤثر في بقاء ونمو كائنات معينة، وفي تنوع وإنتاجية النظم البيئية، كما يؤدي نقص إمدادات المياه إلى حدوث ضغوط

بيئية على السكان، وعلى الأنظمة الزراعية والبيئية المختلفة، وهناك كما نعلم علاقات متشابكة ومعقدة بين التغيرات المناخية وتوافر المياه والنمو السكاني وإنتاج الأغذية والتي ستختل نتيجة التغيرات التي ستحدث.

وكما أشرنا سابقا فإنه لم تُلاحظ تغيرات واضحة ومؤثرة في معدل سقوط الأمطار في منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الماضي، باستثناء المناطق الجنوبية الغربية من الجزيرة العربية التي ازداد فيها معدل سقوط المطر بدرجة ملحوظة. ويرى العلماء أن معدل سقوط الأمطار سوف يزداد جزئيا في الشتاء في الشمال الشرقي وفي الصيف في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية، ولكن هذه الزيادات في كميات الأمطار لن تساعد على توافر المياه للزراعة والشرب، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة سيزيد من عمليات البخر والنتح في التربة والنبات، ما سيؤدي إلى زيادة مشكلات المياه التي تعانيها العديد من البلدان الأشد حرارة، ومنها بالطبع دول مجلس التعاون الخليجي، ولعلنا لاحظنا في السنوات الأخيرة قلة مياه الأمطار بشكل لافت للنظر، خاصة في العاملين الأخيرين. وعموما فإن موارد المياه ستواصل انكماشها بسبب التغيرات المناخية والزيادة السكانية والتلوث، فمع ارتفاع معدلات درجات الحرارة فإن الطلب على المياه سيزيد في التجمعات البشرية القائمة في المناطق الجافة وشبه الجافة، كما في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا بالذات.

والتغيرات المناخية سيكون لها بلا شك تأثير سلبي في كثير من الأنهار وخفض تدفق مياهها كما ذكر تقرير 1995 للجنة IPCC، مثل نهر الأندوس بباكستان والذي يمد أكبر شبكة للري في العالم بالمياه، وذكر التقرير أنه بنهاية القرن الحالي سينخفض تدفق مياهه بأكثر من 40 في المائة وفي أفريقيا سيواجه نهر النيجر الظروف نفسها، ما سيؤثر في موارد المياه لشمال غرب أفريقيا. كما أن انصهار الأنهار الجليدية، وكذلك الجبال الثلجية نتيجة ارتفاع معدلات درجات الحرارة سوف يؤدي إلى ارتفاع مستويات مياه الأنهار ما يزيد من المخاطر التي تواجه المجتمعات الساحلية ومصبات الأنهار.

وبالنسبة إلى الوطن العربي الذي يعاني فقرا في موارد المياه العذبة من جهة، وتنامي ظاهرة التصحر من جهة ثانية وتزايد عدد السكان من جهة ثالثة، أصبحت فيه سلعة استراتيجية وتتجاوز في أهميتها الذي كان وما زال يثير أزمات محلية وعالمية. وأنا أرى أن من أسباب الحروب الإسرائيلية مع الدول العربية الحصول على مصادر المياه. وفي تقرير للمنتدى العربي للبيئة نشر في مجلة البيئة والتنمية في العدد 152 نوفمبر 2010، جاء به أن العرب سيواجهون بحلول العام 2015 وضعية «ندرة الماء»، حيث يصل ما يحصل عليه الفرد إلى أقل من 500 متر مكعب/ العام. في حين أن المعدل العالمي يتجاوز 6000 متر مكعب للفرد، وبالطبع فإن ندرة الماء ستكون عائقا أمام التنمية الاقتصادية وإنتاج الغذاء، وستؤثر في صحة الإنسان العربي ورفاهيته. وأنه في غياب سياسات مائية جديدة وممارسات جديدة متطورة، سيزداد الوضع تدهورا وما سيتبعه من مضاعفات اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة بل وسياسية قد تؤدي إلى حدوث حروب في المنطقة بسبب النزاع على المياه. فمنذ العام 1897 عندما عقد «تيودور هرتزل» المؤتمر الأول للصهيونية في مدينة بال السويسرية، واليهود يسعون - بكل جد واجتهاد - للسيطرة على مصادر المياه العربية والتحكم في منابعها، ولعل ما حدث في جنوب لبنان أخيرا، والمحاولة الإسرائيلية للسيطرة على منابع بعض الأنهار لهما أكبر دليل على ذلك، كما تحاول إسرائيل دائما إجهاد أي محاولة للسيطرة على منابع المياه. وقد سيطرت إسرائيل على أكثر آبار المياه بالضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية التي تأتي منها كثير من المياه لبحيرة طبريا عندما تنصهر الثلوج على جبل الشيخ، كما سيطرت إسرائيل على مياه نهر الأردن و منابعه بالكامل، علاوة على محاولاتها المستمرة تقسيم السودان حتى تتمكن من السيطرة على منابع النيل وإرغام مصر على الموافقة على إعطائها حصة من مياه النيل عبر سيناء.

كما أن أسباب تدهور العلاقات التركية - السورية في بعض الأوقات هو الصراع على مياه نهري دجلة والفرات اللذين تتحكم تركيا في منابعهما، علاوة على ما تخفيه الأيام من تأثيرات للتغيرات المناخية في

موارد الأنهار في الوطن العربي. كل هذا يجعل الاحتمال أقوى لقيام حروب ونزاعات مسلحة بين الدول من أجل المياه، خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

الجفاف والمجاعات بسبب نقص موارد المياه

تمثل الظروف المناخية أكثر الأسباب الطبيعية التي تؤدي إلى الجفاف والمجاعة، وفي مقدمتها قلة الأمطار، ما يؤدي إلى أزمة المياه في كثير من دول العالم، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، فقلة الأمطار أو تذبذبها من العام إلى آخر - في بعض المناطق من العالم - يجعلها تتعرض لنوبات من الجفاف تؤدي بالتالي إلى تدمير القدرة البيولوجية للأراضي؛ ما يساعد على حدوث الجفاف، وبالتالي المجاعات وهجرة السكان إلى أماكن أخرى.

كما أن المجاعة تؤثر في ملايين البشر، وتؤدي إلى زيادة تعرضهم للأمراض، ففي قارة إفريقيا وحدها تأثر بالمجاعة 40 مليون شخص (Harseh 2003a)، وفي جنوب إفريقيا اشتدت المجاعة بسبب حالة الجفاف التي أصابت تلك المنطقة، وفي منطقة الغرب الأفريقي (السودان وإريتريا وإثيوبيا) حدثت المجاعة بصورتها البشعة نتيجة الجفاف الذي ضرب هذه المنطقة أيضا، وما نشاهده في الفضائيات من حروب في إريتريا ودارفور ما هو إلا نتائج حتمية لما ينجم من جراء حدوث المجاعة والجفاف والتدهور البيئي في تلك المناطق، ولقلة الأمطار تأثير كبير في ذلك، فنلاحظ مثلا أن مساحة بحيرة تشاد قد تناقصت خلال ثلاثين عاما فقط من 25 ألف كم² إلى 2000 كم²، كان لذلك تأثير شديد في البيئة المحيطة بالبحيرة (Coe and Foley 2001).

وللجفاف والمجاعة والصراعات المسلحة تأثير قوي أدى إلى زيادة أعداد اللاجئين البيئيين فبلغ عددهم في إفريقيا وحدها حوالي 15 مليونا في العام 2003 (UNHCR 2003).

أما في القارة الآسيوية فبرغم أنه يوجد بها 60 في المائة من سكان العالم فإنها لا تملك سوى 36% من موارد العالم من المياه العذبة، وهي لا تختلف عن إفريقيا كثيرا في تأثرها بالجفاف والمجاعات. كما أن أنهار

الهمالايا قلت فيها المياه بدرجة كبيرة تبعث على القلق، وكان للتغيرات المناخية تأثير كبير على هطول الأمطار وحدوث الأعاصير مما ساعد على حدوث الجفاف خصوصا في الهند والصين وأستراليا (IRICP 2003) كما أدت الأعاصير إلى حدوث الفيضانات وتشريد البشر خصوصا في الهند وبنغلاديش. وتعتبر الصين من أكثر البلدان تأثرا بالجفاف في مناطق كثيرة خصوصا شرق الصين مما تسبب في نقص مياه الشرب لحوالي عشرة ملايين نسمة (CMA 2003b)، كما تعرضت كثير من ولايات الصين لأمطار شديدة أدت إلى حدوث فيضانات مدمرة كما حدث مثل هذا بالفلبين في شهر مايو 2006، مما أدى إلى نقص مياه الشرب.

أما في القارة الأوروبية فالأمر مختلف بعض الشيء حيث شهدت أوروبا شهدت في العام 2003 درجات حرارة مرتفعة كان لها تأثيرات أدت إلى حدوث الجفاف في بعض المناطق نتجت عنه زيادة في أعداد الوفيات واشتعال الحرائق في الغابات ونقصان في مياه الشرب، كما حدث في روسيا أيضا خلال صيف 2010 من حرائق كثيرة كان لها تأثيرات اقتصادية سيئة، كما تعرضت القارة الأوروبية لأمطار غزيرة في عامي 2002 و2004 أدت إلى فيضانات مدمرة. وعلى العكس من ذلك، فإن نهر الدانوب ثاني أكبر الأنهار الأوروبية والذي يصل بين عشر من الدول قد تعرض لتدهور كبير نتيجة النشاطات البشرية فضلا عن قطع أشجار الغابات وبناء السدود والتلوث الناتج عن الصناعة والزراعة مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بنظامه الأيكولوجي وتدهور نوعية مياهه، ولا يقتصر الأمر على نهر الدانوب في تدهور بيئته وتدهور نوعية مياهه، فكذلك الأمر بالنسبة لنهري الفولغا والأورال.

وفي دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والتي تتميز بوجود أكبر مساحة زراعية في العالم (576 مليون هكتار) بالإضافة إلى مساحات هائلة من الغابات الاستوائية تعتبر الأكبر في العالم والتي تحتوي أيضا على أكثر من 30 في المائة من موارد العالم من المياه المتجددة. فتلك المنطقة تأثرت بالأحداث المناخية وحدوث الفيضانات

الدمرة وحالات الجفاف القاسية والأعاصير الشديدة مثلما حدث في الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وفنزويلا والإكوادور مما تسبب في انتشار الأمراض المعدية وحدث خسائر اقتصادية كبيرة، كما أدت الفيضانات إلى انهيارات أرضية في كثير من دول المنطقة، وعلى العكس من ذلك أصاب الجفاف الشديد مناطق أخرى كالذي حدث في شمال الأرجنتين وتسبب في حدوث خسائر زراعية كبيرة فضلا عن خسائر في الثروة الحيوانية لا تقدر بثمن.

وتختلف الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الشمالية عن بقية الدول في تأثرها بالجفاف والمجاعات، ولكنها كانت عرضة لانتشار حرائق الغابات والأعاصير بدرجة كبيرة ربما كان السبب في ذلك التغيرات المناخية، ويرجع ذلك الاختلاف إلى الاهتمام بالبيئة بشكل كبير في تلك المنطقة من العالم.

ومن الطبيعي أن يكون للجفاف والمجاعة تأثير كبير على البشر، وكذلك من البديهي والمسلم به أن أشد الناس فقرا من حيث الوضع الاجتماعي والاقتصادي هم الفقراء من حيث المياه وبصفة خاصة النساء والأطفال والمسنون، وهناك أيضا صلة قوية بين كل من الفقر والجوع وبين الجفاف، ويلاحظ أن ظاهرة الجفاف تحدث منذ فجر التاريخ ولكنها الآن أصبحت متسارعة الحدوث وبدرجة أوضح. ومما سبق نجد أن أكثر المناطق جفافا في العالم هي جنوب وشرق أفريقيا وشمال الهند وشمال شرق البرازيل والولايات المتحدة وأستراليا ومناطق أخرى نتيجة تذبذب كميات الأمطار.

ورغم التقدم الذي حدث خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة في مجالات التزود بالمياه، وإدارتها وفي مجال معالجة مياه الصرف الصحي والمياه الصناعية ورغم الاعتراف العالمي بأن توفير المياه العذبة النقية حق إنساني لكل فرد وبدون تفرقة فما زال سُدُس سكان العالم بدون مياه نظيفة، وخُمس سكان العالم أيضا من دون خدمات صرف صحي، ونتيجة عدم توافر المياه العذبة النظيفة لكل فرد، فإن أعدادا هائلة من الوفيات خاصة بين الأطفال مازالت تحدث وبارتفاع مستمر.

وتعتبر الزراعة هي المستهلك الأكبر للمياه العذبة في العالم، ومع ذلك فإن تلوثها يسبب للإنسان كوارث من الصعب التغلب عليها، ثم تأتي الصناعة بعد ذلك، وعلى الرغم من أنها لا تستخدم كميات أكبر من المياه العذبة، فإنها تنتج بعض أخطر ملوثات المياه مثل المعادن الثقيلة والمواد الكيميائية العضوية الخطرة بالنسبة إلى صحة البيئة وصحة الإنسان. ولكن في السنوات الأخيرة، حدثت بعض التحسينات على نوعية المياه نتيجة الوعي الدولي بأهمية ذلك، وسن الإنسان للتشريعات البيئية والتدابير الدولية لحماية وتحسين البيئة المائية ونتيجة لذلك، انخفض حجم تلوث الأنهار والبحيرات بالمعادن الثقيلة والمواد العضوية وغيرها من الملوثات الخطرة.

وتعتبر مياه الشرب الملوثة أحد أهم الأسباب الرئيسية في انتشار الأمراض وحدوث الوفيات في الدول النامية خاصة أنها السبب المباشر في الإصابة بأمراض الإسهال والجفاف بين الأطفال. ويعتبر توفير مياه الشرب النقية أمراً بالغ الأهمية للبشرية، إذا علمنا أن المرض والعجز الناجمين عن الأمراض المتعلقة بالمياه يعدان في مقدمة الأسباب لبروز العجز الاقتصادي للإنسان (WHO, UNICEF 2008) في دول العالم. وفي كثير من بلدان العالم، تلقي المدن المقامة على سواحل البحار والأنهار بمخلفاتها في مياه هذه البحار والأنهار مسببة زيادة نسبة التلوث وبالتالي القضاء على الثروة السمكية. وترجع خطورة الملوثات إلى تفاقم آثارها على الكائنات الحية المائية وعلاقة هذه الكائنات مع غيرها واعتمادها في غذائها على بعضها. وهناك العديد من مصادر تلوث المياه نذكر منها: النفط ومشتقاته، مخلفات المصانع والمبيدات الحشرية ومياه الصرف الزراعي، مياه الصرف الصحي، الأمطار الحمضية، المواد المشعة، الطحالب... إلخ، وهذه المصادر تزداد بزيادة العدد الهائل للسكان.

وتعتبر المصانع من أكبر مصادر تلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات، وقد ظهر هذا النوع من التلوث بكثرة في النصف الثاني من القرن الماضي نتيجة التقدم الصناعي الهائل. فالمصانع تلوث المياه

بمخلفاتها التي تلقى في هذه المياه، والمخلفات تحتوي على كثير من المواد الكيميائية السامة.

وتأتي خطورة هذه المواد من أنها تبقى وقتاً طويلاً في مياه البحار وتتراكم ببطء وبشكل تدريجي، وحتى لو كانت هذه المخلفات غير سامة، فإنها تستهلك كميات هائلة من غاز الأكسجين المذاب في الماء مسببة موت الكائنات الحية التي تعيش في هذه المياه. كما تعتمد أنواع المواد الكيميائية المتخلفة عن الصناعات، والتي تلقى في المياه، على نوع الصناعات المقامة، وعلى نوع المعالجة الكيميائية التي تجرى في كل مصنع.

وهناك كثير من المواد الكيميائية المتخلفة عن المصانع والتي تلقى في مياه الأنهار والبحار والمحيطات، مثل المركبات العضوية التي تحتوي على الهالوجينات (الكلور، البروم، الفلور) كبعض المبيدات الحشرية، والمواد المضادة للفطريات وبعض المنظفات الصناعية. وهي مواد ثابتة لا تتحل بسهولة وتعيش في الماء لعشرات السنين، وتتميز بسميتها الشديدة، وعندما تصل هذه المواد إلى جسم الإنسان فإنها تختزن فيه (في الأنسجة الدهنية) وزيادة تركيزها يؤدي إلى الإصابة بأمراض عديدة، خاصة أمراض السرطان، لذلك قام كثير من الدول بحظر إنتاج أو ترشيد استخدام مثل هذه المواد.

كما تصل المبيدات إلى مياه البحر، إما عن طريق مياه الصرف الزراعي وإما عن طريق المجاري المائية التي تحمل المبيدات الموجودة في التربة الزراعية. ويمكن أن تظل المبيدات معلقة في الهواء وتتحرك مع الرياح من مكان إلى آخر ثم تسقط مع الأمطار على البحار والمحيطات والأنهار، بل قد تصل المبيدات إلى أماكن بعيدة لم تستعمل فيها أبداً، مثل جليد القطبين الشمالي والجنوبي. وما يزيد من خطورة هذه المركبات شدة ثباتها الكيميائي.

كذلك فإن السماد المتبقي في التربة - بعد إضافته بهدف زيادة إخصابها - يذوب في مياه الري ويصل إلى مياه الشرب عن طريق التسرب إلى مياه الأنهار أو إلى المياه الجوفية مسبباً تلويثها، خصوصاً بأسمدة

النترات التي تتحول في جسم الإنسان إلى مركبات النيتريت السامة، والتي تقلل من قدرة الدم على حمل غاز الأكسجين، كما تزداد خطورة هذا النوع من الأسمدة عند وجود عنصر - أو مركبات الفوسفور - الذي يستخدم بكثرة في الهرمونات الزراعية التي ترش على النباتات لزيادة الإنتاج، والتي تتسرب إلى المياه الجوفية مع مياه الري لتصل في النهاية إلى مياه الآبار والأنهار والبحار، ثم تصل إلى الإنسان عند شربه لهذه المياه. وتساعد مياه الأمطار في حمل هذه الأسمدة والهرمونات الزراعية إلى المياه الجوفية والمجاري المائية التي ينتهي بها المسار إلى الأنهار والبحار، ومن ثم إلى ماء يشربه الإنسان، ومن الصعب إزالة أملاح النترات الموجودة في الأسمدة من ماء الشرب إلا بتقطيرها.

أما مياه الصرف الصحي فتشمل المياه التي استعملت في المنازل (مياه المجاري)، وهي بالطبع تحمل الفضلات من دورات المياه بما تحويه من فضلات عضوية وشوائب ومنظفات صناعية وبكتيريا... إلخ، كما تشمل أيضا المياه التي استخدمت في الأغراض المختلفة من مصانع وغسيل طرق وخلافه.

والتخلص من هذه المياه يمثل مشكلة كبيرة، خصوصا في المدن الكبرى، وللتخلص منها فإنها تلقى غالبا (خاصة في الدول النامية) في المجاري المائية الطبيعية كالأنهار والبحار، وبذلك تسبب تلويثها وتجعلها تدريجيا غير صالحة لمعيشة الكائنات الحية المائية، كما تجعلها أيضا غير صالحة لشرب سكان تلك المدن، الذين غالبا ما يعتمدون عليها في الحصول على ماء الشرب.

لذلك تعتبر مياه المجاري ونفايات المدن التي تلقى في مياه الأنهار والبحار من أخطر مصادر تلوث المياه، وقد أدت عملية التحضر ونمو المدن وتضخمها وزيادة عدد السكان إلى زيادة ما ينصرف إلى مياه الأنهار والبحار من ملوثات، وبالتالي ارتفاع نسبة تركيز المواد العضوية وغير العضوية التي تحتويها هذه المياه، حتى أن 80 في المائة من مسببات تلوث الأنهار والبحار يرجع إلى الملوثات البشرية والصناعية.

تمثل قضية ندرة المياه قضية حيوية للبشرية جميعها، وأصبح وضع المياه في كل أرجاء العالم وضعاً يدعو إلى القلق البالغ. بل أصبح في نظر كثيرين - من بعدي النظر في الأمور السياسية - قضية حياة أو موت، بحيث إنه يمكن أن تكون المنافسة على الموارد المائية مصدراً من مصادر الصراع وسبباً من أسباب النزاعات المسلحة.

ولكننا نستطيع بكل بساطة أن نتجنب تلك الأزمة من خلال تبني بعض التعديلات في سلوكياتنا.

● ضبط النمو السكاني وتبني سياسات جديدة في التنمية البشرية.

● الحفاظ على مياه الري: لأن الزراعة تستهلك عادة ما يتراوح بين 75 و90 في المائة من الموارد المائية لأي بلد، فإن اكتساب 10 في المائة من خلال الكفاءة في استخدام مياه الري من شأنه أن يوفر الكمية نفسها تقريباً التي تستخدمها مدن ذلك البلد وصناعاته. ومن بين الطرق الأخرى لتحسين كفاءة الري تطوير المحاصيل التي تنتج مزيداً من الغذاء بكمية المياه نفسها أو أقل منها. والأبحاث في مجال إنتاج مثل هذه المحاصيل الغذائية المعدلة وراثياً تجرى على قدم وساق في العديد من أضعم البلدان التي تعاني ندرة في المياه، مثل الصين والهند.

● استغلال طرق التحلية المتطورة للمياه: حيث نجحت التطورات الحديثة في مجال تحلية المياه المالحة في تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة من المياه المحلاة إلى مستويات أقرب من تكاليف الحصول على المياه العذبة من الموارد الطبيعية (حوالي 0,05 دولار أميركي للمتر المكعب).

● التوسع في تدوير مياه الصرف الصحي: لأن المناطق الحضرية تتخلص عادة مما يقرب من 85 في المائة مما تستهلكه من المياه العذبة على هيئة مياه صرف صحي، وغالباً ما تصرفها إلى مسطحات مائية مجاورة. فإنه من الممكن معالجة هذه المياه واستخدامها لتغذية المياه الجوفية. والحقيقة أن تقنيات الصرف الصحي التي تستخدم كميات منخفضة من المياه، مثل مراحيض فصل البول والكفر الجاف، من شأنها أيضاً أن تساعد في تقليص الطلب على المياه في المناطق الحضرية إذا ما تم تطويرها على النحو المناسب.

● وضع سياسات خلاقة في تسعير المياه التي تستخدمها المناطق الحضرية ومياه الصرف الصحي؛ لأن حماية صحة الإنسان والبيئة أمر يصعب تقييمه أو تحديد سعر له، وذلك لأنها تشكل جزءاً من عوامل خارجية معقدة ترتبط باستخدام المياه. ولكن العديد من استخدامات المياه قد تستجيب على نحو أفضل للأسعار الأكثر كفاءة.

● برغم أن تجنب أزمة المياه العالمية لن يكون بالمهمة السهلة، فإننا نمتلك بين أيدينا الآن السياسات والتقنيات التي إذا ما تم تطبيقها على النحو اللائق فقد تعبر بنا إلى بر الأمان في غضون العقود القليلة المقبلة، وحتى في مواجهة تزايد السكان وتعاضم ثرواتهم وزيادة التغيرات المناخية وتأثيراتها المدمرة المتوقعة.



التصحّر نتاج للزيادة السكانية والتغيرات المناخية

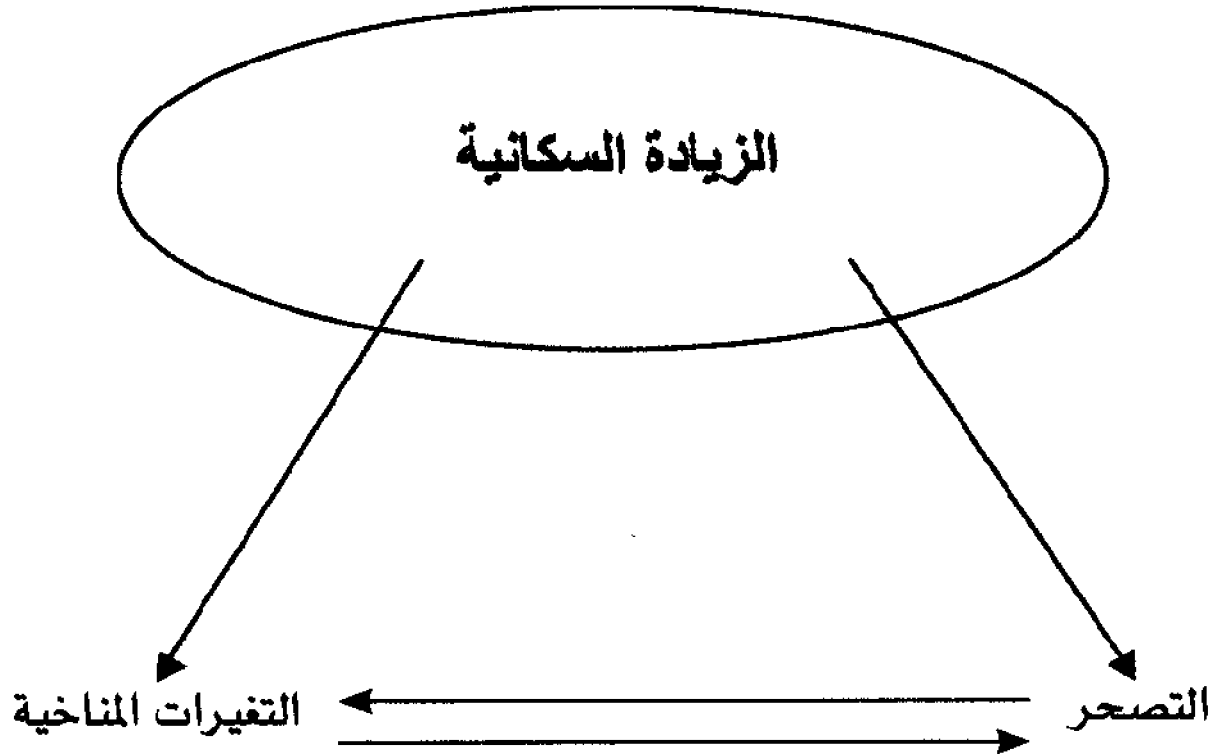
لم يكن مصطلح التصحر معروفا بمعناه الحقيقي إلا في العام 1974، حينما بدأت الأمم المتحدة تنشر في تقاريرها ضرورة الاهتمام بدراسات التصحر وكيفية مقاومته ومكافحته، وقد دعت لهذا الهدف إلى مؤتمر عالمي في العام 1977 في نيروبي بكينيا. وهنا بدأ عصر جديد لمصطلح جديد هو التصحر، والذي أصبح بديلا لمصطلح زحف الصحاري والذي نراه كثيرا عندما تهب الرياح مسببة زحف الكثبان الرملية على الطرق والسكك الحديدية.

وقد وضعت تعريفات عديدة لمصطلح التصحر أبسطها هو أن «الأرض الزراعية تتدهور، وتفقد قدرتها على إنتاج

«ليس بالضرورة أن ينعكس النمو السكاني على إحداث التصحر مباشرة ولكنه يعزز كثيرا من فرصة حدوثه من خلال التوسع الزراعي لإطعام الأفواه المتزايدة»

المؤلف

المحاصيل الزراعية وتتحول إلى ما يشبه الصحراء في قلة إنتاجها، ويعود ذلك في الأساس إلى الأنشطة البشرية والتغيرات المناخية، وقد يختلف المصطلح عند ذوي التخصصات المختلفة فيراه عالم النبات من جهة بينما يراه عالم الجيولوجيا من جانب آخر وهكذا.



والتصحّر مشكلة من أهم المشكلات التي تواجه دول العالم كافة، سواء الدول المتقدمة منها أو النامية مع اختلاف التأثيرات المصاحبة لحدوثه على البيئة وإنتاج الغذاء وحدوث المجاعات وتدهور التربة والغطاء النباتي، ولكن آثار التصحر تكون أكثر وضوحاً في الدول النامية. فالتصحّر ليست مشكلة وليدة التقدم البشري كما هي الحال في كثير من المشكلات التي تواجه البيئة العالمية، ولكنه مشكلة قديمة قدم التاريخ، وأصبح ذا أهمية خاصة خلال القرن المنصرم بالذات نتيجة آثاره البيئية المدمرة، مما دفع الأمم المتحدة إلى عقد المؤتمر الخاص به في العام 1977 في نيروبي بعد كارثة الجفاف التي ضربت إقليم الساحل في غرب أفريقيا والتي أسفرت عن موت أكثر من 100 ألف نسمة ونفوق نحو 3.5 مليون رأس من الماشية وعدد كبير جداً من الأغنام والمعز والإبل.

وكانت هذه الكارثة بمنزلة ناقوس الخطر الذي نبه دول العالم إلى ضرورة مجابهة هذه المشكلة ووضع الحلول لها، لأنها كانت في الأساس مشكلة من صنع الإنسان.

والوطن العربي يعاني مشكلة التصحر منذ القدم، لأن أغلب أراضيه تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة، فهو يمتد من موريتانيا غربا إلى الخليج العربي شرقا، ومن أقصى شمال العراق حتى أقصى جنوب الصومال، شاغلا مساحة قدرها نحو 14 مليون كيلومتر مربع، وهو يتميز بتنوع البيئات شاملا الأراضي القاحلة والغابات المعتدلة والاستوائية والجبال والأراضي الزراعية التي تتركز حول الأنهار، حيث تبلغ مساحة الأراضي الصحراوية القاحلة أكثر من 80 في المائة من مساحة الوطن العربي.

وتحدث ظاهرة التصحر في الوطن العربي بدرجة كبيرة جدا نتيجة تأثر دوله بنوبات الجفاف المتتالية أو التملح والتغدق للأراضي كما يحدث في العراق وسورية ومصر مما يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سيئة.

ويختلف تعريف التصحر عند ذوي التخصصات المختلفة، فعالم المناخ مثلا يهتم بحركة كتل الهواء وكمية الأمطار، في حين يرى عالم النبات أن خصائص الكساء الخضري هي التي تحدد مفهوم التصحر، بينما عالم التربة يهتم بنوعية التربة ودرجة خصوبتها، ولذلك فكل يعرفه وفق مجاله الذي يعمل فيه، ولكنهم في النهاية مجمعون على حدوث تداعيات له، وأضرار جسيمة على الإنسان نتيجة حدوثه.

وحتى الآن يوجد اختلاف كبير حول تعريف التصحر، وكان راب Rapp أول من عرّف التصحر بمفهومه الشامل العام 1974 أنه «انتشار الظروف والحالات البيئية الشبيهة بتلك السائدة في الصحراء في المناطق الجافة وشبه الجافة نتيجة تأثير الإنسان والتغيرات المناخية»، وكما علمنا في فصول سابقة فإن كثيرا من أسباب التغيرات المناخية هي أسباب بشرية في الأصل، وبالتالي يمكن القول بأن أكثر أسباب التصحر في أغلبها هي أسباب بشرية أيضا.

فالتصحّر إذا هو أحد أشكال التدهور الشامل الذي يطراً على البيئة في منطقة ما، بفعل جملة من العوامل المتداخلة بعضها مع بعض، ففي بعض البيئات تتدهور قدرة الأرض على الإنتاج النباتي، وبالتالي يحدث نقص في الإنتاج الحيواني بما يؤدي بهذه البيئات إلى ظروف تشبه ظروف البيئة الصحراوية، لكننا يجب أن نفرق بين الجفاف والتصحّر، فبينما نجد أن الجفاف ظاهرة طبيعية تجيء وتذهب، يعتبر التصحّر عملية مختلفة تماماً تكون ناتجة عن نشاطات الإنسان في أكثر الأحيان.

ولذلك يميل بعض العلماء إلى تسميتها بالتصحير لأنها من فعل الإنسان، ومع أن الجفاف يكون بداية للتصحّر، فإن العامل الرئيسي المسبب للتصحّر هو الأنشطة البشرية المتمثلة في سوء استغلال الأراضي وإدارتها والمغالاة في الاستفادة من الغطاء النباتي، والدليل على ذلك أن التصحّر يمكن أن يحدث في المناطق الرطبة وشبه الرطبة أيضاً. وعموماً فإن أهم ما يميز ظاهرة التصحّر هو تدهور التربة، تدهور النبات، لأن تربة الأراضي الجافة تتميز بضعف خصوبتها، ولذلك فإنها تكون سريعة التأثر بعوامل التعرية خاصة عندما يتدهور الغطاء النباتي ولا تجد التربة ما يحميها.

ويتوزع التصحّر على كل قارات العالم، ولكن أكثر من 80 في المائة من مساحة الأراضي الجافة توجد في ثلاث قارات فقط هي: أفريقيا 37 في المائة، آسيا 33 في المائة، أستراليا 14 في المائة، بينما الـ 16 في المائة الباقية تتوزع على أمريكا الشمالية والمكسيك (7 في المائة)، أمريكا الجنوبية (5 في المائة)، وأوروبا (4 في المائة)، ويظهر أثر مشكلة التصحّر على سكان قارتي أفريقيا وآسيا بصفة خاصة.

ولذلك فقد اهتمت الأمم المتحدة بالمشكلة، وتم عقد الكثير من المؤتمرات الدولية في هذا الشأن، كما خصصت الأمم المتحدة العام 2006 ليكون العام العالمي للصحاري والتصحّر، حيث يتأثر أكثر من 250 مليون نسمة بشكل مباشر من عمليات التصحّر ويتعرض نحو مليار نسمة لخطر التصحّر في أكثر من مائة دولة من دول العالم. وتهدف الأمم المتحدة من ذلك إلى زيادة الوعي بأضرار هذه المشكلة، والإسهام في حماية التنوع البيولوجي والسكان في المناطق المتأثرة بالتصحّر، لأن أكثر من سدس سكان العالم يستوطنون هذه المناطق.

وهناك الكثير ممن يخلطون بين معنى التصحر والصحراء، فبعضهم يظن أن التصحر يعني أرضاً تشبه الصحراء الفعلية أو أنها عملية لا رجعة فيها من تحول الأراضي المنتجة إلى أراضٍ صحراوية مع مرور الزمن، أو أن التصحر لا يحدث إلا على أطراف الصحراء أو أن التغير المناخي شرط أساسي لظهور التصحر، ولكن لا يكون بالضرورة تحول الأراضي المتصحرة إلى صحراء.

فالتصحر عملية متدرجة الحدوث وسلسلة من التدهورات تصبح فيها الأرض في النهاية تشبه صحراء، وعلى هذا يمكن للإنسان أن يقطع هذه السلسلة في إحدى حلقاتها فيوقف التصحر أو يحد منه. فمثلاً في الكثير من الأراضي التي تعاني مشكلة التملح أو التغدق يمكن إيقاف المشكلة وعلاجها وإعادةتها إلى سابق عهدها من الإنتاجية المحصولية. وفي هذا الصدد نذكر أن الصين قد نجحت في زراعة الأراضي المتصحرة وإعادةتها إلى سابق عهدها أراضي زراعية مرة أخرى.

وعلى أي حال فإن التصحر يمكن حدوثه في أي مكان من الأراضي الجافة أو شبه الجافة التي تعاني من الضغوط البشرية والتي تؤدي بدورها إلى تدهور الأرض، كذلك فإن التغيرات المناخية لها تأثير كبير في المساعدة على حدوث مشكلة التصحر.

وتتميز المناطق الجافة عموماً بشح موارد المياه، وتكون الحياة سواء منها النباتية أم الحيوانية متميزة بالشح المائي، وتبذل بعض الدول جهوداً كبيرة للتغلب على ذلك سواء بإعذاب الماء المالح، كما يحدث في دول الخليج العربي ولكنها تحتاج إلى تطوير هذه التقنية لتكون مصدراً رخيصاً، كذلك تطوير تقنيات ضخ المياه الجوفية المخزنة في باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض لاستخدامها في الأغراض الزراعية لأن الماء هو العامل المحدد Limiting Factor لازدهار الحياة في المناطق الجافة، لأن عدم وجود المياه يمنع نمو النباتات، ومن ثم عدم وجود الحيوان الذي يعيش عليه. ولذلك فإن المناطق الجافة هي نظم بيئية هشة، فمثلاً قلة الأمطار في العام من الأعوام يتبعه قصور النمو النباتي ونقص المحاصيل التي تزرع في مواسم الأمطار، ومن ثم تتعرض الجماعات التي تعيش في هذه المناطق إلى المجاعة، كما أن قلة

النباتات والأعشاب في الأراضي الجافة يحرم هذه الأراضي من الغطاء الذي يحميها من عوامل التعرية، وهكذا تبدأ سلسلة من التدهور في الحدوث. وحتى في السنوات كثيرة الأمطار قد يغري ذلك السكان في تلك المناطق بالتوسع في الزراعة أو زيادة حيوانات المراعي وبعد الحصاد وإزالة الغطاء النباتي تتعرض التربة لعوامل التعرية والتدهور مرة أخرى. ولذلك نقول أن التصحر والجفاف قد يحدث في السنوات القليلة المطر كما يحدث أيضا في السنوات المطيرة سواء بسواء، ولكن كيفية إدارة الموارد وضبط إيقاع العلاقة بين السكان وموارد الأرض هو المهم، ومن هنا كلما زاد عدد السكان حدث خلل بين استخدامهم للأرض وقدرة هذه الأرض على العطاء المتواصل. فلا تقتصر موارد هذه الأرض على الغذاء المطلوب للسكان فقط، ولكن لإنتاج غذاء لحيواناتهم وأحطاب للوقود اللازم لهم، ولذلك تتدهور هذه الأراضي ومن ثم تتصحّر.

الأراضي الجافة في العالم العربي

تمتد دول العالم العربي من ساحل الخليج العربي شرقا حتى ساحل المحيط الأطلسي غربا وتحتل الجزء الأكبر من صحاري شمال أفريقيا وغرب آسيا (منطقة الخليج العربي) والمنطقة العربية بصفة عامة تقع ضمن الأراضي الجافة باستثناء المناطق الرطبة والمطيرة في المرتفعات الساحلية في المغرب والجزائر وتونس وجنوب السودان ومرتفعات سوريا ولبنان والعراق. وتبلغ مساحة أراضي الوطن العربي حوالي 14 مليون كيلومتر مربع، الأراضي الزراعية فيها تبلغ 3.4 في المائة، 18.8 في المائة مراعي، 10 في المائة غابات وأحراج، أي أن الأراضي التي تنتج ثروة نباتية تبلغ نحو 32 في المائة فقط. أما الباقي نحو 68 في المائة فهو أراض صحراوية، وتطل المنطقة العربية على بحار كثيرة مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب وخليج عدن، بخلاف المحيط الأطلسي، وتقدر أطوال هذه السواحل بما فيها سواحل الجزر بنحو 22870 كيلومترا. والمنطقة العربية غنية بالمياه الجوفية (من 7.7 إلى 13.5 ألف كيلو متر مكعب)⁽³⁾.

الأسباب الطبيعية والبشرية لمشكلة التصحر

إن أهم الأسباب التي يراها العلماء لحدوث مشكلة التصحر هي تأثيرات النشاطات البشرية والمناخ وإن كانت الكثرة من العلماء يرون أن عامل المناخ في حدوث مشكلة التصحر هو عامل مساعد ومن دونه ستحدث المشكلة ولكن ببطء، أما في وجوده فسيتم حدوث المشكلة بسرعة أكثر.

فعندما يحدث الجفاف بسبب التغيرات المناخية يسرّع الإنسان من حدوث المشكلة. لأن الحاصلات الزراعية ستتمو بمعدلات أقل نظرا إلى الجفاف مما لا يفي بحاجة السكان منها، لذلك يجبر الإنسان على تكثيف الاستغلال الزراعي لسد العجز الحادث في المحاصيل، وهذا بدوره يؤدي إلى استنزاف خصوبة التربة وموادها العضوية، ويقلل من حماية النبات للتربة المتأثرة أصلا بالجفاف الذي يحرم التربة من رطوبتها، وبذلك يزداد تدهور التربة والنبات. لذا فإن الجفاف (المناخ) يدخل هنا كسبب غير مباشر في صنع مشكلة التصحر، فإن الزيادة السكانية تمارس دورا في التغيرات المناخية وهي من أسباب التصحر كما تؤدي دورا آخر مشابهها في استنزاف الأراضي الزراعية نتيجة التكثيف الزراعي لإنتاج زيادة من المحاصيل الزراعية اللازمة لتوفير الغذاء للسكان المتنامية أعدادهم بشكل كبير وفي ذلك تدمير للأراضي الزراعية وتصحرها.

ومن الأسباب المباشرة لحدوث مشكلة التصحر في الغالب: الإفراط في الزراعة، والرعي الجائر، وإزالة الغابات، وسوء استغلال مياه الري في الزراعة، والزيادة السكانية هي السبب الرئيسي في كل تلك الأسباب. والحقيقة أن العلماء اختلفوا كثيرا في أسباب مشكلة التصحر، فبينما يرى بعضهم أن التصحر ناتج عن الجفاف الذي يحدث نتيجة التغيرات المناخية، يرى البعض الآخر أن التصحر ظاهرة عالمية من صنع الإنسان ولا دور للمناخ وتغيراته فيها، بينما يرى الفريق الثالث أن المشكلة نتاج اشتراك لتأثير المناخ والإنسان معا وإن كان من الصعب التفريق بينهما. ولكن علماء الاجتماع يرون أن أصل مشكلة التصحر هو سبب اجتماعي - اقتصادي (الإنسان)، ففي رأيهم أن الزراعة المفرطة، والرعي الجائر هما سبب المشكلة الرئيسي... ولذلك فإننا نرى سبب مشكلة التصحر هو مُركَّب من عدة أسباب أغلبها بشري وبعضها نتيجة التغيرات المناخية، وسوف نتناول الأسباب المباشرة المؤدية إلى التصحر سواء أكانت هذه الأسباب طبيعية أم بشرية.

أولاً: الأسباب الطبيعية للتصحّر

على الرغم من أن العوامل البشرية تمثل العامل الأكبر والأهم في انتشار التصحر، غير أن هناك بعض العوامل الطبيعية التي تكون سبباً في عملية التصحر منها:

1 - الظروف المناخية

تمثل الظروف المناخية أكثر الأسباب الطبيعية التي تؤدي إلى التصحر، خاصة قلة الأمطار التي تسقط على المناطق القابلة للتصحّر، مما يجعلها مناطق هشة سريعة التأثر لأي عامل يؤدي إلى التصحر. فقلة الأمطار أو تذبذبها من سنة إلى أخرى في بعض المناطق يجعلها تتعرض لنوبات من الجفاف تؤدي بالتالي إلى تدمير القدرة البيولوجية للأراضي مما يساعد على انتشار التصحر.

والجدول الرقم (23) يوضح أن معدل سقوط الأمطار وهي المصدر الرئيسي للمياه في معظم أنحاء الوطن العربي متفاوت جداً، وأن نحو 68 في المائة من مساحة الوطن العربي مناطق جافة وشبه جافة، تقل الأمطار فيها عن 100 ملليمتر، وهذا القدر لا يكفي للزراعة، بينما 16 في المائة من مساحة الوطن العربي تتلقى مطراً سنوياً يتراوح بين 100 و 300 ملليمتر، وهذه الكمية لا تكفي إلا لنمو بعض النباتات العشبية والشجيرات، أما المناطق الباقية فهي مناطق مناسبة للزراعة.

معدل كمية الأمطار السنوية (مم)	المساحة الكلية بالكيلومتر المربع	النسبة السنوية
أقل من 100	9.158.096	66
من 100 - 300	2.194.435	16
من 300 - 600	1.320.243	9.5
من 600 - 1000	815.596	5.1
أكثر من 1000	278.34	2.02
المجموع	13.766.710	100

الجدول الرقم (23): بيان توزيع الأمطار في الوطن العربي

2 - تحركات الكثبان الرملية

تؤدي تحركات الكثبان الرملية دورا مهما في انتشار التصحر لأن زحف الرمال على الأراضي الزراعية أو أراضي المراعي يؤدي إلى تحويلها إلى صحراء عديمة الإنتاج. وتعتبر الكثبان الرملية المتحركة من أكبر المشاكل في كثير من المناطق الصحراوية، إذ تزحف على القرى والأراضي الزراعية والطرق وتفرقها في بحر من الرمال، كما تسبب الرمال المتحركة نحرا وتأكلا في بعض المناطق وتغطي الآبار والمزارع وقنوات الري - كذلك يؤدي اختفاء الغطاء النباتي في مناطق أخرى - بسبب قطع الأشجار والشجيرات والاحتطاب والرعي الجائر، كل ذلك يؤدي إلى انهيار التربة الزراعية وسفي حبيباتها. وتهدد الرمال المتحركة بعض المناطق الزراعية في وسط الصحراء، خاصة الواحات ذات الأراضي الزراعية الخصبة وعيون الماء، كما هي الحال في واحات الصحراء الكبرى في مصر وواحة الإحساء بالملكة العربية السعودية. وهناك طرق عديدة لتثبيت الكثبان الرملية منها تنمية نباتات عشبية تحمي الكثبان من التقل وتعمل على تماسك حبيبات الرمل وثباتها في مكانها وهذا ينجح في الأماكن الممطرة، أما في الأماكن شديدة الجفاف فالأمر يستلزم اتباع طرق أخرى كزراعة حواجز من الأشجار سريعة النمو ومقاومة للجفاف والحرارة مثل أشجار الأثل، وهناك طرق عديدة لتثبيت الكثبان الرملية بالكيماويات مثل رشها بالإسفلت والزيوت والخام غير أنها سرعان ما تتدثر بعد عدة أعوام ويعود الحال إلى ما كان عليه علاوة على تكاليفها الباهظة. وعموما تعتبر طريقة تثبيت الكثبان الرملية بالكساء النباتي المزروع هي أفضل الطرق.

ثانيا: الأسباب البشرية للتصحر

يمثل الإنسان والأنشطة التي يقوم بها السبب الرئيسي لعملية التصحر، فاستغلال الإنسان الجائر لبيئته أدى إلى القضاء على الغطاء النباتي وتدهور التربة وقلة الماء وبالتالي كل هذه العوامل أدت إلى التصحر ومن هنا فإن الزيادة السكانية الكبيرة هي عامل مدمر للبيئة الزراعية كما أسلفنا، ومن أهم الأنشطة الإنسانية التي أدت إلى حدوث التصحر:

1 - الزراعة المفرطة

نعني هنا بالزراعة المفرطة عدم اتباع الأساليب العلمية في عمليات الزراعة عندما يلجأ زراع الأراضي إلى زراعتها بكثافة أكبر مما تتحملها خصوبتها الطبيعية، من دون ترك الأرض لفترة راحة حتى تستعيد خصوبتها، أو إضافة المخصبات إليها للتعويض، وعندما يحدث إنهاك للأراضي الزراعية فإن خصوبتها تقل، ويتم تدهورها سنة بعد أخرى نتيجة تعرضها لتأثيرات التعرية ونتيجة لتزايد الطلب على المحاصيل الزراعية بسبب أعداد السكان المتزايدة، مما يجبر الزراع على زيادة الإنتاجية من المحاصيل لإيجاد الغذاء للأفواه الجديدة، وذلك يستنزف المواد العضوية بالتربة، فتصبح سريعة التأثر بالتعرية، كما يتعرض سطح التربة المنكشف للجفاف فتتعرض لتعرية الرياح والمياه أيضا مما يساعد على حدوث زحف وسفي للرمال من قبل الرياح.

كما أن استخدام الميكنة الزراعية في كثير من الأراضي الزراعية بالمناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة هي طريقة ليست ملائمة لطبيعة الأراضي الجافة الهشة، لأنها تسبب تعرية التربة بشكل واضح، مما يؤدي إلى إزالة الطبقة العلوية من التربة نتيجة حرثها آليا.

وهذا لا يقتصر حدوثه على الدول النامية، فالدول المتقدمة تعاني كذلك من الزراعة المفرطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أدى الاتجاه لزيادة إنتاج المحاصيل إلى التوسع الزراعي في الأراضي الهامشية التي لم تكن تزرع من قبل وذلك باستخدام الميكنة الزراعية، مما عرض هذه الأراضي للتعرية بدرجات كبيرة لم تكن متوقعة، فتناقصت معه إنتاجية هذه الأراضي بدرجة كبيرة مع مرور الوقت.

ومن الممارسات التي تعتبر جائرة في الزراعة لجوء العديد من الدول النامية إلى زراعة بعض المحاصيل لتصديرها إلى الخارج حتى توفر العملات الأجنبية، وهي في الغالب تزرع في أراضٍ غير مناسبة أو باستخدام أساليب غير منظمة وعشوائية مما يسرع من تدهور التربة.

كما أن استغلال الأراضي الرعوية في الزراعة أدى إلى حدوث التصحر نتيجة تدهور الأراضي الرعوية بدرجة أسرع وأكبر. وفي كثير

من المناطق شبه الصحراوية يلجأ الأهالي للزراعة التي تعتمد على ماء المطر، ويزرعون أماكن متفرقة خوفاً من عدم نزول المطر، وفي كثير من الأحيان لا يسقط المطر، وبالتالي تترك الأرض بعد حرثها فتكون هشة غير متماسكة مما يؤدي إلى انجرافها الشديد بواسطة الرياح، وحتى إذا سقط المطر بشدة فإن التربة تتجرف أيضاً بفعل الماء لأن الأهالي يزيلون الكساء النباتي عند إعداد الأرض للزراعة (فالكساء النباتي يعمل على تماسكها) ويلجأ بعض الأهالي في المناطق المروية بالمياه الجوفية أو مياه الأنهار إلى استخدام كميات كثيرة من المياه في الري مما يؤدي أيضاً إلى تدهور التربة وذلك لزيادة نسبة الملوحة بها أو تغدقها، اعتقاداً من الأهالي أنه كلما زادت المياه في التربة كثر المحصول وزاد الإنتاج، لكن زيادة المياه في التربة تضعف من قدرتها البيولوجية، مما يعمل على نقص التهوية ويعرض جذور النباتات للاختناق (تغدق) أو نتيجة للتبخر الشديد للماء فتكثر نسبة الأملاح في التربة (تملح).

وكما حدث في مصر مثلاً أو العراق وسورية، فإن الإسراف في استخدام مياه الري أدى إلى تدهور التربة وتصحرها نتيجة تملحها أو تغدقها، ومما يساعد على التملح أيضاً وجود بعض الظروف الجوية التي تساعد على التبخر الشديد كارتفاع درجة الحرارة، كما أن الإسراف في استخدام الأسمدة والمخصبات وعدم تنظيم الصرف يعمل على تدهور الأراضي الزراعية، وقد نجد أن اندفاع الحكومات لزيادة الإنتاج الزراعي تأميناً لحياة الأجيال التي يتزايد عددها بشكل رهيب يدفعها لاستخدام الأسمدة بكثرة، وإجهاد الأرض بالمحاصيل مما يؤدي إلى سرعة تدهورها وبالتالي تصحرها.

2 - الرعي الجائر

الرعي الجائر هو أحد أهم الأسباب البشرية لزوال الغطاء النباتي، وبالتالي خلق ظروف التصحر. ففقد الغطاء النباتي يتبعه اختفاء الحيوانات التي ترعاه، كما أن نقص الغطاء النباتي يساعد على تعرية التربة وانجرافها، وما يتبعه من نقص في إنتاجية الأرض وتدهورها، والأراضي

التي ترعى فيها أعداد كبيرة من الحيوانات تتسبب في إزالة تماسك الطبقة السطحية للتربة مما يقلل من إنتاجية هذه الطبقة السطحية للتربة ويساعد على التسرب السطحي للماء، فيؤدي ذلك بدوره إلى جفاف الأرض في تلك المناطق وتحولها إلى أراض ذات طبيعة صحراوية جافة. ولذلك يعتبر الرعاة البدو المسؤولين الأساسيين عن حدوث مشكلة التصحر، وقيامهم برعي عدد كبير من حيوانات المرعى لا يتناسب مع طاقة الأراضي الرعوية يؤدي إلى تدهور الحياة النباتية وجلب مشكلات التكتل لحبيبات التربة والتعرية. ومن العوامل أيضا أن أعداد حيوانات الرعي تزيد عن طاقة الأراضي الرعوية من خلال عدة طرق أهمها هي زيادة حيوانات المرعى وقت الوفرة الرعوية وتركها للتكاثر لتزيد بنفس الدرجة وقت الفصل الجاف، وثانيا عندما تقل مساحة الأراضي الرعوية نتيجة التوسع الزراعي أو العمراني وزحفه عليها.

وتحتل المراعي نحو نصف مساحة الأراضي الجافة في العالم، كما تعد الإبل والماعز والأغنام مع قليل من الماشية هي أهم أنواع حيوانات المرعى وإن كانت الإبل أكثرها احتمالا للعطش والحرارة المرتفعة. ويؤدي الرعي الجائر إلى الإفراط في التهام الحيوانات للشجيرات والأشجار دون تحكم من قبل الرعاة، وهو ما يشكل سببا لحدوث التصحر، كما يؤدي الرعي أيضا إلى تعرية التربة وتعرض نباتات المرعى للتدهور، وتصاب التربة بالتعرية سواء الريحية منها أم المائية، كما تؤدي كثرة حيوانات المرعى عند آبار المياه في الفصل الرطب إلى تكتل التربة وانسداد مسامها، كما أن زوال النباتات من على الكثبان الرملية يؤدي إلى تحرك هذه الكثبان ويجعلها عرضة للتذرية وتتعرى التربة، كما أن التكوين القبلي في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية يلعب دورا مهما في عدم حماية المراعي، خصوصا أن الجميع يسعى لزيادة عدد الحيوانات لديه حتى يتصف بالثراء، فهناك بعض المفاهيم غير الصحيحة لدى البدو مثل اعتبارهم كثرة الحيوانات رمزا للجاه والسلطان الاجتماعي غير عابئين بما سيحدث للمراعي من تدهور. صحيح أن المراعي منذ القدم هي الطابع المميز لصور الحياة البرية، خصوصا في دول شبه الجزيرة العربية كلها، ولكن

كثرة عدد الحيوانات زادت من الضغط على البيئة النباتية تدريجيا مما عجل بحدوث مشكلة التصحر، خصوصا أن الرعي يتم من دون أي إرشاد أو توعية للرعاة.

وبلا شك في أن هناك أسبابا عديدة لتزايد أعداد حيوانات المرعى منها: الزيادة السكانية والتي تعني ببساطة وجود أعداد متزايدة من الأفواه التي تنتظر الطعام كل يوم. العامل الآخر هو التغير الذي حدث في الحالة الاقتصادية للرعاة في الدول النامية، وهو ما أدى إلى زيادة الاعتماد على تربية حيوانات المرعى لتأمين مستقبلهم المادي. أما العامل الثالث فهو كثرة الطلب على اللحوم مما أجبر كثيرا من مربي حيوانات المرعى على زيادة أعدادها طلبا للربح. والعامل الرابع والأخير هو تقدم العناية البيطرية بحيوانات المرعى ولذلك قلت معدلات الوفيات بينها ومن ثم تزايد نموها وعددها.

3 - إزالة الغابات وقطع الأشجار

منذ آلاف السنين تتم إزالة مساحات شاسعة من الغابات المكشوفة بالأراضي الجافة وشبه الجافة بهدف الرعي، وذلك بجانب الحرق المنظم للمراعي بهدف نمو الأعشاب الصالحة لأكل حيوانات المرعى، والحد من النمو الطبيعي لبعض الشجيرات لكي تصبح الأراضي مناسبة لرعي الماعز والأغنام والإبل، ولضمان إضافة مخصبات لنمو الحشائش الجديدة عند سقوط الأمطار. وبلا شك فإن الرعي في هذه الحالة يؤدي إلى تدمير الأشجار، ونمو أنواع غير مستساغة، ولكن المهم هنا أن الرعي يؤدي إلى تدمير الغطاء النباتي ويجعل التربة عارية عرضة للنحت، لأن الأشجار تلعب دورا مهما في حماية الأراضي الجافة لأنها تمنع الرياح من جرف التربة، كما تعمل جذورها على تماسك حبيبات التربة وحمايتها من النحت المائي. وبذلك يتضح أن استغلال الإنسان الجائر للبيئة أدى إلى تدهور الغطاء النباتي والتربة، وبالتالي أدى إلى التصحر.

وعلاوة على الرعي الجائر الذي يدمر الغطاء النباتي فإن هناك الكثير من الدراسات التي أجريت لبيان أثر إفراط الإنسان في قطع الأشجار

والتي تبين منها أن الإنسان هو صانع التصحر، كما تشير هذه الدراسات إلى أن الوقود الخشبي أصبح سلعة نادرة صعب الحصول عليها في كثير من الدول النامية سواء في المناطق الجافة أو شبه الجافة، كما هو حادث في بعض الدول الأفريقية. وأن بعض النساء في هذه الدول يضطرن للمشي والبحث عن الوقود مدة طويلة يوميا، وذلك لاستخدامه في صنع الغذاء. كما أن الأسر في المدن تتفق مبالغ كبيرة من دخلها لشراء الخشب المستخدم كوقود والذي فاق سعره سعر البترول.

وعموما تعد عملية إزالة الغابات من أهم أسباب التصحر، ففي المناطق الجافة تلعب الأشجار والغابات المكشوفة دورا كبيرا في تثبيت التربة والمياه وتمد البشر والحيوانات بكثير من الفوائد منها الظل والغذاء والأعشاب للتداوي والتنوع البيولوجي، وعندما تُزال الأشجار بهدف الرعي تتعرض المنطقة للخطر وتعرض التربة العارية لأشعة الشمس بفعل الرياح والأمطار وتستعيد الكثبان الرملية نشاطها.

4 - الإدارة غير الواعية للري

أهم عامل لحل مشكلات الري هو توفير طرق الصرف السليمة، ومن دونه تتعرض التربة لمشكلة التغدق أو التملح ومن ثم تكون قشرة ملحية فوق سطح التربة، لأنه عند قدوم فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة فإن معدلات التبخر تزيد ثم ترتفع المياه تحت السطحية إلى سطح التربة، ومع تبخر المياه تصبح التربة أكثر ملوحة، ومعها تترسب الأملاح كقشرة بيضاء على سطح التربة وتؤدي تدريجيا إلى التصحر.

5 - الزيادة السكانية

ليس بالضرورة أن ينعكس النمو السكاني على إحداث التصحر مباشرة، ولكنه يعزز كثيرا من فرصة حدوثه من خلال التوسع الزراعي لإطعام الأفواه المتزايدة، ولا يختلف اثنان على أن زيادة عدد السكان هي من أهم العناصر المؤدية إلى مشكلة التصحر، لأن زيادة السكان تؤدي إلى قلة الأراضي الزراعية؛ فالزيادة السكانية يتبعها بناء مساكن وإقامة مدن

وطرق ومنشآت جديدة، وللأسف في الوطن العربي لا تقام المدن الجديدة إلا في الأراضي الزراعية، فنفقد بذلك الكثير منها وبالطبع فإن الفاقد في مساحة الأراضي الزراعية يزيد كثيرا عن الأراضي المستصلحة. ولو علمنا أن عدد السكان في الوطن العربي والدول النامية عامة يزداد بمعدل كبير، إذ يتضاعف كل 20 سنة تقريبا، وتوفير الغذاء لهذه الأعداد من المحاصيل الغذائية يستلزم إجهاد الأراضي الزراعية، فإن ذلك يؤدي بالتالي إلى ضعف القدرة الإنتاجية لها وتدهورها السريع مما يعجل بظهور مشكلة التصحر، كما أن زيادة السكان في كثير من الأراضي الجافة وشبه الجافة مع الإفراط في الرعي يتولد عنها نوع من التنافس على استخدام الأراضي بين إنتاج المحاصيل وبين تربية الحيوان بدلا من أن يكون هناك تكامل بينهما. وقد أثبتت الدراسات العلمية أن المناطق الجافة وشبه الجافة كانت دائما عبر التاريخ مصدر الزيادة في السكان. ومع ما تعانيه البيئة من فقر، فإن هذه الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى الإفراط في استغلال الأرض أو إلى الهجرة منها. ولهذا حدد مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر في نيروبي أرقاما قياسية لعدد السكان في المناطق الريفية، بحيث لا يتعدى 7 أفراد لكل كيلومتر مربع في المناطق الجافة، و20 فردا/ كيلومتر مربع في المناطق شبه الجافة، ولكننا لو نظرنا إلى الواقع لوجدناه يفوق ذلك بكثير مما يسرع بتصحر تلك الأراضي.

6 - الاحتطاب

يعد الحطب (الأخشاب المأخوذة من الأشجار كالفروع والأغصان) أهم منتج من الأراضي الجافة، وتستخدم هذه الأخشاب في التدفئة وطهي الطعام، ومن المعروف أن استهلاك الأخشاب في التدفئة والطهي يمثل حوالي نصف كمية الخشب المستغل في العالم خصوصا في الدول النامية. ويلاحظ أن متطلبات السكان من الوقود الخشبي في الأراضي الجافة وشبه الجافة تزيد بكثير عن المعدلات الطبيعية لنمو الغابات والنباتات من أشجار وشجيرات في هذه المناطق، مما يؤدي إلى عجز مصادر الوقود الخشبي، الأمر الذي يدعو النساء للمشي مسافات طويلة

يوميًا لكي يجمعن الخشب اللازم لطهي وجبات الطعام. وازدياد عدد السكان مع تقلص الموارد الخشبية يجعل أثر الاحتطاب أكثر حدة. كما أن جمع الأخشاب لتحويلها إلى فحم نباتي ينقل ذلك لبيعه في المدن يزيد من حدة هذه المشكلة، فمدينة واحدة تستهلك من الفحم النباتي المأخوذ من الأشجار أضعافا مضاعفة لما يستهلكه نفس العدد من سكان المناطق الريفية بالمناطق الجافة وشبه الجافة. وبذلك يتم تدمير الغطاء النباتي من الأشجار والشجيرات في هذه المناطق. وهناك حوالي 1.3 بليون نسمة من سكان الدول النامية يعانون من عجز هذا المورد بحيث لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم من الوقود الخشبي إلا عن طريق القطع الجائر للأشجار والشجيرات، الأمر الذي يجعل الموارد الخشبية في خطر مستقبلا.

وقد قدرت اليونيب U.N.I.P أنه باستمرار المعدل الحالي للقطع الجائر والاحتطاب، فإن الأراضي لن تستطيع أن تقدم سوى 20 في المائة من الاحتياجات المحلية للوقود الخشبي بحلول العام 2020، ولكي نمنع أو نقلل من هذا العجز فلا بد أن نستزرع مساحات واسعة بالأشجار ونعيد زراعة ما اقتطع من أشجار الغابات وإدارة الرعي والاحتطاب إدارة سليمة وواعية حتى نقلل من عمليات التصحر التي تزيد يوما بعد يوم.

7 - الحرائق

تعتبر الحرائق من الأسباب التي تحول مناطق السافانا الجافة أو الغابات إلى أراضٍ متصحرة، ومن أهم أسباب الحرائق أعمال تجهيز الأراضي للزراعة، فقد وجد أن كثيرا من الأشجار تتعرض للانقراض نتيجة الحرائق حيث تحرق الأشجار وتُقتل البذور والبادرات، وتلعب الحرائق دورا مهما في جرف التربة، وذلك لتعريتها من كسائها النباتي، فيسهل انجرافها بالرياح أو بالمياه. كما أن الحرائق تفسد المواد العضوية الموجودة بالتربة وتهلك الكائنات الحية التي تعيش في هذه المناطق والتي تقوم بدور كبير في خصوبة التربة.

8 - مكافحة التصحر

ذكرنا أن خطة عمل قد وضعت لمكافحة التصحر في مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر في العام 1977، ولكن التصحر مازال مستمرا وبنفس معدله على الرغم من جهود دول العالم في مكافحته. وكان من أهم أسباب عدم نجاح خطة العمل هذه عدم المشاركة الوطنية للمتضررين من التصحر، وعدم دمج برامج مكافحة التصحر في خطط التنمية الوطنية، ونقص القدرات العلمية والتكنولوجية، والزيادة في عدد السكان والضغط على الموارد البيئية بدرجة كبيرة.

كذلك فإن اختلاف الموارد الطبيعية، أو تطوير المناطق الحضرية دون سواها قد يؤدي إلى ازدياد عملية التصحر نتيجة لهجرة السكان من المناطق الفقيرة إلى المناطق المتطورة، ويجب النظر في الدور الكبير الذي تؤديه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عملية التصحر، ولذا يجب أن تعمل كل دولة على دراسة وتحليل وتقدير التباين لهذه العوامل بهدف إضعاف حدتها.

ولذلك فإن التعاون الدولي بصدق وإخلاص دون النظر إلى الاختلافات السياسية أو الاتجاهات القومية هو العامل الأهم في مكافحة التصحر. فأسباب التصحر يمكن أن تمتد لجميع دول العالم، وكما يؤكد ريدولف مولفاير الباحث بمعهد أبحاث السلام في النرويج أن العام 2025 سيشهد ما يزيد على 400 مليون لاجئ يهربون نتيجة زحف الصحراء والجفاف.



المراجع

مراجع الفصل الأول

- عدنان السيد حسين (1997) المشكلة السكانية والسلم الدولي - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - أبوظبي.
- فرانسيس مورلابيه، ترجمة أحمد حسان (1983) صناعة الجوع (خرافة الندرة) - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت.
- محمد السيد عبدالسلام (1998) الأمن الغذائي للوطن العربي - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت.
- (Fussel 2009) Hans- Master Fussel New result on the influence of Climate on the distribution of Population of economic activity.
- (Nordhaus 2006) WD Nordus. Geography and Macreconoucs. New data and new fundings.
- (Nordhaus 2008) William D.Nordhaus, New Metrics for Environmental Economics: Gridded Economics Data.

مراجع الفصل الثاني

- روبرت واطسون وآخرون، تغير المناخ، 2001، التقرير التجميعي - البنك الدولي - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
- إحصائية عن تقرير الوكالة الدولية للطاقة بشأن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الفترة من 1971 إلى 1998 - باريس 2001.
- كريستوفر فلافين - ارتفاع درجة حرارة الأرض - استراتيجية عالمية لإبطائه - ترجمة د. سيد رمضان هدارة، الدار الدولية للنشر والتوزيع - القاهرة 1991.
- التغيرات المناخية بين الشك واليقين - المؤلف - معهد الكويت للأبحاث العلمية 2004 - الكويت.
- ملوثات الهواء الجوي، د. عبدالمنعم مصطفى، د. ضاري العجمي - الجمعية الكويتية لحماية البيئة 1987 - الكويت.

- عناصر الطقس والمناخ وعوامل البيئة، د. عبد المنعم مصطفى، د. ضاري العجمي - الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث التخصصية، 1998 - الكويت.

- الإنسان وقضايا البيئة - المؤلف - ذات السلاسل، 1995 - الكويت.

مراجع الفصل الثالث

- كيف ننقذ العالم - استراتيجيات عالمية لصيانة الموارد، د. روبرت الين، تعريب د. علي البناء، د. زين الدين عبدالمقصود - الكويت 1986، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية.
- تقرير منظمة الأغذية والزراعة (Fao2001b) النقص في أراضي الغابات، روما، إيطاليا.

- Myers, Norman (1978) Forests for People. New Scientist.

- كمال الدين التبانوني (2006)، سلسلة محاضرات بكلية العلوم جامعة القاهرة.
- الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية (2006) - برنامج الأمم المتحدة للبيئة - كينيا.
- ألن ب. درننج، ترجمة محمد صابر (1991)، الفقر والبيئة، الحد من دوامة الفقر، الدار الدولية للنشر والتوزيع - القاهرة.

- World Bank. Forestry: Sector Policy paper - World Bank, Washington D.C.

- FAO. The state of Food and Agriculture 2006 FAO, Rome.

- FAO (2007) Environmental Aspects and Natural Resources Management: Forestry, FAO, Rome.

- تقرير منظمة الحفاظ على الطبيعة 2004 - (IUCN) - جنيف - سويسرا.

مراجع الفصل الرابع

- د. عبد المنعم مصطفى، د. ضاري العجمي - الإنسان وقضايا البيئة - ذات السلاسل - الكويت، 1995.

الهوامش

- التغيرات المناخية بين الشك واليقين، المؤلف معهد الكويت للأبحاث العلمية - الكويت - 2004.
- تقرير اليونيب للعام 2003.
- جريدة الأهرام - القاهرة، 2004/12/16 .
- روبرت واطسون وآخرون، تغير المناخ 2001، التقرير التجميعي، البنك الدولي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ).
- الملخص الفني لتقرير التقييم الثالث للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) البنك الدولي 2009.
- Climate Change- Population interactions from a spatial and regional perspective (I.SSP plenary) 2009. Marackech.
- حازم الببلاوي (2004)، مقالة بمجلة العربي، العدد 545 أبريل 2004 - الكويت .
- كريستوفل فلافين، أوديل كونالي (1998) مناخ الأمل، استراتيجيات جديدة من أجل استقرار الجو في العالم، الدار الدولية للنشر والتوزيع - القاهرة.
- تقرير (NASA 2005) تأثير التغير المناخي على مستوى البحار في العالم - الولايات المتحدة الأمريكية.
- تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2002 UNEP.

مراجع الفصل الخامس

- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، حالة التصحر في الوطن العربي ووسائل وأساليب مكافحته - جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1996.
- أ. د. محمد عبدالفتاح القصاص - التصحر - كتاب عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1999 - الكويت.
- مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي - أعمال الندوة العربية الثانية - الكويت 1997.

- Kassas, M. 1988, Ecology and Management of Desertification.
earth 88 Changing Geographic perspectives, National
Geographic Society, USA.
- حبيب عائب. المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
- الأهرام - القاهرة 1996.
- محمد عاطف كشك، التصحر وهجرة السكان في الوطن العربي - معهد البحوث
والدراسات العربية، القاهرة 1995.



التعريفات المختصرة لبعض المصطلحات الواردة في الكتاب

التبدد Ablation

كل العمليات التي تؤدي إلى تلاشي الثلج والجليد من الكتل الجليدية أو الجليد الطافي أو الغطاء الثلجي.

التأقلم Acclimatization

التواءم الفسيولوجي مع التغيرات المناخية.

الطبقة النشطة Active Layer

الطبقة العليا من التربة في مناطق التربة الصقيعية التي تخضع لعملياتي التجمد والانصهار الفصليتين.

القدرة على التكيف Adaptation Capacity

قدرة نظام ما على التكيف مع تغير المناخ (بما في ذلك تغير المناخ والظواهر المناخية المتطرفة) من أجل التخفيف من وطأة الأضرار المحتملة أو الاستفادة من الفرص المتاحة أو مواجهة العواقب.

التكيف Adaptation

تعديل النظم الطبيعية أو البشرية تجاوبا مع تغيرات مناخية حقيقية أو متوقعة أو مع الآثار الناجمة عنها مما يخفف من وطأة الضرر اللاحق بتلك النظم أو يؤدي إلى استغلال الفرص المفيدة. ويمكن التمييز بين أنواع عديدة من التكيف.

مناطق قاحلة Arid Regions

النظم الأيكولوجية التي يقل فيها المطر عن 250 ملليمتر في السنة.

الوقود الأحيائي Biofuels

وقود ينتج من مادة عضوية جافة أو زيوت احتراق تنتج من النباتات ومن الأمثلة على الوقود الأحيائي الكحول (من السكر المخمر) وهو سائل أسود ينجم عن عملية صناعة الورق الخشبية وزيت فول الصويا.

الكتلة الأحيائية Biomass

مجموع كتلة للكائنات الحية في منطقة معينة أو حجم معين، وكثيرا ما تدرج المواد النباتية الميتة حديثا باعتبارها كتلة أحيائية ميتة.

البيوسفير، الغلاف الحيوي Biosphere

الجزء من نظام الأرض الذي يشمل النظم الأيكولوجية والكائنات الحية في الغلاف الجوي وعلى الأرض (الغلاف الحيوي للأرض) أو في المحيطات (الغلاف الحيوي البحري)، بما في ذلك المادة العضوية الميتة مثل النفايات والمادة العضوية الموجودة في التربة ومخلفات المحيطات.

النموذج المناخي Climate Model

عبارة عن عرض عددي للنظام المناخي القائم على الخصائص الفيزيائية والاجتماعية والبيولوجية لعناصره وتفاعلاتها وعمليات تغذيتها المرتدة ويمثل كل خصائصه المعروفة أو بعضها. ويمكن أن يمثل النظام المناخي بنماذج تختلف درجات تعقيدها على أنه يمكن تحديد هيكل هرمي من النماذج لأي عنصر من عناصره أو لمجموعة من تلك العناصر وإن كانت تختلف في بعض الجوانب مثل عدد الأبعاد المكانية ومدى تمثيل العمليات الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية بوضوح أو المستوى الذي يتم فيه. وتوافر النماذج المتقارنة للدوران العام بين الغلاف الجوي والمحيطات والجليد البحري تمثيلا شاملا للنظام المناخي. وهناك تطور نحو النماذج الأكثر تعقيدا باستخدام الكيمياء والبيولوجيا النشيطتين. وتطبق النماذج المناخية، باعتبارها أداة من أدوات البحوث لدراسة ومحاكاة المناخ ولكنها تستخدم أيضا في الأغراض العملية بما في ذلك التنبؤات المناخية والفصلية وتلك الخاصة بفترات ما بين السنوات.

النظام المناخي Climate System

النظام المناخي هو النظام الشديد التعقيد الذي يتألف من خمسة عناصر رئيسية هي الغلاف الجوي والهيدروسفير وسطح الأرض والغلاف الحيوي والتفاعلات القائمة بينها. ويتطور النظام المناخي عبر الزمن تحت تأثير ديناميته الداخلية وتباينات الشمسية والتأثيرات المستحثة بشريا مثل تغيير تركيبة الغلاف الجوي واستخدام الأراضي.

تقلبية المناخ Climate Variability

تشير تقلبية المناخ إلى التباينات في متوسط حالة المناخ وما إلى ذلك من الإحصاءات المناخية (مثل الانحرافات المعيارية وحدوث الظواهر الجوية المتطرفة.. إلخ) على جميع النطاقات الزمنية والمكانية التي تتجاوز نطاق

التعريفات المختصرة لبعض المصطلحات الواردة في الكتاب

الظواهر الجوية الإفرادية. وقد تعزى التقلبية إلى عمليات داخلية طبيعية في إطار النظام المناخي (التقلبية الداخلية) أو التباينات في التأثير الإشعاعي البشري المنشأ (التقلبية الخارجية).

ابيضاض الشعب المرجانية Coral Bleaching

تحول لون المرجان إلى اللون الأبيض نتيجة لفقد الطحالب التعايشية ويحدث الابيضاض نتيجة لصدمة فسيولوجية بسبب حدوث تغيرات مفاجئة في درجات الحرارة والملوحة والكلورة.

الغلاف الجليدي Cryosphere

عنصر النظام المناخي الذي يتألف من جميع كميات الثلج والجليد والتربة الصقيعية فوق سطح الأرض والمحيطات أو تحتها.

حمى الدنج (الضنك) Dengue Fever

مرض فيروسي مُعد ينقله البعوض وكثيرا ما يطلق عليه اسم الحمى القاصمة للظهر لأنها تظهر على شكل آلام شديدة في المفاصل والظهر. وقد تؤدي العدوى اللاحقة بالفيروس إلى الإصابة بحمى الدنج النزفية (DHF) ومتلازمة صدمة الدنج (DSS) التي قد تؤدي إلى الموت.

صحراء Desert

نظام أيكولوجي تقل فيه كمية الأمطار عن 100 ملليمتر في السنة.

وباء Epidemic

يحدث فجأة بين أعداد تفوق ما هو متوقع في العادة، وهو يطلق خاصة على الأمراض المعدية ولكنه ينطبق على أي مرض أو إصابة أو أمر له علاقة بالصحة.

انجراف، تحات Erosion

عملية انجراف أو انتقال التربة والصخور بفعل التعرية والتحلل الكتلي وبفعل المجاري المائية والأنهار الجليدية والأمواج والرياح والمياه الجوفية.

انقراض Extinction

الاختفاء التام لنوع ما بكامله.

ظاهرة جوية متطرفة Extreme Weather Event

ظاهرة نادرة الحدوث في حدود التوزيع المرجعي الإحصائي لها في مكان معين ويختلف تعريف كلمة «نادرة» من سياق إلى آخر، غير أن الظاهرة الجوية المتطرفة تكون عادة نادرة. وقد تختلف سمات ما يسمى بالظاهرة الجوية المتطرفة، حكما من مكان إلى آخر. و«الظاهرة الجوية المتطرفة» هي متوسط عدد الظواهر الجوية خلال فترة زمنية معينة، وهو متوسط يعتبر متطرفا في حد ذاته (مثل كمية المطر المتساقطة خلال فصل ما).

التأثيرات المناخية Climate Impacts

تأثيرات ما لتغير المناخ من عواقب على النظم الطبيعية والبشرية. ويأخذ دراسة التكيف في الاعتبار ويمكن للمرء أن يميز بين التأثيرات المحتملة والتأثيرات المتبقية: التأثيرات المحتملة - وهي كل التأثيرات التي قد تحدث بالنظر إلى التغيرات المتوقعة في المناخ من دون اعتبار لمسألة التكيف. التأثيرات المتبقية - وهي التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ والتي تحدث بعد عملية التكيف.

ضباب دخاني كيميائي ضوئي Photochemical Smog

مزيج من الملوثات الهوائية الكيميائية الضوئية المؤكسدة الناجمة عن تفاعل ضوء الشمس مع الملوثات الهوائية الأولية وخاصة الهيدروكربونات.

ارتفاع مستوى سطح البحر Sea-Level Rise

زيادة في متوسط مستوى المحيط والتغير في ارتفاع مستوى سطح البحر هو عبارة عن تغير في المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر ناجم عن تغير في حجم المحيط في العالم، ويحدث ارتفاع نسبي في مستوى سطح البحر عندما تكون هناك زيادة صافية في مستوى سطح المحيط فيما يتعلق بالحركات الأرضية المحلية. ويركز واضعو النماذج المناخية، أساسا على وضع تقديرات للتغيرات في ارتفاع مستوى سطح البحر. في حين يركز الخبراء المتخصصون في دراسة التأثيرات على التغير النسبي في مستوى سطح البحر.

التنمية المستدامة Sustainable Development

هي التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية من غير إضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

الإضافة Additionality

الحد من الانبعاثات وفق المصادر أو تعزيز إزالتها من خلال المصارف الذي يعد إضافة إلى أي خفض يحدث في عدم وجود التنفيذ المشترك أو آلية التنمية النظيفة لنشاطات المشروعات وفق ما يرد تعريفه في مواد بروتوكول كيوتو عند التنفيذ. ويمكن توسيع نطاق هذا التعريف ليشمل الإضافات المالية والاستثمارية والتكنولوجية. وفي إطار الإضافة المالية، سيكون تمويل نشاطات المشروعات إضافة إلى مرفق البيئة العالمية القائم وغير ذلك من الالتزامات المالية، والمساعدات الإنمائية الرسمية وغير ذلك من نظم التعاون. وفي الإطار الإضافة الاستثمارية، ستحسب قيمة وحدة خفض الانبعاثات / وحدة خفض المعتمد للانبعاثات بصورة كبيرة السلامة المالية و/ أو التجارية لنشاطات المشروعات. وفي إطار الإضافة التكنولوجية ستكون التكنولوجيا المستخدمة في نشاطات المشروعات أفضل المتاح في ظروف الطرف المضيف.

الطاقة البديلة Alternative Energy

الطاقة المستخدمة من مصادر غير الوقود الأحفوري.

الانبعاثات بشرية المنشأ Anthropogenic Emissions

انبعاثات غازات الدفيئة وسلائف غازات الدفيئة والهباء ذات الصلة بالنشاطات البشرية. ويشمل حرق الوقود الأحفوري لتوفير الطاقة، وإزالة الغابات والتغيرات في استخدام الأراضي التي تؤدي إلى حدوث زيادة صافية في الانبعاثات.

مركبات الكلوروفلوروكربون Chlorofluorocarbons (CFCs)

غازات الدفيئة التي يشملها بروتوكول مونتريال لعام 1987، وتستخدم في التبريد أو تكييف الهواء أو التعبئة أو الغزل أو المذيبات أو دواسر الهباء. ونظرا إلى أنها لا تتبدد في الغلاف الجوي السفلي، فإنها تنتقل إلى الغلاف الجوي العلوي، حيث إذا ما أُتيحت لها الظروف المناسبة تدمر الأوزون. ويجري الاستعاضة عن هذه الغازات بمركبات أخرى بما في ذلك مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون والهيدروفلوروكربون وهي عبارة عن غازات الدفيئة التي يشملها بروتوكول كيوتو.

آلية التنمية النظيفة Clean Development Mechanism

يقصد من آلية التنمية النظيفة، المعرفة في المادة 13 من بروتوكول كيوتو، أن تحقق هدفين هما: (1) مساعدة الأطراف غير المدرجة في الاتفاقية على تحقيق

التممية المستدامة، والإسهام في الهدف النهائي للاتفاقية، (2) مساعدة الأطراف المدرجة في الاتفاقية على تحقيق الامتثال لالتزاماتها بتحديد وخفض الانبعاثات. ومقادير خفض المعتمدة للانبعاثات من مشروعات آلية التتمية النظيفة التي تنفذ في البلدان غير المدرجة في الاتفاقية والتي تحد أو تخفض من انبعاثات غازات الدفيئة، عندما تعتمد كيانات التشغيل التي يعيها مؤتمر الأطراف/ اجتماع الأطراف، ويستخدم جزء من العائدات من نشاطات المشروعات المعتمدة في تغطية المصروفات الإدارية فضلا عن مساعدة الأطراف من البلدان النامية المعرضة بصورة خاصة لآثار تغير المناخ الضارة في تغطية تكاليف التكيف.

Emissions Trading الاتجار بالانبعاثات

منهج يعتمد على السوق في تحقيق الأهداف البيئية يتيح لأولئك الذين يخفضون انبعاثات غازات الدفيئة إلى ما دون المطلوب لاستخدام الانخفاضات الفائضة أو الاتجار بها للتعويض عن الانبعاثات في مصدر آخر داخل البلد أو خارجه. وعموما يمكن أن يحدث الاتجار على مستوى ما بين الشركات أو المستويين المحلي والدولي. وقد اعتمد تقرير التقييم الثاني الذي أعدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مبدأ استخدام "الرخص" لنظم التجارة المحلية أو "الحصص" لنظم التجارة الدولية. والاتجار بالانبعاثات بمقتضى المادة 17 من بروتوكول كيوتو هو نظام للحصص القابلة للتداول وهو يعتمد على الكميات المحددة التي تحسب من الالتزامات المدرجة في البروتوكول والخاصة بخفض الانبعاثات والحد منها.

Energy Efficiency كفاءة الطاقة

نسبة مخرجات عملية تحويل أو نظام من الطاقة إلى مدخلات العملية أو النظام من الطاقة.

Energy Intensity كثافة الطاقة

كثافة الطاقة هي نسبة استهلاك الطاقة إلى الناتج الاقتصادي أو المادي. وكثافة الطاقة على المستوى الوطني، هي نسبة الاستهلاك المحلي الإجمالي للطاقة الأولية أو الطاقة النهائية إلى الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المادي.

Energy Service خدمة الطاقة

استخدام الطاقة المفيدة في مهام مرغوبة من جانب المستهلك مثل النقل أو تدفئة الغرف أو الإضاءة.

تحويل الطاقة Energy Transformation

التغير في شكل من أشكال الطاقة، مثل الطاقة الموجودة في الوقود الأحفوري إلى شكل آخر مثل الكهرباء.

الاحترار العالمي Global Warming

الاحترار العالمي هو زيادة مرصودة أو متوقعة في المتوسط العالمي لدرجات الحرارة.

إمكان الاحترار العالمي (GWP) Global Warming Potential

مؤشر يصف الخصائص الإشعاعية للأوقات المختلفة التي تبقى فيها هذه الغازات في الغلاف الجوي الخارجي وفعاليتها النسبية في امتصاص الأشعة تحت الحمراء الصادرة. ويضع هذا المؤشر تقديرات تقريبية لتأثيرات الاحترار المتكامل زمنيا لكتلة وحدة من غاز دفيئة معينة في الغلاف الجوي الحالي مقابل تلك الخاصة بثاني أكسيد الكربون. يلاحظ أن المختصر الإنجليزي GWP يشير أيضا إلى الناتج العالمي الإجمالي.

مركبات الهيدروفلوروكربون (HFCS) Hydrofluorocarbons

من بين غازات الاحتباس الحراري الستة التي يتعين تخفيضها بمقتضى بروتوكول كيوتو، وتُنتج تجاريا باعتبارها بديلا عن مركبات الكلوروفلوروكربون. وتستخدم مركبات الهيدروفلوروكربون على نطاق واسع في التبريد وصناعة أشباه الموصلات. وتتراوح إمكانات الاحترار العالمي التي تتطوي عليها بين 1300 و 117000.

منظمة حكومة دولية (IGO) Intergovernmental Organization

منظمات تشكل بواسطة الحكومات. ومن أمثلتها البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الطيران المدني الدولي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وغيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتسمح اتفاقية المناخ باعتماد هذه المنظمات الحكومية الدولية لحضور دورات التفاوض.

الوكالة الدولية للطاقة (IEA) International Energy Agency

منتدى للطاقة مقره باريس أنشئ في العام 1974. ويرتبط المنتدى بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتمكين البلدان الأعضاء من اتخاذ تدابير مشتركة

الانفجار السكاني والاحتباس الحراري

لمواجهة طوارئ إمدادات النفط، وتقاسم معلومات الطاقة، وتنسيق سياساتها في مجال الطاقة، والتعاون في وضع برامج رشيدة للطاقة.

مصادر الطاقة المتجددة Renewables

مصادر الطاقة التي تتسم بأنها مستدامة في نطاق إطار زمني قصير بالنسبة إلى الدورات الطبيعية للأرض وتتضمن تكنولوجيات غير كربونية مثل الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والرياح بالإضافة إلى تكنولوجيات لا تستخدم الكربون مثل الكتلة الإحيائية.

سداسي فلوريد الكبريت (SF₆) Sulphur Hexafluoride

أحد غازات الاحتباس الحراري الستة التي يتعين الحد منها بمقتضى بروتوكول كيوتو. ويستخدم على نطاق واسع في الصناعات الثقيلة لعزل المعدات عالية الفلزية والمساعدة في تصنيع شبكات تبريد الكيبلات.

هباء Aerosols

مجموعة من الجسيمات الصلبة أو السائلة التي يحملها الهواء يتراوح حجمها عادة بين 0.01 و10UM، وتبقى هذه الجسيمات في الغلاف الجوي لعدة ساعات على الأقل. وقد يكون الهباء طبيعياً أو بشري المنشأ. وقد يؤثر في المناخ بطريقتين: مباشرة من خلال بعثرة أو امتصاص الإشعاع، وبصورة غير مباشرة من خلال العمل في شكل نوى تكثيف لبخار الماء لتكوين قطيرات السحب. وأصبح هذه المصطلح يرتبط خطأ بقوة الدفع في رذاذات الأيروسول.

التشجير Afforestation

غرس أشجار جديدة في الأراضي التي كانت تحتوي تاريخياً على غابات، أو زراعة بغرض عمل مصدات للرياح والأتربة أو تجميل الشوارع في المدن.

بياض Albedo

الألبيدو هي تحريف لكلمة «البياض» أي نسبة ما يعكسه كوكب الأرض إلى ما يسقط عليه من أشعة، وتؤكد الأبحاث والقياسات الحديثة التي استخدمت فيها الأقمار الاصطناعية أن الطاقة الشمسية التي تصل إلى سطح الأرض تبلغ 0.5 سم/ سم² في الدقيقة، لكن الأرض تعكس إلى الفضاء 0.17 سم/ سم² في كل دقيقة، أي أن مجموع الانعكاسات من على سطح الأرض وجوها تبلغ 34 في المائة،

مما يسقط عليها من أشعة وهي ما تسمى بالألبيدو، والكلمة جاءت من الكلمة العربية «البياض» بمعنى نسبة ما يملك كوكب الأرض إلى ما سقط عليه من أشعة.

Anthropogenic بشري المنشأ

ناشئ عن البشر أو من إنتاجهم أو بتأثيرهم.

Atmosphere الغلاف الجوي

غلاف من الغازات يحيط بالكرة الأرضية، ويتألف الغلاف الجوي الجاف من النيتروجين (78.1 في المائة) والأكسجين (20.9 في المائة) بالإضافة إلى عدد من الغازات النادرة مثل الأرجون (0.39 في المائة) والهيليوم وغازات الدفيئة النشطة إشعاعيا مثل ثاني أكسيد الكربون (0.35 في المائة) والأوزون، كما يحتوي الغلاف الجوي على بخار الماء الذي تتسم كميته بالتقلب الشديد بيد أنها عادة في حدود 1 في المائة حجما، كما يحتوي الغلاف الجوي على السحب والهباء.

Biomass الكتلة الحيوية

مجموع كتلة الكائنات الحية في منطقة أو حجم معين وكانت المواد النباتية الميتة تدرج عادة حتى وقت قريب باعتبارها كتلة إحيائية معينة.

Black Carbon الكربون الأسود

هو نوع محدد عمليا استنادا إلى قياس امتصاص الضوء والتفاعل الكيماوي ويتألف من السناج والفحم النباتي و/ أو المادة العضوية غير القابلة للصهر الماصة للضوء.

Carbonaceous Aerosol الهباء الكربوني

هباء يتكون أساسا من المواد العضوية ومختلف أشكال الكربون الأسود.

Carbon Dioxide (CO₂) ثاني أكسيد الكربون

غاز موجود طبيعيا كما أنه أحد المنتجات الثانوية لحرق الوقود الأحفوري والكتلة الإحيائية، فضلا عن انبعائه نتيجة التغيرات في استخدام الأراضي وغير ذلك من العمليات الزراعية وهو غاز الاحتباس الحراري البشري المنشأ الرئيسي الذي يؤثر في التوازن الإشعاعي للأرض. كما أنه الغاز المرجعي الذي يقاس على أساسه جميع غازات الاحتباس الحراري الأخرى.

الفحم النباتي Charcoal

مادة تتشأ عن تفحيم الكتلة الأحيائية مع الاحتفاظ عادة ببعض الأنسجة المعروفة من الأنسجة النباتية. ويتألف كيميائياً بالدرجة الأولى من الكربون مع جرافيت وكميات أقل من الأكسجين والهيدروجين.

المناخ Climate

المناخ بمعناه الضيق يعرف عادة أنه «متوسط أحوال الطقس» أو بدقة أكبر كما يصفه الإحصائيون من حيث إنه متوسط وتقلبية الكميات ذات الصلة خلال فترة زمنية تتراوح بين أشهر إلى آلاف أو ملايين السنين، والقدرة التقليدية هي 30 عاماً على النحو الذي حددته منظمة الأرصاد الجوية. وهذه الكميات هي من المتغيرات السطحية الشديدة التغير مثل درجات الحرارة والمطر، والرياح، والمناخ بالمعنى الواسع عبارة عن حالة بما في ذلك الوصف الإحصائي من حالات نظام المناخ.

تغير المناخ Climate Change

يشير تغير المناخ إلى تباين في متوسط حالة المناخ أو في قابليته يستمر لفترة ممتدة (عقوداً أو أكثر) وقد يكون تغير المناخ راجعاً إلى عمليات داخلية طبيعية، أو تأثيرات خارجية أو لتغيرات بشرية المنشأ مستمرة في تكوين الغلاف الجوي، أو استخدام الأراضي. ويلاحظ أن الاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ تحدد في مادتها الأولى تغير المناخ بأنه التغير في المناخ الذي يرجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يغير من تكوين الغلاف الجوي للعالم والذي يكون إضافة إلى التقلبية في المناخ الطبيعي الملاحظة خلال فترات زمنية متماثلة. وعلى ذلك فإن الاتفاقية الإطارية ميزت بين "تغير المناخ" الذي يعزى إلى الأنشطة البشرية التي تغير من تكوين الغلاف الجوي، و"التقلبية المناخية" التي تعزى إلى أسباب طبيعية.

التغذية المرتدة Climate Feedback

آلية تفاعلية بين العمليات المختلفة في النظام المناخي تسمى التغذية المرتدة للمناخ، حيث تطلق نتائج عملية أولية تغييرات في العملية الثانية تؤثر بدورها في العملية الأولى. والتغذية المرتدة الموجبة تعزز العملية الأصلية في حين أن التغذية المرتدة السالبة تقلل منها.

التنبؤ بالمناخ Climate Predication

التنبؤ بالمناخ أو التوقعات المناخية تحدث نتيجة لمحاولة وضع أكثر الأوصاف احتمالا أو تقدير التطور الفعلي للمناخ في المستقبل، أي على المستويات الفصلية أو الأجل الطويل.

سيناريو المناخ Climate Scenario

تمثيل معقول ومبسط في كثير من الأحيان لمناخ المستقبل استنادا إلى مجموعة متناسقة داخليا من العلاقات المناخية التي وضعت للاستخدام في استكشاف العواقب المحتملة لتغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية، والتي تستخدم في كثير من الأحيان في صورة مدخلات لنماذج التأثير. وإسقاطات المناخ تستخدم في الأغلب في صورة مادة خام لوضع سيناريوهات المناخ بيد أن هذه السيناريوهات تحتاج عادة إلى معلومات إضافية مثل المعلومات عن المناخ الحالي المرصود، وسيناريو تغير المناخ هو الفرق بين سيناريو المناخ والمناخ الحالي.

حساسية المناخ Climate Sensitivity

تشير «حساسية المناخ المتوازية» الواردة في تقارير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ إلى التغير المتوازن في المتوسط العالمي لدرجات الحرارة السطحية بعد تضاعف تركيزات ثاني أكسيد الكربون المعادل في الغلاف الجوي. وتشير حساسية المناخ المتوازية إلى التغير المتوازن في درجة حرارة الهواء السطحي بعد تغير في التأثير الإشعاعي. والواقع أن تقييم حساسية المناخ المتوازية يتطلب عمليات محاكاة طويلة جدا باستخدام نماذج تعرف بالنماذج المناخية.

نوى تكثف السحب Condensation Nuclei

جسيمات يحملها الهواء تعمل في شكل موقع أولي ليتكثف بخار الماء عليها إلى ماء في الحالة السائلة، والتي يمكن أن تؤدي إلى تكوين قطيرات صغيرة جدا تشكل السحب.

إزالة الغابات Deforestation

تحويل الغابات إلى أراض غير حرجية أو تقطيع أشجار الغابات للحصول على أخشابها للتصنيع، أو إحراق الغابات لتحويلها إلى أراض زراعية.

التصحّر Desertification

تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة والجافة نتيجة عوامل كثيرة من بينها اختلاف المناخ أو الأنشطة البشرية. علاوة على ذلك تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ تدهور الأراضي بأنه انخفاض أو فقد الإنتاجية البيولوجية أو الاقتصادية، ومجموعة من الأراضي المحصولية المعتمدة على الأمطار والأراضي المحصولية المروية أو المراعي وأماكن التربة والغابات والأراضي المحصولية الشجرية نتيجة لاستخدام الأراضي أو نتيجة لعملية أو مجموعة من العمليات بما في ذلك العمليات الناشئة عن نشاطات بشرية أو أنماط موائل مثل:

- 1 - تعرية التربة بفعل الرياح أو المياه.
- 2 - تدهور الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية أو الاقتصادية للتربة.
- 3 - خسارة الغطاء النباتي الطبيعي لفترة طويلة.

مدى درجات الحرارة اليومية Diurnal Temperature Range

الفرق بين درجات الحرارة القصوى والصغرى خلال اليوم.

وحدة دوبسون (وحدة مجموع كمية الأوزون) Dobson Unit (DU)

وحدة لقياس مجموع كمية الأوزون في عمود عمودي فوق سطح الأرض/ وعدد وحدات دوبسون هو الكثافة في وحدات 10¹⁰ م التي يحتلها عمود الأوزون إذا ضغط في شكل طبقة ذات كثافة موحدة عند ضغط 1013 hPa ودرجة حرارة 10¹⁰ م. وتعاادل وحدة دوبسون الواحدة عموماً «أوزون» يحتوي على 2.69x10²⁰ جزيء في المتر المربع الواحد. والقيمة المعتادة لكمية الأوزون في عمود الغلاف الجوي للأرض هي 300 وحدة وإن كانت هذه القيمة متغيرة بشدة.

النظام الأيكولوجي Ecosystem

نظام تفاعل الكائنات الحية بعضها مع البعض ومع البيئة المادية المحيطة بها. والحدود التي يمكن أن يطلق عليها اسم نظام أيكولوجي واسعة جداً. إذ تعتمد على تركيز الدراسة أو المصلحة. وعلى ذلك فإن مدى النظام الأيكولوجي قد يتراوح بين نطاق مكاني صغير للغاية وحتى كوكب الأرض كله.

ظاهرة النينو El Nino

النينو في معناها الأصلي هي تيار مياه دافئ يتدفق من آن إلى آخر على طول ساحل (أكوادور) و(بيرو) مثيرة للاضطراب في مصايد الأسماك المحلية. ويرتبط هذه

الحدث المحيطي بتقلبات نمط الضغط السطحي في المناطق المدارية والدوران في المحيطين الهندي والهادي. وخلال أحداث النينو تضعف الرياح التجارية السائدة ويقوى التيار الاستوائي العكسي مما يتسبب في تدفق المياه السطحية الدافئة في المناطق الإندونيسية في اتجاه الشرق للغطية على المياه الباردة في تيار بيرو. ولهذا الحدث تأثير كبير على الرياح ودرجة حرارة سطح البحر وأنماط المطر في المناطق المدارية في المحيط الهادي ولها تأثيرات مناخية في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادي وفي كثير من أنحاء العالم الأخرى وعكس ظاهرة النينو هناك ظاهرة النينيا.

Emissions Scenario سيناريو الانبعاثات

تمثيل موضوعي للتطورات المقبلة لانبعاثات المواد التي لها قدرة على النشاط الإشعاعي (مثل غازات الدفيئة والهباء) استنادا إلى مجموعة متجانسة ومنسقة داخليا من الافتراضات عن القوى الدافعة (مثل التطورات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتغير التكنولوجي) وعلاقتها الرئيسية بعضها مع بعض.

Energy balance توازن الطاقة

ينبغي أن تكون الطاقة في النظام المناخي متوازنة، بعد وضع متوسط لها على مستوى العالم وعلى فترات زمنية طويلة، ونظرا إلى أن النظام المناخي يستمد جميع طاقته من الشمس، فإن هذا التوازن يعني أن تكون كمية الإشعاع الشمسي القادمة على مستوى العالم، معادلة لكمية الإشعاع الشمسي المنعكس للخارج، والأشعة تحت الحمراء الخارجية والتي مصدرها النظام المناخي ويسمى الاضطراب الذي يحدث في هذا التوازن الإشعاعي العالمي.

Ecstatic sea - level change التغير في مستوى البحر

تغير في المتوسط العالمي لمستوى البحر الناتج عن تغير في حجم المحيط في العالم، وقد يحدث ذلك نتيجة للتغيرات في كثافة المياه أو في مجموع كتلة المياه.

Evaporations and, Privation البخر والنتح

العملية المجتمعة للبخر من سطح الأرض، والنتح من الغطاء النباتي.

Extreme Weather Event أحداث الطقس المتطرفة

أحداث الطقس المتطرفة هي الأحداث الجوية النادرة الوقوع في التوزيع المرجعي الإحصائي في مكان معين من العالم.

الغابات Forests

نمط من الغطاء النباتي تهيمن عليه الأشجار، وهناك كثير من التعاريف لمصطلح الغابات تستخدم في مختلف أنحاء العالم ما يبين الفروق الشاسعة في الأحوال البيولوجية والفيزيائية الجغرافية والهيكل الاجتماعي والاقتصاديات.

الجليديات Glacier

كتلة من الجليد الأرضي تتدفق إلى أسفل التل (من خلال التفكك الداخلي وتزلق إلى القاعدة) وتقف في طريقها التضاريس المحيطة مثل جوانب الوديان أو القمم المحيطة وتضاريس الصخور هي المؤثر الرئيسي في دينامية الجليديات وانزلاقها السطحي. وتتكون الجليديات من واقع تراكم الثلوج عند خطوط العرض القطبية وتتوازن بالانصهار عند خطوط العرض المنخفضة أو التصريف في البحار.

ظاهرة الدفيئة (الاحتباس الحراري) Greenhouse

غازات الدفيئة التي تمتص بصورة فعالة الأشعة تحت الحمراء التي يعكسها سطح الأرض والغلاف الجوي ذاته نتيجة لنفس الغازات والتي تعكسها أيضا السحب، وينفذ الإشعاع في الغلاف الجوي إلى جميع الجوانب بما في ذلك أسفل ناحية سطح الأرض، وعلى ذلك فإن غازات الدفيئة تستقطب الحرارة ضمن نظام السطح (التروبوسفير) مما يؤدي إلى ما يسمى بمفعول الدفيئة الطبيعية.

غازات الدفيئة Greenhouse Gases

غازات الدفيئة هي تلك المكونات الغازية الموجودة في الغلاف الجوي سواء أكانت طبيعية أم بشرية المنشأ وهي تمتص الإشعاعات وتبعثها عند أطوال موجات معينة في نطاق طيف الأشعة تحت الحمراء المنبعثة من سطح الأرض، والغلاف الجوي والسحب. وتسبب هذه الخاصية في مفعول الدفيئة وغازات الدفيئة الرئيسية الموجودة في الغلاف الجوي للأرض هي بخار الماء (H_2O) وثنائي أكسيد الكربون (CO_2) وأكسيد النيتروز (N_2O) والميثان (CH_4) والأوزون (O_3) وعلاوة على ذلك هناك عدد من غازات الدفيئة من صنع الإنسان بالكامل (بشرية المنشأ) في الغلاف الجوي مثل الهالوكربونات وغير ذلك من المواد المحتوية على الكلور والبروم والتي تتناولها بروتوكول مونتريال وعلاوة على غازات CH_4 و N_2O و CO_2 يتناول بروتوكول كيوتو مادة هكسافلوريد الكبريت (SF_6) والهيدروفلوروكربون (HFCS) والبيروفلوروكربونات (PFCS) كغازات للدفيئة.

الهالوكربونات Halocarbons

مركبات تحتوي على الكلور أو البروم أو الفلور والكربون ويمكن أن يكون لهذه المركبات مفعول غازات الدفيئة القوي في الغلاف الجوي. والهالوكربونات المحتوية على الكلور أو البروم تشارك أيضا في استنفاد طبقة الأوزون.

الهيدروسفير Hydrosphere

عنصر النظام المناخي الذي يتألف من سطح سائل ومياه تحت أرضية مثل المحيطات والبحار والأنهار وبحيرات الماء العذبة والمياه الجوفية وغير ذلك.

القلنسوة الجليدية Ice Cap

كتلة جليدية في شكل قبة تغطي مساحة مرتفعة من الأرض تعتبر أصغر حجما من الصفيحة الجليدية.

الصفيحة الجليدية Ice Sheet

كتلة من الجليد الأرضي تتسم بالعمق الذي يكفي لتغطية معظم تضاريس الصخور القاعدية تحتها لدرجة أن شكلها يتحدد بالدرجة الأولى من خلال ديناميتها الداخلية (أي تدفق الجليد أثناء تفككه داخليا وانزلاقه عند قاعدته) وتتدفق الصفيحة الجليدية إلى الخارج من هضبة وسطى عالية مع منحدر سطحي متوسط صغير، وتتحد الحواف بصورة حادة وينصرف الجليد من خلال التدفق السريع للمجري الجليدية أو منافذ الجليديات في بعض الأحوال إلى البحار أو على الأجراف الجليدية الطافية عبر البحار. ولا يوجد سوى صفيحتين جليديتين كبيرتين في العالم الحديث في جرينلاند والمنطقة القطبية الشمالية، ونظرا إلى أن الصفيحة الجليدية في منطقة القطب الشمالي تنقسم إلى الشرق والغرب بفعل الجبال العابرة للمنطقة القطبية خلال العصور الجليدية فإن هناك صفائح أخرى.

تأثير الهباء غير المباشر Indirect Aerosol Effect

قد يؤدي الهباء إلى تأثير إشعاعي غير مباشر في النظام المناخي من خلال العمل كنواة تكثيف، أو تعديل الخصائص البصرية، وفترة بقاء السحب ويمكن تمييز نوعية من التأثيرات غير المباشرة.

الثورة الصناعية Industrial Revolution

فترة من النمو الصناعي السريع مع ما تتطوي عليه من عواقب اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق بدأت في إنجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر (منذ العام 1750) وانتشرت في أوروبا بعد ذلك إلى بلدان أخرى بما فيها الولايات المتحدة. وكان اختراع الآلة البخارية نقطة انطلاق مهمة في هذا التطور، وتؤرخ الثورة الصناعية لبداية الزيادة الكبيرة في استخدام الوقود الأحفوري وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على وجه الخصوص. ويشير مصطلحا قبل الثورة الصناعية وكذلك العصر الصناعي إلى الفترات قبيل 1750 وبعدها على التوالي.

الإشعاعات تحت الحمراء Infrared Radiation

عبارة عن إشعاع ينبعث من سطح الأرض والغلاف الجوي والسحب، ويعرف أيضا بالإشعاع الأرضي أو طويل الموجة، وله نطاق مميز لمنشور طويل الموجة أطول في الواقع من طول موجة اللون الأحمر في الجزء المنظور من المنشور. ومنشور الإشعاع دون الأحمر متميز بصورة عملية عن منشور الإشعاع الشمسي أو قصير الموجة نتيجة للاختلاف في درجة الحرارة بين الشمس ونظام الغلاف الجوي للأرض.

بروتوكول كيوتو Kyoto protocol

اعتمد بروتوكول كيوتو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ خلال الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ في كيوتو باليابان العام 1997. ويتضمن البروتوكول التزامات ملزمة قانونا علاوة على تلك المدرجة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، ووافقت البلدان المدرجة في الملحق بالبروتوكول (معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) على الحد من انبعاثات غاز الدفيئة البشري المنشأ لديها ($PFCS$ ، SF_6 ، $HFCS$ ، N_2O ، CH_4 ، CO_2) بما لا يقل عن 50 في المائة من مستوياتها في 1990 خلال فترة الالتزام التي تمتد من 2008 إلى 2012 ولم يدخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حتى نوفمبر 2000.

بروتوكول مونتريال Montreal Protocol

بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون: صدر في مونتريال العام 1987، وعُدل بعد ذلك ونقح في لندن (1990) وفي بيجين (1999) وينظم استهلاك وإنتاج الكيماويات المحتوية على الكلور والبروم التي تدمر أوزون الستراتوسفير مثل الكلوروفلوروكربونات والميثيل كلوروفورم، وتيتاكلوريد الكربون وغيرها كثير.

الهباء العضوي Organic Aerosol

جسيمات الهواء التي تتألف بالدرجة الأولى من مركبات عضوية خاصة الكربون والميثان والأكسجين وكميات أقل من عناصر أخرى.

الأوزون OZONE

الأوزون هو الشكل الثلاثي الذرات من الأكسجين. وهو عبارة عن أحد مكونات الغلاف الجوي ويتولد في طبقة التروبوسفير بصورة طبيعية أو من خلال التفاعلات الكيميائية الضوئية التي تشتمل على غازات ناجمة عن أنشطة بشرية (ضباب دخاني) ويعمل الأوزون التروبوسفيري كغاز احتباس حراري بينما يتولد في الستراتوسفير من خلال التفاعل بين الأشعة فوق البنفسجية الشمسية والأكسجين الجزيئي. ويضطلع الأوزون الستراتوسفيري بدور حاسم في التوازن الإشعاعي الستراتوسفيري.

طبقة الأوزون Ozone Layer

يحتوي الستراتوسفير على طبقة يكون تركيز الأوزون فيها هو الأكبر وتسمى طبقة الأوزون أو الأوزونوسفير. وتمتد هذه الطبقة من نحو 12 إلى 40 كيلومترا، ويصل تركيز الأوزون إلى أعلى مستوياته عند 20 - 25 كيلومترا. وتتعرض هذه الطبقة للاستنفاد من جانب الانبعاثات البشرية من مركبات الكلور والبروم. ويحدث هذا أيضا نتيجة انطلاق مركبات الكلور والبروم بشرية المنشأ مقترنة بالأحوال الجوية النوعية في تلك المنطقة وتسمى هذه الظاهرة بثقب الأوزون.

البناء الضوئي Photosynthesis

العملية التي تمتص فيها النباتات غاز ثاني أكسيد الكربون من الهواء أو البيكربونات الموجودة في الماء بالتربة لتكوين مواد نشوية وتطلق الأكسجين خلال هذه العملية، وهناك العديد من المسارات للبناء الضوئي مع استجابات مختلفة لتركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

التأثير الإشعاعي Radiative Forcing

التأثير الإشعاعي هو التغيير في صافي الإشعاع العمودي (مقاسا بالواط في المتر المربع) في التروبوسفير لتغير داخلي أو تغير في التأثير الخارجي للنظام المناخي، مثل حدوث تغير في تركيز ثاني أكسيد الكربون.

سيناريو التأثير الإشعاعي Radiative forcing Scenario

تمثيل معقول للتطورات المقبلة للتأثير الإشعاعي المرتبط مثلا بالتغيرات في تكوين الغلاف الجوي، أو التغير في استخدام الأراضي أو بالعوامل الخارجية مثل التغيرات في النشاط الشمسي. ويمكن استخدام سيناريوهات التأثير الإشعاعي كمدخلات في النماذج المبسطة لحساب تغيرات المناخ.

إعادة التشجير Reforestation

زراعة الأشجار في الأراضي التي كانت تضم في السابق غابات ولكنها حوّلت إلى استخدامات أخرى.

المستودع Reservoir

عنصر من عناصر النظام المناخي غير الغلاف الجوي، له القدرة على تخزين المواد المثيرة للقلق مثل الكربون وغازات الاحتباس الحراري وهي المواد السابق ذكرها وتجميعها أو إطلاقها، وتعتبر المحيطات والتربة والغابات من الأمثلة على مستودعات الكربون.

التنفس Respiration

العملية التي تحول بها الكائنات الحية المادة العضوية إلى ثاني أكسيد الكربون لإطلاق احتياجاتها من الطاقة واستهلاك الأكسجين، وتسمى أيضا عملية الاحتراق الداخلي في الكائنات الحية.

سيناريو Scenario

وصف معقول ومبسط في غالب الأحيان للطريقة التي قد يتطور بها المستقبل استنادا إلى مجموعة افتراضات متجانسة ومنسقة داخليا عن القوى المحركة والعلاقات الرئيسية. وقد تستمد السيناريوهات من الاسقاطات التي تستند في غالب الأحيان إلى معلومات إضافية من مصادر أخرى.

رطوبة التربة Soil Moisture

ماء مختزن في سطح الأراضي أو تحته وقابل للتبخر.

نشاط الشمس Solar Activity

تظهر الشمس فترات من النشاط المرتفع الملاحظ في عدد البقع الشمسية فضلا عن الناتج الإشعاعي، والنشاط المغناطيسي وانبعاث جسيمات الطاقة المرتفعة

وتحدث هذه الاختلافات على طائفة من النطاقات الزمنية تتراوح من الدقائق إلى ملايين السنين.

Solar Radiation الإشعاع الشمسي

إشعاع تصدره الشمس، ويشار إليه بالإشعاع قصير الموجات، وللإشعاع الشمسي مدى متميز من أطوال الموجات (كما يحدث في المنشور) تحدد درجات حرارة الشمس.

Soot Particles جسيمات السناج

جسيمات تتكون من الكربون مع كميات أقل من الأكسجين، ويوجد بها الهيدروجين في شكل مجموعات كربوكسيل والفينول وتظهر على هيئة شكل كربوني غير كامل.

Stratosphere ستراتوسفير

منطقة الغلاف الجوي الطباقية العالية (الطبقة الثانية من طبقات الغلاف الجوي) الواقعة فوق طبقة التروبوسفير، والتي تمتد من 10 كيلومترات إلى نحو 50 كيلومترا، ويتكون الأوزون الحامي للحياة على سطح الأرض في هذه الطبقة.

Thermal Expansion التمدد الحراري

يشير ذلك، فيما يتصل بمستوى سطح البحر، إلى الزيادة في الحجم (نقص في الكثافة) نتيجة لارتفاع درجة حرارة الماء، ويؤدي ذلك إلى تمدد حجمه، ومن ثم ارتفاع مستوى سطح البحر.

Tide Gauge مقياس المد

آلة في موقع ساحلي (وبعض المواقع في أعالي البحار) تقيس بصفة مستمرة مستوى سطح البحر، مقارنة بالأراضي المجاورة، ويعطي مستوى سطح البحر المحسوب المتوسط الزمني، التغيرات العالمية المرصودة في مستوى سطح البحر النسبي.

Troposphere (التروبوسفير) النطاق السفلي

الجزء السفلي من الغلاف الجوي الممتد من سطح الأرض وحتى ارتفاع يبلغ نحو 10 كيلومترات في منتصف خطوط العرض (تتراوح بين 9 كيلومترات عند خطوط العرض القطبية و16 كيلومترا عند خط الاستواء في المتوسط)، حيث تحدث

ظواهر الرياح والأمطار وغيرها من الظواهر الجوية. وفي التروبوسفير تنخفض درجات الحرارة عموماً مع الارتفاع.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ

United Nation Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)

اعتمدت هذه الاتفاقية في 9 مايو 1992 في نيويورك، وتم التوقيع عليها في مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو في العام 1992 من قبل أكثر من 150 دولة علاوة على المجموعة الأوروبية. وهدف الاتفاقية النهائي هو تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخلات بشرية المنشأ في النظام المناخي، وتحتوي التزامات على جميع الأطراف الالتزام بها، وتهدف الأطراف الواردة في الملحق الأول من الاتفاقية إلى إعادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي لا ينظمها بروتوكول مونتريال إلى مستويات العام 1990 بحلول العام 2000، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في العام 1994.



الأستاذ الدكتور عبد المنعم مصطفى القمر

- * ولد في مدينة زفتى في 24 أكتوبر 1943.
- * تخرج في كلية العلوم - جامعة القاهرة 1966.
- * عمل بمعهد أبحاث التغذية بالقاهرة (1966 - 1968).
- * عمل بالتدريس في دولة الكويت منذ العام (1968) والتوجيه الفني للعلوم في العام (1980).
- * حصل على دبلوم التربية (1974).
- * حصل على درجتي الماجستير (1979) والدكتوراه (1983) في الكيمياء غير العضوية.
- * عمل بالتدريس في كلية التربية الأساسية منذ العام (1981) وجامعة الكويت (1988).
- * عمل خبيراً للعلوم بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة بين العامين 1990 و 1997، حيث شارك في تأليف كتب العلوم، وأشرف عليها، وقام بتحريرها بداية من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر.
- * عمل مستشاراً لرئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العامة للبيئة من (1997 - 2001).
- * عمل مستشاراً بمكتب المدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية (2002 - 2011).
- * شارك في تأليف كتب العلوم (24 كتاباً) بدولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي منذ العام 1974 حتى العام 1997.
- * ألف أول كتاب للبيئة بدولة الكويت (درس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منذ العام 1983).
- * درس مادة البيئة بجامعة الكويت منذ العام 1992 حتى العام 2001.
- * ألف 18 كتاباً في البيئة للجمعية الكويتية لحماية البيئة، والهيئة العامة للبيئة، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، والجمعية الكويتية للبحوث والدراسات التخصصية، ودرس منها العديد بجامعة الكويت وجامعات دول مجلس التعاون الخليجي.

* حصل على كثير من الجوائز وشهادات التقدير، وله العديد من المقالات العلمية والبيئية والتربوية، وشارك في كثير من المؤتمرات المحلية والعربية في مجال البيئة ومجال التربية وتدرّس العلوم بدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، وتحكيم كثير من الأبحاث العلمية والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه.



هذا الكتاب

ظهر مصطلح الاحتباس الحراري وكثر تداوله، خصوصا في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وبدأ الحديث عن تأثيراته المختلفة في البشرية، والتي هي في أغلبها تأثيرات سلبية.

وقد عقدت المؤتمرات الدولية العديدة، وانقسم العلماء ما بين مؤيد لنظرية الاحترار العالمي للجو، ومعارض يؤيد نظرية التبريد في الجو، ومعلل للتغيرات المناخية التي بدأت تحدث بأنها تغيرات طبيعية تحدث في مختلف الأزمنة.

هذا الكتاب يتناول الاحتباس الحراري، ويعطي القارئ العربي فكرة شاملة عن هذه الظاهرة وعن آثارها وأسبابها وكيفية التحكم فيها، والتقليل من ضررها لخير البشرية.

كما يتناول الكتاب مشكلة الزيادة السكانية، وما تسببه من ضغوط هائلة على برامج التنمية في الدول، حيث يزخر بكثير من المراجع العلمية التي ناقشت هذا الموضوع، والمؤتمرات التي عقدت من أجله؛ بهدف تحسين المناخ العالمي، والتقليل من الآثار السلبية لهذه الظاهرة التي بدأت تغير من طرق الحياة على سطح الأرض، وتدمر النظم البيئية الطبيعية.